المستقبل العربي

١٠٨

٢ / ١٩٨٨

● هـواجس مستقبليـة/ محمـد حسنـين هيكـل

التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب العربي(نـدوة):

محمد عابد الجابري ـ هشـام جعيط
غـالي شكـري ـ السيـد يسين
سعيد بنسعيد ـ عفيـف البوني

الـدولـة العـربيـة القطـريـة ـ اسـاليب السيطـرة والمشـاركـة السياسيـة (ملف):

● المعارضة كـزعامـة للدولـة/ وليم زارتمان
● دور المؤسسـات الدينيـة/ الصادق بلعيـد
● البـيروقراطيـات العربيـة/ نزيـه الأيوبي

● الاقتصادات النفطية العربية/ صبـري السعدي

● الاشكال الثقافي ـ الايديولوجي في لبنان / وجيـه كوثـراني

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تأسس بموجب علم وخبر رقم ١/٨٧ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.
- يهدف الى ايصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.
- لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.
- لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.

المراسلات:

باسم **المستقبل العربي**

بناية «سادات تاور» ص. ب ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: مرعربي ـ بيروت ـ تلكس Marabi 23114LE. فاكسيميلي ٨٠٢٢٣٣.

الاشتراك السنوي:

ـ المؤسسات والهيئات في أقطار الوطن العربي وسائر الدول الأجنبية: ٩٠ دولاراً أمريكياً.

ـ **الأفراد: في أقطار الوطن العربي ٥٠ دولاراً أمريكياً.**

خارج الوطن العربي ٧٠ دولاراً أمريكياً.

تدفع اشتراكات الافراد مقدماً.

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل الى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٠٨٠١٣٥١٣) بالدولار، بنك بيروت للتجارة (Banque Beyrouth pour le Commerce) ـ فرع الحمرا ـ ص.ب ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان ـ تلكس: Becoba 21457 LE.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة العاشرة | العدد مائة وثمانية | شباط (فبراير) ١٩٨٨

المحتويات

□ هواجس مستقبلية ..... محمد حسنين هيكل ٤

□ التوازن الاقتصادي العام قصير المدى وعلاقته بشروط النمو والتنمية في الاقتصادات النفطية ..... د. صبري زاير السعدي ١٦

□ الإشكال الثقافي ـ الايديولوجي في لبنان بين حاجات السلام ودعوات التغيير ..... د. وجيه كوثراني ٣٦

الدولة العربية القطرية: أساليب السيطرة والمشاركة السياسية

■ المعارضة كدعامة للدولة ..... وليم زارتمان ٤٧

■ دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية ..... الصادق بلعيد ٧٠

■ البيروقراطيات العربية بين تضخم الحجم وتنوع الوظيفة ..... د. نزيه الأيوبي ٨٥

ندوة المستقبل العربي

□ التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب العربي ..... د. سعيد بنسعيد ١٠١

د. عفيف البوني د. محمد عابد الجابري

د. غالي شكري د. هشام جعيط

ادار الندوة : السيد يسين

آراء ومناقشات

□ نحو الأمانة لتراث التجارب العربية: عبد الناصر في جعبة التقييم النقدي التاريخاني ..... عماد فوزي شعيبي ١٢١

كتب

□ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦
والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧ ..... د. عبد الرازق حسن ١٢٦

□ الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية،
١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ (هدى جمال عبد الناصر) ..... د. يونان لبيب رزق ١٣٨

□ صورة العرب في عقول الأمريكيين (ميخائيل سليمان) ..... عبد العليم الأبيض ١٤٧

مؤتمرات

□ ندوة «الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي» ..... د. أماني قنديل ١٥٠

□ الندوة الثالثة في اطار المؤتمر الدولي الرابع
لتاريخ بلاد الشام، «العصر الأموي» ..... د. رضوان السيد ١٥٥

□ المؤتمر الثاني «لمركز الدراسات اللبنانية»
في اكسفورد: «الوحدة اللبنانية:
مقاربة تاريخية وانمائية متجددة» ..... د. انطوان نصري مسرة ١٦٣

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٧١
* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٧٩
* الملف الاحصائي: (٥٩)مؤشرات احصائية أساسية عن الوطن العربي ١٩٥

آراء الكتّاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات
يتبنّاها «مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: وديع عون

هواجس مستقبلية(*)

محمد حسنين هيكل

لا بد أن أعترف أمامكم أنني أتهيب كل المنصّات ، كلها بغير استثناء .

وأسبابي في ذلك عديدة ، وأولها أنني أعتقد أن كل إنسان يستطيع أن يألف وسيلة واحدة للتعبير عن نفسه . فهناك من يألف القلم ، وهناك من يألف الصوت ، وهناك من يألف اللون ، إلى آخره ...

وأظنني أجد نفسي من أهل البيت مع الكلمة المكتوبة ، في حين أجدني أقرب إلى الضيف مع غيرها. ولهذا فلعلكم ـ وكثيرون من أصدقائنا ـ تلاحظون أنني أكتب بإسهاب وأتكلم باقتضاب.

ولائي أقرب الى الصفحات منه إلى المنصات .

لكنني ، في هذه المرة ، وحين دعيت إلى الحديث أمام هذا الجمع وفي هذا المكان ، غالبت مألوف عادتي وأقبلت ، شاعراً أنه موضع مختلف ، وموقع له ضروراته الخاصة .

ومع ذلك ، فالغريب أنني حين سئلت عن الموضوع الذي أريد أن أتكلم فيه ضمن إطار هذا اللقاء ـ تحيّرت ، والتمست مهلة للتفكير لم يضنوا بها عليّ ، ومع ذلك فإن المهلة انقضت دون أن يقر قراري ، هذا مع العلم أنني في أعماقي كنت أشعر ـ دون أن أحدد بالضبط ـ إطار ما كنت أريد أن أتحدث فيه ، وحين جاء الموعد الذي لا مجال بعده لتأخير ، وطالبني الصديق الدكتور علي الدين هلال بعنوان يطبع في تذكرة الدعوة ـ وجدتني أخط على الورق عبارة « هواجس مستقبلية » ، وطالعتني ملامح الصديق الكريم بحيرة واستغراب لكنه ، مشكوراً ، قبلها مني ربما على مضض ـ وبعد أيام جاءتني بطاقة الدعوة مطبوعة ، وأصبحت أمام حتمية تحديد ما أريد الكلام فيه ، خصوصاً وأنني سبقت نفسي بعنوان الموضوع ـ شعوراً ـ قبل أن أستقر عليه ـ تفكيراً .

وساءلت نفسي : لماذا كلمة « هاجس » بالذات ؟

(*) محاضرة ألقيت في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، بدعوة من مكتب مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة ومركز البحوث والدراسات السياسية التابع لجامعة القاهرة ، يوم ١٩٨٧/١٢/٩ .

إنني أحس الكلمة في إيحائها وربما في إيقاعها ، ولكن ما هو بالضبط معناها وبدقة في اللغة وجذورها ؟

ومددت يدي إلى « لسان العرب » « لابن منظور » أبحث تحت فصل الـ « هاء » ووجدت ما يلي :

« هجس : ما وقع في خلدك . تقول : هجس في قلبي همّ وأمر . وما هو إلا شيء هجس في نفسي . هجس الأمر في نفسي ، أي وقع في خلدي . والهاجس : الخاطر ، صفة غالبة غلبة الأسماء . وفي الحديث : وما يهجس في الضمائر أي وما يخطر بها ويدور فيها من الأحاديث والأفكار . وهجس في صدري شيء يهجس أي حدس . وفي النوادر : هجسني عن كذا فانهجست أي ردّني فارتددت . والهجس : النبأة تسمعها ولا تفهمها . ووقعوا في مهجوسة من أمرهم أي اختلاط » .

واكتشفت أن شعوري بالكلمة وقعاً ، غير بعيد عن المعنى الدقيق للكلمة لغة .

« هجس » ، « هاجس » ، « هواجس » ، أمور في النفس ، خطرات في الضمائر ، أحاديث وأفكار مختلطة تسمعها ولا تفهمها ، أصوات داخلية لا تفصح بالكامل عن هويتها ولا عن مرامها ... أقرب إلى أن تكون حالة منها إلى أن تكون محصلة ، أشياء لا تزال تتفاعل .. لا تزال تتشكل ... تصورات عند مرحلة التكوين الأولى ... شيء من هذا القبيل .

وهذا بالضبط ما أريد أن أتحدث فيه ـ عارفاً مقدماً أنها مغامرة يخفف خطرها على أي حال اعتمادي على تعبير « ابن منظور » الدقيق والرقيق : « هجس في نفسي » بدلاً من مقولات أخرى شائعة في العرض على الألسنة والأقلام مثل « في رأيي » و « في تصوري » إلى آخره .

« هجس في نفسي » ـ قد تكون في هذه الحالة أحكم وبالتأكيد أسلم !

حضرات السيدات والسادة

وأطرح أمامكم هواجسي:

أولاً ـ هجس في نفسي متأملاً ومتابعاً للتطورات والأوضاع أننا لسنا ـ أقول « لسنا » ـ أمة مهزومة ـ وصحيح أننا نتصرف كأمة مهزومة ونحس كأمة مهزومة ونفكر كأمة مهزومة ـ إلا أنني لست واثقاً أن ذلك تعبير فعلي عن حالتنا الحقيقية .

إن التصرف والحس والتفكير بمنطق الهزيمة لا بد أن تكون له أسباب ، ولا بد أن تترتب عليه بالطبع نتائج . ومن شأن هذا الحال ـ وبصرف النظر عن الأسباب والنتائج ـ أن الهزيمة تصبح به واقعاً حالاً ـ بصرف النظر عن الحقيقة نفسها .

وفي كل ما نسمع ، فإن أسباب هزيمتنا ترجع إلى صدمة أو نكسة أو كارثة سنة ١٩٦٧ ، وبالتأكيد فإن ما حدث لأمتنا سنة ١٩٦٧ كان فادحاً بأي معيار ، ومع ذلك وفي حدود ما أعرف ، فلا أظن أن أي هزيمة فعلت بالمجتمع الذي وقعت فيه شيئاً مماثلاً أو قريباً مما فعلته سنة ١٩٦٧ بمجتمعها العربي .

وعلى سبيل المثال فإن هزيمة الجمهورية الفرنسية الثالثة واستسلامها أمام جيوش النازي الغازية لم تفعل بفرنسا ما فعلته سنة ١٩٦٧ بمصر . بعد الحرب انتهزت فرنسا فرصة « ديغول » وأسقطت النظام القديم وأقامت شرعية جديدة بالجمهورية الرابعة ومضت الأمة الفرنسية تواصل طريقها دون أن تتوقف ـ سنوات بعد سنوات ـ بعملية من تعذيب الذات تستبيح وتهدر ثقة الأمة بنفسها .

وعلى سبيل المثال ، فإن هزيمة ألمانيا النازية نفسها وركوعها تحت أقدام المنتصرين لم يدم طويلاً ، ثم همّ الشعب الألماني يرفض أن يلزمه أحد بأن يبقى أسير عقدة ذنب يعيش في سلاسلها إلى نهاية التاريخ .

لكن ما حدث عندنا غريب في بابه ـ خصوصاً منه ما جرى في مصر على وجه التخصيص ـ فقد

مضت عشرون عاماً على الهزيمة وأكثر ، ولا تزال عملية تعذيب النفس وجلد الذات تجري بل وتزداد حدتها .

والأغرب من ذلك أن النظام لم يتغيّر ، بمعنى أن الشرعية التي قامت على أساس ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم تسقط ، فلم يطرح الشعب نفسه اسقاطها ، ولا تقدمت شرعية بديلة تطرح نفسها عليه !

ثانياً ـ هجس في نفسي مستذكراً الأحداث والأيام أن هناك فترات بأكملها تضيع من حساباتنا أثناء كل ما نتصرف به ونحس ونفكر كمهزومين . ننسى ـ أو مطلوب منا أن ننسى ـ أن الأمة خرجت في أشد الساعات ظلاماً وقتاماً تحمل مشاعل الأمل مضيئة بوقود الإرادة تقول بشيء واحد وأساسي وهو أن معركة ضاعت لكن الصراع مستمر ، واحتدمت حرب الاستنزاف في البر والبحر والجو ثم كان تتويج الأمل والإرادة معاً بيوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

الغريب أننا نتذكر أياماً من سنة ١٩٦٧ ثم ننسى كل الأيام من سنوات ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ ـ وأغرب وأغرب أننا ننسى أعظمها وهو ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

نتذكر يوم ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ونغوص عميقاً فيما وراءه ـ وهذا مفهوم .

لكننا عندما نتذكر ٦ أكتوبر ١٩٧٣ لا نذهب بعيداً فيما وراءه وإنما نكاد نحوّله إلى مجرد احتفال صاخب يتلهى به الناس دون أن يدركوا ما يدل عليه .

إننا يوم ٦ أكتوبر بالذات ولكي لا ننسى حققنا شيئاً عظيماً يستطيع على وجه القطع أن يرد على يوم ٥ يونيو ، لكننا نتذكر هذا اليوم بالمراسم ، ونسحب منه أي تأثير على التصرف والإحساس والتفكير .

لقد كانت آخر وقفة لنا في ميادين القتال مشرفة ولم تكن آخر وقفة لنا في ميادين القتال مهينة ـ وإذن فمن أين الشعور بالهزيمة الساحقة يسري في أعصابنا ؟

ما الذي حدث لفصل الأمل والإرادة ولماذا يضيع من فصول الصراع فتتوقف عجلة التاريخ عند فصل الهزيمة ولا تواصل دورانها إلى فصل تصحيحها ؟

ثالثاً ـ هجس في نفسي مصغياً السمع إلى أنات تعذيب النفس وجلد الذات أنه قد تكون هناك زوايا أخرى عند أركان بعيدة ومظلمة ، فالذائع الشائع أن المسألة لم تكن الهزيمة العسكرية وإنما ما وراء الهزيمة من تجاوزات على الحقوق القانونية والإنسانية وهناك كانت الهزيمة وليس في ميدان القتال .

وليكن أن ما يشاع حدث بعضه أو كله ـ فماذا فيه يستوجب الهزيمة الكاملة من الداخل لأمة من الأمم أو شعب من الشعوب ؟

في الدنيا كلها يجري التحقيق في التجاوزات ، وفي الدنيا كلها تتحدد المسؤوليات ، وفي الدنيا كلها تحسم الأمور بقوة القانون أو بقوة الرأي العام ، بل وتسقط شرعيات لتحل محلها شرعيات جديدة إذا لزم الأمر دون أن تتحمل الأمم والشعوب على وجدانها وضميرها بما كان مفروضاً عليها دون أن يكون لها رأي فيه .

في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ـ وبعد التحقيق ـ خرج ثلاثة رؤساء والرابع في الطريق ، وكلهم منكسو الرؤوس بعد انكشاف فضائح وصلت إلى حد انتهاك الدساتير والقوانين والأموال العامة والأخلاق العامة والحريات أيضاً .

في بريطانيا ـ وبعد التحقيق ـ تنكشف كل يوم فضائح مالية وتصرفات شخصية وأجهزة رسمية نسيت وظيفتها وخلطت بين الأمن الوطني وبين التآمر على الشرعية : فجهاز M. I. 5 ـ الأمن القومي ـ كان يتجسس ـ بالصوت والصورة والتخريب ـ على الوزراء وعلى النواب وعلى الأحزاب

والهيئات وعلى التجمعات النقابية والمهنية . وكان يرتب لانقلاب على الحكومة البرلمانية . ووصل إلى رئاسته في فترة من الفترات جاسوس يعمل للاتحاد السوفياتي وهو الجنرال « هوليس » .

في الاتحاد السوفياتي وقف « غورباتشوف » قبل أسابيع يقدم تقريراً إلى الأمة عن خطته للبناء الجديد في الاتحاد السوفياتي فإذا هو يكشف ـ وبعد التحقيق ـ الانتهاكات الإنسانية والقانونية لعصر « ستالين » كله ويكشف السطحية السياسية والعقائدية لعصر « خروشوف » ويكشف الفساد المهين لعصر « بريجنيف » .

والشعب الأمريكي لا يشعر أو يتصرف أو يحس بأنه مهزوم . ولا الشعب البريطاني . ولا الشعب السوفياتي .

أما نحن هنا ـ وبدون أي نوع من أنواع التحقيق ـ فحال يختلف. مهزومون إلى أقصى حد وفي المقدمة مصر. وأرجوكم أن تلاحظوا مرة أخرى شدة التركيز على مصر.

رابعاً ـ هجس في نفسي مستذكراً متأنياً أن ما حدث لنا سنة ١٩٦٧ ـ خصوصاً بعد أن استطعنا تصحيح آثاره سنة ١٩٧٣ ـ قد تكون له أسباب نستطيع إدراك بعضها الآن وأخطره يتمثل في عدم الفهم الكامل لمتغيرات العصر ، وما أحدثته من آثار على موازين القوة وعلاقاتها على المستوى الدولي والإقليمي ثم حسابات استخدام القوة المسلحة في هذه الظروف المستجدة .

أخطاء في حسابات القوة العسكرية . وفي حسابات موازين القوة الإقليمية . وفي حسابات العلاقات الدولية .

إلى جانب ذلك ، فإن خللاً أصاب موازين العلاقات داخل النظام العربي نفسه ـ وبالذات بين دول الثورة ودول الثروة .

ولقد أصبحت نتيجة معركة سنة ١٩٦٧ إضافة هائلة إلى موازين القوى والعلاقات المتغيرة في العالم والمنطقة وفي الداخل أيضاً ، وحتى بعد أن جاءت معركة سنة ١٩٧٣ وصححت ، فإن الأضواء كلها ظلت مسلطة على الهزيمة ولم يحدث تحقيق على المستوى التاريخي والحضاري المطلوب ولم تتحدد مسؤوليات ولم يحاسب مسؤولون وإنما نصبت المقاصل لتجربة التنمية الوطنية ومشروعها القومي الحضاري من أوله إلى آخره : ابتداء من التعليم إلى الوحدة ومن الإصلاح الزراعي إلى عدم الانحياز ومن التصنيع إلى حركة التحرر الوطني ومن السد العالي إلى الإرادة الوطنية ومن القطاع العام إلى فلسفة التخطيط ـ وكأن المطلوب هو هدم المشروع كله من الأساس برموزه وأحلامه وطموحاته وانجازاته مرة واحدة وبحيثيات هزيمة معركة صححتها معركة أخرى في حرب كانت ولا تزال مستمرة .

وأعرف أن الفارق بين المعركة والحرب ماثل في أذهانكم ، وأن الأمم العظيمة هي الأمم القادرة على احتمال المراحل المختلفة للصراع ، واستيعاب صدماتها .

كما أنني أعرف أنه ماثل في أذهانكم أن عنصر استخدام السلاح في معركة من المعارك لا يمكن له أن يعكس الحقيقة الكاملة لأوضاع مجتمع من المجتمعات فليس ضرورياً أن تكون الفضائل والأخلاق معلقة بفوهات المدافع أو جنازير الدبابات !

ومع أني واحد ممن يرون الصلة وثيقة بين الحروب وبين المجتمعات التي تخوضها فإني في نفس الوقت واحد من الذين يرون مسافة ما بين الاثنين .

واسمحوا لي أن أذكّر بعض أصدقائنا بأن إسرائيل التي يقال ما يقال عن كفاءتها في الحروب ـ وبعضه بلا شك صحيح ـ ليست مجتمعاً مثالياً وإنما هي مجتمع مليء بالمتناقضات وأولها استشراء دور المؤسسة العسكرية وغيرها من مؤسسات الأمن الظاهرة والخفية ، وهي ليست مجتمعاً مفتوحاً

كما يتوهم البعض منا ، وإنما هي مجتمع محكوم كله بعقدة أمن فضلاً عن تركيبته الاجتماعية الإقتصادية التي يستحيل عليها أن تعيش حياة صحية مهما كانت الظروف !

ولعلي أذكّر بعض هؤلاء الذين حاولوا إيهامنا بأننا نسينا الله فنسينا ، بأن إسرائيل ليست مجتمع العودة إلى الله ، وإنما هي مجتمع أغلبيته من الملحدين طبقاً لاستفتاء عام جرى ونشر علناً في إسرائيل ، بل إن مؤسس الدولة وهو « ديفيد بن غوريون » كان ملحداً بنص ما قاله عن نفسه في مذكراته .

خامساً ـ هجس في نفسي متعجباً ومستغرباً شيء لافت للنظر.

إن الأمة تصرفت لحظة الهزيمة وكأنها المنتصر ولم تكن تخدع نفسها ولا غيرها ـ لأن المجتمع الذي عاش الصدمة بأهوالها كان هو نفسه الذي استطاع في أعقابها مباشرة أن ينهض بأعظم أعباء المسؤولية :

ـ أعاد بناء قواته المسلحة في أصعب الظروف ، وقدّم الموارد والجهود والتضحيات اللازمة .

ـ وفي نفس هذه الظروف الصعبة ، استطاع إتمام أكبر مشروعاته وبينها السد العالي ومجمعات الحديد والصلب والألومنيوم .

ـ واستطاع في نفس الوقت أن يسيطر على الأسعار ويجعل الحياة ممكنة في ظل أولوية الحرب .

ـ وتمكّن من استعادة الهمّة والعزم على مستوى الوطن والأمة .

ـ وتوصل إلى إقامة تحالف عربي ودولي يعطيه ظروفاً أفضل .

وكانت النتيجة ما حدث يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، لكن ما تلا هذا اليوم كان أبعد ما يكون عن التوقعات والآمال . ففي حين أن المجتمع الذي عاش الهزيمة سنة ١٩٦٧ تصرف بعدها فعلاً كمنتصر ـ فإن المجتمع الذي عاش ملحمة التصحيح تصرف فعلاً وكأنه مهزوم ؟!

سادساً ـ هجس في نفسي متصلاً بهذا الذي سبق على الفور ـ ذلك الأسلوب الذي اتبع في التعامل مع يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ـ على ثلاث مراحل متوالية :

أ ـ في البداية مرحلة مبالغة متعمدة في حجم الإنتصار العسكري وقيمته ـ وإذا هدفها كما يتضح فيما بعد هو استغلال المناخ لتحليل ما كان محرماً وبدعوى أن الأمة الآن تستطيع أن تتصرف بغير عقد من الماضي ورواسبه ـ وهكذا جلسنا لمفاوضات مباشرة دون أن تتحقق الشروط الموضوعية لذلك .

ب ـ تلتها مرحلة ثانية تميزت بتمييع الخطوط والمواقف ـ وإذا هي كما يتضح فيما بعد استغلال آخر للمناخ بهدف تمرير اتفاقيات منفردة تكسر التحالف العربي والدولي الكبير الذي حقق يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

ج ـ ثم جاءت مرحلة ثالثة جرت فيها تعاملات واقعية أوصلت الأمور إلى نتيجة تتفق مع ٥ يونيو ١٩٦٧ أكثر مما تتفق مع ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

د ـ وإذا نحن في المحصلة النهائية في حالة انهزام في لحظة لم نكن فيها تحت ضغط هزيمة ، بل إن مجمل المواقف كان يمكن اعتباره أساساً متكافئاً لصنع سلام شامل .

هكذا بدأ الفارق بين الهزيمة الحالة ، والهزيمة الحقيقية .

سابعاً ـ هجس في نفسي مراجعاً ومستذكراً أنه وإن كانت المحصلة النهائية لما جرى لنا لا تتصل اتصالاً وثيقاً لا بيوم ٥ يونيو ولا بيوم ٦ أكتوبر ـ فإن شيئاً ما حدث بين اليومين وبعدهما كان تأثيره أكبر ، وأظنه كان متصلاً بمتغيرات في العصر وفي موازين القوى الداخلية والعربية والإقليمية

والدولية ـ وهذه قضية لم تأخذ حقها من الانتباه والتركيز ربما حتى الآن .

نتيجة لهذه المتغيرات كلها ـ تبدلت ونحن لا نعي بالقدر اللازم مجموعة السلطة في عديد من أقطار الامة العربية .

كانت النخبة في يوم من الأيام لتحالف جماعات من كبار ملاك الأراضي وبعض المثقفين من الحقوقيين بالذات .

ثم أصبحت النخبة من تحالف بين العقائديين والثوار خصوصاً من شباب ضباط الجيش ، وانضمت إليهم فيما بعد أعداد من الفنيين والخبراء .

ثم بشكل ما وجدنا أنفسنا أمام نخبة جديدة تسللت بهدوء إلى قمم السلطة .

تحالف ثلاثي لمجموعات جديدة تربط بين عمليات البترول وفوائضها وتجارة السلاح وسطوتها ونشاط المخابرات الدولية وأسرارها .

سماسرة السلاح أصبحوا هم فجأة سماسرة السلام !

وأنا لا أريد أن أسمي أسماء ، وأحسب أن الأسماء ماثلة في أذهان كثيرين في هذه القاعة ، لكني أزعم أن أكبر القرارات المصيرية التي حكمت وتحكم هذه المرحلة التي وجدت الأمة فيها نفسها أسيرة شعور بالهزيمة إلى الأعماق ـ لم تكن بعيدة عن هذا التحالف الثلاثي سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر .

وبالطبع ، فأنا لا أعتبر أن هذا التبديل في النخب كان مفاجئاً وأظن أن بعض التدقيق كفيل بأن يكشف لنا أن الاشكال الجنينية لهذا التحالف الثلاثي ظهرت في معارك سابقة كمعركة الانفصال بين مصر وسوريا سنة ١٩٦١ وكمعركة تحرير اليمن ابتداء من سنة ١٩٦٢ وحتى ١٩٦٧ ـ لكني أقول ان زحف هذا التحالف الثلاثي استطاع تطويق النخب السابقة وكانت أسباب نجاحه غير بعيدة عن الأسباب التي أدت إلى ٥ يونيو ١٩٦٧ وأولها اختلاف موازين القوة عالمياً وإقليمياً وعربياً خصوصاً بين مواقع الثورة ومواقع الثروة .

ثامناً ـ هجس في نفسي متمثلاً بعض الصور ومحاولاً إعادة بناء المشاهد وبينها ما رأيته بعيني أنه إذا كان هناك على الجانب الدولي والجانب الإسرائيلي من خشوا من انتصار عربي ، أو نصف انتصار عربي ، أو حتى ظل انتصار عربي ـ فإنه على ناحيتنا من الخطوط كان هناك من تبدت في تصرفاتهم خشية أشد ـ من عواقب انتصار عربي أو شعور بالإنتصار . بشكل ما كان هناك توجس وتطير من أن تتجلى الحقائق الفعلية وأن تأخذ مداها وتفعل فعلها وتنتج آثارها .

كان هناك كثيرون في تلك اللحظات المجيدة مهتمين أكثر بحصر التفاعلات وبلملمة التداعيات وبالإمساك بخناق الأمل والإرادة مخافة أن يفلت الزمام وتكون لذلك آثاره السياسية الإجتماعية بحيث تستحيل السيطرة من بعد .

وهكذا رفعت كل القدور من فوق كل المواقد قبل أن يتم النضج على عجل وفي لهفة .

واتجه الإهتمام بسرعة إلى حسابات الغنائم مع نسيان حسابات التضحيات ، وذهبت جوائز الحرب إلى غير أصحابها الشرعيين .

جوائز النصر راحت لغير منتصرين ، وعذاب النفس وجلد الذات ووخز الضمير راح لهؤلاء الذين صنعوا النصر ودفعوا تكاليفه .

أصبح النصر بالنسبة للمنتصرين صورة تذكارية في ألبوم ، وأما لغيرهم فقد أصبح حياة جديدة من الغنى الأسطوري والبذخ الفاحش .

تاسعاً ـ هجس في نفسي مستطلعاً ومدققاً أن جماهير الأمة العربية وجدت نفسها في حيرة

شديدة ، فلم تكن هذه الجماهير قادرة على التوفيق بين ما تسمع وبين ما ترى . كان الحديث عن انتصار بينما الإيحاء كله بأنها الهزيمة .

وكان التساؤل هو كيف التوفيق بين المسموع والمحسوس ؟

إذا كان انتصاراً فلماذا نحن ـ وحدنا ـ هنا ؟

وإذا كان هزيمة فلماذا هم ـ وحدهم ـ هناك ؟!

وساد نوع من فقدان الثقة بالنفس وبالكل ، وظهر انقسام بين القمم والقواعد ، ثم تحول الانقسام الى انفصال ، وكانت أولى ترديات مثل هذا الجو المفعم بالشكوك والوساوس أن المسؤولية الإجتماعية تراجعت لحساب اضطرار كل فرد من الأفراد أن يتحمل هموم نفسه وأن يدبر أموره وفق أعراف الظروف المستجدة ، واختفت البسمة من وجوهنا جميعاً وغلب علينا نوع من الاكتئاب الجماعي ـ أمة تعاقب ليس لأنها انهزمت وإنما لأنها كانت قرب إمكانية انتصار .

عاشراً ـ هجس في نفسي آسفاً وآسياً أنه في ظل هذه الأوضاع شهدت الأمة العربية أكبر عملية لهجرة العقول والكفاءات والخبرات المهنية والتطبيقية ، وهكذا فإن جزءاً كبيراً من الطاقة المبدعة القادرة على التحريك والتحقيق تركت مواقعها وتشتتت .

ولم يكن الأمر مجرد خسارة جهد يضاف إلى رصيد الإنجاز الوطني ، ولكن ما هو أكثر كان أن هذه العملية من التفريغ المتعمد أو الاضطراري أدت إلى تغييب خمائر كانت تستطيع أن تقوم بدور حيوي في كيمياء التركيب الوطني والقومي .

ولم تكن عملية التفريغ وحدها هي الخطر ، وإنما صاحبت عملية التفريغ عملية أخرى للتطويع عن طريق تكثيف مناخ الشعور بالهزيمة والتلاعب بمجموعات القيم ـ إلى درجة فقدان الثقة لا بين المواطن والسلطة فحسب وإنما إلى درجة تضييع الاطمئنان بين المواطن والوطن ذاته .

ثم لحقت بعمليتي التفريغ والتطويع عملية ثالثة هي عملية التدويخ عن طريق استحكام أزمات الحياة اليومية من الأسعار إلى الإسكان ومن التعليم إلى العلاج إلى آخره .

وفي هذا الجو من الإحباط الشديد ظهرت ، وكان لا بد أن تظهر ـ « أزمة شرعية » .

إنني لست في حاجة أمام محفل مثل محفلكم هذا إلى أن أتحدث عن قضية الشرعية ، فكلنا يعرف أنها قضية أساسية ومحورية ويعرف في نفس الوقت أنها قضية رقيقة بالغة الرقة . هي بالنسبة للمجتمعات كالنخاع الشوكي بالنسبة للأفراد .. خلايا هشة وضعيفة لكنها هي وليس غيرها أساس القدرة على الحركة ومصدر كل شعور وأي خلل في النخاع الشوكي لا تبدو علائمه على شكل كسور أو جروح وإنما تبدأ علائمه بالعجز ثم بالشلل !

ولقد كانت تلك نتيجة منطقية تماماً ، فالعقود الإجتماعية والسياسية التي قامت على أساسها مختلف أنواع الشرعيات الحاكمة في الأمة العربية ـ ابتداء من شرعية الثورية التقدمية وانتهاء بشرعية القبلية الدينية ـ جرى انتهاك معظم بنودها .

ظلت الاعلام المرفوعة هي نفس الأعلام ـ وكان كل ما تحت الأعلام يتغير ، وإلى النقيض تماماً .

وبالطبع أحست النظم أنها بالفعل تواجه « أزمة شرعية » ولعلها بادرت بالعلاج وفق تصوراتها وإمكاناتها ولم يخرج ما تصورته وما قدرت عليه عن وسيلتين :

ـ زيادة جرعة الأعلام صارخاً وملوناً ـ وكانت التكنولوجيا جاهزة .

ـ ثم زيادة جرعة الأمن حديدياً ومحكماً ـ وكانت التكنولوجيا أيضاً جاهزة .

ولقد كانت أكثر النظم استنارة في هذه الأجواء هي تلك التي أضافت إلى جرعة الأعلام وإلى

جرعة الأمن إيماءات ديمقراطية ما زال ينقصها الكثير من قوائم الديمقراطية الحقيقية في هذا الزمان وأهمها حرية تدفق المعلومات ، ونشاط الحوار على أساس من المعلومات ، وفاعلية هذا الحوار في التأثير على القرار .

ولكن تكنولوجيا الاعلام المعززة بتكنولوجيا الأمن تستطيع صنع أمر واقع لكنها لا تستطيع أن تصنع شرعية ، فالنظم في حاجة إلى عقائد تعبر عن مصالح أغلبيات ثم هي في حاجة إلى فرز تعرف به موقعها في محيطها وما وراءه ، ثم هي في حاجة إلى إدراك عميق لهويتها الحضارية والإنسانية ، ثم انها ليست في حاجة فقط إلى أن تكون تعبيراً عن الناس وإنما أيضاً تعبيراً عن الآمال والعصور والعوالم .

حضرات السيدات والسادة .

إنني أطلت في هذه الهواجس لكني قصدت أن أشرح كيف اننا امام أمة يجري تلبيسها بالهزيمة في حين أنها ليست مهزومة ، وظني أنها أمة مأزومة أكثر منها مهزومة وأزمتها الحقيقية هي في اختلاط الأمور عليها .

إن هذه الأمة كانت تستطيع لو اختلفت المقادير أن تستعيد نتيجة لمعركة سنة ١٩٧٣ كل شبر أرض فقدته نتيجة لمعركة سنة ١٩٦٧ ، ولست أنا القائل بذلك وإنما استشهد بمحاضر اجتماعات « هنري كيسنجر » مع قيادات اسرائيل بنصوصها المنشورة كاملة في كتاب « ماتي جولان » عن المفاوضات بين وزير الخارجية الأمريكي وزعماء إسرائيل وبالذات جلسات يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٣ وهي واردة في الصفحات ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ من هذا الكتاب الذي حظر نشره في إسرائيل .

إن الأمة كانت تستطيع ، ولم يكن العيب في شعوبها .

ولو دققنا وحققنا فيما استطاعت هذه الأمة انجازه من مهام في هذا القرن العشرين لوجدنا أن ما أنجزناه يدعونا إلى الأمل ولا يدعونا إلى اليأس .

بعد الحرب العالمية الأولى وبعد سقوط الشرعية العثمانية قامت الأمة باندفاعة تاريخية أولى نحو مطلب حق تقرير المصير كان محركها ثورة سنة ١٩١٩ في مصر .

وبعد الحرب العالمية الثانية قامت الأمة باندفاعة تاريخية أسقطت الإدعاء الإستعماري الذي حاول ارث تركة الخلافة ـ ثم قامت باندفاعة تاريخية أخرى نحو المستقبل وكان محرك الاثنتين ثورة سنة ١٩٥٢ في مصر .

الإندفاعة الأولى لم تكن مصرية فقط وإنما كانت لها أصداؤها العربية وردود فعلها على الأمة كلها ولو بالتأثير المعنوي .

والإندفاعة الثانية لم تكن مصرية فقط وإنما كانت فاعلة وبالوعي على الأرض العربية كلها واستطاعت تحريك احتمالات وإمكانيات وحقائق .

وبهذه الاندفاعات المتوالية حققت الأمة في مجالات الوعي بوحدة وجودها وأملها ومصيرها ، وفي مجالات مهام الإستقلال الوطني والتنمية الشاملة والسيطرة على الموارد ، وفي مجالات التعليم والثقافة والتكنولوجيا ، وفي مجالات التواجد في العالم والعصر والتفاعل معهما ـ نتائج لا يمكن التقليل من أهميتها بأي قواعد للحساب .

ولقد كنا على الطريق لولا أن دهمتنا متغيرات ثورية في العصر والعالم لم نكن على استعداد لها ولا كان غيرنا في العالم الثالث بأسره ـ بل وفي العالم الأول والعالم الثاني أيضاً . كنا وكانوا على الأرض نحاول ويحاولون ـ وإذا نقلة تاريخية وثورية تفاجىء الدنيا كلها متمثلة في عصر الفضاء بكل ما يعنيه وكل ما يقتضيه .

واختلفت عوالم واختلطت أمور وزادت مسافات ومساحات .

وحدث توقف ، وحدث تردد ، وحدث تخبط ، وحدث صدام في الظلام .

انكشفت ثغرات ، وجرت اختراقات ، وترنحت مجموعات قيم ، ودوت طلقات رصاص ، وأصابتنا شكوك ووساوس ومخاوف ساعدت عليها مطامع من الخارج وفي الداخل وانزلقنا إلى سنوات أزمة رهيبة ـ أزمة أكثر منها هزيمة ـ وكان أخطر ما في الأزمة أننا وصلنا إلى الشك في أنفسنا ، في هويتنا ذاتها .

ولسنوات متوالية شُرّدنا في صحراء التيه بحثاً عن واحات السراب .

ثم بدأنا نهدأ ـ ربما من التعب ـ وكان الخوف أن نتبلد أو نستكين .

ثم ارتفعت بيننا أصوات رشد تقلب الأمور وتراجع ـ كانت طلائعها صفوة المثقفين من أبناء هذه الأمة .

حضرات السيدات والسادة

والآن إلى أين من هنا ؟

يهجس في نفسي أننا على عتبات تغيير . على عتبات مرحلة من التراكم الكمي توشك أن تتحول كيفياً إلى فرصة جديدة للتغيير ـ فنتيجة لكل ما أوردته من قبل ، ونتيجة لمحصلة تجربة أمة ، ونتيجة لآمال وتشوقات امتلأت بها الصدور ـ يبدو الآن وكأن موازين القوة تتغير مرة أخرى .

وهنا أسمح لنفسي أن أنتقل إلى الحديث عن الأوضاع في مصر بالذات لأني ما زلت أعتقد أنها الباب والمفتاح .

أريد أن أستدرك لأقول انني لا أرى لمصر قيادة إلا بمقدار ما هي مستعدة لأن تقود ، ولست أرى لها وضعاً متميزاً وسط أمتها إلا بمقدار ما هي جاهزة لتحمل مسؤولياتها ، ولست أراها متفردة في شيء فلقد انتشر ما كان حكراً عليها في وقت من الأوقات وفاض على أرجاء الوطن العربي كله وهذا شيء طيب لأنه على الأقل كفيل بإنهاء نزعات الإنعزال ودعاوى الإستغناء .

يبقى لمصر كمركز مساوٍ ومتفاعل مع غيره من المراكز العربية عدة ميزات : الحجم الإنساني ثم التماسك المجتمعي إلى جانب عمق التجربة التاريخية ، ومن شأن هذا الوضع إلى جانب اعتبارات أخرى أن الطبيعة تهيىء تربة أصلح لكي تتحول التراكمات الكمية إلى خلق كيفي جديد .

وربما لا أتجاوز إذا قلت أمامكم انني واحد من الذين يرضون ويقبلون ـ طواعية وبغير اضطرار ـ بالنظام القائم في مصر الآن لسبب أساسي وجوهري وهو أنه نظام يعرف حدود قوته . فمنذ اللحظة الأولى لسلطته أدرك أن الظروف التي دفعت به إلى السلطة كانت رغم عنفها تحمل معنىً مهماً وهو أن مجمل الحركة الإجتماعية والسياسية في الوطن المصري عدّلت من موازين القوى بين الناس والسلطة .

لم يصل التطور بعد إلى حد تأكيد حق الجماهير في أن تفرض على السلطة ، ولكنها وصلت عن يقين إلى حد لم تعد فيه السلطة قادرة على أن تفرض على الجماهير .

وهكذا وجدنا نظاماً لا يعترض حركة التفاعلات الاجتماعية ولا يقمع صوت الحوار بين قوى المجتمع .

صحيح أن المعلومات لا تتدفق ولكنها تتسرب .

وصحيح أن الحوار ما زال تائهاً في الضباب ولكنه سوف يجد طريقه الصحيح .

وصحيح أن الحوار لا يؤثر على صنع القرار لكنه مع ذلك يترك آثار بصمات على ما يجري سواء بالتشجيع أو بالمنع .

كل هذا صحيح ، ولكن الصحيح أيضاً أن هذه الاعتبارات كلها تساعد على زيادة معدلات التراكم الكمي الإجتماعي والسياسي ، الإقتصادي والفكري ، وتقرب اليوم الذي يحدث فيه التغيير الكيفي .

وإن كان لا بد أن ألفت النظر هنا إلى أن هذه الحركة التاريخية لموازين القوى في مصر تتطلب أعلى درجة من المسؤولية في إدارتها ، فالحركة بطبيعتها في مثل هذه الظروف ـ حساسة وحرجة ، وأي خفة في التعامل معها أو حماقة مصدر لمخاطر تعطل وتعرقل بأكثر مما تسارع وتعجل !

سيدي العميد

وهنا يجيء دور النخبة المفكرة في هذا الوطن العربي ، هذه الصفوة من الرجال القادرين على استشراف المستقبل، ففي استطاعتهم قبل غيرهم أن يضيفوا إلى التربة ما ينقصها من عناصر وفي استطاعتهم أن يشيعوا الجو الذي يتحقق فيه الخصب والنماء .

إنني أعرف معظم الحاضرين معنا اليوم من أساتذة العلوم السياسية والإجتماعية ومن الباحثين والدارسين ولقد تشرفت باللقاء والعمل والمناقشة مع معظمهم وخرجت بتقدير كبير لكثيرين بينهم ووقفت باحترام أمام أعمال عظيمة لهم ولذلك فإنني أتصور أنه بمقدوري ـ دون ادعاء ودون حساسية ـ أن أطرح لعنايتهم قائمة بما أتصور أنه منوط بهم في المرحلة القادمة :

١ ـ أمامهم ـ كان الله في عونهم ـ مهمة استجلاء الحقيقة حتى تعرف هذه الأمة بيقين أنها ليست أمة مهزومة .

مأزومة نعم ـ مهزومة لا ـ وهذه مهمة بالغة الصعوبة لأن الذين قصدوا إلى تغييب الحقيقة استطاعوا طلسمتها بالغموض وأكملوا الباقي بالضياع ـ ومع ذلك تبقى للحقيقة مسالك وسبل تؤدي إليها إذا صدقت الهمم والعزائم .

٢ ـ أمامهم مهمة إعادة ترتيب العقل العربي ، فقد التبست الأمور وتداخل مع العقل ما لا ينتمي إلى العقل ـ وأقدر أن هذه مهمة بالغة الحساسية لكنه لا مفر أمام هذه الأمة من أن تعود إلى الإحتكام في كل أمرها إلى عقلها ، فليس ممكناً لهذه الأمة ، ولا تسمح لها مسؤولياتها ، أن تعيش في هذا العصر وكأنها تستعيد أواخر العصر العثماني وما جرى فيه .

٣ ـ أمامهم مهمة وضع أولويات العمل الوطني والقومي فلقد تشابكت المسائل والقضايا إلى مأزق مستحكم ـ وأقدر أيضاً أن هذه المهمة فادحة وأنه كان من الأولى أن تقوم بها الحكومات والأحزاب لكن الحكومات كما تعرفون مشغولة بهموم الساعة تتمنى لو انقضى النهار وجاء الليل وطلع الفجر دون مفاجآت وذلك يكفيها . وأما الأحزاب فهي أيضاً ـ حتى هذه اللحظة على الأقل ـ مأخوذة بالماضي وكلها بغير استثناء تحلم باستعادة عصور منه. وتتضارب العصور لكن حلم العودة الى الوراء يحكم الجميع ولا يستثني منهم أحداً !

٤ ـ إذا كان ضرورياً أن تنطلق الأمة من جديد فان أمامهم مهمة وضع خريطة بحجم المتغيرات التي حدثت على أرض الأمة العربية ـ وأولها مصر ـ فلقد جدت على مجتمعنا بكل ما تعرض له من متغيرات كمية أوضاع أزعم أننا نتحدث عنهاإجمالاً دون أن نحصرها تحديداً . إن هذه المتغيرات تمس كل شيء في الواقع ابتداء من حجم الكتلة الإنسانية إلى التركيب الطبقي إلى مجموعات القيم إلى العلاقات الإجتماعية إلى وسائل الإتصال بالبيئة والعصر والعالم ـ بل وتصل إلى حد رؤية هذه المجتمعات لنفسها .

٥ ـ أمامهم مهمة اكتشاف شكل العلاقات الممكنة والمتصاعدة لأقطار الأمة العربية بعضها مع بعض .

أتذكر مرة أن الرئيس « فرانسوا ميتران » سألني : أليس صحيحاً أن العلاقات بين الشعوب العربية أقرب وأوثق من العلاقات بين شعوب مجموعة السوق الأوروبية المشتركة ؟ إذن ماذا ؟

وكان ردي عليه بالنسبة للجزء الأول من السؤال أن علاقاتنا بالفعل أقرب وأوثق ـ لكني لم أجد جواباً مقنعاً لبقية سؤاله : « إذن ماذا ؟ » .

وربما كان عليّ أن أقول : « إنكم فكرتم وأما نحن فلم نفكر . اندفعنا إلى أمل الوحدة لكننا لم نبحث فيما تحته وفيما وراءه وفيما أمامه » !

وكما تذكرون فإنني أشرت من قبل إلى وطن عربي تعددت فيه المراكز وهذه ظاهرة طيبة كما قلت ولكنها تنطوي على مخاطر خصوصاً مما يصنعه الحنين ويغذيه الوهم .

فمصر التسعينات ـ العائدة الآن إلى أمتها العربية ـ ليست مصر الخمسينات .

وبقية الأمة العربية ـ العائدة الآن إلى مصرها على ضفاف النيل ـ ليسوا عرب الستينات .

والمسائل تحتاج إلى تصورات مسبقة وإلى خيال خلّاق وإلى استشراف صاف ونفاذ وإلا فإننا على وشك الإنزلاق إلى إقليمية خطرة وإلى قطرية يزداد عجزها عن حل مشاكل الأمن والتنمية والتقدم والإستقلال جميعاً .

٦ ـ أمامهم مهمة استكشاف إمكانيات إعادة تكييف علاقاتنا بالعالم وقواه المؤثرة ، فعلاقاتنا بالولايات المتحدة ليست صحية وعلاقاتنا بالاتحاد السوفياتي ليست مرضية وعلاقاتنا بأوروبا الغربية والشرقية لا تقوم على أساس وإنما تقوم على انتهاز فرص وإذا كان الأمر انتهاز فرص فالآخرون أقدر لأنهم أكثر تمرساً وخبرة ، ولست أخفي هنا أنني أعطي أهمية كبيرة لأوروبا فهذه هي قارة الجوار التي طال الاحتكاك بيننا وبينها قروناً وأظن أن هناك في أوروبا الآن من يتصورون أنهم كانوا سادة المنطقة ثم انتقلت السيادة منهم إلى الولايات المتحدة التي لم تستطع المحافظة على الإرث ومن ثم فهم أحق بأن يعود إليهم وأولى ـ وهذا تصور يقتضي بعض الحرص .

إلى جانب ذلك هناك علاقاتنا الآسيوية والأفريقية واللاتينية ، فهناك على هذه القارات أصدقاء لنا وحلفاء كانوا معنا ذات يوم وتركناهم وحدهم وابتعدنا !

هناك أيضاً معضلة ومشكلة هذه العلاقات التي أقيمت بيننا وبين إسرائيل .

٧ ـ أمامهم مهمة مساعدة الأمة على الوصول إلى تراضٍ عام Consensus في عديد من المسائل والقضايا المتطايرة أشلاء في أجوائنا لا ترتبط ببعضها ولا يستقر لها قرار ، وهي مهمة تذكرني بالدور الذي قامت به الفلسفة تجاه العلم . كانت الفلسفة تبحث عن الحقيقة وحين كانت تعثر على قوانين هذه الحقيقة فإنها كانت تسلمها إلى العلوم وهناك لا تعود موضع خلاف أو نزاع .

ومجتمعاتنا الآن في حالة سفسطة وأنتم وحدكم تستطيعون تحويلها إلى جهد فلسفي جاد يستخلص القواعد والقوانين ويخلق حولها القبول والتراضي العام الذي يعطيها قوة الحقيقة ، فليس معقولاً على سبيل المثال أننا ما زلنا نجادل حول وضع المرأة في المجتمع وحول المشاكل الطائفية وحول قضايا الهوية القومية والثقافية إلى آخره إلى آخره من المعلقات على غير حوائط أو جدران !

آن أن نستقر على قرار في عديد من أمورنا وأن نصل فيها إلى تراضٍ يحولها إلى قوانين وقواعد تجرى عليها تصرفات دون رجوع إلى وراء وعود على بدء .

٨ ـ أمامهم مهمة تبصير الأمة وصناع القرار فيها ـ قبل غيرهم ـ بما تعنيه وتدل عليه الجمل وحتى الألفاظ ، فلقد أسرفنا تحت غواية وسائل الإعلام الحديثة في الترويج للسياسات عن طريق خلق الانطباع وليس تحقيق الاقتناع وبسبب هذا الإسراف فان أجواءنا مزدحمة بأصوات وصيحات تحتاج إلى كثير من الترشيد عن طريق التحديد .

تلك مقدمة ضرورية لكي يستقيم بيننا الحوار ، فلا يمكن أن يتحاور الناس دون معرفة واتفاق على طبيعة ما يتحاورون فيه وإلا فإن سوء الفهم واقع لا محالة بين الأطراف وبعضهم بل وبين كل الأطراف وبين عالمهم الذي يفترض أنهم يستلهمونه فيما يقصدون ويحاولون أن يكونوا طرفاً فاعلاً في مصائره مع غيرهم من الناس .

٩ ـ أمامهم مهمة التصدي لرد النظرة التشاؤمية عن إمكانيات نظام عربي توافرت له كل الشروط لقيام نظام ، وترون وأسلم معكم أنه نظام في أزمة لأسباب نراها جميعاً ونستطيع تشخيصها ، فهو نظام يبدو في هذه اللحظة بلا عقيدة اجتماعية ، وبلا تحالفات داخلية ، وبلا امكانيات جماعية ، وبلا علاقات واضحة له مع البيئة المحيطة به ، لكنه بعد ذلك وقبله نظام صحيح تاريخياً وواقعياً ومستقبلياً ، وفضلاً عن ذلك فان الجيل الحالي من جماهير هذا النظام بدأ يدرك في الثمانينات بالتجربة الحية ما كان في مجال الأماني والأحلام قبل عقدين من الزمن .

زاد اتصاله ببعضه عن طريق حركة عبر حدوده السياسية لم يسبق لها مثيل .

زادت معرفته بأحوال نفسه وعصره ولو حتى عن طريق الآمال والتوقعات .

زادت خبرته بمحصلة تجارب سبقته في بناء الإستقلال وبناء الدولة وبناء الإنسان .

زاد فهمه لأسباب أزمته فأدرك حدود قوة ثروة البترول ، وخطورة عواقب السلام المنفرد ، وقيود الاعتماد على قوة عظمى بالذات ، وصعوبة التنمية في بلد واحد يتوهم أنه يستطيع الهرب من الفقر بصرف النظر عن الآخرين ، واستحالة الأمن دفاعاً عن الوطن إذا كان الأمن القومي كله في مواجهة تحديات .

زاد استيعابه لحقيقة أن الديمقراطية لا تتحقق بواجهات أو بوعود فلا يمكن للديمقراطية أن تتحقق على نحو ثابت وأكيد إلا إذا كانت القوى الإجتماعية قادرة بحركتها خارج المجالس النيابية على فرض إرادتها ، فإذا لم يكن ذلك قائماً لم تعد للمجالس النيابية أي فائدة إلا فائدة التنفيس والامتصاص .

١٠ ـ إلى جانب هذه المهام كلها تظل هناك مهمة أخرى يتعلق بها إسهامهم المحتمل والمنتظر والمرجوّ .

إن تعدد مراكز البحث في شؤون المستقبل الإجتماعي والاستراتيجي والسياسي ظاهرة تدعو إلى البشارة والأمل لكن هذه المراكز جميعاً مطالبة بأن تنسق توجهاتها ونشاطاتها وإلا تحولت إلى طواحين كلام تؤانسها طواحين كلام !

يضاف إلى ذلك أن تنسيق الجهود يساعد أكثر على حسن استخدام موارد نادرة من العقول والإمكانات ، وهذا بدوره يسد ثغرات معرضة للإختراق ، وليس هناك من يخطر أو يحق له أن يدعوكم إلى عزلة عن الدنيا الواسعة ومحافلها أو إلى حجاب دون حركة الفكر العالمي وتياراته ، لكنني أحسب مع ذلك أننا مطالبون بقدر من التنبه خصوصاً حين نرى في وثيقة من وثائق لجنة الكونغرس المكلفة بتحقيق وقائع فضيحة إيران/كونترا أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قامت سنة ١٩٨٣ بالتمويل الكامل أو الجزئي ، الظاهر أو الخفي لأكثر من مائة وعشرين مؤتمراً وندوة في موضوع واحد هو « الصحوة الإسلامية » !

وأشهد أنكم بالجهد والتنسيق والتنبه لم تكونوا في انتظار هذه الدعوة المتأخرة ، فجهدكم الضخم سابق ، والتنسيق بينكم بادىء ، والتنبه صاح في ضمائركم ويقظ .

كل ما ألح به عليكم شيء واحد وهو أنه في أوقات يكون فيها الفعل متعثراً فإن العلم يجب أن يكون مقداماً ، وفي أوقات تكون فيها السياسة مقيدة فإن الفكر يجب أن يكون طليقاً □

التوازن الاقتصادي العام قصير المدى وعلاقته بشروط النمو والتنمية في الاقتصادات النفطية

د. صبري زاير السعدي

استشاري مكتب خاص ـ العراق.

تستهدف هذه الدراسة عرض إمكانات تكييف السياسات الإقتصادية لشروط النمو والتنمية في البلدان النفطية ، العربية والنامية ، وفاعليتها في تجاوز ظروف التدهور السريع الذي يشهده قطاع تصدير النفط الخام الوطني . ومع أن جميع الفرضيات والنتائج والإستنتاجات الواردة مستمدة من دراسة تجربة معينة للتنمية ، هي التجربة العراقية ، حيث تلعب الدولة ومؤسساتها التخطيطية والإنتاجية ، وليس قوى السوق الحرة ، دوراً كبير الأهمية في إدارة وتوجيه عمليات تعبئة وتوزيع الموارد الإقتصادية والتحكم في العلاقات الإقتصادية والتجارية الخارجية لاعتبارات ايديولوجية ـ سياسية ، إلا أن التحليلات المقدمة عن اتجاهات وقوة التأثيرات الناشئة عن تطبيق السياسات الاقتصادية ، وبخاصة الإستثمارية والإستهلاكية العامة منها ، على مستويات الدخل والأسعار وميزان المدفوعات وعلى التوازن الاقتصادي العام قصير المدى ، تفيد في محاولات تكييف السياسات الاقتصادية لشروط النمو والتنمية في الإقتصادات النفطية العربية والنامية التي تشهد ، وبصورة عامة ، تراجعاً في إيراداتها النفطية وفي نشاطها الاقتصادي العام . كما وتساعد هذه التحليلات في الكشف عن طبيعة بعض مفاهيم الاقتصاد السياسي المتفرعة عن هذه السياسات . وفي هذا الاتجاه تسعى الدراسة إلى تحليل ضمني ، وكمقدمة عامة ، لمظاهر « الازمة الاقتصادية الخفية » و « الفخ الاقتصادي ـ السياسي » التي قد تتعرض لها الاقتصادات النفطية النامية بصورة عامة ، وذلك بفعل الظروف « السيئة » الناشئة عن عجز قطاع استخراج وتصدير النفط الخام عن تمويل نسبة عالية أو مهمة من الإنفاق العام ، الإستثماري والاستهلاكي ، وعن توفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد احتياجات البلاد المتزايدة من السلع والخدمات الإنتاجية والوسيطة والمواد الأولية والسلع الاستهلاكية ، للحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي العام وللسيطرة على الاتجاهات التضخمية الضارة . وليست الظروف « السيئة » المقصودة هنا مجرد افتراضات او تحذيرات ضمنية محتملة . فالأسباب الاقتصادية المرتبطة بالتدهور الحاد في أسعار وإيرادات تصدير النفط الخام ، والأسباب السياسية التي وصلت خطورتها الى مستوى الحرب المدمرة الطويلة بين العراق وايران والتي تهدد مخاطرها الآن الأقطار العربية النفطية الخليجية ، هذه الأسباب هي الآن من الحقائق التي

تمثل واقع الظروف « السيئة » في الأقطار النفطية العربية والتي تؤكد أهمية التحذير ، ولو بدرجات مختلفة ، من وقوعها في شراك « الفخ » ومخاطر « الازمة الخفية » المحتملة .

أولاً : تمهيد وخلاصة

في حياكة شراك « الفخ الاقتصادي ـ السياسي » ، هذا المفهوم الذي ننبه إليه،امتداداً وتطويراً للتحذيرات الجديدة ـ القديمة « للأزمة الاقتصادية الخفية » التي قد تتعرض لها البلدان النفطية النامية[١]، تشترك الكثير من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الموضوعية، وكذلك العديد من العوامل التخطيطية والإدارية والفنية الذاتية المؤثرة في نشاط مؤسسات الدولة وقدرة ادارتها الاقتصادية وفي فاعلية « المنظم » ومساهمات القطاع الرأسمالي الخاص . فحصيلة تفاعل هذه العوامل وتأثيراتها تخلق أساساً اقتصادياً وسياسياً لمدى تورطها (نجاحها) في زيادة (تقليل) الإعتماد على الإيرادات النفطية قبل (بعد) تمكن الجهود الوطنية من تنمية الموارد الاقتصادية والمالية الذاتية من غير النفط الخام وعوائد تصديره من العملات الأجنبية[٢] . على أن أبرز مظاهر « الفخ » وهو ما تكشف عنه آثار السياسات الإقتصادية العامة ، وبخاصة سياسات الإنفاق العام ، حينما تتولى الدولة ومؤسساتها القيام بدور حاسم ، ولاعتبارات ايديولوجية ، في تسيير النشاط الاستثماري والإنتاجي والخدمي وفي تعبئة وتوزيع موارد البلاد الاقتصادية . فمن الواضح أن القيمة العملية للدعوات الإقتصادية العربية المستمرة لترشيد الإنتفاع من الموارد النفطية الوفيرة وتعبئتها في برامج استثمارية أو خطط لتحقيق زيادات عالية ومستمرة في النمو الاقتصادي ولتحسين مستوى المعيشة ، والقيمة العملية للدعوات السياسية العربية لتعزيز الاستقلال الاقتصادي الوطني والقومي ، والتخفيف من درجة الإعتماد على الإيرادات النفطية خشية التعرض للضغوط السياسية الخارجية ، هي في النتائج والظروف الإقتصادية الصعبة السائدة حالياً في الأقطار العربية والتي ترتبت على تطبيق السياسات الاقتصادية « التوسعية » . ومع ان تجارب التنمية في البلدان النفطية النامية قد شهدت في الماضي أكثر من حالة لبعض مظاهر « الازمة الاقتصادية الخفية » لأسباب سياسية ، وبفعل قوى اقتصادية وسياسية خارجية ، فإن حقيقة حاجة هذه البلدان الملحة للتقدم الاقتصادي والإجتماعي السريع،والإندفاع السياسي للإنتفاع الأقصى من الموارد النفطية لأغراض التنمية على نحو مبرمج أو مخطط من ناحية ، وزيادة أهمية النفط الخام في الإقتصاد العالمي من ناحية ثانية ، جعل من احتمالات ظهور « الأزمة الخفية » واقعاً يمكن التحكم به

---

(١) عن مساهمات الاقتصاديين الرواد الذين بادروا الى تحليل « الازمة الخفية » المحتملة في البلدان النفطية النامية والتحذير منها ، انظر :

D. Seers, *The Mechanism of an Open Pertroleum Economy,* Paper no. 47 (New Haven, Conn. : Yale University Press, Economic Growth Center, 1964) , and H. Mahdawy, « The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States : The Case of Iran,» in : M. A. Cook, ed., *Studies in Economic History of the Middle East : From the Rise of Islam to the Present Day* (London : Oxford University Press, 1970).

(٢) عن كيفية تفاعل العوامل والسياسات الاقتصادية في خلق احتمالات « الازمة الخفية » ونسج شراك « الفخ » في صيغة نموذج عام للنمو والتنمية ، مستمد من دراسة شروط النمو الاقتصادي والتنمية لحالة من حالات الاقتصادات النفطية العربية المخططة ، انظر :

S. Z. Al - Saadi, « A Formal Growth and Distribution Model : The Case of (Iraq) a Developing Crude Oil Exporting Economy,» (Private circulation, to be Published soon).

ليس فقط من خلال القوى السياسية ـ الإقتصادية التي تهيمن على اقتصاد النفط العالمي وتنتفع منه ، أو عن طريق استغلال أخطاء وانحرافات السياسة الإقتصادية الوطنية وبخاصة في مجال التصرف بالموارد النفطية فحسب ، بل وأيضاً من خلال حصيلة تفاعل التأثيرات الإقتصادية والسياسية الخارجية مع سلبية السياسات الإقتصادية الوطنية . وعندما يكون للقوى الاقتصادية والسياسية الخارجية تأثير كبير في تكييف السياسات الإقتصادية الوطنية ، فإن « الأزمة الخفية » المحتملة تتحول برأينا إلى شراك « فخ إقتصادي ـ سياسي » خطير العواقب قد يطيح بجهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلاد برمتها إذا ما تناقضت الأهداف السياسية والإقتصادية الوطنية بشدة مع أهداف تلك القوى الخارجية . ولعل أخطر ما يمكن أن تتعرض إليه تجارب النمو الإقتصادي والتنمية في هذه البلدان أنها تسعى ، وربما من دون وعي ، في المساعدة على تعميق « الفخ » تحت تأثير الوعود الكثيرة والضغوط السياسية المحلية المتزايدة لتحسين المستوى الإقتصادي والإجتماعي في البلاد ، ودون التقدير السليم لشروط النمو ولمتطلبات التنمية على المدى المتوسط والبعيد .

تفرض الظروف الناشئة من الإنخفاض الكبير والمفاجىء في الإيرادات النفطية ومنها العملات الأجنبية اللازمة للإستيرادات ، إلى جانب ما ولدته ظروف الحرب بين العراق وبين إيران من انخفاض نسبي في الإنتاج وحاجة متزايدة للأيدي العاملة ، تفرض تساؤلات جدية حول أهمية السياسات الاقتصادية قصيرة المدى، ومدى فاعلية استخدام أدوات السياسات النقدية : كسعر الفائدة وسعر الصرف للعملة الوطنية في دعم النشاط الاقتصادي واستقراره في البلدان النفطية النامية رغم الإختلافات الكبيرة في أنظمتها الاقتصادية والسياسية . كما تثير هذه الظروف الصعبة التساؤل في إمكانية الاستفادة من القروض الخارجية أو الإستعانة بالإستثمارات الأجنبية للحيلولة دون انخفاض مستوى النشاط الإقتصادي العام ، ولحين تحسن ظروف تصدير النفط الخام وزيادة موارد القطر المالية وعوائده من العملات الأجنبية . وقد يكون من المناسب البدء بالتساؤل العام التالي : هل تستدعي مثل هذه الظروف الصعبة بكل ما تعنيه من أعباء اقتصادية آنية ، إعادة النظر في استراتيجيات وأهداف التنمية الاقتصادية والإجتماعية في البلدان النفطية النامية بعامة والنفطية العربية بخاصة لكي تتناسب مع الواقع الجديد وعلى المدى المستقبلي القريب ؟ وبالتالي هل لا بد من التغيير الجذري في السياسات والإجراءات الإقتصادية التي كانت امتداداً لما شهدته نهاية السبعينات من توسع اقتصادي كبير ؟ أم إن هذه الظروف تتطلب فقط تكييف السياسات الاقتصادية الجارية ؟وهل هنالك من طريق توفيقي يجمع بين هذين الموقفين بافتراض ان التكيّف المطلوب في الاتجاهات الأساسية للتنمية ذو طبيعة مؤقتة أيضاً ، وأن العلاقة بين الايديولوجية والاستراتيجية السياسية ، وبين استراتيجية التنمية وسياساتها أمر منطقي لا يحتمل التفسيرات ، وأن السياسات والإجراءات الإقتصادية ليست إلا وسائل لتنفيذ هذه الاستراتيجيات والأهداف العامة التي تنطوي عليها ؟

كما ويجدر أن نشير في المقدمة أيضاً إلى أن التأكيد على استمرار التأثيرات السلبية للظروف « السيئة » على المدى المتوسط ، لا يتناقض مع احتمالات زيادة إيرادات النفط نتيجة لزيادة القدرة على التصدير . وذلك ليس لأن شروط النمو الإقتصادي الأساسية في البلدان النفطية النامية تظل قائمة كما كانت في ظروف « الازدهار » النفطي فقط ، بل وأيضاً لأن احتمالات استمرار التدهور النسبي في قيمة الصادرات النفطية من ناحية ، وكذلك زيادة الأعباء المالية المترتبة على الديون الخارجية والانخفاض النسبي في الإنتاج المحلي من غير النفط الخام من ناحية ثانية ، تؤكد هذه

الإعتبارات جميعاً ، على أهمية الإستنتاج بأن التأثيرات السلبية للظروف الإقتصادية « السيئة » ستستمر على المدى المتوسط أيضاً .

الفرضيات الأساسية التي تستند إليها التحليلات الواردة مستمدة بطبيعة الحال من خصائص الإقتصاد الذي نتناوله بالتحليل ، حيث يعتمد وبدرجة أساسية على قطاع استخراج وتصدير النفط الخام في تمويل مستويات عالية ومتزايدة من الإنفاق الإستثماري والإستهلاكي العام الذي يشكل النسبة الأكبر من مجموع الإنفاق القومي . وبذلك ، فإن قطاع النفط يعمل بمثابة المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي العام على الرغم من انخفاض مستوى الإدخارات المحلية نتيجة لانخفاض مستويات الدخل الفردي . كذلك ، فإن قطاع النفط يوفر للبلاد جميع العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع والخدمات الإنتاجية والوسيطة والمواد الأولية والسلع الإستهلاكية . ومن خصائص الاقتصاد أيضاً قدرته المحدودة على زيادة الصادرات من غير النفط الخام ، وذلك بسبب محدودية الإنتاج وزيادة الطلب المحلي من ناحية ، وضعف القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية من ناحية أخرى . كما وأن إدارة الدولة المباشرة لقطاع واسع من النشاط الإقتصادي ، الإستثماري والإنتاجي والخدمي ، وسيطرتها شبه الكاملة على التجارة الخارجية يحدد من فاعلية قوى السوق الحرة ويقلل كثيراً من دور القطاع الرأسمالي الخاص ، على محدوديته ، في التأثير على عمليات تعبئة وتوزيع الموارد الإقتصادية والمالية .

لقد كشفت التحليلات السابقة عن الإقتصادات النفطية النامية[٣] ، أن شروط النمو الاقتصادي السريع والمطّرد تكمن بصورة رئيسية في زيادة معدلات الإدخارات (الإستثمارات) المحلية من غير عوائد الصادرات النفطية ، وفي زيادة الصادرات (الإنتاج) من غير النفط الخام . وبالتالي ، فإن السياسات الإقتصادية العامة المناسبة كان لا بد لها أن تبدأ وتنتهي في تأمين هذين الشرطين على المدى المتوسط والبعيد . وأن تتولى هذه السياسات أيضاً تحقيق التوازن الإقتصادي العام ، الداخلي والخارجي ، على المدى القصير في ظروف الإستخدام شبه الكامل للأيدي العاملة الوطنية . من هنا تبرز أهمية التحليلات التي تكشف عن حدود وفاعلية السياسات الإقتصادية ، وبخاصة النقدية منها ، في التوازن الإقتصادي العام قصير المدى ، الداخلي والخارجي معاً ، وفي التأكيد على أن تحقيق هذا التوازن قد لا يتطابق مع شروط النمو الإقتصادي ومتطلبات التنمية ، إن لم يتناقض معها في حالات معينة ، على المدى البعيد أو في المستقبل القريب. فالتوازن الاقتصادي العام قصير المدى لا يمكن أن يقوم على أساس التوسع في المديونية للخارج عن طريق الإقتراض المستمر وبمقادير كبيرة نسبياً ، وان تحقيق هذا التوازن يمكن أن ينحرف كثيراً عن شروط النمو الإقتصادي ما لم يتم تحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات غير النفطية ، وان يتم تمويل الإنفاق القومي من الإدخارات ومصادر الدخل المحلي . كما وأن فاعلية سعر الفائدة في تحقيق التوازن الإقتصادي عالية حيث تؤثر في زيادة الإدخارات (الإستثمارات) المحلية ، إضافة إلى فاعليتها في زيادة تدفق رؤوس الأموال أو الإستثمارات الأجنبية بمقادير تتناسب مع سياسة التوسع في الاقتراض الحكومي من الخارج ، والسماح لرؤوس الأموال العربية والأجنبية بالتدفق كاستثمارات نقدية أو ائتمانية أو على شكل مساهمات في المشاريع العامة والخاصة في حالة القبول السياسي . كما وأن سياسة عرض النقود هي الأخرى فعالة وإيجابية طالما استهدفت تقييد آثار سياسة التوسع في الإنفاق بدلاً من الإستجابة السلبية التامة لها ، وذلك بزيادة عرض النقود بأشكاله

---

(٣) انظر : المصدر نفسه .

المختلفة بمقدار يناسب الزيادة في إجمالي الطلب المتولد عن التوسع في الإنفاق الإستثماري والإستهلاكي . أما سياسة تخفيض سعر الصرف (الثابت) للعملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية، فستظل تأثيراتها محصورة في تحقيق التوازن الإقتصادي العام واستقراره على المدى القصير الذي لا بد وأن ينعكس في مستويات أعلى للأسعار الوطنية ، وفي التأثير على سياسة الدولة في تحديد مستويات الأسعار طالما كانت القدرة على زيادة الصادرات في المدى القريب محدودة ، وطالما كانت مرونة الإستيرادات من السلع المختلفة منخفضة . علماً أن ثبات سعر الصرف في إطار السياسة النقدية والسعرية المحافظة لفترة طويلة ، لا يتناسب مع التطورات الإقتصادية والتكنولوجية التي شهدتها هذه البلدان والإقتصاد الدولي ، ولا مع مقدار المتوافر من عوامل الإنتاج والسلع والبضائع المنتجة ، وبالتالي فإن سعر الصرف الثابت هو سعر إداري بلا أساس اقتصادي حقيقي يبرره.

إن منهج التحليلات في هذه الدراسة لا يتعرض إلى الجانب المؤسسي وأدوار الأطراف المختلفة في عمليات إعداد القرارات الإقتصادية والتخطيطية ، على أهميته ، إلا في حدود الإشارة لغرض تحديد مصدر البدء في فعل تحريك المتغيرات الإقتصادية وتوجيه السياسات الإقتصادية . كما أن المنهج إذ يقترب من الأكاديمية في العرض ، فإنما يستهدف تبسيط التداخل والتفاعل بين المتغيرات والسياسات الإقتصادية وتحديد تأثيراتها المحتملة على التوازن الاقتصادي العام قصير المدى . وفي هذا الإتجاه وتجنباً من الوقوع في مصيدة فقدان الأهميات النسبية للعوامل والسياسات الاقتصادية التي خضعت للتحليل وللتسيب النوعي ، استخدمنا الكثير من الحالات الافتراضية وتأكيد الإشارات إلى الأسباب والنتائج من خلالها، مؤكدين على أن أسس هذه التحليلات مستقاة من تفاصيل التجربة العملية رغم أن العرض لا يستعين بالمؤشرات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات الإقتصادية التي نتناولها .

وأخيراً ، ولضمان نقل التحليلات من ضرورات التوازن الإقتصادي قصير المدى إلى البحث في شروط النمو الإقتصادي ومتطلبات التنمية بطريقة يسهل معها تقدير الأهميات النسبية لتأثيرات السياسات الاقتصادية المختلفة ، ولبيان تأثير هذه السياسات وفاعليتها نتيجة تغيّر الظروف الاقتصادية العامة ، ودون الإضطرار للإستعانة بالبيانات الإحصائية الخاصة بالتجربة العراقية وعرضها بسبب صعوبة النشر في الظروف الحالية ، وجدنا أن من المناسب مراجعة التطور الاقتصادي وشروط التوازن في إطار مرحلتين : المرحلة الأولى ونتناول فيها الظروف الإقتصادية العامة التي كانت سائدة منذ منتصف السبعينات وحتى بداية الثمانينات والتي تمثل مرحلة « الإزدهار » النفطي ، أما المرحلة الثانية فنتناول فيها الظروف الاقتصادية التي استجدت منذ السنوات الأولى للثمانينات والتي تمثل ما نسميه بمرحلة « الإنحسار » النفطي أو الظروف « السيئة » التي تشهدها الإقتصادات النفطية العربية والنامية .

ثانياً : تحليل التوازن الإقتصادي العام في ظروف « الازدهار » النفطي

تستمد فرضيات التحليل العام من الواقع الإقتصادي الذي كان سائداً في الفترة الواقعة بين عام ١٩٧٤ وحتى بداية الثمانينات حيث الزيادة السريعة والكبيرة في إيرادات البلاد النفطية وحيث اتسمت السياسة الاقتصادية بالتوسع الكبير والسريع في الإنفاق العام ، وبخاصة الإنفاق الإستثماري ، مقابل محدودية الطاقات الإستيعابية للإقتصاد سواء فيما يتعلق بحجم الطاقات

الإنتاجية القائمة أم بقدرة التكيّف على استيعاب التكنولوجيا الحديثة ، أم في محدودية القوى العاملة المؤهلة ، وبخاصة بعد ارتفاع معدلات الإستخدام إلى مستوى الإستخدام شبه الكامل للقوى العاملة الوطنية ، أم فيما يتعلق بتوافر القدرات الفنية المؤهلة لإدارة الأنشطة الإقتصادية على المستويات كافة. ولقد عولجت الإختناقات والإختلالات الناشئة من محدودية الطاقات الإستيعابية آنذاك عن طريق زيادة الاستيرادات من السلع المختلفة، وتوسيع نطاق الاستعانة بالخدمات والخبرات والأيدي العاملة الأجنبية ، وذلك بافتراض بارز ومهم هو أن نموذج النمو والتنمية في الإقتصاد النفطي التام لا يواجه أي مشاكل مالية لتمويل مستوى عالٍ ومتزايد من الإنفاق العام ، كما لا توجد ندرة في العملات الأجنبية لتلبية متطلبات التوسع في هذا الإنفاق من الإستيرادات . لذلك اتسم النشاط الإقتصادي ، الإستثماري والإنتاجي والإستهلاكي ، السلعي والخدمي ، باعتماده ، وبنسبة عالية ومتزايدة ، على الإستيرادات من السلع والخدمات ، والذي ستظهر نتائجه بعد انتهاء مرحلة « الإزدهار » النفطي .

إن هذا الوضع كان يعني زيادة إجمالي الطلب نتيجة لزيادة الإستثمارات ، واستقراره مع كل دورة تدفق جديدة للإستثمارات عند مستوى جديد أعلى للدخل ، وعند مستوى معين (ثابت) لسعر الفائدة حيث أبقى البنك المركزي سعر الفائدة دون تغير آنذاك[٤] . وفي تفسير سياسة عدم تغيير أسعار الفائدة أشير حينذاك إلى وجود اعتبارين : أولهما عدم تعرض المركز المالي الآني للمصرف التجاري الذي تمتلكه الدولة[٥]الى مشاكل مالية بسبب ارتفاع مستوى ودائع التوفير والإدخارات طويلة الأجل لدى المصرف . أي عدم الرغبة في تخفيض معدل أرباح المصرف بسبب الكلف الإضافية لودائع التوفير والودائع طويلة الأجل والتي لا ضرورة لها ، برأي البنك المركزي ، طالما كان المدخر المحلي مضطراً للإيداع لدى المصرف لتوافر السيولة العالية لديه . الأمر الذي يكشف عن ضعف قدرة الإدارات الإقتصادية الحكومية في تحديد وتعريف فرص الإستثمار في المشاريع الإنتاجية . أما الإعتبار الثاني فيتعلق بالسياسة العامة الداعية إلى عدم قبول رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية ، بما فيها القروض ، لعدم ضرورتها بسبب عدم وجود عجز في ميزان المدفوعات، بل على النقيض من ذلك ، لقد كانت مشكلة الفائض النسبي في ميزان المدفوعات وكيفية استثماره في الخارج هي التي تشغل اهتمامات البنك المركزي في نهاية السبعينات . ومن الواضح أن هذه التبريرات كانت متلازمة مع سياسة الإئتمان المصرفي التي اتسمت بالتوسع النسبي خلال فترة زمنية طويلة نسبياً ، شهدت تغيرات عميقة وواسعة في الإنتاج والإستثمار والإستهلاك وزيادات كبيرة في الإستيرادات . ولذلك ، فإن سياسة الإبقاء على سعر الفائدة في مستواه الراهن آنذاك رغم زيادة اجمالي الطلب ، كانت تضطر البنك المركزي إلى زيادة عرض النقود . ومن ناحية أخرى ، ولأن زيادة الصادرات النفطية كانت تفوق الزيادة المستمرة في الإستيرادات ، فإن فائض ميزان المدفوعات استمر بالتزايد ، وانتقل هو الآخر من مستواه التوازني الأولي الى مستوى جديد أعلى يتناسب ومقدار الفائض المتحقق . ويلاحظ هنا عدم وجود علاقة بين (فائض) ميزان المدفوعات ، وبين سعر الفائدة الذي يعتبر بمثابة المحرك في تدفق رأس المال الأجنبي وأداة التأثير في حساب رأس المال في

---

(٤) يتركز التحليل هنا على سعر الفائدة ، وليس في اتجاهات الأسعار بصورة عامة ، والتي تشتمل كما هو معروف على أسعار عوامل الانتاج الأولية وأسعار السلع والخدمات المنتجة . والسبب في ذلك يستهدف ، من جملة ما يستهدف ، بيان أثر تدفقات رأس المال الخارجي على النشاط الاقتصادي ، كما ينعكس في مركز ميزان المدفوعات من خلال تغيير أسعار الفائدة وعرض النقود ، إلى جانب سياسة تغيير إجمالي الطلب على السلع وهو ما نهدف إليه .

(٥) حالة المصارف التجارية المؤممة .

الميزان . إن طبيعة هذه العلاقة تعكس السياسة العامة للدولة والقاضية بعدم قبول رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية للعمل داخل البلاد . ويلاحظ أن التوازن الإقتصادي العام الجديد المتولد عن هذه التغيرات ، يتحقق بالتقاء المستويات الجديدة في الطلب وفائض ميزان المدفوعات والعرض النقدي . وهذا يعني قيام حالة توازن قصير المدى عند مستوى جديد أعلى للدخل ، مع بقاء مستوى أسعار الفائدة كما هي قبل تحريك النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق العام الممول من إيرادات النفط الخام المصدر إلى الخارج . على أن الواقع آنذاك يشير إلى أن زيادة الدخل كانت تعني زيادة مستمرة في الإستيرادات لتأمين التوازن الاقتصادي الداخلي بين الزيادة الجديدة في الدخول المتولدة عن زيادة الإنفاق العام الممول من إيرادات النفط ، أو زيادة إجمالي الطلب العام ، وبين الزيادة المحدودة في الإنتاج السلعي والخدمي المحلي رغم التوسع الكبير في النشاط الإقتصادي العام ، لذلك ، فإن الحاجة كانت مستمرة لزيادة الإستيرادات والتي تعززت من الناحية العملية بواقع فائض ميزان المدفوعات ، وليس بواقع عجز الميزان التجاري من غير صادرات النفط الخام ، حيث الزيادات المستمرة في إيرادات البلاد من العملات الأجنبية المتأتية من تصدير النفط الخام . لذلك ، فإن ميزان المدفوعات كان يستقر على الدوام عند مستوى توازني جديد أعلى من السابق ، بسبب استمرار زيادة الفائض من العملات الأجنبية وزيادة القدرة على الإستيرادات وبغض النظر عن مستوى الصادرات من غير النفط الخام . وبغض النظر أيضاً عن مستوى أسعار الفائدة . وبذلك ومع التدفق العالي المستمر في الإستثمارات العامة وزيادة الطلب على السلع ، استمر البنك المركزي في زيادة عرض النقود ، مع الإبقاء على سعر الفائدة عند مستواه الثابت ، الأمر الذي نقل التوازن الإقتصادي العام ، الخارجي والداخلي ، إلى نقطة جديدة يرتفع عندها مستوى الدخل الى مستواه السابق .

والحالة السائدة أعلاه لم تكن تستدعي التفكير في تغيير سعر الصرف الثابت للعملة الوطنية مقابل الدولار الامريكي، العملة الوحيدة لتقويم الصادرات النفطية وغيرها ، بهدف تحسين الميزان التجاري ، وذلك بتشجيع زيادة الصادرات غير النفطية ورفع أسعار الإستيرادات ، أي تخفيض سعر الصرف بهدف تحسين مركز الميزان التجاري من غير النفط الخام . كما لم تكن هنالك حاجة للتأثير في سعر الصرف لزيادة الاحتياطات . فمع ثبات سعر الصرف الرسمي تتزايد الاحتياطات والموجودات بزيادة الفائض في الميزان التجاري نتيجة لتزايد قيمة الصادرات النفطية . وفي الواقع إن هذه السياسة كانت مرتبطة بحقيقة وجود فائض نسبي كبير في **ميزان المدفوعات وبالسياسة الهادفة إلى توفير السلع المستوردة من قبل مؤسسات الدولة بأسعار منخفضة نسبياً** . وهي **السياسة** التي كانت تعتمدها الدولة في تحديد أسعار مناسبة لمجموعة مهمة من السلع المستوردة . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فإن التوسع السريع والكبير في الإنفاق العام لم يكن يساعد كثيراً في زيادة الصادرات غير النفطية حتى في حالة انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الامريكي ، وذلك بسبب ارتفاع الطلب والإنخفاض النسبي في العرض السلعي والخدمي للإنتاج المحلي وبسبب محدودية الطاقات الإنتاجية أصلاً[٦]. لذلك فإن تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية لم يكن له ما

---

(٦) الواقع يشير إلى أن الزيادة الكبيرة في إيرادات البلاد من العملات الأجنبية ، أو فائض ميزان المدفوعات ، كانت عاملاً سلبياً في تقليل الصادرات من غير النفط الخام التي انخفضت بسبب الوفرة النسبية في موارد القطر من العملات الأجنبية الى جانب زيادة الطلب المحلي بصورة عامة . مما يعني أن قيمة العملات الأجنبية ، الدولار الامريكي أساساً ، أو سعر الصرف الحقيقي للموجودات من العملات الأجنبية يتحدد بأسعار السلع المستوردة في الأسواق=

يبرره إزاء تطور أسعار العملات الأجنبية طالما كانت الصادرات الرئيسية هي النفط الخام المقوّم بالدولار الأمريكي في السوق الخارجية ، وطالما كان البنك المركزي سعيداً باستثمار موجوداته من الدولار الأمريكي في العملات الأجنبية الأخرى في أسواق العملات الخارجية ، بخاصة وان هذه السياسة ليس لها علاقة بالعوامل المؤثرة في التوازن الإقتصادي الداخلي .

لقد تميّزت تلك الفترة بوجود فائض نسبي في ميزان المدفوعات بسبب زيادة قيمة وكمية الصادرات النفطية ، وازدياد الموجودات (الاحتياطات) من العملات الأجنبية والذهب إلى مستوى عالٍ جديد ، كان يؤمن دوام الإستمرار باتباع السياسات الاقتصادية نفسها المتعلقة بالتوسع في الإنفاق العام ، وزيادة عرض النقود ، وعدم تغيير أسعار الفائدة ، وتثبيت سعر الصرف للعملة الوطنية . ولذلك فإن آلية التغيير في التوازن الإقتصادي العام وحركة واتجاهات الطلب على السلع وعرض النقود وميزان المدفوعات ومستويات الدخل وسعر الفائدة ستتحرك بشكل مماثل كالذي عرضناه آنفاً. ولم تشهد هذه السياسات حتى فترة « الإنحسار » النفطي تغييرات جذرية .

ولنتساءل الآن ، ولأغراض تحليلية ، ماذا كان يمكن أن يحدث لو رفع البنك المركزي سعر الفائدة لاعتبارات تتعلق بأهمية تعبئة رأس المال والمدخرات المحلية فقط ، مع الإستمرار بسياسة عدم قبول رأس المال الأجنبي ، والعمل في إطار السياسات الإقتصادية العامة نفسها المتمثلة أساساً بسياسة التوسع في الإنفاق الإستثماري المتولد عن إيرادات النفط الخام المصدر إلى الخارج . إن رفع سعر الفائدة كان يعني تقليص عرض النقود وظهور حالتين من التوازن : الحالة الأولى ، وتتمثل في أن الزيادة في سعر الفائدة ستدفع الى تقليص عرض النقود بمقدار لا يؤثر في مستوى الدخل السابق للزيادة الجديدة في الإنفاق . وبعبارة أخرى ، أن تلعب الزيادة في أسعار الفائدة وسياسة تقليص العرض النقدي المرافقة لها المتناسبة مع التوسع الإستثماري دوراً في تحويل الزيادة المتحققة في الدخول نحو الإدخارات أو الإستثمارات النقدية ، وبالتالي الحيلولة دون زيادة الإستيرادات نتيجة لزيادة الطلب والتوسع في الإنفاق الإستثماري والإستهلاكي العام ، مما سيترتب عليه ازدياد الموجودات (الاحتياطات) من العملات الأجنبية وتراكم استثمارات القطر من العملات الأجنبية في الخارج ، أي زيادة الفائض في ميزان المدفوعات . ولكن هذه الحالة نظرية مجردة من الإعتبارات العملية السائدة . فالزيادة في الإستثمارات العامة وفي الإنفاق الإستهلاكي العام ، وبالتالي زيادة الطلب ، تنطوي على احتياجات جديدة من السلع المستوردة ، على الأقل لمتطلبات الإستثمارات في مشاريع التنمية الجديدة ولتغطية الإحتياجات من المواد الأولية ومستلزمات الصناعة المحلية ، في الوقت الذي لا يؤدي فيه تخفيض سعر الصرف إلى زيادة الصادرات من غير النفط الخام وبمعدلات تبقي ميزان المدفوعات مستقراً عند مستواه التوازني الأول . لذلك ، فإن من المتوقع آنذاك أن يستمر الإرتفاع بمستوى الإنتفاع من موجودات ميزان المدفوعات لحين الإستقرار عند مستوى توازني جديد الذي يفترض تحقيق فائض إضافي جديد ، وأن يستقر التوازن الإقتصادي العام ، الداخلي والخارجي ، عند نقطة جديدة يتحدد فيها مستوى جديد آخر أعلى لسعر الفائدة ، وإن كان أقل من سعر الفائدة الذي توصلنا إليه في الحالة السابقة . كما سيتحقق التوازن الإقتصادي العام عند مستوى جديد للدخل هو أعلى من المستوى الأول الأساس ، ولكنه أقل من المستوى الذي افترضناه في تطور الحالة السابقة . لقد كانت هذه الحالة

= المحلية وبأسعار السلع في البلدان المصدرة ، إضافة إلى الكيفية أو نمط توزيع العملات الأجنبية لشراء مختلف أنواع السلع المستوردة .

الإفتراضية التي لم تتطلب التقليص أو التوسع في عرض النقود وبقائه ثابتاً عند المستوى الذي كان قائماً قبل الزيادة في الإنفاق الإستثماري ، هي الأفضل في اتجاهات السياسة النقدية بافتراض التمسك بسياسة عدم قبول تدفق الإستثمارات أو رؤوس الأموال الأجنبية ، ومنها القروض ، إلى الدخل . لقد كانت السياسة الضمنية المفترضة تعني في الواقع زيادة الموجودات (الاحتياطات) من العملات الأجنبية ، وبالتالي زيادة الإستثمارات المالية الحكومية في الخارج وتزايد الفائض النسبي في ميزان المدفوعات بسبب الزيادة الكبيرة في إيرادات النفط والموارد من العملات الأجنبية . كما وأن هذه السياسة الضمنية لم تكن تفترض التقليص النسبي في التوسع الإستثماري ، بل على العكس افترضت استمرار سياسة التوسع الإستثماري وبالحدود التي يمكن معها تجاوز الإختناقات الكبيرة الناشئة عن هذا التوسع بمقدار التوسع المحدود في استخدام فائض ميزان المدفوعات . وبعبارة أخرى ، فإن هذه الحالة الإفتراضية تعني أنه كان بالإمكان على الأقل التقليل من الإندفاع نحو زيادة ، ثم استخدام ، فائض العملات الأجنبية عن طريق زيادة صادرات النفط الخام .

ولنتساءل أيضاً ، ولأغراض تحليلية ، ماذا كان يحدث لو أن البنك المركزي قد خفض سعر الفائدة دون مستواه حينذاك ؟ إن الموقف سيكون متمثلاً بزيادة العبء على ميزان المدفوعات واستنفاد فوائضه بشكل كبير قد يفوق أثر الزيادة ذاتها في الإنفاق الإستثماري نتيجة لاستجابته للزيادة في الطلب والدخل مما يتطلب أيضاً زيادة عرض النقود . وبذلك ، فإن التوازن الإقتصادي العام الجديد يعني مستوى أدنى لسعر الفائدة كما افترضنا ، ويعني أيضاً مستوى أعلى للدخل ، إضافة إلى زيادة عرض النقود . وهذا التوازن العام يعني أيضاً زيادة الإنتفاع من فائض ميزان المدفوعات أو تكريس العجز في الميزان التجاري اذا ما استثنينا منه صادرات النفط الخام ، وذلك نتيجة لزيادة الإستيرادات بسبب زيادة الطلب والدخول وانخفاض سعر الفائدة من ناحية ، وفي ظل حالة « الاسترخاء الادخاري » وانخفاض مستوى الإدخارات المحلية المتولدة عن النشاط الإقتصادي من غير قطاع استخراج وتصدير النفط الخام من ناحية ثانية . ومن الطبيعي أن هذا يعني تقليصاً نسبياً أو مطلقاً في الاحتياطات أو الموجودات من العملات الأجنبية طبقاً لمستوى قيم الصادرات النفطية .

ثالثاً : تحليل التوازن الاقتصادي العام في ظروف « الانحسار » النفطي

مع ثبات سعر الصرف الرسمي للعملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي ، بدأ البنك المركزي يواجه بعد نشوء الظروف « السيئة » في بداية الثمانينات موقفاً يتمثل في النقص السريع في احتياطياته وموجوداته من العملات الأجنبية نتيجة للإستمرار في سياسة التوسع الإنفاقي الإستثماري والإستهلاكي العام من ناحية ، وللإنخفاض النسبي في قيمة الصادرات النفطية من ناحية ثانية . وفي حالة العراق ، فإن تدهور الأوضاع السياسية الإقليمية وصلت إلى مرحلة الحرب المدمرة مع إيران ، وأنه ليس من غير المعروف أن متطلبات الحرب تعني استنفاد نسبة مهمة من موارد ميزان المدفوعات . ولقد خلقت هذه الحالة بداية الاتجاه نحو تبني الموقف الداعي لتطبيق سياسات إقتصادية بديلة لسياسة التوسع المستمر في الإنفاق الإستثماري والإستهلاكي العام . كما برزت من جديد ضرورة الدعوة إلى تطبيق سياسات نقدية فعالة من شأنها التقليل من الآثار السلبية

الآنية والمستقبلية للظروف المستجدة . هذه الحالة أبرزت أثر ميزان المدفوعات باعتباره قيداً قاسياً على النشاط الاقتصادي العام وعلى إمكانات النمو ، الأمر الذي يتطلب إعادة تكييف السياسات والإجراءات الإقتصادية الجارية . فلو استمرت الزيادة في الطلب نتيجة للتوسع الإستثماري والإستهلاكي ، فإن الضرورة تقتضي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليص عرض النقود ورفع أسعار الفائدة بشكل يتناسب والزيادة المستمرة في الإنفاق العام ، طالما أن من غير الممكن تحقيق فائض جديد في ميزان المدفوعات . إن وضع ميزان المدفوعات ما زال يستند ، في الحالة التي نعرضها الآن ، إلى سياسة الدولة في عدم السماح بتدفق الإستثمارات الأجنبية . لذلك ، فإن رفع سعر الفائدة يستهدف هنا زيادة الإدخارات المحلية ليس إلا ، وخلق التأثيرات الناشئة عن ذلك بالتقليص المطلوب في الإنفاق الإستهلاكي القومي وتأجيل الأثر التضخمي الآني للإنفاق الإستثماري المتزايد بشكل مستمر . كما أن هذه الحالة تستدعي التقليص المستمر في عرض النقود . لا شك أن هذه الحالة الإفتراضية كانت ستنطوي على صعوبات عملية كبيرة ناشئة من حقيقة أن النشاط الإقتصادي يشتمل على عمليات إنتاجية جارية تشكل الإستيرادات نسبة مهمة من مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية ، وأن الإستثمارات القائمة والجديدة تتطلب هي الأخرى استيراد السلع الرأسمالية ، إضافة إلى أهمية استيراد السلع الاستهلاكية . لذلك لا معنى لفرضية التوسع الإستثماري وزيادة الطلب ما لم نفترض وجود الحاجة ، ولو بمقدار يتحدد بحسب طبيعة الإستثمارات ، لاستيراد سلع جديدة لتحريك النشاط الإقتصادي بحدوده الدنيا . بعبارة أخرى ، ان فرضية زيادة الطلب لا بد وأن تعني زيادة الإستيرادات . علماً بأن من الممكن تصور أن التوسع في الطلب سوف لن يزيد من مستوى الدخل الحقيقي لأن نسبة معينة من هذا الطلب ستمتصها وبشكل تلقائي ارتفاعات الأسعار التي تصاحب هذه السياسة . إلا أن فرضيتنا هي أن هنالك فعلاً زيادة حقيقية في الطلب ، وأن هذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع الإستهلاكية والإستثمارية والمواد الأولية المستوردة ، وبالتالي سيزداد العبء على ميزان المدفوعات والضغط على مستواه التوازني القائم نحو زيادة العجز بمستوى معين، أو على العكس سترتفع الأسعار ، ومنها أسعار الفائدة ، بسبب التفاوت القائم بين العرض والطلب في سوق السلع . لذلك ، إذا كان ممكناً التوسع في الصادرات النفطية ، أي تحقيق فائض جديد ، فإن ميزان المدفوعات سينتقل إلى مستوى توازني جديد وكما عرض في الحالة الأولى لفترة « الازدهار » النفطي . ولكن مثل هذه الفرضية تصطدم بواقع الظروف « السيئة » وباستنفاد الاحتياطات أو الموجودات من العملات الأجنبية لتلبية متطلبات الدفاع الوطني . لذلك ، فإن على السياسة الإقتصادية أن تجد حلولاً لمعالجة هذا الوضع الجديد . وفي هذا الإتجاه يكون من المناسب البدء بافتراض الحالة التالية : إن من الملائم تشجيع تدفق رؤوس الأموال والإستثمارات العربية الخاصة داخل القطر[٧] . وبحدود هذا التشجيع فإن ميزان المدفوعات ستكون له علاقة مباشرة وقوية

---

(٧) من المناسب التمييز بين تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات التي تستهدف تحقيق فوائض مالية يعاد تحويلها ثانية على شكل عملات أجنبية على المدى القصير من جهة ، وبين القروض من جهة ثانية. فالاولى ، وهي غير مقيدة ، تعني زيادة الفوائض من العملات الأجنبية على المدى القصير وأن وجود هذه الفوائض او الزيادات رهناً باستقرار الأوضاع الاقتصادية في القطر وفي العالم . فهي قلقة بمعنى أنها تتجه نحو أسعار الفائدة الأعلى ونحو معدلات الأرباح العالية والسريعة في حالة الاستثمارات ... وهي باقية طالما كانت مردوداتها أعلى بالمقارنة مع مردودات رأس المال في البلدان الأخرى ، اما القروض فهي غالباً ما تكون مشروطة بمقادير « قيم » عالية ، إن لم تكن جميعها ، مشروطة باستيرادات معينة ، سواء من متطلبات مشاريع التنمية العامة أم سلع معينة أخرى ، من الدولة المقرضة . وليس هنالك امكانية لافتراض ان القروض تعني توافر عملات اجنبية يمكن التصرف بها بحرية تامة من قبل الدولة المقترضة . من هذا =

مع أسعار الفائدة والدخل . من هنا يبدأ دور سعر الفائدة في جذب رؤوس الأموال إلى القطر والتأثير في وضع ميزان المدفوعات وبالتالي التأثير على التوازن الإقتصادي العام ، الداخلي والخارجي معاً ، عند مستويات مختلفة من الدخل والأسعار .

لنفترض أن حالة التوازن الإقتصادي العام قائمة عند مستوى معين لسعر الفائدة والدخل ، ولنبدأ أيضاً بفرضية زيادة الطلب ، أي استمرار التوسع في الإنفاق الإستثماري العام ، المتولد عن الصادرات النفطية ، فماذا يعني هذا ؟ إن هذا يعني ـ ولنترك مؤقتاً مركز ميزان المدفوعات ـ زيادة الدخل إلى مستويات أعلى يستقر توازنه عند نقطة تتحدد وفقاً لسياسة البنك المركزي تجاه السيولة النقدية وتجاه سعر الفائدة . فاذا افترضنا أن البنك المركزي لا يرغب في زيادة سعر الفائدة ، لاي سبب من الأسباب التي أشرنا إليها سابقاً ، فإن البنك المركزي سيكون مرغماً على زيادة عرض النقود ، وسيزداد الدخل بمقدار معين . إن هذه السياسة تعني تفاقم العجز في ميزان المدفوعات ، لأن الزيادة في الطلب والدخل تفترض ضمناً أن يسمح ميزان المدفوعات بتلبية حاجة القطر المستجدة من الإستيرادات . ومثل هذه السياسة لا يمكن قبولها طالما كانت تتناقض مع الفرضية الأساسية التي اعتمدناها ، ألا وهي اعتبار ميزان المدفوعات قيداً قياسياً على النشاط الإقتصادي وعلى امكانات تحسين مركزه . ولذلك ، فإن الأكثر ملاءمة هو أن يتجه البنك المركزي ، وفي آن واحد ، نحو تقليص عرض النقود ، وليس زيادتها ، ونحو زيادة أسعار الفائدة بدلاً من التمسك باستقرارها ، وذلك بهدف تأسيس توازن جديد عند مستوى جديد أعلى لسعر الفائدة ومستوى جديد أعلى للدخل ، وإن يكن أقل مما سبق افتراض تحققه ، مع الحفاظ على مستوى ميزان المدفوعات كما كان قبل زيادة الإستثمارات . إن من الواضح هنا أن زيادة أسعار الفائدة تنطوي على آثار إيجابية بفعل تقليصها النسبي في الدخول عن طريق تأثيرها في زيادة الإدخارات المحلية ، كما أنها توسع من إمكانية تدفق رؤوس الأموال العربية الخاصة وبالحدود التي تحددها نسبة الإرتفاع الجديدة بالمقارنة مع نظيراتها في الأسواق (الإقتصادات) الخارجية .

وفي حالة استمرار الضغط على ميزان المدفوعات بفعل استمرار سياسة التوسع الإستثماري والإستهلاكي ، واستقرار تأثير الزيادة في أسعار الفائدة على توازن ميزان المدفوعات ، أي استقرار تدفق الإستثمارات ورؤوس الأموال العربية ، ومع محدودية القدرة على زيادة الصادرات من غير النفط الخام ، فإن الموقف يصبح أكثر تعقيداً . أي أن الإختلالات ستكون أوسع وأعقد وأعمق تأثيراً وإلى درجة تستدعي اللجوء إلى سياسة الإقتراض من الخارج والعمل على تحقيق فائض نسبي في حساب رأس المال في ميزان المدفوعات ، ولو في المدى القصير ، إذا لم تتغير الفروض الأساسية المتعلقة بالسياسة الإستثمارية والإنتاجية العامة . وقد تصل الحالة الى التخفيف من سياسة تقييد تدفق رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية(٨) .

= نستنتج أيضاً أن اسعار الصرف الحقيقية ترتبط بالأسعار التي تصدر بها السلع المعينة المغطاة وقيمتها حصراً بالقروض الممنوحة ، وبالتالي فان اسعار السلع المصدرة التي تعكس واقع الاقتصاد المقرض وطبيعة التعامل السياسي والاداري للجهة المقرضة هي التي تقرر مستويات أسعار الصرف الحقيقية من ناحية . ومن ناحية ثانية فإن من المهم الاشارة إلى أن الاستثمارات العربية في المشاريع تعوزها التكنولوجيا المطلوبة وهذا معناه زيادة كلفة الاستثمارات الممولة من الخارج باعتبار أن المستثمر العربي سيعمل بمثابة وسيط لشراء التكنولوجيا المستوردة المطلوبة . علماً بأن الاستثمارات العربية تتمتع بالأفضلية لاعتبارات قومية ـ سياسية ، وإن لم تجد طريقها للعمل الواسع داخل القطر.

(٨) من المناسب في هذا المجال أن نشير إلى سياسة الاستيراد من دون عوض ، أو الاستيرادات من دون تحويل ما يقابل قيمتها من العملات الأجنبية الموجودة لدى البنك المركزي ، باعتبار هذه الاجراءات محاولة لتحسين مركز ميزان =

والآن لنفترض أن هنالك عجزاً متزايداً في ميزان المدفوعات ، أي أن هنالك انخفاضاً مطلقاً في المجموع الجبري لميزان المدفوعات سواء بسبب العجز في الميزان التجاري ، أي زيادة الإستيرادات على الصادرات ، أم في حساب رأس المال بسبب زيادة أعباء القروض قصيرة الأجل واستحقاقاتها ، أو انخفاض مستوى التدفق في رؤوس الأموال العربية والأجنبية . في هذه الحالة هنالك بديلان للتكيّف : البديل الأول هو تقليص عرض النقود ورفع سعر الفائدة مع الإبقاء على مستوى الطلب على السلع ، أي الإبقاء على مستوى الإستثمار الحقيقي (قد يكون مساوياً لحجم الإلتزامات الفعلية في المشاريع الإستثمارية العامة تحت التنفيذ) ، والإبقاء على مستوى الإنفاق الإستهلاكي العام . اما البديل الثاني ، وهو الأكثر عملياً في حالة ارتفاع مستوى الإنفاق الإستثماري الحالي ، وبوجود ضرورة الإستمرار بنسب متزايدة في الإنفاق الإستهلاكي تلبية لضرورات الحرب والدفاع الوطني وليس لرفع الدخول الإعتيادية أو لزيادة تقديم الخدمات العامة ، فإن هذا البديل يستهدف الإبقاء على مستوى الدخل كما هو قبل زيادة الطلب ورفع سعر الفائدة إلى مستوى أعلى من مستواه الراهن ، وحتى من المستوى الأعلى الذي افترضناه في البديل الأول . وتتطلب هذه الحالة أيضاً تقليص عرض النقود بمختلف الوسائل إلى مستوى جديد يتم في إحدى نقاط تقاطعه المشتركة مع المستوى المنخفض الجديد لميزان المدفوعات ومع المستوى الأعلى الجديد للطلب. ولكي نتبين نتائج سياسة التمسك بمستوى ثابت لسعر الفائدة في حالة وجود عجز متزايد في ميزان المدفوعات ، فإن التوازن الاقتصادي العام لا يمكن أن يتحقق بمجرد تقليص عرض النقود ، إذ لا بد من تخفيض مستوى الطلب . أي لا بد من تخفيض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي العام دون مستواه الراهن . وفي مثل هذه الحالة لا بد من قبول النتائج المترتبة على انخفاض مستوى الدخول والمتمثلة بهبوط النشاط الإقتصادي عموماً في البلاد لدرجة تصل إلى تعطيل نسبة أكبر من الطاقات الإنتاجية القائمة وفي عوامل الإنتاج الأولية المتوافرة .

ولعل الحالة التي سبقت انخفاض أسعار النفط في مطلع العام ١٩٨٦ كانت تتمثل ، وبصورة عامة ، في استمرار وتزايد العجز في ميزان المدفوعات وباستقرار الزيادة في قيمة الصادرات النفطية ، واستقرار مستوى الإستيرادات ، وبافتراض وجود ميل نحو قبول تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية أو العملات الصعبة عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة أو متوسطة الأجل ، بينما تظل القدرة على زيادة الصادرات من غير النفط الخام محدودة بفعل الإنخفاض النسبي في مستوى ونوعية الإنتاج المحلي وكلفته العالية وبخاصة مع ثبات سعر الصرف للعملة الوطنية . كما تمثلت تلك الحالة في وجود زيادة قليلة في الإنفاق الإستثماري والإستهلاكي العام الممول من إيرادات النفط والبقاء عند مستوى ثابت لسعر الفائدة بالنسبة للمستثمرين أو المدخرين المحليين، مع ارتفاع

= المدفوعات عن طريق تدفق الاستيرادات الممولة برؤوس الأموال الوطنية الموجودة في الخارج ومنحها مقابل ذلك فرصة تحقيق الأرباح داخل القطر والانتفاع منها في استثمارات محلية أو لتراكم الثروة غير القابلة للتحويل ثانية إلى الخارج على شكل عملات اجنبية . فإذا ما استثنينا الاعتبارات القانونية والأخلاقية المرتبطة بسياسة تقييد التحويل الخارجي للعملات الأجنبية التي تتبعها الدولة ، فإن هذه الاجراءات (السياسية) بقدر ما تخفف من آثار العجز النسبي في ميزان المدفوعات في المدى القصير عن طريق زيادة العرض السلعي ، بقدر ما ستساهم في زيادة الأسعار ـ ليس على المدى القصير جداً ـ وفي دعم سياسة التوسع الانفاقي العام وتعزيز النشاط المضارب بسبب ارتفاع معدلات الأرباح. لأن تحسين مركز ميزان المدفوعات في هذه الحالة لا يتأتى نتيجة لزيادة الصادرات أو بسبب ارتفاع اسعار الفائدة وتأثيرها في زيادة تدفق رؤوس الأموال وفقاً لمؤشرات وسياسات واضحة ومحددة . ولعل الأخطر احتمالاً من هذه السياسة ، هو ان تجد رؤوس الأموال الداخلة طريقها ثانية إلى خارج القطر عن طريق اعادة التحويلات بصورة غير قانونية بعد أن تكون قد تركت آثارها السلبية في رفع الأسعار وعززت في اتجاه تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق غير الرسمية .

عام في الأسعار وبخاصة في أسعار السلع المستوردة[٩] . ولكي يكون تعريفنا لهذه الحالة اكثر دقة نشير إلى أن استقرار سعر الفائدة ليس بالأمر الحقيقي وإن كان ظاهرياً ، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى المستثمرين المحليين أم بالنسبة الى رؤوس الأموال الأجنبية العاملة في تنفيذ المشاريع الإستثمارية العامة (الشركات المقاولة) ، لأن الواقع هو أن سعر الفائدة الحقيقي ، وهو أعلى بكثير من سعر الفائدة الرسمي ، ينعكس مباشرة في كلف المشاريع الإستثمارية العامة والتي تحتسب وفقاً لمعايير الإستثمار التجاري المعروفة من قبل الشركات والمؤسسات المنفذة لهذه المشاريع. ولذلك ، فإن جزءاً من زيادة الإستثمار تقابل في الواقع الزيادة الفعلية « غير الظاهرة » في أسعار الفائدة على رؤوس الأموال المستثمرة المحلية منها والأجنبية . إن نتائج هذا الواقع تنعكس على ميزان المدفوعات عن طريق تحويل الأرباح المتحققة للشركات الأجنبية العاملة في القطر ، أو تحويل الدخول المتحققة للعاملين في هذه الإستثمارات من الأجانب ، أو عن طريق زيادة قيم الإستيرادات من السلع اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية الإستثمارية العامة . وبالنسبة للإستثمارات الخاصة ، فإن تدفق رؤوس الأموال الوطنية الخاصة إلى الخارج ، بطرق غير قانونية ، للحصول على أسعار فائدة أعلى ، لا يتوقع أن يتوقف ما لم تكن معدلات الأرباح في الداخل عالية وبنسبة تعوض عن مردود الإستثمار العالي . أما سياسة التوسع في عرض النقود فهي محكومة بحقيقة أن تمويل الإنفاق الإستهلاكي العام ، كما هو تمويل الإنفاق الإستثماري العام ، يتأتى بدرجة رئيسية من صادرات النفط الخام ، وان الإيرادات المحلية كالضرائب والرسوم الجمركية لا تكفي لتغطية كلف الخدمات العامة التي تقدمها الدولة . كما أن الدولة بحكم سياستها في توسيع الرفاهية الإجتماعية التي اتبعتها وعدم وجود قيد على ميزان المدفوعات في مرحلة « الازدهار » النفطي ، لم تدفع وبشكل جدي إلى زيادة حصيلة هذه الإيرادات وتقليل العجز المالي بين الانفاق العام وبين الإيرادات العامة من غير إيرادات تصدير النفط الخام . الامر الذي يجعل من الصعب تغيير هذه السياسة في فترة قصيرة من الزمن لان التغيير باهظ التكاليف اجتماعياً وسياسياً . ولكي نعالج الحالة سنتصور أن زيادة الإقتراض من الخارج ، قصير الأجل ومتوسطه ، سيزيد من توافر العملات الأجنبية وسيحسن من الموقف الإقتصادي العام ولو مؤقتاً ، واضح في هذه الحالة أن الطلب سيرتفع بفعل زيادة الكلف الإستثمارية الجديدة الضرورية والالتزامات المسبقة بحجوم معينة من الإستثمارات التي لا يمكن تقليصها لعدم امكانية تجزئة تنفيذ المشروع أو لصعوبة التوقف عن التنفيذ. كما أن هنالك صعوبة في تقليص الإنفاق الإستهلاكي الجاري أيضاً ، إضافة إلى الكلف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الباهظة المترتبة على تخفيض الدخل بشكل مطلق . ومع سياسة البنك المركزي في تثبيت سعر الفائدة ، فإن الضرورة تقتضي في هذه الحالة زيادة عرض النقود بحدود معينة لكي يتحقق التوازن الإقتصادي العام . والسؤال الآن هو ، هل إن الزيادات في الطلب وفي عرض النقود وفي ميزان المدفوعات متناسبة، بحيث يمكن فعلاً الإدعاء بأن الآلية في الحالة التي نشير إليها هي التي ستتحقق وتؤمن عدم حصول الإختلالات في التوازن الإقتصادي العام بشكل حاد على الصعيد الفعلي . إن واقع الظروف « السيئة » يشير إلى أن هذه التناسبات لم تكن متحققة بدليل أنه كانت هنالك فعلاً اختلالات في التوازن واختناقات في النشاط الإقتصادي تتمثل في شح عدد من السلع الإستهلاكية والإنتاجية ، وزيادة في السيولة النقدية وارتفاع في الأسعار ، وتعثر في العمليات الإنتاجية ، وتعطل بعض الطاقات

---

(٩) واضح أن أسعار السوق الحقيقية للسلع المستوردة ، وبخاصة السلع المستوردة من قبل الدولة ، هي أعلى من أسعارها السائدة في السوق المحلية ، بدليل الندرة النسبية العالية للدولار الامريكي في السوق غير الرسمية .

الإنتاجية ، وبطء في تنفيذ مشاريع التنمية العامة . وبوجود هذه الإختلالات لا يمكن الإدعاء بتحقيق التوازن الإقتصادي العام على المدى القصير وعلى النحو الذي عرضناه آنفاً[١٠] . إزاء هذا ، فإن قيام البنك المركزي بزيادة عرض النقود نتيجة لزيادة الإنفاق العام ستؤدي مع استقرار الزيادة في ميزان المدفوعات (تتحدد الزيادة بحجم القروض والتسهيلات الجديدة) ، ومع ثبات سعر الفائدة ، واستقرار الزيادة في الإنفاق العام عند حدودها الدنيا التي أشرنا إليها آنفاً ، فإن استمرار الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى انخفاض مستوى النشاط الإقتصادي الحقيقي الذي ينعكس في انخفاض الدخول الحقيقية إلى مستويات دنيا ، على الرغم من توافر السيولة النقدية العالية . مما سيؤدي في دورة لاحقة إلى ارتفاع عام جديد في الأسعار وبخاصة في أسعار السلع المعمرة كالأراضي والمساكن والسيارات .

اما الحالة الراهنة فيمكن تعريفها ، وبصورة عامة ، بحالة استمرار وتزايد العجز في ميزان المدفوعات بسبب الإنخفاض في قيمة الصادرات النفطية نتيجة لانخفاض أسعار التصدير وزيادة أعباء الديون الخارجية . كما تتصف الحالة ببروز الإتجاه نحو تخفيض الإستيرادات تحت ضغط ميزان المدفوعات ، مع افتراض أن استمرار الميل لقبول القروض والتسهيلات الإئتمانية الخارجية قصيرة أو متوسطة الأجل لتمويل الإستيرادات سيواجه تغييرات ناشئة عن زيادة أعباء القروض وصعوبة تأمينها . أما الصادرات من غير النفط الخام فسيظل دورها محدوداً في زيادة إيرادات البلاد من العملات الأجنبية ، بسبب الارتفاع النسبي في مستويات الطلب المحلي وانخفاض معدلات استغلال الطاقات الإنتاجية المحلية وارتفاع كلف الإنتاج. كما ويرافق الميل نحو تخفيض الإستيرادات الإتجاه نحو رفع أسعار السلع المستوردة رغم ثبات سعر الصرف للعملة الوطنية مقابل الدولار الامريكي . أما بالنسبة إلى الإنفاق الاستثماري والإستهلاكي العام ، فإن الإتجاه هو في تخفيضه بشكل محدود ، بينما يبقى سعر الفائدة بالنسبة إلى المدخرين أو المستثمرين المحليين ثابتاً . وطالما أن التوسع في عرض النقود يظل محكوماً بحقيقة أن تمويل الإنفاق العام يتأتى من الصادرات النفطية بشكل أساسي ، وأن الإيرادات المحلية كالضرائب والرسوم الجمركية لا تكفي لتغطية نفقات الخدمات العامة ، فإن سياسة زيادة الإيرادات المحلية والعمل على تقليل العجز في الميزانية العامة ستكون بطيئة التأثير، كما أن تكاليفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عالية نسبياً.

ولمعالجة الموقف سنتصور أن زيادة الإلتزامات المالية ومحدودية الإقتراض قصير الأجل من الخارج إلى جانب الإنخفاض المطلق في قيمة الصادرات ، سيزيد من عجز ميزان المدفوعات وسيزداد قيده قسوة على النشاط الإقتصادي ، وأن مستوى الطلب سينخفض قليلاً . ولذلك ، فإن التوازن الإقتصادي العام سيتحقق ولكن عند مستوى منخفض للدخل وعند مستوى أعلى لسعر الفائدة . كذلك ، فإن الضرورة هنا تقتضي تخفيض عرض النقود .

والآن ماذا يترتب على مثل هذه الآليه من آثار ؟ أو ماذا يعني التوازن العام الجديد ؟ واضح أن العوامل المؤثرة في الموقف الإقتصادي الراهن تفرض اتجاهات انكماشية ، وأن الآلية المشار إليها

---

(١٠) نؤكد هنا على حقيقة أن التوازن لا بد وأن يكون قائماً على الدوام ولكن بمدلولات وأبعاد اقتصادية مختلفة . والذي نقصده « بالتوازن الاقتصادي العام » في تحليلنا ، هو التوازن الذي يتناسب وشروط النمو الاقتصادي ومتطلبات التنمية على المدى المتوسط والبعيد . لذلك ، فإن الاشارة إلى الاختلالات هي في الواقع إشارة إلى وجود أو ظهور قيود على النمو الاقتصادي تعيق تحقيق زيادة مستمرة فيه وعلى النحو الذي ينسجم مع استراتيجية التنمية القومية وأهدافها العامة .

والسياسات التي تفترضها ضمناً وصراحة ، لها من الأبعاد الاقتصادية والإجتماعية والسياسية ما قد يعرقل الوصول إلى حالة التوازن العام الداخلي والخارجي ما لم يتم احتواء هذه الآثار بعد تقويمها . فهل هنالك فعلاً مرونة كافية لرفع سعر الفائدة ؟ وهل ان عبء انخفاض الدخول سيكون متوازناً مع سياسة الدولة العامة ؟ وهل ان مثل هذه الإجراءات ، وحتى بافتراض قبولها ، ستكون متزامنة ومحسوبة الأثر ، بحيث يمكن الوصول بالإقتصاد إلى حالة التوازن الداخلي ودون نشوء ارتفاعات حادة في الأسعار ، وبخاصة في أسعار السلع الاستهلاكية ، وبالتالي زيادة الإنخفاض في الدخول الحقيقية . وهل ان انخفاض الدخول سيتناسب والإنخفاض في الطلب ؟ وهل سيتناسب انخفاض الطلب مع انخفاض العرض النقدي بحيث يزيد من ارتفاع الأسعار ؟ وبالنسبة إلى واقع ميزان المدفوعات ، ماذا يعني أن تكون عليه الإجراءات على الأقل في المدى المتوسط ؟ وهل سيكون من المناسب تغيير سعر الصرف ؟ هذا من ناحية .

ومن ناحية ثانية ، فإن هذه الإتجاهات الإنكماشية ستواجه مشاكل عملية ما لم تكن معالجتها هي الأخرى جزءاً من برنامج شامل ومتكامل للحلول الإقتصادية . فالالتزامات الفعلية في تنفيذ المشاريع الإستثمارية العامة ، والإيفاء بالإلتزامات الناشئة من القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية ، ومحدودية القدرة على تخفيض اجمالي الإنفاق الاستهلاكي العام بحكم الظروف السياسية « السيئة » وما تتطلبه من نفقات جارية ، وصعوبات رفع الكفاءة الإنتاجية ، ومعدلات استغلال الطاقات الإنتاجية لمشاريع المؤسسات الحكومية ، وكذلك احتمالات نشوء عناصر المضاربة والإنتفاع من الإختلالات التي قد تنشأ عند بدء تطبيق الإجراءات الإقتصادية المناسبة وبروز آثارها في اختلال توزيع العبء الإقتصادي على الفئات الإجتماعية المختلفة ، هذه المشكلات العملية تفرض هي الأخرى الحاجة إلى حلول اقتصادية شاملة ومتكاملة ومؤسسية مستقرة واضحة .

إن الإجابة عن هذه التساؤلات ، وأخرى غيرها تتعلق بالسلوك الإقتصادي للمواطن المستهلك والمنتج ، وللمستثمرين من الدولة ومؤسساتها ومن رجال الأعمال المحليين ، لا ينتظر أن تكون دقيقة ما لم توضع أولاً في إطار واحد من الإستنتاجات العامة التي تكشف عنها التحليلات السابقة ، وأن تعرف السياسات والإجراءات الإقتصادية بعدئذ في برنامج اقتصادي عملي شامل وواضح الأهداف والتوقيت[١١] .

رابعاً : الإستنتاجات العامة

مع أهمية الأخذ بالإعتبار دقة الظروف الإقتصادية والسياسية « الصعبة » التي تجتازها الإقتصادات النفطية النامية والحاجة لمواجهة الإختلالات الإقتصادية على المدى القصير ، فإن الحاجة قائمة أيضاً ، بل وربما أكثر ضرورة ، لتقليل احتمالات التناقض مع متطلبات التطور الإقتصادي والإجتماعي على المدى المتوسط والبعيد . لذلك ، فالضرورة تقتضي وضع سياسات التوازن قصير المدى في إطار الأهداف والسياسات العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية . فالسياسات الإقتصادية الجزئية والآنية الهادفة لمعالجة التوازن ، الجزئي والعام ، على المدى القصير ، قد تدفع بالاقتصاد بعيداً عن استراتيجية التنمية ، وبخاصة فيما يتعلق بتقليل الإعتماد على قطاع استخراج وتصدير النفط الخام ، وانها قد تساهم في نشوء الظروف الموضوعية ليس فقط

---

(١١) لزيادة التعريف بطبيعة السياسات الاقتصادية في برنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل ، انظر الملحق رقم (١) الذي أعد لهذا الغرض .

لتكريس الإعتماد على تصدير النفط وإحداث تغييرات اجتماعية غير مرغوبة ، بل قد تؤدي أيضاً إلى واقع تتفاقم فيه مشاكل وأعباء التنمية الإقتصادية في المستقبل . أما ظاهرة الإرتياح الشعبي الآني لهذه السياسات والإجراءات فهي ليست دليلاً دائماً على توافر ظروف أفضل للتنمية . إن أهمية هذه المسألة تخضع ، وكما هو معروف ، للتقديرات السياسية . على أن الواقع الإقتصادي الراهن يشير إلى تزايد الأعباء الإقتصادية وتعاظم آثارها السلبية في المستقبل ، وإلى بروز خطر تزايد المديونية للعالم الخارجي بدرجة تعيد الأهمية الكبيرة للبحث في استراتيجية وأهداف التنمية على المدى المتوسط والبعيد ، والتأكيد على شروط النمو الإقتصادي القديمة ـ الجديدة . ففي الظروف الراهنة ، من الخطأ تصور ان اللحاق المدرك بمستويات التوازن الإقتصادي العام قصير المدى كفيل بتأمين الأهداف العامة للتنمية . فالتغيرات الإقتصادية الهيكلية المطلوبة كزيادة الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية من غير النفط الخام ، وبخاصة القطاعات السلعية ، في توليد الناتج القومي وفي زيادة الصادرات ، لا تتحقق بمجرد زيادة الموجودات من العملات أو الإستثمارات الأجنبية عن طريق الإقتراض المباشر أو برفع معدلات أسعار الفائدة مثلاً . كما أن التوازن الإقتصادي العام قصير المدى الذي يخدم النمو والتنمية ، لا يمكن أن يقوم فقط على أساس التوسع في المديونية للخارج عن طريق الإقتراض بمقادير كبيرة ، وبغض النظر عن دور الإقتراض الخارجي في تحسين مركز ميزان المدفوعات في الأمد القصير والمتوسط . فالتوازن الإقتصادي العام قصير المدى يمكن أن ينحرف كثيراً عن شروط النمو الاقتصادي والتنمية ما لم يستند الى تحقيق فائض في الميزان التجاري ، وذلك بزيادة الصادرات من غير النفط الخام أو زيادة الإنتاج المحلي للتعويض عن الإستيرادات . وما لم تموّل الإستثمارات المحلية من الإدخارات المحلية ويموّل الإنفاق الإستهلاكي العام من مصادر الدخل المحلي بصورة رئيسية .

كما أن فاعلية سعر الفائدة ، كأداة من أدوات السياسة النقدية ، عالية في تحقيق التوازن الإقتصادي العام قصير المدى عن طريق تأثيرها المباشر في تجميع الإدخارات وزيادتها . وكذلك ، فإن فاعليتها في التأثير على تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ستكون كبيرة طالما ازداد الاعتماد على « الفائض النسبي » (او تقليص العجز) لميزان المدفوعات بسبب التوسع في الإستثمارات المحلية. ولقد وجد أن تثبيت سعر الفائدة لا معنى له في سياسة الاستثمار المالي طالما كانت تكاليف الإقتراض تأخذ بعين الإعتبار سعر الفائدة الحقيقي ، وطالما كانت الشركات التي تستثمر رؤوس أموالها في تنفيذ مشاريع التنمية العامة في البلاد تعتمد على أسعار الفائدة « العالمية » في تحديد كلف هذه المشاريع ، وفي تقدير مردوداتها المالية من عمليات تنفيذها لهذه المشاريع .

ومن ناحية اولى ، فإن سياسة التوسع في عرض النقود بمجرد التوسع في الإنفاق العام الممول من صادرات النفط يساعد في نقل النشاط الإقتصادي الى الأعلى ، ولكنه من ناحية ثانية يعمق من مشكلة الإعتماد على « الفائض النسبي » (أو تفاقم العجز) لميزان المدفوعات المتحقق من صادرات النفط الخام وليس من زيادة الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات المحلية من غير النفط الخام .

إن التحليلات السابقة تشير أيضاً إلى أن الدلالة الرئيسية لسياسة تخفيض سعر الصرف الثابت للعملة الوطنية تكمن في تأثيراتها المحتملة على زيادة الصادرات من غير النفط الخام وفي رفع أسعار السلع المستوردة . فبالنسبة الى زيادة الصادرات ، فإنها ترتبط بشروط النمو وزيادة الإنتاج المحلي من جهة ، وبالتوسع في الإنفاق الإستثماري من جهة ثانية . (مرادف ذلك زيادة الإنتاج والإنتاجية العامة للإستثمارات المحلية) . أما بالنسبة إلى رفع أسعار السلع المستوردة ، فإن هذا يعني الغاء دعم الدولة الضمني لأسعار السلع التي تستوردها، وهو أمر لاينبغي تركه للاعتبارات

الإقتصادية وحدها ، وبخاصة بالنسبة إلى أسعار السلع الإستهلاكية الضرورية ، بسبب ارتفاع الأسعار من جهة ، ولمحدودية دخول فئات إجتماعية واسعة من جهة ثانية . كما وأن سياسة تخفيض سعر الصرف لكي تكون فعالة في تحسين عمليات تعبئة وتوزيع الموارد الإقتصادية وزيادة الإنتاج وزيادة الصادرات ، لا بد لها ، كما هي الحال بالنسبة إلى السياسات النقدية الأخرى ، أن تعمل في إطار متكامل من السياسات والإجراءات الإقتصادية التي تستهدف التوازن الإقتصادي على المدى القصير وفي إطار متطلبات التنمية على المدى المتوسط والبعيد في آن واحد . كما أن ارتفاع سعر الصرف للعملة الوطنية لا يمكن معالجته آنياً عندما لا توجد آلية للسوق الحرة يمكن عن طريقها أن يتكيّف سعر الصرف الحقيقي مع التكنولوجيا والأذواق ومع مدى توافر السلع وعوامل الإنتاج الأولية ، وذلك بمجرد إلغاء سعر الصرف الرسمي الثابت . لذلك لا بد من المراقبة المستمرة للسياسات الإقتصادية العامة المؤثرة والمتأثرة بسعر الصرف الحقيقي ، لكي يمكن إجراء التكييف المناسب بتخفيض سعر الصرف في إطار هذه السياسات المتكاملة وفي الوقت المناسب[١٢] .

وأخيراً ، فإن تأمين شروط النمو الإقتصادي الأساسية ، أي زيادة الإستثمارات العامة والخاصة الممولة من الإدخارات المحلية وزيادة الصادرات من غير النفط الخام ، رهن بالقدرة على تحقيق التوازن بين الإنفاق الإستثماري المنتج على المدى المتوسط والبعيد ، وبين سياسة تصدير النفط الخام وما تحققه من موارد مالية وعملات أجنبية واللازمة فقط لتمويل (هذا) الحجم المحدد من الإستثمارات . وكذلك ، فإن تأمين هذه الشروط رهن بتحقيق التوازن بين الإنفاق الإستهلاكي العام وبين موارد تمويله من المصادر المحلية . وبحكم الدور الإستراتيجي لقطاع استخراج وتصدير النفط الخام ، وربما لاعتبارات ايديولوجية ـ سياسية أيضاً ، فإن دور الدولة ومؤسساتها الإقتصادية والتخطيطية ، سيظل هو الأكثر تأثيراً في مستقبل النمو والتنمية . كما أن قوى السوق ودور القطاع الخاص في تعبئة وتوزيع الموارد الإقتصادية للبلاد سيكون أقل أهمية وتأثيراً سواء في مجال القيام بالمشاريع الإستثمارية أم مشاريع البناء التحتاني أم في تحريك النشاط الإقتصادي العام عن طريق التوسع في الإنتاج والإستهلاك . وإذا كان ضرورياً جداً ترشيد السياسات الإقتصادية العامة للدولة على أسس مؤسسية مستقرة ، والعناية بتخطيط النمو والتنمية وفقاً لمعايير اقتصادية واضحة ، وإذا كان من الضروري أيضاً تحفيز النشاط الإقتصادي الخاص وتأمين حرية كافية لقوى السوق للمساهمة في ترشيد هذه السياسات وتطويرها ، فإن دور الدولة وتخطيطها للنمو الإقتصادي والتنمية في البلاد ، ومساهمات القطاع الخاص ، وفاعلية قوى السوق في تعبئة وتوزيع الموارد الإقتصادية ، ضرورات متكاملة لتجاوز « الازمة الإقتصادية الخفية » المحتملة ، إن لم تكن هذه « الازمة » قائمة فعلاً في بعض الإقتصادات النفطية العربية ، ولتجنب ما قد تفرضه الضغوط الإقتصادية ـ السياسية الخارجية من تأثيرات سلبية على الإرادة السياسية ـ الإقتصادية الوطنية لهذه الأقطار

---

(١٢) حول التكامل والشمول في السياسات الاقتصادية . انظر الملحق رقم (١) .

الملحق رقم (١)
الإتجاهات العامة لبرنامج الإصلاح الإقتصادي(*)

يستهدف التكييف السريع للظروف الإقتصادية « السيئة » ولتطوراتها المحتملة ، زيادة فاعلية السياسات والإجراءات الإقتصادية لتحقيق التوازن الإقتصادي العام على المدى القصير ، شريطة أن يكون اللحاق المدرك بهذه التوازنات في إطار تلبية الشروط العامة المناسبة للنمو الإقتصادي والتنمية . ولهذا الغرض ، لا بد من وضع برنامج شامل ومتكامل للإصلاح الإقتصادي بهدف التخفيف من أعباء الظروف الإقتصادية «السيئة »، والتمهيد لإعادة بناء الإقتصاد الوطني على أساس استراتيجية تقليل الإعتماد على قطاع استخراج وتصدير النفط الخام .

ولكي نعرض السمات العامة لهذا البرنامج ، فان من المفيد تعريف المشكلة أولاً ، ثم نستعرض السياسات الاقتصادية العامة المطلوبة ، وبعد ذلك نشير إلى أبرز الإجراءات الإدارية المناسبة لتعزيز فاعلية البرنامج المقترح عند التطبيق .

١ ـ طبيعة المشكلة

تتلخص المشكلة ، كما أوضحنا سابقاً ، في الدور الاستراتيجي لقطاع استخراج وتصدير النفط الخام في النمو الإقتصادي والتنمية . وفق هذه الأهمية الخطيرة لقطاع النفط ، يتعاظم دور الدولة الإقتصادي الذي تمارسه من خلال السياسات الإقتصادية العامة ، وقيامها ببناء وإدارة المشاريع الإنتاجية والخدمية العامة ونتيجة للتدهور المفاجىء والسريع في الإيرادات النفطية وانخفاض عوائد البلاد من العملات الأجنبية ، وقبل تمكن الجهود الوطنية وارادتها السياسية من تأمين شروط النمو الإقتصادي السريع والديناميكي دون الإعتماد الكبير على قطاع تصدير النفط الخام ، تزداد الإختلالات في التوازن الإقتصادي العام ، الداخلي والخارجي ، قصير المدى متمثلة في جملة مظاهر إقتصادية كارتفاع الأسعار وانخفاض الإنتاج ، ومظاهر اقتصادية ـ اجتماعية كزيادة التفاوت في الدخل والثروة .

وفيما يلي وصف عام ومبسّط لطبيعة المشكلة القائمة :

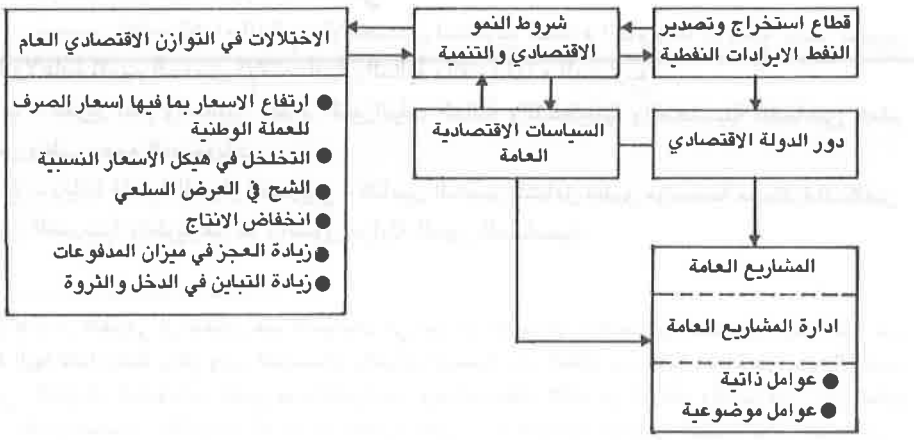

(*) أعد هذا الملحق لزيادة التعريف بطبيعة السياسات الاقتصادية الشاملة والمتكاملة في إطار برنامج واضح ، من حيث المضمون والتوقيت ، لمعالجة الظروف الاقتصادية السيئة .

٢ ـ برنامج الإصلاح الاقتصادي

من الواضح ، أن القيمة العملية للسياسات الإقتصادية المقترحة(*) ، تكمن في التقدير الواقعي لحجم التأثيرات التي تنطوي عليها في المديات الزمنية المختلفة . ومن الواضح أيضاً ، أن تقدير هذه التأثيرات لا يستند فقط إلى المعطيات الإقتصادية المحلية ، بل وأيضاً إلى التقديرات الإقتصادية والسياسية الدولية والإقليمية ، وبخاصة ما يتعلق منها بدور قطاع النفط الخام . وعلى أي حال ، فإن حدود المعرفة العامة بهذه المعطيات وتأثيراتها المحتملة تؤهل للإدعاء بجدوى اعتماد الإتجاهات العامة لبرنامج السياسات الإقتصادية المقترحة وتطويرها في ضوء المعطيات المستجدة .

ومن ناحية أخرى ، فإن من الضروري الإشارة إلى أن تنفيذ عدد معين من السياسات (والإجراءات) الإقتصادية المقترحة ، هو وإن كان ضرورياً ، إلا أنه ليس كافياً للتحقق من حجم واتجاه التأثيرات المتبادلة فيما بينها . بل وقد تكون حصيلة نتائجها سلبية إذا لم يتوافر التكامل فيها من حيث المضمون والتوقيت . ولذلك ، فإن من غير الصحيح تجاهل جانب من السياسات التي يشتملها هذا البرنامج ، لأن من شأن ذلك أن يغيّر في طبيعة النتائج النهائية المتوخاة من تنفيذه .

يتم تطبيق البرنامج المقترح على مرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى ، وتتمثل في اتخاذ الإجراءات السريعة والمكثفة لتصحيح التوازن الإقتصادي العام بمستوى منخفض من موارد العملات الأجنبية . أما المرحلة الثانية ، فهي تستهدف تصحيح الأسعار ، ومنها سعر الصرف للعملة الوطنية ، والتأسيس لمرحلة النمو القادمة على أساس استراتيجية تقليل الإعتماد على قطاع النفط الخام . وقد يستغرق تنفيذ كل مرحلة سنة واحدة (انظر الصفحة المقابلة).

٣ ـ الإجراءات الإدارية

لكي يتم تنفيذ البرنامج بكفاءة عالية ومرونة مناسبة لأن لا بد من اتخاذ جملة من الإجراءات الإدارية يتم البدء بتنفيذها فور المضي بتطبيق المرحلة الأولى . ومع مراعاة الأوضاع الإدارية السائدة ، يمكن استعراض أبرز هذه الاجراءات كما يلي :

أ ـ تحسين كفاءة الأداء المالي والإقتصادي لمشاريع القطاع العام وفقاً لبرنامج خاص لتقويم الكفاءة ولاعادة تقويم الجدوى الإقتصادية والمالية والفنية لهذه المشاريع .

ب ـ تطوير نظم وأساليب إعداد الميزانيات المالية والتخطيطية والمحاسبية للقطاعين العام والخاص وعلى جميع المستويات .

ج ـ زيادة فاعلية الجهاز الضريبي ، كتأمين الحصر الشامل بطرق مؤسسية مستقرة للمكلفين بالقوانين الضريبية وتطوير قواعد وأصول مزاولة المهن المحاسبية .

(*) من الطبيعي أن تنعكس هذه السياسات في عدد من الاجراءات الاقتصادية التفصيلية . ولقد آثرنا عدم الاشارة إليها لأنها ترتبط بواقع ودور المؤسسات والدوائر الرسمية ذات العلاقة من ناحية ، وبالقدرة على التحديد « القيمي » للتأثيرات المتوقعة من تطبيق هذه الاجراءات ، وهو أمر يتطلب الكثير من البيانات والمعلومات ، ذات الطابع المتغير ، كقيام المصارف مثلاً بزيادة الادخارات بمقدار (معين) ، أو قيام البنك المركزي بتقليص عرض النقود بمقدار (معين) ، او قيام الدائرة « المعنية » بتشجيع الاستثمار الخاص في الدور والأبنية السكنية ، او افتراض أن العجز في ميزان المدفوعات سيكون ما قيمته (كذا) في السنة الأولى من تطبيق البرنامج وأن الفقرات التالية (...) مرشحة للتخفيض بمقدار (كذا) .

د ـ التأكيد على المتابعة المستمرة لتطور نتائج حسابات ميزان المدفوعات وجدولة الأعباء المؤجلة في إطار خطة متحركة .

هـ ـ التأكيد على توسيع وتعميق التحليلات المالية والنقدية وربطها وثيقاً بالإجراءات الإقتصادية ، وعرضها في إطار مؤسسي مستقر .

و ـ تأسيس سوق للأوراق المالية للترويج للنشاط الاقتصادي في الشركات الانتاجية والمالية المساهمة .

ز ـ تطوير الجهاز المصرفي بهدف الترويج لزيادة الإدخارات والإستثمارات الخاصة .

ج ـ التوسع في إعداد الأنظمة الخاصة بربط الأجور بالإنتاجية والإهتمام بالرقم القياسي العام لكل من الأجور والرواتب ولمستوى (تكاليف) المعيشة .

ط ـ تحسين إنتاج المعلومات والبيانات الإحصائية والمؤشرات الإقتصادية وتعميم نشرها على المؤسسات الإقتصادية والرأي العام □

الاشكال الثقافي ـ الايديولوجي في لبنان
بين حاجات السلام ودعوات التغيير(*)

د. وجيه كوثراني

استاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.

يواجهنا على الساحة اللبنانية بروز أطروحات ثقافية مختلفة ، جانب فيها يندرج في عمق التركيب الاجتماعي ـ التاريخي للسكان الذين شكّلوا الجغرافية ـ السياسية اللبنانية ، وجانب آخر يندرج في مستوى التعبير الايديولوجي (التبريري) لحالات الصراع السياسي الراهن وامتداداته الاقليمية والدولية . والجانبان (التاريخي ـ الموضوعي والايديولوجي ـ الذاتي) يندمجان في تعبير اصطلاحي واحد . هذا التعبير الاصطلاحي يستعير اللغة من حضارات تاريخية او من مشاريع حضارية عالمية ، او من تجارب تاريخية كبرى ، وذلك تبعاً لتعدد الفئات والمجموعات التي يصدر عنها ذاك التعبير . فمن مصطلح الثقافة القومية الى الثقافة الاسلامية الى مصطلح التعددية الثقافية ، الى الثقافة العلمانية ... نشهد تحت مظلة هذه المصطلحات توليداً وتفريعاً لشعارات جزئية تتخذ صيغة برامج سياسية أو أسلحة حادة في حروب لبنان .

والمفارقة تكمن هنا بين مرجعية الايديولوجيا الكبرى ووظيفة الشعار السياسي المباشر . ذلك أن مرجعية الايديولوجيا هي غالباً حالة حضارية تاريخية (كالحالة الاسلامية في تاريخ العالم الاسلامي او كالحالة القومية في مراحل معينة من التاريخ الاوروبي) ، او انجاز علمي وفكري قام في سياق تطور النظريات الاجتماعية والفلسفية فشكل مدرسة فكرية او نظرية علمية تحتذى (كحال الماركسية او الليبرالية الاقتصادية والسياسية أو العلمانية أو التعددية الثقافية والحضارية ...الخ) . أما مسوغات الشعار السياسي فهي غالبا حاجات العمل السياسي الراهن للاحزاب والقوى السياسية .. انها البيارق الملونة التي تزين المدفع والبندقية وتعين أوجه الاختلاف في مواقع الخنادق .

لا شك أن تواصلاً ما قد يحصل في مراحل معينة ولدى البعض بين الايديولوجيا والشعار، حيث يحمل المقاتل أو المثقف الملتزم مشروعاً يتواصل عبره مع حقيقة عالمية يؤمن بها على انها

(*) محاضرة أُلقيت ضمن الحلقة الدراسية عن «اشكاليات السلام في لبنان وآفاقه» والتي نظمتها جمعية متخرجي المقاصد الاسلامية في بيروت، بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٦.

جزء من تغيير العالم، أو أنها موصلة حتماً إلى تغيير العالم. ذاك هو شأن الايديولوجيات ذات البعد العالمي، أكانت وضعية أم دينية.

ولكن عندما يراوح الصراع مكانه في بؤرة محاصرة كالبؤرة اللبنانية ، فلا بد أن تتسع الهوة بين مرجعية الايديولوجيا أو النظرية أو العقيدة ، وبين الاستخدام الوظيفي للشعار السياسي المستقى منها . هكذا يزداد الانقطاع الى حد التناقض بين مرجعية الايديولوجيا ومسوغات الشعار السياسي المستمد من لغتها ، لدرجة يبدأ الواقع بكشف الهوة الساحقة بين الحاجات الفعلية للناس وبين ادعاءات التغيير .

والسؤال : لماذا يتسارع حصول هذا الانقطاع على الساحة اللبنانية ؟ لماذا ينكشف سريعاً الفرق الشاسع بين الادعاء الذي يذهب الى حد الحلم بتغيير العالم ، وبين تحجيم هذا الادعاء إلى حد السعي اليومي لتبرير « ربطة من الخبز » أو صفيحة من البنزين أو قارورة من الغاز ؟ والسؤال الأدهى : لماذا وكيف يحصل هذا التناقض في الشعور بالرضى الى حد الخلط بين تحقيق حلم التغيير العالمي وحالة اشباع الحاجة اليومية ؟ بل الى حد يصبح معه اشباع الحاجة اليومية مرحلة من مراحل استراتيجية تغيير العالم ؟!

هل تملك الساحة اللبنانية اسبابها الخاصة التي تؤدي الى مثل هذا **التفارق** على الصعيد الموضوعي ، ومثل هذا **التوافق** على الصعيد الذاتي ؟

إن الأسئلة التي طرحناها حول الإشكال الثقافي في لبنان ، تصدر عن معاينة هذه المفارقة بالذات . ولا ندّعي هنا أبدا أن لدينا الأجوبة الجاهزة عن أسبابها . إذ يكفي أن نطرح الاسئلة بصوتٍ عالٍ . ولعل الجواب يكمن في الجهر بالسؤال .

وتمهيداً ، نقدم بعضاً من التأملات في التجربة التاريخية اللبنانية من زاوية دور الثقافة في الحرب وفي السلم .

منذ احتدام المسألة الشرقية في غضون القرن التاسع عشر ، والساحة اللبنانية تشكل احدى حلقاتها الأساسية ، أو احدى بواباتها الرئيسية جنباً إلى جنب مع بوابات السويس ـ البحر الأحمر والخليج . وإذا كان الخليج والسويس هما مركزان استراتيجيان على قدر كبير من الأهمية في خريطة الجغرافية ـ السياسية والجغرافية الاقتصادية ـ العالمية (ولا سيما بعد اكتشاف النفط)، فان بوابة لبنان كانت وما زالت **الجسر البشري** للعبور الى مناطق النفوذ الدولية في الشرق الاوسط . وهذا الدور « البشري ـ السياسي » الذي تشكّل للبنان في غضون تفاعل المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، كان حصيلة **توظيف** لمعطيات ديموغرافية وثقافية ودينية واقتصادية وسياسية اصيبت تركيبتها بخلل عظيم من جرّاء الاختلال في نظام توزيع السلطة والثروة ، إبان الاختراق الغربي للاجتماع السياسي العثماني واضعافه .

وإذ نعتبر موضوعة هذا الاختلال خارجة عن موضوعنا الذي نعالج[1]، نشدد على جانب الاستخدام الوظائفي للتعبير الثقافي والفكري الصادر في خضم الصراع المحلي .

فمن المعروف للجميع أن الأوساط الديبلوماسية الغربية كانت تشدد أثناء مداخلاتها الكثيرة

---

(١) نشير الى معالجة هذه الموضوعات في بعض كتاباتنا المنشورة ، منها : **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠ : مساهمة في دراسة اصول تكوينها التاريخي** ، سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي ، ١ (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٧٦) ، ط ٤ (١٩٨٦) ، و **وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣ : كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به** ، تقديم ودراسة وجيه كوثراني (بيروت : دار الحداثة ، ١٩٨١) ، « المقدمة » .

في شؤون الدولة العثمانية على الخصوصيات الثقافية لدى الطوائف والمذاهب في لبنان . وكانت هذه الأوساط عبر مداخلاتها الكثيرة ، السياسية والثقافية والاقتصادية ، تبالغ في تضخيم هذه الخصوصيات الى الحد الذي يجعل منها مقومات « امم » ، كما فعل الشاعر الفرنسي لامارتين في فهمه لخصوصيات الطائفة المارونية التي اعتبرها « **امة** » بحد ذاتها .

ولم يكن الامر ليقتصر على الموارنة فحسب ، بل ان مفهوم **الملّة** في الاجتماع السياسي العثماني ، كان يقابله في الاستخدام السياسي الغربي مصطلح « الأمة » و « الأمم » (Nations) للتعبير عن التنوع الملّي الذي تكثّف على الساحة اللبنانية . ولم يكن هذا الاستخدام مجرد نتاج لمفارقة لغوية بين أمة وملة ، بل كان نتاج اسقاط ثقافي لمفهوم « الأمة » في الغرب (Nations) على التنظيم الملّي في الدولة العثمانية . أي أن الملّة كانت تشكل من جهة ، جماعة ثقافية ـ اجتماعية دينية او مذهبية في الاطار الذي يسودها ويحتويها ، وهو اطار الاجتماع السياسي ـ العثماني ، وكانت من جهة أخرى تشكل **مشروع أمة** في المنظور السياسي الغربي الذي يرصدها ويعمل على اجتذابها وتوظيفها . ولما كانت أوروبا آنذاك تعيش حالة نشوء الدول القومية او « الدول ـ الأمم » في داخل تحولاتها السياسية والاقتصادية والثقافية ، وحالة التوسع العالمي الذي يشمل لا توظيف رؤوس الأموال وتصدير السلع فحسب ، بل أيضا الدخول في قلب المجتمعات المستهدفة كأسواق أو مناطق نفوذ أو مستعمرات ، للتأثير في نسيج العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع الأهلي المحلي . وهذا الدخول في نسيج العلاقات الاجتماعية ، كان قد أصبح عضوياً ومحدداً لأفق الصراع الداخلي ومخارجه وتسوياته . وكان هذا الى حد كبير وضعية الصراع الدرزي ـ الماروني في أواسط القرن التاسع عشر والذي كان مخرجه « تسوية دولية » عُرِفت ببروتوكول ١٨٦٤ او نظام المتصرفية .

ومنذ ذلك الحين ، ولا سيما بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى واقتسام المشرق العربي وتشكيل دولة لبنان الكبير ، ارتسم للبنان دور معين في « مطابخ » وزارات الخارجيات الغربية ، وفي ذاكرة ووعي القوى الاجتماعية المحلية التي ورثت الصيغة اللبنانية التي رسمت في نظام المتصرفية ونظام الانتداب الفرنسي . هذا الدور يتلخص في ابقاء لبنان محطة للقوى الغربية شرقي البحر المتوسط ، وقلعة مراقبة للداخل العربي ـ الاسلامي . وجاءت صيغة الاستقلال التي تمّت تحت مظلة سيادة النفوذ البريطاني ـ ولاحقاً الأمريكي، وفي وقت تقلص فيه النفوذ الفرنسي عالمياً ، لتعبر عن ميثاق داخلي متفاوت في مواقع المشاركة وحجمها بين اطرافه المحلية . وهذا التفاوت لم تقتصر مظاهره على احداث الخلل في مستويات المشاركة السياسية والادارية والاقتصادية بين الطوائف ونخبها وشرائحها العليا ، بل نحا في عملية انتاج الثقافة وعبر توزع المدرسة والجامعة والمنح وفرص الدراسة في الخارج وفي الجامعات المتطورة ، الى تأكيد التفاوت على مستوى التحصيل العلمي والثقافي ، الامر الذي كرّس في الذاكرة والوعي التاريخي عند البعض ، ادعاءات وتوجهات من شأنها تبرير تراتبية الادوار السياسية في المشاركة ، وأحقية فئات معينة في الرياسة والأولوية، على قاعدة التفوق «الحضاري» و «التقدم العلمي» عند فئة دون اخرى . وهذا ما عبّرت عنه بلغة ايديولوجية ـ سياسية عناوين نشرات عديدة كمثل « لبنان امانة تاريخية وحضارية في عنق الموارنة » ، الى جانب كتابات اخرى كثيرة مازالت تعيد انتاج هذا المناخ الفكري « التفوقي » منذ مطلع القرن العشرين وحتى يومنا هذا .

وفي هذا المناخ السياسي الماروني يطالعنا موقفان متكاملان وإن تميّزا احيانا من حيث الاتجاهات او المراحل التاريخية : الموقف الاول الذي يجعل من لبنان ملتقى الحضارات ، ويجعل من

هذا الملتقى ركيزة لخصوصية **القومية اللبنانية** التي تقوم على الثنائية التالية : الحضارة المسيحية الغربية/الحضارة العربية ـ الاسلامية . والموقف الثاني الذي يرى في هـذه الثنائيـة ، **تعدديـة حضارية** ينبغي أن تترجم بصيغة اللامركزية السياسية أو الكونفدرالية أو الفدرالية اللبنانية .

وتوضح الوقائع وبرامج الحروب الاهلية في لبنان ان الموقف الثقافي الاول يحمي موقع الهيمنة ويبرره في « الوحدة السياسية اللبنانية » على قاعدة الحجة القائلة بتفوق الحضارة الغربية وتفوق الفئات المحلية التي تتمثل هذه الحضارة وتدّعيها. والموقف الثـاني يؤدي الى التقسيم بحجـة الرجوع الى أحدث نظرية في الانثروبولوجيا الثقافية ، وهي النظرية التي تقول بالتعددية الحضارية ، وبأن من حق الثقافات والحضارات في العالم ان تحيا وتتعايش مع اية ثقافة اخرى ، وان ليس من حق أي حضارة او ثقافة ان تدعي الفردانية او الوحدانية في عملية نفي لغيرها .

واضح ان مرجعية كلا الموقفين لا تتواصل مع الحالة اللبنانية ، ولا تنطبق على معطياتها . فلا الحضارة الغربية هي مسيحية الجذور ، ولا المسيحية هي غربية المنشأ[٢] . ولا الحالة اللبنانية هي حالة نموذجية لتعدد الحضارات العالمية . ففي الساحة اللبنانية لا يمثل المسيحيـون بالضـرورة **الحضارة الغربية** ، ولا المسلمون يمثلون حتما **الحضارة الاسلامية** . ان هذه المسائل تدخل في اشكـالية للدرس اعمق وأكثـر غنى وتركيباً. ولعله من الأجدى ادخـالهـا تحت مفـاهيم : التقليـد والتحديث ، أو الغرب والاسلام ، او التفاعل الثقافي الذي يتجاوز القسمة الطائفية ويتعداها ليدخل الموضوعة في منهج تاريخي ـ اجتماعي ، لا في منهج انثروبولوجي مؤبد للثوابت ومحنط لها في حقل ضيق كالحقل اللبناني الذي هو في الاساس نتاج تاريخ اجتماعي ـ سياسي متطور وتاريخ علاقات دولية متحركة .

إن المفارقة التي تكمن بين عالمية المرجع الثقافي لفكرة التعددية او التفوق، وبين الوظيفة العملية للشعار السياسي المستمد منها في الحقل اللبناني ، تجد تفسيرها في الدور المطلوب دولياً من هذا الحقل لاعادة انتاج ازمته وحروبه . فعندما يعلن ان لبنان هو جزء من بلدان الفـرانكفون (Francophone) وتُطلب المساعدات لدعم الكتاب الفرنسي الذي يدرّس في لبنان ، ويتعذر في الوقت نفسه على المركز التربوي (الرسمي) طباعة كتبه التي تلبي حاجة القسم الأكبر من المدارس الرسمية والاهلية في الوطن ، فان المفارقة لا تعكس حالة ازمة الدولة وعجز الموازنة المخصصـة لشؤون التربية فحسب ، بل حالة التوظيف السياسي الدولي للصراع الأهلي في لبنان أيضاً وربطه بدائرة الصراع العالمي في منطقة الشرق الاوسط . فلا الكتاب الوطني تأمن ولا الكتاب الفرنسي ايضا . ان طرفا محليا في الصراع المحلي يصبح جسراً بشرياً للمسألة الشرقية المتجددة حول مسألتين راهنتين : فلسطين والخليج . وهنا ترتد ادعاءات التماثل الحضاري ، وتعددية الثقافات التي يعتز بها فريق من اللبنانيين ، والاطلالة على ريادة العالم والتشبه « بأسياده » ، الى حالة محلية من شأنها تأجيج الصراع ليس اكثر ، وإحداث فصام لدى الفئات الشعبية الموالية لهذا الخط : فصام بين حلم تعيشه بالكلمة والخطاب والصورة العالمية (ولا سيما الامريكية) والدعوة الجذابة وبين صباح يصفع بألف سؤال : المدرسة والكتاب والطب والدواء والخبز ، ولقمة العيش والأمن والسلام .

وهكذا بين الادعاء بالانتساب الى « نظام عالمي حر » والى مرجعيات حضارية ـ كبرى ، وبين العجز عن تلبية حاجات السلم والحياة الأولية للفئـات الشعبية التي تشكـل مادة ومـوضوع هـذا « الادعاء » ، يستمر الصراع وتحبط الحاجة الى السلم وتمنع الرغبة فيه لتخرس على اصوات طبول

---

(٢) ناقشنا هذه النقطة في مقالة بعنوان : « المسألة الثقافية في لبنان : تعددية وتغلب أم تنوّع فكري ، » في كتاب: **الخطاب السياسي والتاريخ** (بيروت ، ١٩٨٤) .

اعلام الحرب وجاذبية النبرة الخطابية ، والخبر الملغوم ، وسيكولوجية الصورة المنتقاة بإحكام، لتؤجج غرائز الخوف من الآخر وتحمله مسؤولية التجويع ، فتتكرر قصة هابيل وقابيل الى الأبد .

ذاك هو جانب من صورة المفارقة في أوجه الإشكال الثقافي وعلاقته بالصراع القائم في لبنان . فماذا عن الجانب الآخر في تعبيراته لدى القوى المعارضة التي تذهب في تمثلاتها الفكرية والعقائدية الى حد ادعاء تغيير المنطقة والعالم انطلاقا من الساحة اللبنانية ؟

إذا كان صحيحاً أن للبنان دوراً تحدد في طبيعة تكوينه التاريخي من زاوية موقعه في العلاقات والسياسات الدولية ، ومن زاوية طبيعة الخطاب الثقافي الذي تحمله الكتلة التاريخية التي تدعي انشاء لبنان والائتمان عليه ، وهو الخطاب الذي يراوح بين مقولة التفوق الحضاري على الآخرين أو التعددية الثقافية والحضارية ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه : ما مدى فعالية مصادر الثقافة المضادة التي حملتها القوى المعارضة على الساحة اللبنانية ؟

إن المصطلحات التي شهدناها تنمو في الوعي السياسي المعارض منذ عام ١٩٥٨ وحتى يومنا هذا، هي المصطلحات التي تندرج تحت عنوان «الثقافة الوطنية»، وهذه الأخيرة هي أحياناً قومية عربية ، أو اشتراكية ثورية ، أو ليبرالية علمانية أو مزيج من هذه المصادر كلها ، أو هي أخيراً ثقافة إسلامية تطمح أن تكون بديلاً لكل هذه الايديولوجيات .

لا نهدف هنا إلى مناقشة البرامج والمواقف التي تحمل عناوين تلك المفردات . وإنما نحاول كما اشرنا في المقدمة ، الى تبيان حالة المفارقة بين مرجعية هذه الايديولوجيات الكبيرة وبين ترجمة فعاليتها ووظيفتها على الساحة اللبنانية .

نشير أولاً إلى أن القوى البشرية اللبنانية التي تحمل أو « تحمّل » هذه الايديولوجيات عبر نخبها أو أحزابها تتصدى لمهمات وأهداف أكبر منها بكثير . ذلك أنه يفترض أنها جميعاً جزء من حركات تغييرية عالمية .

ـ فهي اما جزء من **حركة القومية العربية** التي وصلت الى أوج حركيتها في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، وتمحورت حول شعار « الوحدة العربية » .

ـ أو جزء من **حركة اسلامية** عادت فاستفاقت بعد غفوة لتطلق حالة جيّاشة في المجتمعات الاسلامية تعد لدى البعض بآمال عريضة ، وتنذر لدى البعض الآخر بمخاطر كبيرة ، وترسم عند آخرين علامات استفهام ووقفات تأمل ومراجعة .

ـ أو هي جزء من **حركة اشتراكية** عالمية ترى التغيير في تشكل قوى ديمقراطية واصلاحية داخلياً ، وفي الرهان على المعسكر الاشتراكي خارجياً . وهذه الحركة ترى أن الصراع العالمي هو ثنائي ، يقوم بين ايديولوجيتين وبين نمطين اقتصاديين : بين قوة اشتراكية وبين قوة رأسمالية . ذاك هو المنطق الصراعي الذي ساد منذ مؤتمر يالطا بعد الحرب العالمية الثانية وما زال يعبّر عن نفسه حتى اليوم بأشكال من الحرب الباردة أو حروب الأطراف المحدودة في العالم الثالث أو بأشكال من الوفاق الدولي . وكل هذه ، هي اشكال ممكنة الحدوث امام استحالة الحرب الذرية التي تهدد القوتين معاً .

هذه الاتجاهات الثلاثة لا تنفي وجود ايديولوجيات اخرى تتداخل ما بين منازلها ومواقعها . وعلى كل حال فان السؤال الذي يطرح هو : الى أين يسير اللبنانيون في ظل الصراع الدائر تحت تلك اليافطات ؟

لا شك أن ثمة مسألة لبنانية لها في جانب منها خصوصيتها الذاتية وعلّتها الداخلية وهي تتلخص في العجز الدائم عن بناء دولة وطنية (بالمعنى الذي يعبّر عن طموح ومصالح كل ابناء الوطن

الذي تحمل اسمه) . الامر الذي يغلّب اولوية المجتمع الاهلي وغلبته على الاجتماع الوطني حول الدولة . ولما كان المجتمع الأهلي هو مجتمع طوائف ومذاهب وعائلات وعشائر ، ولما كانت هذه البنى الاجتماعية قد وجدت قبل تاريخ انشاء الدولة المحدثة واستمرت عبرها ، ثم ما لبثت ان اتخذت أشكالاً مؤسسية وحزبية تتواصل أو تتصارع مع مواقع السلطان فيها ، فان الواقع الاجتماعي السياسي الذي نتج عن ذلك والذي كان ينحو نحو التناحر لا التوحد هو الذي اخترق الدولة وحولها الى هيكل هش من التحالفات التراتبية لممثلي الطوائف والمناطق . وكانت آخر محاولة لتأسيس دولة حديثة في تاريخ لبنان المعاصر هي محاولة **الشهابية** التي خرج صاحبها يائساً من إمكانية نجاح الدولة في تجاوزها للزعماء الأقوياء في الطوائف والمناطق . ذلك أن المجتمع الأهلي في لبنان تجزّأ في الصيغة السياسية التي اقترحت او فرضت عليه من الخارج ... تجزّأ بين فئة ترى في هيمنتها في الثروة والسلطة امتيازاً وحقاً، وبين فئة ترى في حجم مشاركتها غبناً وانتقاصاً، وبين فئة ترى في إبعادها عن القرار رغم كثرتها حرماناً واستضعافاً... وهكذا بالنسبة لفئات أخرى حتى العدد ١٧ أو ١٨ من طوائف لبنان.

وتنتظر هذه الحالات الكامنة في المجتمع شروط انفجارها أو تفجيرها . وهذه الشروط هي غالباً شروط اقليمية ودولية . فحالما يتزعزع النظام الاقليمي والدولي المحكوم بتوازن معين ، تتحرك الحالات الكامنة في المجتمع الاهلي اللبناني في حروب « اهلية » طاحنة متوسلة الاستقواء بقوى الصراع في المنطقة والعالم ، ومتحركة من ضمن سياق تحرك قوى الصراع السياسي . وترتفع اليافطات « الايديولوجية » لحروب الداخل معطية للصراعات أبعادها العربية والإسلامية والعالمية ، من دون أن يكون لهذه الأبعاد بالضرورة قواها الشعبية او جماهيرها المتحركة في الخارج .

والسؤال أين تقف حدود هذه الصراعات ؟ لا شك أن حدودها هي حدود الارادات الأقوى التي تسمح بالامكانية المادية لهذه الصراعات أن تأخذ مجراها في وجهة إعادة ترتيب ما تزعزع في النظام الاقليمي والدولي في تسوية ما . والتسوية تعد غالباً بمعزل عن النيات الطيبة والإرادات المتحمسة وبأس العزائم من أجل إحداث التغيير المنشود الداخلي .

والواقع أن الساحة اللبنانية لا تملك بسبب طبيعتها التكوينية على مستوى التركيب الاجتماعي ـ الثقافي وبسبب تاريخية نشوئها ككيان سياسي مرتهن للعلاقات والصراعات الدولية، وبسبب استمرار هذا الارتهان الدولي حتى اليوم، لا تملك ولا يمكن أن تملك قدرات ذاتية في عملية التغيير. والأكيد أنه لا يمكن لأية قوة تصدر عن ذاك التركيب الاجتماعي الثقافي أن تكون قوة تغيير فعلية، فهي قد تلعب دوراً مؤثراً في الحياة السياسية الداخلية التقليدية، ولكن يتعذر عليها أن تقوم بمهمة تغييرية تتجاوز فيها حدود التوازن الدولي والاقليمي.

أما الشعارات الايديولوجية التي ترفع،فهي تتحول مع غياب القوى التي تحملها وتناضل من أجلها على المستوى العربي والاسلامي والعالمي الى شعارات سياسية تغذي الصراع على الساحة اللبنانية ، طالما أن هذا الصراع لم يستنزف اغراضه في السياسات الاقليمية والدولية .

اذن تكمن المشكلة في صعيدين :

ـ في صعيد الساحة اللبنانية وحدود امكاناتها الذاتية في احداث التغيير المنشود وفقاً لتلك الثقافات والايديولوجيات التغييرية الجذرية .

ـ في صعيد الساحة الاقليمية والعالمية حيث تغيب قوى التغيير أو تمر بمآزق وأزمات حادة تشلها او تضعف من فاعليتها .

فلا حركة التحرر العربي بقيادة مصر هي حاضرة التأثير والفعل كما كانت حاضرة في مرحلة

الناصرية على المستوى العربي والعالمي .

ولا الحركة الاسلامية هي حاضرة عبر استراتيجية حضارية معبئة للجماهير والامكانات والطاقات وموحدة لتنوعها المذهبي والقومي .

ولا الحركة العالمية المستقلة عن محوري الجذب العالميين هي قائمة بصيغة (الحياد الايجابي) أو (عدم الانحياز) كما كانت في ايام باندونغ الشهيرة .

ويطرح كل هذا الغياب ، لا أزمة التغيير في لبنان فحسب ، بل أزمة التغيير في العالم .

عندما يتصور أنور عبد الملك « تغييراً للعالم » في كتابه الذي يحمل هذا الاسم[٣] فانه ينطلق من أسباب استحالة توحيد العالم من ضمن هيمنة المركز الواحد . ومراوحة طريق التغيير من ضمن ثنائية الصراع بين ايديولوجيتين تتنافسان في مضمار التطور المادي والعسكري ، ليصل الى طريق ثالث يقضي بقيام مشروع حضاري جديد تصوغه القوى الجيو ـ سياسية والثقافية الأساسية في « الشرق الحضاري » . وهذا الشرق الحضاري يتألف من دائرتين أساسيتين : « الدائرة الآسيوية حول الصين مستندة الى اليابان وكوريا من ناحية ، والدائرة الاسلامية الآسيوية الأفريقية حول العالم العربي وفي قلبه مصر من ناحية اخرى»[٤] .

هذا الطرح الجاذب يملك على الاقل في الشق المتعلق فيه بالصين واليابان جانباً أكيداً من المسوغات الموضوعية ولا سيما بعد معاهدة عام ١٩٧٨ التي عقدت بين البلدين ، والتي فسحت في المجال لأول مرة منذ القرن الرابع عشر الميلادي لبروز « مركز قوة جديد لا يقع في نطاق الحضارة الغربية وإنما في الشرق الحضاري وفي منطقة تجمع بين القوى المادية والنفوذ المعنوي . منطقة تمثل اكبر ثقافة من حيث الإمكانات الماديةوالتعداد السكاني والتاريخ النضالي الثوري والكثافة الوحدوية القومية والقدرة على التطوير والتحديث الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي الخاطف السرعة » [٥] .

وإذا كان هذا الكلام صحيحاً بالنسبة للصين التي سلكت سياسة تنموية وخارجية بعيداً عن سياسة الدولة العظمى المهيمنة ، وصحيحاً بالنسبة لليابان التي سلكت نهجاً رأسمالياً لا يرتكز بشكل أساسي إلى هدف التوسع والسيطرة، وإنما الى التطوير التكنولوجي والعلمي مع المحافظة على الهيكلية التراثية لوحدة الأمة اليابانية ، وصحيحاً أيضاً بالنسبة لمشروع العلاقات الحضارية الجديدة الذي يؤمن بالتعددية في الأنماط الاقتصادية والثقافية، بل يعمل على الافادة من تعددها ، إذا كان كل هذا صحيحاً ، فإن الاشكال يبقى قائماً بالنسبة للدائرة الثانية (الدائرة الآسيوية ـ الأفريقية) التي يتصور أنور عبد الملك إمكان انضمامها الى إطار هذا المشروع الحضاري الجديد الذي يمكن أن يشكل مركزاً ثالثاً لقوى عالمية .

لا شك أن في الذاكرة هنا صورة جذابة لتجربة عبد الناصر في نظرية الدوائر الثلاث : الأفريقية والعربية والاسلامية . وهي الدوائر التي تتكامل مع دوائر العالم الثالث التي تداخلت وتأطرت في سياسة باندونغ ابتداء من عام ١٩٥٤ .

ولكن الواقع التاريخي يقدم الى جانب هذه الصورة الجذابة التي تستحضر في الذاكرة التاريخية التي تبحث عن مشروع مستقبلي ، معطيات لاحقة تثير لبساً وتنصب اسئلة وتقيم عوائق . ذلك أنه بعد هزيمة الـ ١٩٦٧ ، وما أن بدأت حرب الاستنزاف والمقاومة الفلسطينية ثم حرب تشرين

---

(٣) أنور عبد الملك ، **تغيير العالم** ، سلسلة عالم المعرفة ، ٩٥ (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٥) .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٧٥ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٧٢ .

الاول/اكتوبر ١٩٧٣ وعملية العبور، تقدم جميعها تباشير جديدة على طريق استمرار حركة التحرر العربي وتجذرها ، حتى كانت كارثة كامب ديفيد ، وسريعاً انقلب الموقف الى ضده ، تفتتاً ونكوصاً واختراقاً صهيونياً للمركز الذي يفترض فيه قيادة الوطن العربي وحركته التحررية . وغني عن البيان ما كان لهذا الانقلاب من تأثيرات على الحروب التي خيضت ولا تزال على أرض لبنان وعبر سكانه حتى اليوم .

واستفاق الوعي العربي مرة اخرى على ثورة اسلامية انطلقت من ايـران ، وما ان بـدأت هذه الأخيرة تتبلور في مشروع حضاري جديد، وما أن بدأت تلوح في الأفق بوادر تجاوزٍ لأخطاء المرحلة السابقة على الساحة اللبنانية عبر صعود كبير لمقاومة لبنانية باسلة اجبرت الاحتلال الاسرائيلي لاول مرة في تاريخ العرب الحديث على الانكفاء والانسحاب ، حتى أخذت تبرز في حركة الواقع شوائب وأمراض تتسارع في تراكمها حتى اضحت ورماً غطى الأمل وسيلاً جارفاً اقتلع الصحوة الجديـدة وجرفها نحو أتون من الحروب الداخلية المفروضة، حيث يتم فيها التوريط والتورط والفعل ورد الفعل والتبعية والاستتباع بمعزل عن أية حسـابات استـراتيجية وحضـارية وانسـانية لواقـع الشعوب ومستقبلها ، وسواء تم ذلك على المستوى الاقليمي في الحرب العراقية ـ الايرانية وبركان الخليج ، ام على المستوى اللبناني في حروب لبنان الأهلية ، أم المستوى الفلسطيني في حروب المخيمات ، ام المستوى العربي الأفريقي في حروب الحدود والمناطق ، فان فجوة تبرز في الدائرة الآسيوية ـ الافريقية تمنع أو تعيق العملية التاريخية التي يفترض ان تدفع بهذه الأخيرة الى التواصل مع حليفتها الموضوعية (الدائرة اليابانية ـ الصينية) لتكمل اطار ما يسميه عبد الملك « الشرق الحضاري » . هذه الفجوة تتلخص في غياب محور عربي أو اسلامي قادر على تقديم رؤية استراتيجية حضارية .

وقد يتبادر الى الذهن سؤال : ما مبرر هذا الاستطراد ونحن نتحدث عن الاشكـال الثقافي الايديولوجي في لبنان وعن علاقته بالحالة السياسية سلماً أو حرباً ؟

المبرر في رأينا هو أن غياب محور استراتيجي حضاري بارز في الدائرة الآسيوية الأفريقية ـ وعلى وجه أخص في العالم العربي والاسلامي ـ يؤدي الى انفراط الساحات الصغيرة في داخلها على عدة مستويات :

ـ على مستوى المجتمع الأهلي الذي يتحلل الى أصول تركيبه الاثني والطائفي والمذهبي.

ـ وعلى مستوى المشروع السياسي الوطني الذي يتجزأ الى مشاريع مناطقية صغرى .

ـ وعلى مستوى الانتماء الثقافي والايديولوجي حيث يتحول التعدد والتنوع الى تعددية تجزيئية يصبح فيها الجزء واهماً حمل رسالة ايديولوجية كلية وكبيرة . اذ يحلم هذا الجزء بالوحدة وهو غارق في التقسيم ، يدعي التغيير وهو يعجز عن تحقيق نظافة حي او زاروب ، يتطلع الى حضارة عالمية صحيحة ومتميزة وينخره حتى العظم المرض وتعوزه المدرسة والكتاب ، يبشر الكادحين والمحرومين والمستضعفين بغد مشرق والجوع يداهم البيوت كل يوم ، والعوز يذل الكرام كل ساعة وتأجيل الحل يضيع الكفاءات ويهجر العقول ويتبذل الاخلاق .

الم يكن الوضع مغايراً لهذه الصورة في لبنان ، لو أن محوراً استراتيجياً حضارياً في الدائرة الآسيوية ـ الأفريقية وفي حلقتها العربية ـ الاسلامية على وجه التحديد كان مؤثـراً في الساحـة اللبنانية . الم يكن بالامكان عبر هذا المحور المستقل تجنيب الساحة اللبنانية أن تتحول الى حلبة للصراعات من كل حدب وصوب ، وأن تُستوعب ايديولوجيات المعارضة والتغيير والثورة في مشروع حضاري واستراتيجي جديد لا يقوم على استتباع لهيمنة المركز الواحد ولا على المراوحة التفتيتية والتوريطية لثنائية الصراع العالمي ، ولا على الاستتباعات المحورية العربية وغير العربية .

إن الإشكال الثقافي الايديولوجي في لبنان لا يزال يعيش مأزق تشكله في مخرج سلمي في ظل استمرار المأزق العربي والاسلامي والعالمي . فاذا كان الانتصار ممنوعاً في الحرب العراقية ـ الايرانية وفي الخليج ، والمسموح به معارك تدميرية للبنى الاقتصادية والبشرية بمعزل عن الايديولوجيات القومية أو الاسلامية . وإذا كان التوحد على استراتيجية عربية واضحة لمواجهة اعتداءات اسرائيل واحتلالاتها القديمة والحديثة متعذراً، والوارد هو احتدام التناقضات العربية ، فماذا ينتظر اللبنانيون في ظل استمرار تلك المأزق من دور لاصواتهم الثقافية والايديولوجية المختلفة الموجات والايقاعات ، غير أن يكون طبول حروب لا قرار لهم فيها ، وصياح ديكة لصباح لا دخل لهم في طلوعه إذا طلع .

عندما يصبح الإنسان في لبنان ، **كماً** في لعبة السياسات ، وفي الوقت نفسه تشطح الأفكار الى ما فوق القدرة الذاتية لتدعي عالمية الثورة والتغيير والتحرير أو التعددية الحضارية أو التفوق الحضاري ... الخ فإنما ينكشف جهل بالنفس كبير . ومن يجهل نفسه فقد جهل ربه وعجز عن تغيير نفسه وتغيير قومه ، فكيف بتغيير العالم ؟

﴿... إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بانفسهم...﴾[٦]، و«مَن عرف نفسه فقد عرف ربّه».

ـ إن من يقول **بالتعددية الحضارية** يتخيّل عالمية في تعدد الحضارات مرآتها الساحة اللبنانية . ولكن هذه المرآة لا تعكس الصورة العالمية الحقيقية ، إنها تعكسها وبسبب تكوينها بالذات صورة مغايرة . والمهم ان الالتقاط الواقعي والوظائفي لهذه الصورة في العقل الصهيوني هو في تكبيرها وتجسيمها في العمل السياسي المحلي مشاريع دويلات وكانتونات ولامركزية سياسية لمجتمع يكاد يفقد جميع مقوماته الاجتماعية . إن التعددية الحضارية في العالم هي تعددية حضارات وثقافات وأديان وأنظمة اقتصادية وسياسية وأنماط حياة . أما في لبنان فالتعددية ليست أكثر من مشاريع سياسية يراد بها الامعان في التجزؤ الى حد التلاشي.

ـ وإن من يقول **بالعروبة والاسلامية والاشتراكية** لا بد له أن يفهم بعد مرحلة ما يزيد على نصف قرن من التجارب ، وبعد أن تكثّفت هذه التجارب في أغنى درس قدمته السنوات الاخيرة الدموية في تاريخ لبنان المعاصر ، ان الساحة اللبنانية لا تشكل وحدها الأداة الشرطية لأي مشروع من المشاريع الوحدوية . فمشروع **الوحدة العربية** لم يتقدم أو يتأخر أو يتعثر بسبب دور محدد للساحة اللبنانية . إن علاقة لبنان بهذا المشروع بعداً أو قرباً هي نتيجة توازن عربي معين في ظل علاقة وفاقية محددة بين المعسكرين . والنضالات والمواقف الوحدوية الصادرة عن الجماهير الوحدوية في لبنان على اهميتها تبقى دون قرارات المحاور العربية أهمية وحسماً . والمحطات التاريخية تحمل لا صورة الذكرى فحسب وإنما دلالات المسار التاريخي على هذا الواقع . فمن العلاقة مع الكتلة الوطنية السورية قبل ١٩٤١ ، الى العلاقة مع أطراف ميثاق الجامعة العربية بعد ١٩٤٣ ، الى العلاقة الشهابية ـ الناصرية بعد عام ١٩٥٨ ... يتأكد كم هو هامشي الدور الايديولوجي الداخلي اللبناني في القرار السياسي المتعلق بالمشروع القومي العربي . بل كم هو مثير للشفقة على اصحابه اللبنانيين عند بعض العرب ، أوكم هو موضوع للازدراء أو الاستخفاف او مصدر للخوف عند بعضهم الآخر .

ـ **ومشروع التغيير الديمقراطي والتقدمي** اصطدم بهوة التفاوت الساحق بين نسبة

---

(٦) **القرآن الكريم** ، « سورة الرعد ، » الآية ١١ .

الديمقراطية المعقولة التي كانت تنعم بها الساحة اللبنانية والواقع السياسي اللاديمقراطي للساحات العربية .

- **والمشروع الاسلامي** على أهميته في اطلاق المقاومة وتحصين الصمود في وجه مشاريع الصهينة والهيمنة ، لم يأخذ بالاعتبار مكامن التورط التي تعج بها صراعات الساحة اللبنانية وشباك التركيب الاجتماعي (الديني والمذهبي) الذي تألف منه المجتمع اللبناني . كما لم يأخذ بالحسبان الآثار السلبية لانخراطه في تكتيكات لسياسات لا يهمها مصير لبنان إلا من حيث أداته الوظيفية كمنطقة نفوذ وجسر بشريين .

والخلاصة أن الهوة ازدادت اتساعاً بين أصولية الأفكار من جهة وبين ترجمتها على الساحة اللبنانية من جهة ثانية . ولم يبقَ في سياسات الامر الواقع الا شعارات يصعب كسب مصداقيتها من الممارسات والواقع . ذلك أن انسداد طريق التغيير في لبنان واستحالة اصلاح النظام السياسي فيه حتى الآن ، حوّلا الدولة من مزرعة الى مزارع ، والاقتصاد الخدماتي (على علّاته) الى اقتصاديات اسوأ . وبرزت على حساب اكثرية الشعب اللبناني دوائر مصالح تستثمر الرصيد المالي والمذهبي والطائفي وحتى الديني في كل منطقة وفي ظل الحلف الجديد الواحد القائم بين السلاح والدولار . ولم تعد الازمة ازمة سياسية أو اقتصادية فحسب ، بل اصبحت بعد تفاقم الانقطاع بين الادعاء والواقع ، بين الدعوة والممارسة ، بين الثقافة والحياة اليومية ، بين العلم و « الافادة »[٧] ... اصبحت ازمة أخلاق وقيم ، ازمة مجتمع بكامله ، بل ازمة مصير تجاوزت « الخطوط الحمر » حيث يحلو لسياسيين وغير سياسيين ان يرسموا عندها للمواطنين أملاً أن الانهيار الكامل ممنوع دولياً وأن درجاته محسوبة .

ولكن ماذا بعد منع الحاجة الى السلم ، ومنع الحاجة الى الرغيف ، ومنع الحاجة الى العلم اللائق ، ومنع الامكانية في حياة مستقلة كريمة ؟ بل ماذا بعد منع التواصل مع منابع الثقافات ومراجع الايديولوجيات بالأسلوب العلمي الرصين وعبر المؤسسات الثقافية التي تمنع او تدمّر ؟ ماذا يعني وقف الانهيار بعد كل هذا الانهيار ؟

في ظل غياب استراتيجية عربية موحدة ، وفي ظل تأزم المشروع الاسلامي في الدائرة الآسيوية - الأفريقية وارتهانه للصراع الدولي ، تنتعش شروط الحروب الاهلية وتتحرك الحالات التجزيئية الكامنة في كل مجتمع اهلي مقموع .

ومع ذلك ، وفي ظل هذا الغياب هل نأمل في لبنان بممكن ؟

لكن للممكن شروطه للتحقق . فهل يستطيع أصحاب العمل السياسي والعسكري اليومي ان يتفقوا على حد أدنى من الصيغة التسووية السياسية لنظام لبنان ودوره في المنطقة والعالم حرصاً على ايديولوجياتهم نفسها .. حرصاً على المفهوم العالمي للتعددية الحضارية ، وحرصاً على تاريخية العروبة وتجددها ، ومستقبل الاسلام ونهضته ، وانسانية التقدم والديمقراطية ، وكي لا يساء الى هذه الأفكار والمفاهيم ومرجعيات ثقافاتها الكبرى في خضم الصراع التفتيتي والتدميري الذي لا ينجو ولن ينجو منه احد ؟

إن إرادة الحوار والانقاذ يمكن ان تنفذ من خلال فسحة معينة قد تسنح في ميزان التوازن الاقليمي والوفاق الدولي لتخرج بصيغة سياسية وفاقية داخلية . ومهما يكن من امر دستورية هذه الصيغة ، فان تعميق دور المؤسسات الديمقراطية والنقابية والثقافية والعلمية وتطويرها في لبنان ،

---

(٧) يقصد بها الافادات التي تعطى للطلاب دون إجراء امتحان رسمي .

وفي ظل وضع سلمي (دون اغفال للجانب الانمائي) ، هو مدخل أساسي لتعايش هذه الايديولوجيات المختلفة . إن المؤسسات هي الاطار الذي يمكن أن ينقل أوجه الصراع والاختلاف والتعدد من الحيز العسكري والدموي العدمي الى حيز الانتاج الفكري والعلمي والخدماتي الاجتماعي البناء ، من حيّز السجال السياسي اللاعقلاني الى حيّز البحث العلمي العقلاني .

لقد قلنا عام ١٩٨٣ في مقالة بعنوان « الفكر والاحتلال » « ينبغي للتجربة الديمقراطية في لبنان أن تتخطى حدود المماحكة الايديولوجية ـ السياسية . ومن أجل هذا يمكن أن تلعب الارادات الفكرية دوراً مهماً في هذا التوجه والتوجيه بحيث يتواصل الفكر اللبناني مع بقية قطاعات الفكر العربي في المعركة من أجل الحرية وحيث تبذل الجهود من اجل توجيه الطاقات الفكرية نحو البحث العلمي الطويل النفس في كل مجالات المعرفة . والموقف المستقل هنا هو القاعدة والأساس . وإطار هذا الاستقلال لا يتحدد بالجغرافية او بالطائفة ، بل بالبعد الانساني ، وهو بعد يرسم حدوده بين تطلعات وآمال شعوب صغيرة ومستضعفة ومصادرة الارادة من جهة ، وبين تسلط قوى عظمى وصهيونية عنصرية مدمرة من جهة اخرى »[٨] .

فهل نأمل بعد في حل ديمقراطي للاشكال الثقافي في لبنان متيح لنمو ثقافي وتـطوير علمي وتعميق فكري في وحدة مستوعبة للتنوع والتعدد في المفاهيم والآراء والمناهـج .. أم ان البيارق الثقافية ستبقى مجرد ألوان للمواقع ، وان الإنتماء الايديولوجي سيبقى نوعاً من « الحب القاتل » حتى يصح القول « وبعض الحب ما قتل » ؟ □

---

(٨) **الخطاب السياسي والتاريخ** ، ص ١٣٩ .

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الصراعات العربيّة - العربيّة

(١٩٤٥-١٩٨١)

دراسة استطلاعية

الدكتور أحمد يوسف أحمد

الثمن: ٤,٥٠ دولارات أو ما يعادلها

المعارضة كدعامة للدولة

وليم زارتمان

مدير برنامج افريقيا في
جامعة جونز هوبكنز - أمريكا.

إذا أردنا أن نشرح أسباب بقاء الدولة العربية فيجب علينا معالجة مشكلة المعارضة[1]. وبما ان من الممكن أن يفترض في نوع ما من المعارضة أن يكون شرطاً طبيعياً لأي نظام سياسي، فإن غياب المعارضة في السياسة العربية يقدم تفسيراً لبقاء الدولة وشرطاً يجب تفسيره معاً وفي الوقت ذاته. أما المعارضة الطاغية والمستمرة باصرارها فهي تشير الى وجود دولة ضعيفة. ان الحياة السياسية بجميع أنواعها تمضي في سبيلها ما بين هذين النمطين المتطرفين من المعارضة. والأنظمة الاستبدادية تهدف الى تصفية جميع أنواع المعارضة ولكنها لا تنجح في ذلك أبداً لأمد طويل. أما المعارضة الطاغية فتحمل سبب خرابها لأنها اذا نجحت فانها تصبح الحكومة وتنتقل الآراء الضعيفة الى الأقلية المعارضة الجديدة. ان الانسجام الصرف والفوضوية البحتة لا يوجدان الا في المدى القصير، وهما من النتائج وليس من الشروط (أي من المتغيّرات الاتكالية وليس من المتغيرات المستقلة)، تتناول هذه الدراسة التحدي الاشكالي الخاص باستخدام المعارضة كمتغيّر مستقل لتفسير ديمومة الدولة العربية في السبعينات والثمانينات.

هذه الصورة تنطوي على افتراضات ضمنية قد تكون أقل قبولاً بشكل بديهي من الأفكار الأولية الآنفة الذكر. والظاهر ان أية حكومة تبتغي أن تنتقل من الأغلبية المعارضة في القطب الأقصى لتقترب الى أبعد حد ممكن من التأييد التام في القطب الآخر المضاد. والطرق المتبعة للقيام بذلك، من ناحية المفاهيم النظرية، هي طرق واضحة: فبوسع الحكومة أن تصفي المعارضة جسدياً، أو أن تزيل أسبابها وما تشكو منه، أو أن تختار من أعضائها للتعاون معهم. ومع ذلك فان من المستحيل بلوغ هذا الهدف بكليته، كما رأينا، وليس هذا فقط بل من المستحيل كذلك

(١) من المقترحات المطروحة اتخاذ منظمة التحرير الفلسطينية موضوعاً مفيداً للدراسة في هذا الصدد. يلاحظ، من جهة أخرى، ان الدول العربية النفطية التي اغتنت فجأة بمصادفة ظهور النفط فيها لا تعتبر موضوعاً مفيداً لمثل هذه الدراسة.

بلوغه حتى جزئياً. وقد بين كل من Downs[٢] وArrow[٣] استحالة ارضاء أغلبية مطردة على مستوى «مسطح» من الناحية النظرية حين يكون هناك عدد من الاختلافات في المصالح والآراء. وهذا الأمر أكثر بروزاً في اطار الأحوال المتطورة حيث يكون من شأن طبيعة التغيير السياسي ـ الاجتماعي أن يدخل بعداً آخر يجعل من اقامة الاجتماع بين القطاعات التقليدية والعصرية أمراً غير عملي. سيكون هناك دائماً معارضة مهمة في كل مكان، ولا سيما في الأقطار المتطورة. وحتى اذا لجأت الحكومة الى التصفية الجسدية فان المعارضة، كجنود هرقل، ستستمر بالظهور في أشكال وأمكنة جديدة.

والافتراض الضمني الآخر هو المفهوم الغربي في التناوب الديمقراطي بين الذين في الحكم والذين في المعارضة[٤]. فالنظام السياسي انما يتماسك بالجهود المتزنة الرصينة للذين في الحكم من أجل البقاء فيه وللذين خارج الحكم من أجل الدخول فيه، وكلا الطرفين يتبع القواعد السائدة لأن كلاً منهما له مصلحة في أن تضمن له فرصة العودة الى الحكم من خارجه. ولكن التناوب الديمقراطي ليس من صفات السياسة العربية. فالصفة السائدة للحكومة، في العقد ونصف العقد من السنين الأخيرة من السبعينات والثمانينات وهي موضوع بحثنا، هي وجود جماعة سياسية ـ اجتماعية واحدة وعدم وجود مجال للتناوب. وان المعارضة لا تشتت ولا تصفي ولا تشرك في الحكم. انها تستخدم، وهي تنحو الى القبول بهذا الاستخدام، لسبب ما ليس هو توقعها أن تجد نفسها في السلطة في المرة القادمة، سواء عن طريق الانتخاب أم غيره.

ربما يمكن الاستنتاج أن المعارضة في حالات كهذه ما هي الا ألعوبة بيد السلطة، ولكن هذا الاستنتاج غير مقنع. ومثل هذا التفسير يعطي أهل الحكم فضلاً أكثر مما ينبغي وللمعارضة فضلاً أقل مما ينبغي، ففي المعارضة عدد من السياسيين الشرفاء مما لا يمكن معه جعلها من الدمى الخادعة، وفي الحكومة قليل من الحكمة يمكنها من ممارسة لعبة الدمى بنجاح مطرد.

أما الحجة التي نطرحها هنا فهي أن فهم المعارضة انما يكمن في المفاهيم الخاصة بالتكميلية في الأدوار. فالحكومة والمعارضة معاً لهما مصالح يتابعانها داخل النظام السياسي، وهذه التكميلية في المتابعة من شأنها أن ترسخ الدولة. ان كل طرف منهما لا يستخدم الطرف الآخر، ولكن كلاً منهما يخدم مصالح الآخر في ادائه الدور. وهكذا يمكن تفسير الاستقرار في الدولة العربية المعاصرة ليس فقط عن طريق تعامل الحكومة مع المعارضة بل كذلك عن طريق تعامل المعارضة مع نفسها ومع الحكومة. سنقوم بتقصي هذا المحور النظري في هذه الدراسة، متخذين من عدد من الدول المختلفة، وهي المغرب ومصر وتونس، حالات لدرس الموضوع[٥].

ولا ينبغي حصر المعارضة بالأحزاب السياسية، سواء أكانت معارضة مصرّحاً بها أم غير مصرح بها. ثمة أشكال اضافية تحتاج الى امعان النظر، ومنها الذي يأخذ بمذهب الوظيفي Corporatism والذي يأخذ بمذهب الانتفاع Functionalism. ان مجموعات الاشتراك ومجموعات

---

(٢) A. Downs, *An Economic Theory of Democracy* (New York: Harper and Row, 1957).

(٣) K. Arrow, *Social Choice and Individual Values* (New York: John Wiley, 1951).

(٤) R. Dahl, ed., *Political Oppositions in Western Democracy* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1966); R. Dahl, *Regimes and Opposition* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1973); B. Malennan, ed., *Political Opposition and Dissent* (New York: Dunellen, 1973), and G. Ionescu and I. de Madariaga, *Opposition* (London: Watts, 1968).

(٥) انظر الهامش رقم (١).

الانتفاع تبدي معارضة في العالم العربي بالاضافة الى الأحزاب السياسية، وهي تبديها في الغالب بشكل أكثر فعالية من تلك الأحزاب. وفي الحالات التي لا يصرّح بها لتشكيل أحزاب معارضة، أو حين يكون النظام السياسي مفتوحاً لأشكال تعددية، تكون جماعات الاشتراك في غالب الأحيان بمثابة من ينوب عن أحزاب المعارضة الرسمية أو بمثابة حالة انتقالية اليها. لذا ينبغي اسقاط الفرضية الأخرى بشأن المعارضة والمستمدة من تجربة عالم مختلف، وهي فرضية الشكل المتحزّب القابل للتحديد، ينبغي اسقاطها من البحث ليكون الأمر واقعياً في العالم العربي. فالمعارضة فيه توجد من خلال سلسلة من الشكليات، اعتباراً من بعض الفئات الداخلية وغير الرسمية مروراً بالهيئات المنظمة التي تنوب مناب الأحزاب الرسمية حتى الحركات غير الرسمية داخل النظام السياسي الرسمي وخارجه. ان بعض هذه الأشكال تقع خارج نطاق هذه الدراسة لأن الفئات التي هي في داخل المجموعة الحاكمة لا تضع أمامنا الاشكاليات ذاتها، كما انها لا تتمتع بالدور ذاته. فضلاً عن ذلك فان المعارضة لا تأخذ الأهمية ذاتها ولا تقوم بالفعالية ذاتها، وهي في شكلها غير المنظم أو غير الرسمي. وفيما يلي من البحث سنأخذ بالاعتبار موقع المعارضة وفعاليتها لمجموعات المذهب الوظيفي، وكذلك للأحزاب، ولكن ذلك سيقتضي درجة ما من الشكلية التنظيمية بخصوص ما يستقصى من زاوية التكميلية في الأدوار.

إن التركيز على المنظمات الرسمية ينبغي ألا يحجب مسألة القاعدة الاجتماعية، وهي بالأهمية ذاتها. ان المنظمات لا تكون مهمة بمقدار الشيء الذي تمثله. بيد أن القاعدة الاجتماعية ما هي الا مقياس للواقع في هذا التحليل، وليست شرطاً له. وليس هناك ما يشير، على الأقل في الابتداء، الى ان التكميلية في الأدوار تتطلب مصادر اجتماعية معينة للمعارضة أو الى أن المصادر الاجتماعية تقوم بأي شيء سوى مجرد توفير أرضية للحكم ولوجود المنظمات الحاكمة والمعارضة. وبعض هذه المنظمات من النوعين تكون خاصة بشيء معين اجتماعياً فتمثل مجموعات اجتماعية بعينها أو أنشطة اجتماعية خاصة أو حتى طبقات اجتماعية محددة، في حين أن البعض الآخر من تلك المنظمات تكون عامة وذات تمثيل عريض. بل إن بعضها يتنافس ليضم اليه الشريحة الاجتماعية ذاتها على أساس عقائدي أو اقليمي أو شخصي. يركز هذا البحث، خلافاً لغيره من التحليلات البنيوية، على الأساس السياسي، ويفترض أن البنية الاجتماعية في العالم العربي في السبعينات والثمانينات ليست هي المتغير الأساسي في التفسير والتوضيح.

وهذه الدراسة، كغيرها من التفسيرات البنيوية، تفترض أن الاستقرار ـ وهو الحالة التي تقتضي التفسير ـ انما يوجد في نوع ما من التوازن، والذي نسميه التكميلية هنا. ومن المهم أن نشدد على ان الاستقرار غير مفترض سلفاً، اذ سينصب الاهتمام على عدم الاستقرار. ان الحالات التالية ستختبر وتبيّن فيما نأمل، فائدة هذا المدخل.

أولاً: التعددية الموجهة توجيهاً خاصاً ـ المغرب

إن النظام السياسي في المغرب هو نظام سياسي مركزي، والكثير من السلطة فيه بيد الملك. والشخص المركزي فيه مشرّب بشرعية تقليدية وعصرية معاً (اذا استعرنا مفاهيم فيبر)، ومشرّب كذلك بجاذبية زعامة خاصة هي أقرب الى معناها الديني الأصلي منها الى محض صفة شخصية عابرة. والملك يوجه دعمه بواسطة رابطة صوفية يقوم على رعايتها لكي تترعرع بينه وبين شعبه،

وبواسطة سيطرته على الصفوة السياسية. غير أن كلا هذين الأمرين يشوبهما التعقيد لأن الحركة القومية شاركت كذلك في الشرعية السياسية عند الاستقلال في ١٩٥٦ وتركت تراثها لمن أعقبها من الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية، وأبرزها نقابات العمال والنقابات الطلابية. ومع ان الأحزاب والمنظمات قد تركت مصادر شرعيتها الوطنية وراءها بمرور ربع قرن على الاستقلال ولكنها منحت حياة جديدة خلال العقد الماضي، إذ وجدها الملك مفيدة لعمل النظام. وهكذا اتخذت الأحزاب والمنظمات دوراً لنفسها تقوم به بتزويد الصفوة السياسية بأعضاء منها، وكذلك بالمساعدة في مد الجسور بين الملك وشعبه. وهذا دور لا يميل اليه الملك بلا شك، ولكنه يتسامح فيه لأن أحداث العقد الماضي (١٩٦٣ ـ ١٩٧٢) أظهرت أن النظام، بدون مثل منظمات الدعم هذه، يكون مكشوفاً فيتعرض لتحديات مباشرة من داخله وخارجه. بيد ان الملك قد وضع كذلك حدوداً لسلطة منظمات الدعم الوسيطة. وقد أفصح عن هذه الحدود في عبارته القارصة حين قال: «اني لن أوضع أبداً في معادلة»، وهي تعني أن الملك والأحزاب ينبغي ألا يكونا مركزين متساويين من مراكز السلطة، بل يجب أن تكون الأحزاب خاضعة للملك فتتنافس على أساس تعددي وتضع حدوداً لنفسها بنفسها. وفي الوقت نفسه يجب أن تكون عناصر الدعم الأخرى تحت السيطرة الملكية المباشرة. ويجب أيضاً أن تكون فئة من الصفوة السياسية متكلة على الملك اتكالاً مباشراً بدون مصادر سلطة مستقلة كالتنظيم الحزبي، وأن تكون فئة من السكان ـ في مجتمع الريف بالدرجة الأولى ـ من عناصر الدعم المباشرة لعاهل البلاد، فيكون ممثلوهم ناطقين بصوت الدعم لا بصوت المطالب[٦].

بدأ الملك بعد ١٩٧٣ باعادة تكوين النظام السياسي مستخدماً عناصر الدعم ذاتها والتي كانت قد أوهنت وشتتت خلال الفترة السابقة، وهي الأحزاب والجيش والشبكة الخاصة بسلطة الملك ذاتها. فقد أعيدت الأحزاب الى ممارسة نشاطها وذلك عن طريق هيكل من الأدوار جرى وضعه بمفاوضات شائكة، وهو هيكل نعته عبدالرحيم بو عبيد بأنه «ديمقراطية من نوع معين»[٧]. لكن الملك الحسن عمل بعد أن تعلم دروساً من الحقبة السابقة بشأن التحديات المزعزعة للحكم والتي يمكن للأحزاب السياسية المتمتعة بمصادر سلطة ذاتية أن تقوم بها، عمل على ترويض الأحزاب الجماهيرية للحركة الوطنية ووضعها في وجه أحزاب الحظوة التي تتمتع برعايته الخاصة. ان التعددية هي من السنن السياسية المغربية السائدة قبل سن الدستور وقد نص عليها في الدستور المغربي وذلك لمواجهة ثقل الآثار المركزية للملكية. لقد عمل الملك دائماً وبشتى الوسائل على ان يستبدل وحدة الحركة الوطنية ويضع محلها مجموعة من المنظمات السياسية يستطيع أن يختار من بينها أدوات حكومته. لذلك تترك بعض الأحزاب في المعارضة دائماً باستثناء المرات التي تشكل فيها حكومة وحدة وطنية (أي حكومة ائتلاف قومي، لا حكومة حزب واحد). ان بعض الأحزاب تعتبر مركز المعارضة على أنه مجرد وقت لواجب احتياطي «تحت تصرف الملك»، ولكن بعضها الآخر ترى نفسها في معارضة دائمة (لحين حلول اليوم الذي تتغير فيه طبيعة النظام). بل ان بعض المعارضين يمكن استنقاذهم شخصياً من المعارضة بتوليتهم عملاً حكومياً مناسباً، كما جرى للمعطي بو عبيد باسناد وزارة العدل اليه ثم رئاسة الوزراء، وكان هذا منتمياً لاتحاد قوى

---

(٦) Marais and Waterbury, in: Charles Debbasch [et al.], *Pouvoir et administration au Maghreb: Etudes sur les élites maghrébines* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1970).

(٧) Rousset, in: J. Leca [et al.], *Développement politiques au Maghreb* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1979).

الشعب، فدفع ثمناً لذلك وهو تبرؤ الحزب منه. ثمة آخرون يؤلفون المعارضة غير الموالية، فيرفضون نظام الحكم بأسره ويعانون من هذا الرفض كذلك. لذا ففي المغرب نظام سياسي عريض يُعتبر، على نطاق واسع (حتى وان لم يكن على مستوى الاجماع)، نظاماً شرعياً، مع سلسلة واسعة من فئات المعارضة، وأغلبها خارج الحكم ولأمد طويل جداً. من المناسب الآن، اذن، أن نبدأ باستقصاء دور المعارضة في الاستقرار.

إن أهم الأحزاب هو حزب الاستقلال، السليل الموقر للحركة الوطنية، وهو أكبر الأحزاب في المغرب لأمد طويل، كما انه أقدمها، ويتمتع بتماسك بيّن في هيكله وفلسفته. ومع أن حزب الاستقلال كان في المعارضة في ١٩٥٩/ ١٩٦٠ ثم بعد ١٩٦٣، ولكنه بدأ عهداً جديداً بعد ذلك بعقد من السنين حين توفي رئيسه وزعيمه الروحي علال الفاسي. وضع مؤتمر الحزب التاسع الذي انعقد في ١٩٨٤ برنامجاً يقوم على وحدة أرض الوطن، والحرية العامة والاصلاح الاقتصادي الذي جاء في عدد من تفاصيله قريباً من الخطة الخمسية القائمة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧)، والتي سرعان ما ألغيت بسبب حملة الصحراء. فلما فتحت سياسة التحرر التي اتبعها النظام باب الدعوة لحزب الاستقلال للعودة الى الحكم كانت الاستجابة في ١٩٧٦ بمثابة تبرير للتعاون أكثر منها بياناً بالمطالب التي يريدها الحزب في الائتلاف الجديد[٨]. والمعروف ان اهتمامات الحزب تغطي استرداد الأراضي والقومية الاقتصادية، وتوفير الضمانات للمشاركة المنظمة في السياسة والمسؤولية البرلمانية في الحكومة، وتحقيق التعريب في الثقافة والتعليم، والأخذ ببرامج اقتصادية لرعاية الناس ورفاههم. وبموت الفاسي، وقرار الملك بالمشاركة في بعض سلطة الحكومة ومسؤوليتها، أزيلت العقبات من أمام اشتراك حزب الاستقلال في الحكم. ولم تكن كلتا العقبتين تتعلق بمطالب معينة ذات فحوى ملموس. ان الاشتراك في الحكومة، في نظام تعزى الشرعية فيه الى التعاون بين الملكية والحركة الوطنية، من شأنه أن يزيد جاذبية الحزب تجاه أنصاره (والعكس بالعكس، اذ إن من شأن الشعبية التي يثبتها الحزب أن تزيد من دعواه في المشاركة في الحكومة).

إن التعبئة والمشاركة هما من فعاليات حزب الاستقلال اليومية بين أنصاره. وهذا أمر يشابه حياة الحزب التي كتب عنها في فترة سابقة (Ashford)[٩] وعن حملات انتخابية ماضية[١٠]، وان كانت الدراسة قليلة عن الفترة الحالية (Sehimi)[١١] عن الانتخابات، و(El-Mossadeq) عن الحياة الحزبية[١٢]. ان المطالب والتذمرات تثار في اجتماعات الخلايا الحزبية والحملات الانتخابية، كما انها ترفع أحياناً الى جهات عليا. وكما أن من المحتمل ألا يكون مثل هذا الرفع للأمور مهماً جداً لطبيعة النظام السياسي العامة وشكله وعمله، فان من المحتمل كذلك أن يكون مصير المطالب

---

(٨) Rousset, in: Ibid., p. 204 ff.

(٩) Douglas E. Ashford, *Political Change in Morocco,* Princeton Oriental Studies: Social Sciences, 3 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1961).

(١٠) Rémy Leveau, *Le Fellah marocain: Défenseur du trône,* préface de Maurice Duverger, Cahiers de la Fondation nationale des sciences politiques, no. 203 (Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976), and Santucci and Benhlal, in: Leca [et al.], *Développements politiques au Maghreb.*

(١١) M. Sehimi: *Juin 1977: Etude des élections législatives au Maroc* (Casablanca: SOMADED, 1977), and «Les Elections législatives au Maroc,» *Maghreb-Machrek,* no. 107 (1985).

(١٢) R. Mossadeq, *Les Forces politiques face au problème de la démocratisation du Maroc* (Paris: Université de Paris, 1981).

الشخصية مهماً للأفراد وأن يؤلف ذلك حبات الرمل التي تتكون منها واجهة البناء. إن كثيراً مما يجري في اجتماعات الخلايا الحزبية، وربما كل ما يجري تقريباً، كذلك ما يجري على مستويات أعلى، تدور حول مشاركة تأييد صرف، بما في ذلك تكرار الفقرات التي هي أصلاً جزء من برامج الحزب والحكومة، مهاجمة المعارضة، والتصريحات الوطنية والقومية أو مجرد الاشتراك في الشعائر الحزبية. الى ذلك فان المرء يكون مؤيداً لحزب الاستقلال بعض التأييد لأنه يشعر أن الحزب خير من يرعى مصالحه (المطالب)، كما يكون كذلك أيضاً بسبب العلاقات العائلية والاقليمية بالحزب، إذ إن من الأمور الحسنة أن تكون للمرء صلة بحزب كالاستقلال ذي علاقة بالحكومة (التأييد).

كان تناوب حزب الاستقلال على الحكم في فترتين (١٩٦٠ ـ ١٩٦٣، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣) انتقل فيهما من المعارضة الى الحكومة ينطوي على صفقات بالنسبة لمصالح الحزب فيما يتعلق بالتأييد والمطالب معاً . ثمة صفقة بين الاثنين داخلياً، فالمطالب انما يفصح عنها فقط ضمن القرار الأساسي بتأييد النظام، ولكن التأييد لا يُعطى الا اذا كان مساوياً لمطالب الحزب الرئيسية. ان هذه السلسلة ليست شيئاً استثنائياً بدون شك، ولكنها تكون كذلك اذا علمنا أنها لا تنتج قراراً متكرراً باستمرار، وانما تنتج التزامات طويلة الأجل. وما أن يتقرر ان المشاركة في الحكومة تتفق مع المطالب الرئيسية حتى يصبح قرار التأييد قيداً على الافصاح عن المطالب اليومية. أما اذا كان القرار بالمعارضة فان الحزب يكون حراً في توكيد مطالبه كاملة. ان المشاركة في السلطة من شأنها التفريط بالكرامة كما كان الفاسي يعلم، أما المعارضة فتحفظها. والمشاركة كذلك تكبح من جماح المشاركين، وتلك هي الصفقة الثانية. ان حزب الاستقلال بمنحه التأييد للملكية، يربط الملك بمطالب الحزب الأساسية، كما أن الوقوف موقف المعارضة يقيده باظهار انحرافه. ومن المفارقات أن أياً من هذين الموقفين يفعل فعله في سياسة الحزب القاضية بجعل مسألة وحدة الأراضي (أي قضية الصحراء) هي معيار الاشتراك في نظام الحكم، الأمر الذي يحد من مجال الملك في المناورة في المفاوضات الدولية.

وحزب الاستقلال حزب آخذ بالضعف في المغرب، وقد أصابه ضرر من الاشتراك في الحكم بقدر ما أصابه من المعارضة، فكلا الأمرين حط من شأن الحزب. إن الاشتراك في الحكم قد أظهر عقماً في برامجه، كما أظهرت المعارضة ابتعاده عن الخطوة الملكية. أدى العقم في برامج الحزب الى الانشقاق الذي حدث في صفوفه سنة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩، فقد أدى الكبح في البرامج الاجتماعية الاقتصادية الذي أوحى به الملك الى التململ في جناح الحزب اليساري مما سبب في نهاية الأمر انشقاق هذا الجناح عن الحزب وتأليف الاتحاد الوطني لقوى الشعب. ولعل حجب الخطوة الملكية عن الحزب هو الذي أدى الى خسارته لأصوات الناخبين في ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ (بعد ثلاث عشرة سنة خارج الحكم)، وفي سنة ١٩٨٤ (بعد فترة أقصر خارج الحكم هي عبارة عن سنة واحدة)، على الرغم من اشتراكه في الائتلاف الحكومي لمدة ست سنوات فيما بين الفترتين المذكورتين. وهكذا ففي حالة حزب الاستقلال حفظت المعارضة له كرامته لقاء ثمن دفعه من خسارة حظوظه في السلطة. وفي الوقت عينه خدمت معارضته مصالح الحكومة (الملكية) كذلك.

تقع على تخوم نظام الحكم بعض المنظمات القلقة مثل الاتحاد الوطني لقوى الشعب العامل والاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب وأحزاب المعارضة وكذلك نقابات العمال والنقابات الطلابية سواء بشكلها المنظم في الاتحاد الوطني لطلاب المغرب أم بشكلها غير المنظم. والمنظمات القلقة هي

على العموم ذات مصلحة كبرى في تبيان المطالب وتعبئتها بشكل لا عائق له، ولو أنها كذلك ذات أدوار خاصة في تعريف حدود النظام السياسي والمعاني الخاصة المتعلقة بآلية تعبئتها. وسنناقش هذه النقاط فيما يلي.

كان الاتحاد الوطني لقوى الشعب هو الشريك الأساسي في الحكومة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٠، وانتقل بعد ذلك الى المعارضة الدائمة. على أنه انقسم، في تموز/يوليو ١٩٧٢، الى قسمين حول مسألة التعاون مع النظام. ومع أن الخط الأشد تطرفاً هو الذي اتخذه قسم الرباط بقيادة عبد الرحيم بو عبيد، ولكنه أخذ بالتساهل تحت ضغط اجراءات الشرطة ومن ثم اغراءات عروض التعاون التي قدمها الملك، حتى تحول في سنة ١٩٧٥ الى الاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب مشاركاً في النظام السياسي وتاركاً لقسم الدار البيضاء برئاسة عبدالله ابراهيم اسم الحزب الأصلي بلا دور يقوم به. شارك الاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب في حكومة ١٩٧٤ بوزير واحد بلا وزارة (أي وزير دولة) كما شارك في الحملة الدبلوماسية لاسترداد الصحراء وفي مفاوضات ما قبل الانتخابات، ولكنه لم يستطع التوصل الى اتفاق للاشتراك في الحكومة بعد الانتخابات وظل يمثل الى حد ما المعارضة الأمينة (أو الموالية). في ١٩٨٠ رفض الاتحاد الاشتراكي قرارات النظام الأساسية وأبرزها المتعلقة بالتعديلات الدستورية والوصاية على العرش وأجل البرلمان، فانسحب من الاشتراك في الانتخابات الفرعية التي جرت في ١٩٨١ ومن البرلمان ذاته بعد أن انقضى أجله في أواسط تلك السنة نفسها. وفي ١٩٨١ سُجن زعماء الاتحاد لمدة سنة لانتقادهم الملك على ضعفه في سياسته الخاصة بالصحراء، ولكنهم عُرض عليهم في ١٩٨٤ الاشتراك في الحكومة فرفضوا العرض. ثم انضموا الى حكومة وحدة وطنية لضمان انتخابات ١٩٨٤ فحازوا فيها على أكبر عدد من الأصوات التي أحرزتها الأحزاب غير الحكومية. ولكنهم استمروا في اختيار المعارضة، بعد أن انقسم الاتحاد على نفسه مرة أخرى حول مسألة الاشتراك في حكومة الوحدة الوطنية. لذلك فان معارضة هذا الحزب قد تقطعت الى حد تقلصت معه فكرة «مذهب الأمانة أو الولاء»، فرسّخ ذلك دوره كمؤشر لحدود النظام.

والاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب هو حزب حقيقي كحزب الاستقلال، ذو صلات قائمة بأنصاره وخلايا عاملة لها صلة بقيادة الحزب العليا، كما أن لها ممثليها المنتخبين. ومنهج الاتحاد منهج اشتراكي، كما ان خلاياه المحلية لها أفكارها الخاصة بها بشأن مطالبها وكذلك بشأن درجة التأييد الذي ينبغي للحزب أن يقدمه للنظام وبشأن معنى الاشتراكية[١٣]. وهذا الاتحاد يدمره الجدل المستمر حول علاقته بالنظام، «فالتأييد» أقل صلابة من «المطالب» وأكثر «هشاشة» منها، والحزب يتكون من فرق وأقسام متعددة ذات مواقف مختلفة بشأن مسألة العلاقة بين التأييد والمطالب. وهكذا، ففي حدث شبيه بوترغيت من نوع ما وعلى نمط مغربي ذي نتائج مختلفة، هزم الاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب في معركة انتخابية كبرى في سوس سنة ١٩٧٧ نتيجة لاتباع الحكومة لوسائل غير شرعية لا ضرورة لها طغت على الوسائل الشرعية. كان على مؤتمر الحزب في السنة التالية أن يكبح جماح الأعضاء في قاعدته المتمردة ويلزمها بالموافقة على اتباع سياسته في المعارضة الأمينة الموالية وذلك باجراءات تنظيمية حازمة. وعندما مدد الملك أجل الجمعية الوطنية التي تحدى الحزب انتخابها لم يستطع الاتحاد الحفاظ على تماسكه الا باتخاذ خطوة أخرى خروجاً من مذهب الولاء الى الانغماس في المعارضة وذلك بالانسحاب من الجمعية.

---

(١٣) Benhlal, in: Leca [et al.], *Développements politiques au Maghreb.*

كما ان الحزب لم يستطع التماسك في ١٩٨٣ حين انسحبت منه فئة من الأقلية احتجاجاً على المشاركة في الحكومة. ومع أن مشاركة الحزب في ضمان الانتخابات قد اكسبته زيادة غير قليلة في الأصوات ولكن ضغط الأعضاء أدى به الى أن يقرر «أن يظل في المعارضة لسنتين أو ثلاث دون الانضمام الى ائتلاف حكومي مفكك». مع هذا، وفي حدود تأييد الحزب للنظام، فانه يضع الملك في مأزق، بحيث ينتفع الاتحاد ايما كانت السياسة الملكية. فاذا كسب الملك قضية الصحراء فان الحزب ينتفع كما ينتفع القطر بأسره. أما اذا انشدّ الملك الى هدف لا يتزعزع مع وسائل غير كافية لبلوغه بحيث ينتهي الأمر الى اضعافه وتعرضه للخطر فان الحزب لا يكون غير مرتاح البال خلافاً لما تكون عليه الحكومة. ان الملك قد تصرف مع الاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب تصرفاً يخرج عن حدود الصبر والمصداقية لأمد طويل، فلم يعرض عليه أبداً مشاركة كاملة في الحكومة، مضايقاً أعضاءه بمراقبة الشرطة على الدوام، وملوحاً باغراء الاشتراك في السلطة لزعماء الحزب باستمرار، الى أن يتصدع كنتيجة لذلك[١٤]. ان بعض الأحداث التي توهن الملك وتجعل من الحزب مفيداً له، كأحداث تعطيل الدستور (١٩٦٣ ـ ١٩٧٢) وبعض النتائج المتصورة لمسألة الصحراء، قد تكون لفائدة الحزب. مع هذا، وكما أظهرت مرحلة حالة الطوارىء في العشر سنين المذكورة، فان ثمن مثل هذا التطور في النظام السياسي هو ثمن باهظ للحزب من الناحية الشخصية، ذلك ان الملكية لن تسمح بأن تصاب بألوهن دون أن يصاب بمثله المشاركون الآخرون في الحلبة في الوقت ذاته. ان الاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب قد عاش في ظل القمع وكان قد تمكن من تعبئة أعضائه تحت هذه الظروف المعاكسة.

فلئن أتى دور هذا الحزب في التأييد بصفقة مختلفة عن تلك المتاحة لأحزاب الحكومة فان دوره في المطالب ينطوي كذلك على تبادل لا يخلو من مفارقة. ان الاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب ناجح جداً في تحقيق مطالبه، والتي لا يحققها الا عن طريق كتابة هذه المطالب، وذلك بتحرير البرامج الملكية «تحريراً من وراء ستار»، وهذا أيضاً له ثمنه الذي يدفعه الحزب. مثلاً، وضع الملك، في الوقت الذي كان يقمع فيه الحزب من جراء مؤامرة آذار/مارس ١٩٧٣ ويقيد الحريات المدنية، وضع برنامجاً لمغربة الأراضي وقطاع الخدمات التي يملكها الأجانب، وأدخل منهاجاً محدوداً لمشاركة العمال في ملكية رأس المال لصناعات معينة، وغير ذلك من الاجراءات، وهذه كلها عبارة عن جزء من منهج الحزب الذي كان يعرف باسم الاتحاد الوطني لقوى الشعب. كذلك أعلن الملك في ١٩٨٠ تخفيضاً في ايجارات الفقراء بمقدار الثلث في حين كان الاتحاد الاشتراكي يدعو الى مجرد تجميدها. وعندما انتقد الحزب وغيره من النقابات ذات العلاقة قرارات وزارية معينة عن التعليم العالي انتقاداً شديداً، بادر الملك الى الغائها بعد أن اتخذ عدداً من الخطوات للمداخلة فيها. لم يحدث أي من هذه الاجراءات وأمثالها ما يرجوه الحزب من دعوة صريحة للمشاركة في السلطة مع تمكينه من تنفيذ برامج معينة وتلبية مطالب معينة باسم الحزب بحيث يعود الفضل فيها اليه. أما ما يحدث فهو أن الملك يحوز بفضل الاجراءات المتخذة. ولكن منشأ المطالب لا يخفى بالتأكيد عن أعضاء الاتحاد، ان المغرب يجري على نظام سياسي تأتي فيه المبادرات من المعارضة ولكنها تشرّع من الحكومة وذلك للحد من جاذبية المعارضة.

تقع، على الطرف الأقصى من المشهد السياسي، المعارضة التي هي في خارج نظام الحكم، بشكلها المنظم الذي يتخذ اسم «الجبهة». والجبهة هي التحالف بين حركة ٢٣ آذار/مارس التي

(١٤) H.Barrada,«La Monarchie, la gauche et l'alternance,» *Jeune afrique,* no. 1043 (1980).

أفرزتها اضطرابات الاحتجاج التي قامت في الدار البيضاء سنة ١٩٦٥، وبين حركة «الى الامام» التي انشقت عن «حزب التقدم والاشتراكية» ـ وهو الذي تقمص رسمياً الحزب الشيوعي ـ وكان انشقاقها احتجاجاً على التفاهم الجاري مع الحكومة. نشأ الجبهويون من صفوف العناصر الجمهورية في الحركة الوطنية، كما يمثلهم مهدي بن بركة، الذي اغتاله في باريس أفراد من وزارة الداخلية المغربية في سنة ١٩٦٥. والجبهويون هم من أعضاء الحركة الطلابية التي ينظمها «الاتحاد الوطني لطلاب المغرب»، والحركة على صلة ببعض المنظمات الشيوعية. وقد جرى احتجاز الجبهويين في أوائل السبعينات، عذّبوا أحياناً أو تمت تصفيتهم، ثم صدر العفو عن أغلبيتهم في ١٩٨٠. وبحلول سنة ١٩٨٢ عاد بعضهم الى السجن مرة أخرى. وقد زعم في محاكمتهم عن وجود صلات بين الجبهويين واضطرابات الاحتجاج التي جرت في تموز/يوليو ١٩٨١ وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٤. لهذا يعتبر الجبهويون بمثابة الجزء الظاهر المنظم من كتلة خفية متنوعة الحجم ككتلة الجليد المجمد تحت الماء[١٥]، أما الموقف الذي وضع الجبهويين خارج الحظيرة السياسية فهو رفضهم للكفاح من أجل وحدة الأراضي في الصحراء. والا لكان سمح لهم بالبقاء في الساحة ولو مع الخضوع للمضايقات وهي خطيرة في بعض الأحيان. على أنهم عارضوا النظام كذلك بشأن مسائل عديدة أخرى، وهي مسائل واسعة جداً في طبيعتها بحيث إن الجبهويين رفضوا أساساً شكل النظام السياسي وليس مجرد فرض مطالب معينة عليه. انهم لم يبتغوا التعاون قط في داخل نطاق النظام مهما كانت الشروط.

مع هذا كان حتى هؤلاء الجبهويون مفيدين للنظام، فقد قدموا عدداً من المتطوعين استطاع النظام من خلالهم أن يبين حدود المشاركة وما هو مصير المعارضين المتمسكين بمعارضتهم الكلية، ثم ما أن تفصح السلطة عن مقصودها هذا حتى يكون بوسعها أيضاً أن تستفيد من الجبهويين وذلك عن طريق العفو عنهم لكي تظهر سيطرتها وكرم أخلاقها معاً. وهكذا فالجبهويون، حتى وهم خارج النظام، لهم دور يلعبونه، وهم يلعبونه جيداً.

يتكون القسم الآخر من المعارضة من نقابات العمال[١٦] ولكل منها موقع مختلف نوعاً ما فيما يتعلق بالنظام السياسي، اذ إن كلاً منها متصل (وبشكل مختلف) بحزب سياسي. فالنقابة العامة لعمال المغرب متصلة بحزب الاستقلال، ونقابة العمال المغربية بالاتحاد الوطني لقوى الشعب وهو حزب غير موجود الآن، والاتحاد الديمقراطي للعمال بالاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب[١٧]. ان حزب الاستقلال يسيطر على نقابته، ونقابة العمال المغربية تسيطر على حزبها والاتحاد الديمقراطي للعمال والاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب ينظر أحدهما الى الآخر نظرة مساواة مع «علاقات تضامن... مطردة، ذات امتياز... مستقلة، ذات غلواء»[١٨]. والنقابات نشطة في المغرب وتتمتع بمقدار طيب من الحريات العمالية. انها وسيلة فعالة لتعبئة المشاركين في الحكم ولتبيان المطالب،

---

(١٥) H.W. Degenhardt, *Political Dissent* (New York: Gale Research, 1983).

(١٦) ثمة علاقة هي ايضاً «تكافلية» ولكنها اكثر ايجابية تقوم بين الملك والعلماء كما فصلت في:
Donna Lee Bowen, «The Paradoxical Linkage of the Ulama and Monarch in Morocco,» *Maghreb Review*, vol. 1, no. 3 (1985), p. 8.

(١٧) E. Eqbal, «Trade Unionism,» in: Leon Carl Brown, ed., *State and Society in Independent North Africa*, James Terry Duce Memorial Series, vol. 1 (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1966), and R. Forst, «Origins and Early Development of the Union Marocaine du Travail,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 7, no. 2 (1976).

(١٨) *Liberation* (14 December 1978).

والحكومة تستجيب لاحتياجاتها وضغوطها ليس بالقدر الكافي أبداً حسب مقاييس النقابات العمالية، بالطبع وذلك كجزء من عملية التساوم. ويتعلق الكثير من الشغب الذي تثيره هذه النقابات بمطالبها الخاصة بوضع ميزان متدرج للأجور مرتبط بمعدل التضخم. أما الحكومة، بوجه عام، فتقدم زيادة واحدة في الأجر مع اجراءات شتى ـ بضمنها تأسيس مجلس اقتصادي واجتماعي في ١٩٨٠ ـ للمحافظة على صلات بناءة بين الحكومة والنقابات العمالية. ومطالب هذه النقابات على نوعين: مطالب أساسية تتعلق بالأجور وظروف العمل الأخرى، ومطالب ثانوية تتعلق بالغاء الاجراءات العقابية التي تتخذها الحكومة ضد الضغوط الشديدة جداً التي يمارسها العمال من أجل المطالب الأساسية، ومن تلك الاجراءات التي يطالبون بالغائها توقيف المضربين عن العمل. ان هذين المستويين من المطالب يفسحان المجال للمرونة والحلول الوسط التي تحفظ ماء الوجه سواء في التعبئة من أجل المطالب أم في الاستجابة لها.

بيد ان نقابات العمال المغربية، على العموم، تعمل ضمن اطار نظام الحكم، ذلك لأنها تدرك ضعفها بوجه العمال العاطلين أو العاملين بأجور دنيا والذين بوسعهم أن يحلوا محل أعضائها في عدد من الأعمال. كذلك فان كلاً من الحكومة والمعارضة يدرك أن التحدي الحقيقي انما يأتي من حدث كالذي وقع في اضطرابات الدار البيضاء في ١٩٦٥ حين أخذت الحركات غير الشرعية على يد القوى السياسية المنظمة. وحتى اضطرابات ١٩٨١، التي كانت من صنع النقابات (الاتحاد الديمقراطي للعمال) ولكنها أفلتت من اليد، تشير الى خطر الاحتجاج الصادر عن حركات غير شرعية. والتهديد الكامن في هذا الخطر هو احدى المفارقات التي يتصف بها نظام الحكم المغربي. انه يجمع الحكومة والنقابات معاً ضد خطر مشترك ولكنه يُشهر من قبلهما كل بوجه الآخر في المساومة بشأن المطالب العمالية. وقد قام الملك، بعد اضطرابات ١٩٨١ و١٩٨٤، بتغيير قاعدة مهمة من قواعد العمل السائدة في نظام الحكم وذلك بأن تطلّب من جميع المرشحين لانتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ أن يكونوا أعضاء في حزب ما، ومنذئذ كان يجب على المعارضة أن تكون منظمة وعلى المنظمات أن تكون مسؤولة، وبذلك انخرطت في صفوف الحكومة الخاصة بالرقابة. ان الحكومة والمعارضة، وقد اتفقت مصلحتهما في تفادي العمل غير الشرعي، تساومان بعضهما بشأن المطالب تأييداً لنظام الحكم.

مع هذا فان الخط الفاصل بين مؤيدي نظام الحكم وبين معارضيه ليس ذلك الخط القاطع الذي توحي به تصرفات الاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب. يضاف الى ذلك صلة ما بين مطالب الطلاب المنظمين ومطالب الطلاب غير المنظمين تنظيماً علنياً، وهنا نجد معاني التعبئة والمشاركة والمطالبة على أعلى درجات التعقيد. ثمة عدد من الصلات بين الطلاب والنقابات الطلابية ونقابات المعلمين ونقابات العمال يعتبرون الطلاب حلفاءهم الطبيعيين، كما يعتبرونهم طليعة ينبغي ألا تتقدم في ريادتها تقدماً بعيداً عن مستوى الجماهير. ونقابة المعلمين الوطنية هي فرع من الاتحاد الديمقراطي للعمال وتعتبر من أشد النقابات راديكالية، وهي التي حرضت على احتجاج ١٩٨١. والاتحاد الوطني لطلاب المغرب منظمة سياسية راسخة الأسس، وقد حظرت في ١٩٧٣ ثم سمح لها بالعمل شرعياً في ١٩٧٨، وهي أشد المنظمات الشرعية راديكالية في المغرب وتتحرك خارج نطاق النظام السياسي. وتعبئة المطالب ليست موجودة فقط في داخل الجماعات والمنظمات، ولكنها كذلك تنتشر بانتقالها من منظمة الى أخرى وذلك بسبب تداخل العضويات في قطاع التعليم. فضلاً عن ذلك فان مدار التعبئة هو حدث سنوي. يبدأ هذا المدار في بداية السنة التقويمية (وتصادف في منتصف السنة الدراسية) ويستمر طوال الفصل الدراسي، مازجاً شتى أنواع المطالب وجماعات

التعبئة ـ من معلمين وطلاب وآباء وأمهات ـ في الدراستين الثانوية والعالية معاً. أما العطل في الربيع والصيف فتكون بمثابة فترات تلطيف للجو الساخن، اذ يمكن أن تعود الحياة الى وضعها الطبيعي دون أن يفقد المحتجون ماء وجوههم. والمطالب هنا هي على ثلاثة مستويات: مستوى أولي ومستوى متوسط وهما يشملان التعليم والشكاوى المتعلقة بالسيطرة والرقابة، ثم المستوى الثالث الخاص بالمطالب ضد النظام السياسي على وجه العموم، فيما يتعلق بطبيعة هذا النظام ووجوده[١٩].

إن الاضرابات في قطاع التعليم، وهي وسيلة التعبير الطبيعية عن المطالب، تختلف عن الاضرابات في قطاع العمال الاعتيادي، كما أنها تواجه بطريقة مختلفة. فاضرابات الطلاب هي من جهة نمط صبياني عابث في لبوس شكل سياسي جاد. وهي من جهة أخرى أداة مستمرة لرسم حدود الشرعية يتخذها كلا الطرفين الواقعين على جانبي الحدود هذه لاختبار قوته. ويجب ألا نتغاضى عن أن هذا الجانب من المسألة ما هو بالاختبار الموقت، أي ليس مجرد اعادة رسم حدود الشرعية خلال السنة المعنية بحيث يبقى خط الحدود قائماً حتى يعود الطرفان الى تجميع صفوفهما ليتلاقيا مرة أخرى في اطار زمني جديد، هذا الجانب من المسألة هو عملية تدجين اجتماعية خطيرة للنخبة والنخبة المضادة في مواجهة دائمة بين جيلين[٢٠]. ان الطلاب متمرسون في الشعور بعدم الاطمئنان من السلطة وبالكلبية Cynicism السياسية، ولكنهم كذلك متضلعون بشهود المواجهة مع النظام السياسي (سواء وجدوا طبيعته متفقة مع مشاربهم أم لا). ولا يفتأ الطلاب يغالون في راديكاليتهم اذ تضطرهم معارضة الحكومة الصلبة لمطالبهم الى مزيد من المعارضة للنظام السياسي (ان معارضة مطالبهم على المستوى الأولي والمستوى المتوسط تثبت من مطالبهم الأخرى على المستوى الثالث الآنف الذكر). وفي النهاية يطهّر النظام السياسي من الزعماء الراديكاليين ويضم اليه الطلاب المعتدلين فتتعلم الأجيال اللاحقة من الطلاب دروساً تنطوي على عدم الجدوى من منافحة النظام الى أن يظهر جيل جديد لم يشهد هذا المدار. هناك في هذا المدار دور تلعبه كذلك حظوظ الآباء والأمهات ومواقفهم حيال النظام وتواصلهم مع أبنائهم. ويبدو أن المغرب في أوائل الثمانينات وكأنه قطر يدخل مداراً جديداً، فعودة الاتحاد الوطني لطلاب المغرب الى الظهور قد صحبتها سلسلة من الاحتجاجات في فصول الربيع الدراسية في ١٩٧٩ و١٩٨٠ و١٩٨١. وكان كل فصل أشد قليلاً في الاحتجاج من سابقه وكلها تمزج المطالب السياسية بالمطالب التعليمية.

وفي هذه الأثناء نجد أن المطالب لا تعالج معالجة حسنة والتذمر لا يستجاب له استجابة لائقة. وطالما أمكن اخضاع التذمر والمطالب لمقتضيات النقاش حول دعائم الحكم، فقد أمكن جعل النشاط الخاص بالمطالب روتينياً أو أمكن تعبئته وراء المناورات المستمرة بشأن وضع تعاريف جديدة للأدوار المختلفة. ان لنظام الحكم المغربي قدرة كبيرة على ابقاء آمال المشاركين فيه حية، وعلى اخماد مطالبهم، وجعل تأييدهم متصفاً بالكلبية (Cynical) أو على الأقل بالمصالحة الذاتية. ان كل مجموعة من المشاركين تقوم، عن طريق أداء دورها، بدعم نظام الحكم على طريقتها.

ثانياً: التعددية الخاضعة للسيطرة ـ مصر

تعتبر مصر، أيضاً، نظام حكم مركزياً، يحكمه بيت ملكي وصفوة من رجال القصر، تماماً كما

---

(١٩) وهذه نقطة مشوشة لدى: T. Hodges, «Political Conflicts Sharpen,» *New African* (April 1981).

(٢٠) او بين الصبا و«المخزن» في المصطلح المغربي.

يحكم «المخزن» القطر المغربي. ان السلطة في داخل هذا القصر الجمهوري متمركزة جداً بيد رئيس الجمهورية، الذي يجمع بين الشرعية المؤسسية والمهارة السياسية بدرجة عالية، وذلك باستخدامه سلطته المؤسسية وباتخاذه القرارات السياسية الصائبة التي تبقي على ولاء مساعديه وأتباعه في اطار اللحظة القائمة. ثمة تعددية على مستوى المساعدين الذين لديهم مصادر قوة خاصة بهم ويمسكون زمام أتباعهم بأيديهم، ولكن احتفاظهم بمراكزهم مرهون كلياً برحمة رئيس الجمهورية. ومن المتصور أن تتمكن زمرة من المساعدين من الالتفاف حول لفيف منها احتجاجاً على ازاحتهم من مراكزهم وبدرجة من القوة تطيح برئيس الجمهورية، ولكن مثل هذا الأمر لم يحدث منذ الأيام القلقة في سنة ١٩٥٤. هناك كثير من التعددية المؤسسية في ظل القصر المركزي ويشمل ذلك ليس فقط جهازاً ادارياً على درجة عالية من الابانة والرسوخ بل يشمل كذلك برلماناً عاملاً وعدداً من الفئات الجماعية (نقابات العمال والنقابات المهنية)، وجيشاً واحداً أو أكثر، كما يشمل في الوقت الحاضر أحزاباً سياسية.

بعد حدوث فترة انقطاع تعطلت فيها التعددية الفئوية في ١٩٧٠/١٩٧١ بدأت المرحلة الحالية «بالثورة التصحيحية» في ١٩٧١ التي صفت فئة المعارضة الداخلية. وبما أن الحزب (الاتحاد الاشتراكي العربي) كان القاعدة التنظيمية لتلك الفئة فقد كان من الطبيعي أن يعاد تنظيمه فتقطع أوصاله في ظل التعددية الخاضعة للسيطرة التي أقامها الرئيس أنور السادات. وجرت انتخابات متعددة، ففي ١٩٧٢ جرت بمشاركة حزب موسع، وفي ١٩٧٦ بمشاركة ثلاثة منابر رسمية، وفي ١٩٧٩ بمشاركة أحزاب متنافسة، وفي ١٩٨٤ بمشاركتها تحت الزعامة الجديدة للرئيس حسني مبارك(*). وفي خلال هذا التطور بأسره ظل حزب واحد هو السائد، وذلك هو الوريث الذي تمخض عن بنية الاتحاد الاشتراكي العربي والمسمى الحزب الاشتراكي الديمقراطي (١٩٧٦ ـ ١٩٧٨) ومن ثم الحزب الوطني الديمقراطي فيما بعد تلك الفترة. أما المعارضة فكانت متناثرة حول هذا القطب المركزي الواسع(٢١). وكان المنافسون للحزب الرسمي في زمن المنابر هم «الأحرار الاشتراكيون» الى اليمين و«حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» و«الناصريون» الى اليسار، والمستقلون غير المنظمين الذين تولوا منبر الناصرية. وظهرت الى اليمين الحركة الوطنية القديمة بزعامة حزب الوفد، فجاءت بشكل جديد سنة ١٩٧٧ ثم اختفت بضغط من المضايقة الرسمية في السنة التالية، قبل أن تتمكن من خوض الانتخابات. ثم حل «حزب العمل الاشتراكي» محل «حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» حلولاً تاماً تقريباً في اليسار. أما الفراغ الذي حدث في اليمين، والذي أراد اشغاله ابتداء الحزب الوطني الديمقراطي نفسه، فقد أشغله «الوفد الجديد» في عهد الرئيس مبارك.

إن قرار التصريح بوجود معارضة جاء بصدور «ورقة اكتوبر» التي نشرها السادات في ١٩٧٤ كجزء مهم من الصورة الذاتية للنظام الجديد في التحرر. كان هذا الدفع أمراً جوهرياً للمظاهر التي كان يبتغيها النظام للظهور بمظهر حكومة ذات تعددية مفتوحة، كما أن تلك المظاهر بدورها كانت ضرورية لإحداث أثرها لدى الجمهور استجابة للظمأ الشعبي التواق للتخفيف من

(*) أُعدّت هذه الدراسة قبل إجراء الانتخابات الأخيرة في مصر عام ١٩٨٧. (المحرّر)

(٢١) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), and Raymond Hinnebusch, *Egypt under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian Modernising State* (New York: Cambridge University Press, 1985).

التعبئة الناصرية والراغب بمزيد من الوقت لاستيعاب التغييرات الاجتماعية الناصرية. وكانت المظاهر مهمة كذلك خارجياً اذ ابتغت الحكومة أشكالاً سياسية من شأنها أن تزيد من جاذبيتها لدى مصادر الدعم الغربية، ولا تعبأ الا قليلاً بأن تجعل نفسها جذابة للأقطار الشيوعية. أخيراً، فان الحكومة تصرفت بالشكل الذي تصرفت فيه لأنها كانت مؤمنة بنهجها من الناحيتين السلبية والايجابية. كان عمل السادات بمثابة رد فعل ضد الفشل المتصور للنظام الوحدوي الذي كان هو شخصياً جزءاً منه في السابق[٢٢]. ولكن كان هناك عنصر ايجابي أيضاً: فالسادات توقع أن تكون المعارضة بناءة وطيّعة معاً، تسهم في جعل الحكومة ناجحة وشعبية دون أن تخلق تهديداً لها. يضاف الى ذلك أن التعددية على المستوى الحكومي كانت ضرورية في نظرة السادات للوحدة الأبوية التي يتصورها كرئيس للدولة. فالرئيس سيقوم بطريقة أبوية بادارة التعددية في حكومته وبتوجيهها، كما أنه سيقضي في شؤون معارضته. ثمة أسباب أخرى تناورية دعت الى وجود معارضة مصرح بها، وأهمها ما يتعلق بتخطيط حدود نظام الحكم. ان التصرفات اللاحقة تشير رغم عدم وجود بينة بذاتها، الى استخدام المعارضة كمؤشر لحدود النظام الرسمي. لقد أخضعت المعارضة لنوعين من السيطرة: المنافسة «غير العادلة» مع الحزب الرسمي الضخم بمختلف أسمائه، والجهود المباشرة التي تبذلها لشق الحزب أو كبح جماحه عند قيامه بعمل معين من أعمال المعارضة. يمكن النظر الى كلا هذين النوعين كجهود لاستخدام المعارضة كمؤشر لحدود العمل المصرح به. أما الانتخابات فقد أخذت حريتها بالتناقص وعدالتها بالتراجع منذ الانتخابات المفتوحة في سنة ١٩٧٦، مع انخفاض نسبة تمثيل المعارضة (١٨ بالمائة في ١٩٧٦، ٢١ بالمائة في ١٩٧٩، ١٣ بالمائة ١٩٨٥) وذلك وفق درجة حرية الانتخابات. ان فض الاجتماعات الانتخابية بالقوة، وحشو صناديق الانتخابات ببطاقات تصويت مزورة ومصادرة الجرائد ومضايقة الصحف، وأخيراً الشرط القانوني بالحصول على ٨ بالمائة من مجموع الأصوات في البلاد (لا في الدائرة الانتخابية) للتأهيل للفوز (في حين حصل الحزب الاشتراكي على ٧,١ بالمائة)، كل هذا عمل على تحديد معنى نظام الحكم بأنه نظام الاجماع، ودور المعارضة بأنه دور المدافع عن قضية خاسرة في جدل من أجل الجدل[٢٣].

إن الجهود المباشرة التي تبذل لتثبيت صفوف أحزاب المعارضة من شأنها كذلك أن ترسم حدود نظام الحكم، وهي حدود لا يسمح بتجاوزها. فقيام حزب الوفد الجديد بحل نفسه في حزيران/يونيو ١٩٧٨، والضغط الرسمي سنة ١٩٨١ الذي وقع على حزب العمل الاشتراكي لكي يقوم بالاجراء ذاته، والمضايقات التي لاحقت المعارضة غير الرسمية، وهي مضايقات اتخذت

---

(٢٢) غالباً ما يكون القيام بالاعمال السياسية رفضاً لنموذج سالف لا بناء على تحليل صائب لنموذج آخر مقترح. انظر:

William Baur Quandt, *Revolution and Political Leadership: Algeria, 1954-1968* (Cambridge, Mass.: MIT University Press, 1969), and I. William Zartman, ed., *Elites in the Middle East* (New York: Praeger, 1980).

(٢٣) علي الدين هلال دسوقي، «انتخابات ١٩٨٤،» **الاهرام**، ١٥/٦/١٩٨٤. «ولكن هناك حالات عديدة أخرى لا يكون من شأن المنافسة فيها ان تكبح جماح احتكار السلطة كما يفترض في المنافسة ان تفعل، ولكنها **تريح هذا الاحتكار وتشد من ازره** وذلك بأن تزيح عن عاتقه زبائنه المزعجين... وقد تكون للممسكين بزمام السلطة في الاحتكار الكسول مصلحة فعلية في **خلق** بعض الفرص المحدودة لتتيح مخرجاً لذوي الآراء غير المريحة».

A.O. Hirschman, *Exit, Voice and Loyalty* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1970), pp. 59 and 115 ff.

شتى الأشكال اعتباراً من ظهور «الائتلاف الوطني» في ربيع ١٩٨٠ حتى مداهمات الشرطة التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٨١، كل هذا كان عبارة عن ردود فعل ضد الانتقادات الماحقة التي وجهت الى الحكومة وسياساتها. والحكومة انما صممت تلك الأعمال لكي تبين أن معارضة ما بعينها في النقاش السياسي قد تكون مقبولة ولكن المعارضة التي تتجاوز الحدود، لا سيما تلك الموجهة ضد السياسات المتميزة للحكومة مثل عملية السلام، والانفتاح، والتعايش الاجتماعي، هي معارضة غير مسموح بها. ومع أن السادات دفع حياته ثمناً لسياسته نجد أن تحديد معنى النظام السياسي المصرح به ظل كما هو في ظل رئاسة مبارك. هذا بالاضافة الى أن استخدام المعارضة لرسم حدود نظام الحكم ينطوي على قيمة تهديدية في الدبلوماسية. فقد استخدمت المعارضة لكي تبين لاسرائيل والولايات المتحدة حدود المجال المصري في المناورة[٢٤]. ولعل المعارضة كانت أقل فائدة في استخدامها ضد أطراف محلية ثالثة في المساومة، ولكن كان لها بعض النفع في اجراء عملية التوازن بين اليمين واليسار. فقد استخدم السادات، لا بل وشجع رجال الدين المسلمين ضد الحركة القبطية وضد الأصوليين الاسلاميين من خارج النظام المصرح به. ان كل هذه المجهودات بضرب أطراف المعارضة بعضها ببعض، وذلك ضمن المشهد السياسي وفيما بين أجزائه المختلفة معاً وفي الوقت ذاته، قد فشلت في النهاية ولكنها حفظت الاستقرار الدينامي لبعض الوقت.

أخيراً، كانت المعارضة مفيدة في تحديد موقع الحكومة على ذلك المسرح السياسي، والذي نشهده ما هو الا لعبة رمزية لا تخدع أحداً، ولكن، وبما أن أسلوب هذا التحديد يتبع احدى طريقتين فاما بتمييز موقع عن موقع واما بابراز نقيضه المضاد، فان للرمزية نتائجها العملية. كان المنبر الرسمي وقد وضع ابتداء في الوسط تماماً ولكن انتخابات ١٩٧٦ لم تضع أمامه معارضة رسمية تذكر الى يساره، أما الى يمينه فلم يظهر سوى حزب الأحرار بشكل محدود جداً وغير فعال. بيد أن حزب الحكومة آنئذ (المسمى حزب مصر)، وبدلاً من كونه حزب وسط اليسار المدافع عن نفسه ضد المعارضة اليمينية، قد وجد نفسه يواجه معارضة صريحة وحقيقية من اليسار غير المنظم الذي يضم المستقلين. وجاءت اعادة تنظيم الحزب في ١٩٧٨ وانتخابات ١٩٧٩ لتغيرا من ذلك بتهيئة معارضة صريحة أيضاً ولكنها منظمة (ولذا فهي سهلة القياد) من حزب العمل الاشتراكي في اليسار، أما المعارضة اليمينية من حزب الوفد الجديد فقد جهضت. وقد طبعت الحكومة اتجاهها الجديد بطابع دفاعها عن نفسها ضد اليسار بدلاً من اتفاقها مع المعارضة التي كانت عبارة عن معارضة كلامية ولكنها عقيمة عملياً. وفي النهاية لم تكن هذه الاستراتيجية العريضة، هي بدورها، استراتيجية ناجحة، فالسادات قد أحيط به من جانب من المعارضة غير الرسمية المنتشرة هنا وهناك وتم اغتياله من اليمين.

وغيّر نظام حسني مبارك من موقعه ومن المعارضة له. فقد أزالت انتخابات ١٩٨٤ اليسار وهيأت لحزب الحكومة معارضة من اليمين، مما اضطر هذا الحزب إما الى الدفاع عن نفسه ضد اليمين بصفته حزب يسار الوسط، وإما الى الاتفاق معه بصفته حزب يمين الوسط. كان البديل الأول هو الذي اختاره مبارك لاستراتيجيته، كما كان الأمر بالنسبة للسادات. أما هل ستنجح هذه الاستراتيجية أم لا فما هذا الا مثل على الاستخدام التام للمعارضة لغرض تحديد معنى الحكومة[٢٥].

---

(٢٤) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat*, p. 272.

(٢٥) D. Ottoway, «Malaise is Apparent after Egyptian Election,» *Washington Post* (3 June 1984).

وباختصار، كانت المعارضة مفيدة للحكومة لأسباب شتى، طالما كانت تحت السيطرة. ولكن حكومة السادات بالغت في قدرتها على ممارسة تلك السيطرة، فلم تنجح في نهاية المطاف الا في تحويل المعارضة الى جماعة ارهابية والى جماعة مؤيدة، والى خلق مناخ للتعبير عن الآراء[٢٦]. ويبقى، اكمالاً للتحليل، عدد من الأسئلة الاضافية التي تحتاج الى جواب: ففي تلك الظروف المذكورة ماذا كانت فائدة المعارضة من قيامها بأدوارها المعينة؟ ماذا كانت الآمال التي ترجوها؟ الى أي مدى كانت الأدوار تكميلية وكيف تلاشت تلك التكميلية؟ ولتناول هذه الأسئلة يمكن التمييز بين أربع مجموعات مختلفة من المعارضة: المعارضة الوديعة، المعارضة الكلامية الصارخة، المعارضة النقابية، والمعارضة غير المصرح بها، هذا بالاضافة الى بضع مجموعات تطفو فيما بين هذه الأشكال. ولئن كان نقاشنا التالي سيدور حول اطار موجه للمصالح والأدوار والاستخدامات فان علينا أن نتذكر ان الناس، أساساً، انما يتخذون أشكالاً مختلفة من المعارضة وذلك بسبب مما يعتقدونه، وأن أعمالهم تتفق مع قوة معتقداتهم ووجهتها. والمعارضة مهما كان شكلها ترضي الذات. والذين يعارضون معارضة بسيطة فقط ويجري خنوعهم في هذه الأثناء فانهم يقبلون الى حد كبير بوضع الحكومة، أما الذين يتولون نشاطاً غير مصرح به ويتحملون مخاطره فانهم يعتقدون اعتقاداً قوياً جداً بأن الحكومة على خطأ. فالجواب الأول اذن عن السؤال الخاص بالدوافع يقبل اعتبار الفعل (أو عدم الفعل) كاختبار ظاهري للمعتقدات.

إن المعارضة الوديعة لا تختلف مع الحكومة الا قليلاً، ولا تنتقد الا بقدر محدود، ومن السهل انضمامها الى الحكم. فالأحرار، مثلاً، يكتفون بفرصة واحدة لطرح موقفهم وللاسهام في هذه الأثناء بالأنواع المختلفة من المنابر. وقد تدور آمالهم حول تحقيق ظهور شخصي في المعارضة أكبر من ظهورهم في الحكومة، أو تحقيق فرصة لاسكاتهم لقاء مقابل أكبر من فرصة مكافأتهم. كان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وبعض الفئات في حزب العمل الاشتراكي في مثل هذا الموقع بالذات[٢٧]. ويعتبر دور محمود أبو وافية، صهر السادات، الذي نظم النقاش عن التعددية كما نظم «حزب مصر»، ثم صار من زعماء حزب العمل الاشتراكي إلى أن ذهب الحزب بعيداً في انتقاده، يعتبر هذا الدور رمزاً للأدوار وحدودها ومثلاً كذلك عليها.

ولعب آخرون أدوارهم بصدق أعمق، متيحين موئلاً لمعارضي النظام ومعبرين كذلك عن معارضتهم الخاصة في الساحة السياسية. إن كلاً من حزب العمل الاشتراكي والوفد الجديد يعتبر خير مثل على المعارضة الكلامية الصارخة ولو أن آمال أحدهما تختلف عن آمال الآخر. كان حزب العمل الاشتراكي من «أحزاب الضغط» النشطة[٢٨]مبتغياً التأثير في سياسة الحكومة وتقييد شيء من اتجاهاتها التي ينتقدها الحزب. وهو يفهم حدود الاجراءات الحكومية ويعمل في اطارها، ويبتغي لقاء ذلك أن يفرض قيوداً جوهرية على سياسة الحكومة. وليس هناك دليل على انه كان فعالاً بالذات بشأن أي اجراء سياسي، ولعل هذا هو الذي ألجأه الى انتقاد أوسع للحكومة في الصحافة وفي البرلمان بعد ١٩٨٠. كما لا يوجد دليل على أن الحزب قد تخيل أبداً ان لديه القدرة على الانضمام الى الحكومة ناهيك عن تأليفها بنفسه. لم يكن هذا الحزب يمثل «معارضة

---

(٢٦) Waterbury, Ibid, p. 387.

(٢٧) Raymond Hinnebusch, «The National Progressive Party,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 3, no. 4 (1984).

(٢٨) Hinnebusch, *Egypt under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian Modernising State*.

تصحيحية» فحسب بل ويمثل كذلك معارضة دائمة. وكان الحزب سيقنع بهذا الدور (لو أتيح له أن يلعبه كاملاً)، وذلك لأنه لم يكن ينتظر منذ الابتداء أي شيء آخر. والواقع أن كلا الحزبين، الوفد الجديد والعمل الاشتراكي، قد انشق على نفسه (في ١٩٨٤ بالنسبة للأول وفي ١٩٨٠ بالنسبة للثاني) بشأن القبول بعضويات برلمانية بالتعيين أم عدم قبول ذلك، لئلا يفرط الحزب بنفسه بذلك القدر من الاعتماد على الحكومة. على ان من الواضح كذلك أن لحزب الوفد الجديد آمالاً أوسع. واذا كان من غير المحتمل فيما يبدو أن تتحقق هذه الآمال فعلينا أن نتذكر أن تاريخ الوفد الطويل الذي يناهز ٦٥ عاماً ليس فقط تاريخاً لآمال لم تتحقق، بل وبشكل أعمق، تاريخاً في عدم توازن الأدوار، حين كان أقطاب النظام الثلاثة الرئيسيون ـ العرش والمستعمر وحزب الوفد ـ يتجاذبون السلطة في اتجاهات مختلفة فأدى ذلك في نهاية المطاف الى تقويض نظام الحكم بحلول سنة ١٩٥٢[٢٩]. إن الوفد يبتغي أن يكون حزب الحكومة. ومن الطريف أن الحزب كان يقوم ضمنياً، طالما شعر بذلك التفاؤل، باعادة تحديد معنى النظام السياسي باعتباره أحد الحزبين الحاكمين المحتملين فيزيد من شرعية ذلك النظام. ان كون الحزب انما يطرح مطالبه بصفته طامحاً بالسلطة، وليس بصفته مجرد معارضة بناءة ودائمة، يعتبر دعامة للنظام. أما التكميليات الأخرى في الأدوار فلم تتضح بعد، فالوفد لم يعمل بصفته قيداً يحد من الأفكار ولا بصفته مصدراً لها، كما أنه لم يستخلص لنفسه جزءاً معارضاً منشقاً عن مجموعة التأييد الاجتماعي للحكومة ليحيطه بقاعدة اجتماعية أشد تماسكاً[٣٠] وكل هذه أدوار يمكن للحزب أن يقوم بها حين يتكشف المستقبل.

هل هناك آلية ما يمكن أن توازن بين الأدوار وما يرجى منها بحيث إن الوفد وحده يقوم، ويطمح للقيام، بما يخدم مصالح الحكومة ومصالحه في الوقت ذاته؟ من المتصور ذلك، ويتم هذا التكييف أو التدجين الاجتماعي كما حدث الى حد ما مع الاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب في المغرب، وكما حدث كذلك الى حد ما مع الوفد القديم. على أنه لا يمكن المقايسة مع أي من هاتين الحالتين ولا مع حزب العمل الاشتراكي، الذي تزايد صراخه بتزايد تضاؤله. ان الاختلافات الحاضرة في الآراء تفيد بأنه ما لم يعدل أحد الطرفين أو كلاهما من أدواره ومن توقعاته لتلائم أدوار الطرف الآخر وتوقعاته (وهو أمر غير محتمل فيما يبدو) فان من المحتمل حدوث نزاع مستمر من شأنه أن يؤكد عجز النظام الرسمي المصرح به ويدفع الناس الى مزاولة سياساتهم على تخوم النظام غير المصرح بها.

أما جماعات المعارضة النقابية في مصر فهي في وضع مختلف. ان اهتمامها الأول ينصب على تمثيل مصالح أعضائها لا على معارضة الحكومة، ومصالح أعضائها متجانسة نسبياً. وفي مصر بنية نقابية نشطة أكثر مما في عدد من الأقطار العربية. ولئن كانت نقابات العمال تسودها بمصر صلة مشاركة طويلة الأمد مع الاتحاد الاشتراكي العربي، فان النقابات المهنية في البلاد تنافح بشدة عن مصالحها وتدافع عن استقلالها الذاتي، وبالتالي عن تعددية متحررة تتضمن المعارضة. ومن أشد المهن استقلالاً مهنة المحاماة، بالاضافة الى الصحافة وفيها تعمل الصحف على أساس انها أدوات متنافسة أكثر مما هي هيئات نقابية. (المجموعة الأخرى غير المعارضة من المهنيين هي

---

(٢٩) Marius Deeb, *Party Politics in Egypt: The Wafd and Its Rivals, 1919-1939* (London: Ithaca Press, 1979), and Marcel Colombe, *L'Evolution de l'Egypte, 1924-1950,* préface de Robert Montagne, Islam d'hier et d'aujourd'hui, vol. 9 (Paris: Maisonneuve, 1951).

(٣٠) Raymond Hinnebusch, «The Reemergence of the Wafd Party,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 16, no. 1 (1984).

المهندسون). وقد اشتبك السادات في ١٩٨١، ومبارك في ١٩٨٣، مع نقابة المحامين بمساعدة قليلة من البرلمان ثم من المحكمة الدستورية. وفي النهاية أعلن عن إبطال اجراءات السيطرة التي أصدرها رئيس الجمهورية في ١٩٨١، وأعيدت هيئة رئاسة نقابة المحامين الى مركزها. كان استياء السادات قد أثير في الأصل بتصريحات النقابة الانتقادية عن العلاقات المصرية مع اسرائيل وقد انقطعت مثل تلك التصريحات بعد التغيير الذي جرى في هيئة رئاسة النقابة. فلما أعيدت الهيئة السابقة كانت رئاسة البلاد قد تغيرت، فجرى التوصل الى **تسوية موقتة** يقلل بموجبها من نشاط النقابة في المعارضة. أما المجموعات الوظيفية فبوسعها أن تعمل دون أن تكون من المعارضة، اذا سمحت لها الحكومة بالعمل. أما اذا تولت دوراً معارضاً فيكون ذلك اما لانتشار المعارضة واما لعدم وجود جهة أخرى يمكنها أن تقوم بالدور بصورة فعالة. وفي كلتا الحالتين لا توجد أية تكميلية في الأدوار بالنسبة للحكومة.

يتضح من الحالة المصرية أن الأدوار لا تكون بالضرورة تكميلية حرفياً وبمعنى الكلمة، وان الأنظمة لا تكون بالضرورة متوازنة. ان بعض الناس لا يرتضون بالحدود التي تفرضها الحكومة على نشاطهم، والحكومة لا تشعر أن سلوك هؤلاء ينفعها في شيء. والنزاع الذي ينشأ عن ذلك قد يحدث داخل نظام الحكم (كما في حالة الوفد) ولكنه قد يؤول كذلك الى دفع المعارضة خارج نظام الحكم في اتجاه النشاط غير المصرح به. من الأمثلة على ذلك جماعات تقع على الحد الفاصل للنشاط المشروع وغير المشروع كجماعة «الدواء» و«الائتلاف الوطني»، ثم في نهاية المطاف ضحايا مداهمات أيلول/سبتمبر ١٩٨١، هذا فضلاً عن جماعات من الخوارج بكل معنى الكلمة مثل «التكفير والهجرة». هذه الجماعة يسهل تفسيرها، لذلك فهي لا تثير الا اهتماماً قليلاً. ان معارضتها الأخلاقية الدافع تبرّر بنزاعها مع الحكومة، اذ إن مصدر الشرور التي يتصورونها معترف به ذاتياً من الحكومة وفي متناول يدها. فالحكومة اذن هي مبرر وجودهم ولكن العكس غير صحيح، انهم يعملون على بعد شاسع من حدود النشاط المصرح به بحيث لا ينفعون الحكومة كمؤشر لحدود النشاط المشروع، ولا حتى كمثل يحتذى. وهؤلاء بصفتهم مؤمنين حقيقيين يجدون في اضطهاد رفاقهم تشجيعاً لهم على الدفاع عن أغراضهم السامية لا ردعاً لهم عن ذلك.

ومن أكثر الحالات اثارة للاهتمام، في العادة، المنظمات غير المستقرة أو الجماعات التي تقع على الحد الفاصل للنشاط. لقد جاء السادات بجماعة «الدواء» وزعيمها عمر التلمساني فأدخلها داخل النظام وذلك لتقوية مركزه في اليمين الديني. وهذا خدم أغراض جماعة الدواء كثيراً ولكنه كذلك أضفى الشرعية على منهاج المتطرفين وأثار الاقباط، ان لم نقل عزلهم. ان جماعة الدواء والحكومة خدمت إحداهما أغراض الأخرى ولكنهما في أثناء ذلك قد ساعدتا على تقوية المعارضة ذاتها التي كانتا تبتغيان اضعافها. اننا في بحثنا حتى الآن قد توصلنا الى نتيجة مفادها أن من الأفضل التصريح للمعارضة بالعمل فهذا خير من دفعها خارج نظام الحكم، مع هذا ففي حالة المعارضة الدينية ثمة فوائد في كلا النهجين[٣١].

---

(٣١) يقدّم (Vatin) تفسيراً أكثر تعقيداً وإقناعاً فيقول ان اللغة والمواقع الدينية إنما تستخدم للتعبير عن المعارضة لأن السبل الأخرى مسدودة أو مقيدة. ومعنى هذا انه ينبغي السماح للمعارضة بالعمل لكي لا يتجه التذمر اضطراراً الى اللجوء الى المساجد حيث تصعب منازلته. انظر:

J.C. Vatin, «Religious Resistance and State Power in Algeria,» in: A. Cudsi and A.E.H. Dessouki, eds., *Islam and Power in the Contemporary Muslim World* (London: Croom Helm, 1982).

إن محاولة التعاون مع قسم من المعارضة الدينية لم تكن فعالة في ترويض الأقسام الأخرى منها، حتى مع وجود تكميلية في الأدوار. وليس من الواضح بعد في هذه المرحلة هل ان الحالة التي نحن بصددها تعتبر استثناء من القاعدة أم استنتاجاً نهائياً.

أما الجماعات الأخرى غير المستقرة فلا ينطبق عليها لا هذا ولا ذاك. فالائتلاف الوطني الذي أصدر عدداً من البيانات ضد سياسة السادات في ربيع ١٩٨٠، وكذلك العدد الكبير من الناس (بضمنهم بعض الموقعين على بيانات الائتلاف الوطني) الذين أوقفوا في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ولم يطلق سراحهم الا تدريجياً من قبل مبارك في السنة التالية، هم عناصر في نظام متقلص. ان عمل المعارضين يخدمهم في شيئين هما صالح الضمير وتوسيع مساحة المطارحة والنقاش. انهم يقعون في شباك مصلحة الحكومة بقيامهم بفعل مضاد لها تماماً. ولا شك ان التوقيفات الكاسحة هي التي سببت أو أكدت نشوء مناخ تعشعش فيه الآراء، عمل في ظله مغتالو السادات ومؤيدوهم. ان عدم الوئام بين ما أرادت المعارضة عمله وبين ما أرادت الحكومة عمله كان هو الذي أوهن نظام الحكم.

إن مصر السادات ومبارك هي، على العموم، حالة تؤيد الفكرة التحليلية عن استقرار النظام من خلال التكميلية في الأدوار. ان معارضة الحكومة تتبع مصالحها بالدرجة الأولى وتقبل بوضع الحزب الآخر الحاكم وبوضعها هي بالذات. مستخدمة الحزب الآخر لأغراضها الخاصة. وقد تم الحفاظ على استقرار النظام بالقدر الذي عملت فيه هذه التكميلية بنجاح. ولكن رسالة السادات في التحرر قد ألهبت من الآمال أكثر مما كان مستعداً لتحقيقه، بخاصة مع مرور الزمن. وقد ارتضى بعض الجماعات المعارضة أن يلعب دوراً محدوداً، رسمياً، وديعاً، كما رأينا، ولكن البعض الآخر لم يرتض ذلك، وقد تزايد عدد هذا البعض بتزايد القيود المفروضة على نشاطه. ان عدم الوئام هذا قد وفّر اطاراً كان من شأنه أن يستبيح فعل الاغتيال، ان لم نقل يضفي الشرعية عليه. على انه ينبغي أن نذكر أنه ما من شيء في عدم التوازن هذا أو في أي تحليل آخر بنيوي في جوهره يمكن أن يفسر الاغتيال ذاته. ان الاغتيال هو مسألة حظ، وهو عمل فردي، وفرص نجاحه عشوائية، وهو لا يؤشر درجة استقرار النظام أو درجة قوة المعارضة.

وبعد الاغتيال وخلافة الحكم عادت العلاقات بين الحكومة والمعارضة الى التعاون مرة أخرى، حتى انتخابات ١٩٨٤. وحتى عندئذ فان أحزاب المعارضة قد ثبتت في شتى أدوارها فيما يبدو، كما ان الحكومة ثبتت في دورها أيضاً. ولم تتبلور الآمال بعد، فان على الوفد أن يتعود على دوره الجديد والحكومة على معارضتها الجديدة، وفوق كل هذا ان على نظام الحكم أن يقرر هل يعتبر رئيس الجمهورية، الذي لم يعبر قنالاً في خمس سنين من حكمه ولم يصحح ثورة ولم يخلق انفتاحاً، هل يعتبر هذا الرئيس انفراجاً يرحب به أم شيئاً مضجراً. وعندئذ فقط يمكن تقسيم الأدوار وتجربة تكميليتها، ولو أن الاستقرار انما يتم الحفاظ عليه، في الفترة الانتقالية، لعدم وجود بديل أفضل ليس الا.

ثالثاً: التعددية الآخذة بالظهور ـ تونس

تعتبر تونس ملكية رئاسية، سيطر عليها مدة ثلاثة عقود من الاستقلال المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة بصفته أباً للبلاد، يساعده حزب الدستور الاشتراكي وأعضاؤه من رفاق النضال. والسلطة متمركزة في القمة، أما قاعدة الهرم السياسي فصغيرة لأن عدد سكان القطر عدد قليل

ولكنه متجانس الى حد ما وموزع بكثافة في اقليم صغير. مع هذا شهدت تونس تجارب متكررة في التعددية. كان على بورقيبة بعد الاستقلال مباشرة أن يجتث المعارضة الجوهرية القائمة في داخل حزبه وذلك ابان ترسيخه لسلطته، وليس هذا فحسب بل كان عليه أيضاً ان يبطل دعاوى الاتحاد العام للعمال التونسيين بتنظيم حزب معارض اشتراكي وذلك منذ الابتداء. وما ان حلت نهاية الخمسينات حتى كانت مخاطر المعارضة قد أزيلت وتأسس حزب مفتوح يضم اليه ما يظهر للوجود من نخبة جديدة برعاية رئيس الجمهورية الكريمة. كان الرئيس يعين مساعديه ويبدلهم بمشيئته وحدها، فهم وان كانوا يمثلون تيارات رأي مختلفة فليس لأحدهم أي مصدر من مصادر القوة التي لا تقع تحت سيطرة الرئيس.

ومع ان من الممكن اعتبار الستينات عقداً اشتراكياً بتأثير أحمد بن صالح، فإن هذا الزعيم السابق للاتحاد العام للعمال التونسيين، وقيصر السلطة الاقتصادية، قد فقد مركزه لأنه انهمك في بناء مصدر سلطة مستقل له. وأصبحت السبعينات عقداً تحررياً بتأثير الهادي نويرة، رئيس الوزراء. بيد أن الحد الفاصل المهم في هذه الحقبة قد أتم رسمه سنة ١٩٧٤ حين أخرجت النخبة الفتية، المتحررة، المؤمنة بالتعددية، من قيادة الحزب. انغلق حزب الدستور الاشتراكي على نفسه وأصبح حزباً بيروقراطياً، في الوقت الذي بدأت فيه التعددية بالظهور في المجتمع التونسي نتيجة للادارة الاقتصادية الموفقة التي اتبعتها حكومة نويرة. ومنذ ذلك الحين والمعارضة عبارة عن مسألة أفراد يمكن احالتهم الى المعاش لفترة ما، يحرقون فيها أرضهم، قبل استدعائهم للخدمة مرة أخرى من لدن رئيس الجمهورية. وبعد أواسط السبعينات أخذت المعارضة تجد لها قاعدة اجتماعية، وبما انها لم تعد تحظى بمجال في داخل حزب الأمة فقد بدأت تتطلع الى وسيلة منظمة للتعبير عن نفسها. كان لا بد لعهد نويرة أن ينتهي قبل أن يستطيع نظام الحكم مواجهة هذه التطورات، ولكن ثمانينات محمد مزالي، رئيس الوزراء، في عقد يتسم بالتعددية، شهدت ظهور عدد من الاتجاهات الجديدة التي تحاول الاستجابة للتطورات. كان أولها تجديد حيوية الحزب ذاته بإعادة فتح قيادة الهيئات التابعة للحزب لحملة الآراء الجديدة، وباستدعاء الأحرار للرجوع الى حظيرة الحزب. والأمر الثاني فسح المجال في الانتخابات لمرشحين متعددين في ظل الحزب الواحد وهي الانتخابات التي جرت في ١٩٨٠. والثالث هو التسامح المتحفظ الذي آل في النهاية الى التصريح لأحزاب المعارضة بالعمل رسمياً، وتم ذلك على مراحل فاتخذ أولاً شكل حركات وشكل جرائد، ثم شكل مرشحين معارضين في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٩٨١ (والتي جرى التلاعب فيها للحيلولة دون معرفة حجم المعارضة الحقيقي)، واتخذ في النهاية شكل أحزاب مصرح بها رسمياً.

كان المراقبون يعتقدون منذ مدة أن التطور الحتمي لسياسات حزب الدستور انما هو باتجاه نظام تعددي. فبنشوء التعددية الاقتصادية ـ الاجتماعية كنتيجة للنمو الكبير في البلاد، أخذت التعددية السياسية تضغط من أجل الاعتراف بها داخل الحزب. كانت في البداية تعددية مقبولة في حدودها ثم ما فتئت تتسع كثيراً في أواسط السبعينات في الوقت الذي كانت الضغوط الداخلية داخل الزعامة تدعو الى تضييق المواقع السياسية. وهكذا كانت أغلب حركات المعارضة قد انطلقت من الحزب الأوحد، وكانت الحكومة ترحب بها بقدر معين يتناسب مع ما تزيله تلك الحركات من شقاق حزبي في داخل حزب الدستور الاشتراكي فتنقل الشقاق الى خارج الحزب، وتجتذب عدداً قليلاً جداً من الاتباع. وغدت أحزاب المعارضة البديل العملي الذي يضاهي ابعاد الأفراد موقتاً عن السياسة مما كان يجري في الستينات. وقد جعل الحزب الديمقراطي الاشتراكي بزعامة أحمد

مستيري، وهو حزب يمثل الخيار المتحرر، جعل بالفعل من التعددية والحقوق المدنية منهاجاً له، ووجد مؤيدين في صفوف الطبقة الوسطى وفي المناطق الساخطة المتناثرة في أرجاء البلاد. أما «حركة الوحدة الشعبية» بزعامة أحمد بن صالح، وهي تمثل الخيار الاشتراكي، فقد كان عليها أولاً أن تنفصل عن زعيمها المنفي، ولكن «حركة الوحدة الشعبية الثانية» كانت مقبولة وقد استثمرت أيضاً شيئاً من التذمر السائد في الطبقة الوسطى. وقد يكون من اللازم إدراج الحزب الشيوعي التونسي أيضاً في هذه القائمة لأنه كان أول حزب يجاز رسمياً في الثمانينات، كما انه كان رفيقاً لحركة الدستوريين في الكفاح الوطني ولو أنه لم يكن فرعاً فيها. والحزب الشيوعي التونسي هو، كالأحزاب الأخرى، حركة لذوي المهن والمثقفين، وبمثابة صمام أمان للتذمر وليس تحدياً جماهيرياً لحزب الدستور الاشتراكي. ان حزب الحكومة ينظر الى هذه الحركات بشيء من الازدراء أو يحيطها بصداقة حميمة ترعاها، فزعماؤها هم زملاء سابقون وأحزابها لا تمثل تهديداً حقيقياً.

أما حركة «الوجهة الاسلامية» فمسألة أخرى، لكونها ليست ناشئة عن حزب الدستور ولا هي صمام أمان بسيط. ومن هنا عدم اجازتها. لم تكن هناك أية علامة، حتى ١٩٨٣، على أن الحكومة ترى فائدة ترجى من هذه الحركة. كانت فائدتها الوحيدة تنحصر بتسهيل تشخيص زعماء المعارضة المعادين، والذين حوكموا في واقع الأمر، فسجنوا في ١٩٨١. أما في ١٩٨٥، وخلال الأزمة التونسية ـ الأمريكية بشأن القصف الاسرائيلي لحمامات، فقد استقبل رئيس الوزراء مزالي أحد زعماء الحركة وذلك لاظهار امتعاضه من ناحية السياسة الخارجية وللاشارة الى العمق الذي تتخذه سياسته الداخلية، ولكن الحركة الاسلامية لم تكن على العموم ذات فائدة للحكومة الا قليلاً.

وكان أخطر تحد واجه الحكومة يتمثل بالاتحاد العام للعمال التونسيين. لقد كان لنقابة العمال الوطنية، وهي شريك لحركة الدستوريين الوطنية وعضو فيها معاً، طبيعة مزدوجة لأمد طويل وذلك بصفتها النقابة الرئيسية الوحيدة وبصفتها حزب معارضة محتملاً. وقد تقدمت النقابة بطلب لاجازتها كحزب في ١٩٥٦ فرفض طلبها. بعد ثماني سنين عادت تقوم بدور معارض بشأن السياسة الاقتصادية (عن تخفيض العملة) والسياسة الاجتماعية (عن تجميد الأجور)، وكانت في أواخر السبعينات ـ ابتداء من ١٩٧٦ ـ في نزاع صريح مع الحكومة. وفي السنة التالية كررت الحكومة تكتيكها الذي اتبعته قبل عشرين سنة خلت فشقت وحدة العمال وذلك باقامتها حركة عمالية خاصة بها من الدستوريين، فأنشأت الاتحاد الوطني للعمال التونسيين، ولكن الاتحاد العام للعمال التونسيين لم يسكت عن ذلك بل اندفع في معارضته الى حد افتعال الاضطرابات الدموية التي وقعت في كانون الثاني/يناير ١٩٧٨. وقعت هذه الورقة بيد الحكومة فلعبتها بقوة، وكان من شأنها أن ترفع من سمعة الاتحاد العام كمطالب بكونه حزباً حين خاض انتخابات ١٩٨١ بقائمة مشتركة ناجحة من مرشحي حزب الدستور الاشتراكي والاتحاد العام للعمال التونسيين، ولكن ذلك لم يمنع النزاع المستمر بينهما ولم يحل في النهاية دون توقيف زعامة الاتحاد العام. كان النزاع بعد ١٩٦٨ مرتبطاً بالتأكيد ارتباطاً وثيقاً بشخصية زعيم الاتحاد العام للعمال التونسيين حبيب عاشور، ولكنه كان يحظى بتأييد واسع من أعضاء الاتحاد. أما اذا أضحت تونس في النهاية نظاماً متعدد الأحزاب، فان حزباً عمالياً اشتراكياً قائماً على الاتحاد العام للعمال التونسيين سيكون هو المعارضة الرئيسية لحزب الدستور الاشتراكي.

إن الذي أبقى على ايمان شتى الجماعات المعارضة هو الأمل بالتناوب على الحكم في المدى

الطويل. بالاضافة الى اعتقاد المعارضة على درجات متفاوتة بصواب قضيتها وأحقيتها. لذا، فان المعارضة التونسية أقرب في تعليلاتها الى الوفد منها الى الأحزاب المصرية أو المغربية الأخرى. ليس هناك في تصرفات الحكومة ما يدعم آمال الأحزاب التي تتوقع تحقيقها في المدى الطويل، لكنها جميعاً ترى في امكانيات تعدد الأحزاب في النظام السياسي ونشوء التعددية في المجتمع والاقتصاد أساساً لما ترجوه في المستقبل. انها، كحزب الوفد في مصر، لم تواجه بعد ما يمتحن ايمانها، ولكن الطبيعة المتطورة ببطء لنظام تعدد الأحزاب التونسي يمكنها، خلافاً لما هو عليه الأمر في الحالة المصرية، أن تبقي آمال المعارضة حية دون تحقيق فعلي لفترة أطول مما تحدثه مذاهب التعددية المعلنة أصلاً في مصر. فأحزاب المعارضة التونسية تستلهم كذلك فكرة معينة عن الوطنية تبرر دورها في تحقيق التعددية السياسية من أجل صالح البلاد وفقاً لموجبات تاريخية شتى (تحررية، اشتراكية، اسلامية)، حتى ولو ان الحكومة لا تقر بأن مثل هذه الأعمال تخدم الصالح العام في تونس. وباختصار ان ما يدعم المعارضة كثيراً تطور البلاد المتصوّر نحو نظام متعدد الأحزاب يوضع موضع العمل ويتجه في نهاية المطاف الى تناوب الأحزاب على الحكم.

كذلك فان التكميلية في الأدوار محدودة في الجانب الحكومي. والحزب الرسمي الوحيد يخشى المعارضة ويزدريها معاً. انه حزب لا يزال يعمل تحت تأثير صوفية معيّنة(*) ناشئة عن «توحد الحركة الوطنية بالحزب الأوحد»، كما انه يتخوف مما قد تأتي به الأحزاب الجديدة من وجود عام دائم وتفوق سائد واستخدام، وكل هذا ينطوي على تهديد للحزب الحاكم. ويتخوّف الحزب الدستوري الاشتراكي بالدرجة الأولى من ان الأحزاب الجديدة قد تضع مكاسب عهد بورقيبة ومنجزاته موضع المساءلة الى حد يتطلبهم فيه التشريع الذي اجاز الأحزاب المعارضة ألا يتحدوا اجراءات الاستقلال الجارية حتى الآن أو نقضها. ان هذا الحذر والريبة من المعارضة الى حد تزوير نتائج الانتخابات، والتي لم تكن سوى تحد بسيط لاحتكار حزب الدستور الاشتراكي، ولم تكن تحدياً على الاطلاق لسيادته، هذا الحذر والريبة هما، بالنسبة لعدد من التونسيين، من الأمور الطائشة وغير الضرورية، ولكن مثل هذه القرارات انما تتخذ في تونس على أعلى مستوى من شخص واحد أو شخصين (وهم في الحالة التي نحن بصددها ثلاثة: بورقيبة ومزالي وادريس كيكا وزير الداخلية في ١٩٨١).

يمكن للحكومة ان ترى، في الجانب الايجابي، فائدتين للمعارضة. فالمعارضة يمكن أن تكون صمام امان أو مانعة صواعق من شأنها تسريب الانتقاد، والحق ان الحكومة يسرها قيام المعارضة بذلك ولكن دون أن تكون من القوة بحيث تتحدى حزب الدستور الحاكم. ويمكن للمعارضة كذلك أن تكون بديلاً أَرْيَض، وأسهل قياداً للمعارضة المتململة الحبيسة في حزب الحكومة ذاته. فالمعارضة الداخلية أخطر على وحدة الحزب الواحد، حتى ان لم تكن معارضة ناجحة، وأشد تهديداً لاتجاهات الحزب الحالية اذا كتب لها النجاح فعلاً في كسب السيطرة على حزب الدستور الاشتراكي.

رابعاً: الخاتمة

إن الحجة التي وردت في تحليلنا هذا مفادها ان من الممكن تفسير الاستقرار في الأنظمة

(*) تسمى محلياً «Fassabiya».

العربية المعاصرة (بطريقة ما من طرق متعددة أخرى) وذلك بواسطة التكميلية في الأدوار التي تلعب، وفي الآمال التي ترجى، وفي الفعاليات التي تجري، وذلك فيما بين الحكومة وأطراف المعارضة المختلفة، وهي تكميلية توفر دعامات لنظام الحكم. ان الأنماط المختلفة من أنظمة الحكم في الأقطار التي درسناها تؤيد ما ورد في التحليل. ولكن هذا التحليل قد ترك بعض الأسئلة المهمة بدون جواب. فتحت أي ظرف من الظروف (بما ان الحالات التي درست تظهر ان الجواب يجب أن يكون مشروطاً بظرف لا أن يكون مطلقاً) يخدم الاستقرار وذلك بادخال المعارضة في نظام الحكم أو باجبارها على اتخاذ مركز غير مجاز قانوناً؟ وما الذي يملي قرار المعارضين بالقيام بدور ما أو غيره، أو بالعمل ضمن نظام الحكم أو خارجه؟ وقد تناول التحليل السؤال المحيّر المتعلق بتفسير قبول المعارضة بوضعها اليائس في ظاهره وذلك بالاشارة الى ما ترضى به المعارضة من نشاط محدود أو حتى نشاط واسع، ولكن التحليل انما أورد ذلك فقط دون تفسير.

إن محاولة وضع تفسير أوسع لا يمكن الا أن تتحيّز لهذه الجهة أو تلك. فاذا رجعنا الى القاعدة الاجتماعية للحكومة والمعارضة جاز للمرء القول بانه اذا لم تلب المطالب الاجتماعية (أو الطبقية) تعاظم التذمر وأمست المعارضة أكبر من أن يستوعبها نظام الحكم، فيجبرها النظام على التحوّل إلى خارجه. أما حين تكون المعارضة صغيرة أو خاصة بشيء بعينه، فمن الأفضل ابقاؤها في النظام تحت السيطرة؛ وأما حين تصبح كبيرة، فتكون خطراً على الحكومة، سواء أكانت داخل النظام أم خارجه. ولكن ليست كل معارضة هي ذات قاعدة اجتماعية أو طبقية، كما وليس كل تذمر يؤول إلى معارضة.

ثمة تفسير آخر يمكن ارجاعه الى مسألة الضمير، على أساس وجود مستويات موضوعية للتذمر أو بدايات له تتفق مع أدوار المعارضة وآمالها المختلفة وبالتالي تفسرها. ولكن الضمير شيء شخصي، لا موضوعي، وهو لا يقدم مقياساً مستقلاً للمعارضة[٣٢] بيد انه حتى لو كانت هذه البدايات غير ثابتة، فإن الضمير وحده لا يكوّن عنصراً مهماً في تفسير الرضا بأدوار المعارضة. فالأفراد يمكنهم أن يظلوا مشاركين نشيطين، مهتمين، في النظام القائم مع تمتعهم بالتحرر من قيود الانضمام لحزب الحكومة وذلك بانضمامهم الى حزب معارض، مفضلين العجز مع الحرية على العجز من دونها. ان مصلحة الحكومة في هذا المزيج العجيب من «منفذ للخروج وصوت للرأي والتزام بالولاء» تكون أوضح من باب أولى[٣٣].

إن الحجة القائلة بالتكميلية في الأدوار هي، في التحليل النهائي، حجة تاريخية. لقد خدمت الغرض في تفسير الاستقرار في أمكنة معينة في أزمنة معينة، ولكن فعاليتها تعتمد في النهاية على القبول بها. إن الحكومات تنظر، في وقت معيّن، الى المعارضة على انها مفيدة ومقبولة ضمن حدود، كما ان الأطراف المعارضة تكون مستعدة، في وقت معيّن، لإشغال دور محدود يمكن فيه تلبية غرضها دون أن يتعارض ذلك مع غرض الحكومة. وهذه التكميلية قد تستغرق آماداً من آمال التناوب على الحكم التي لا تتحقق ـ وهذا تعديل للفرضية الابتدائية ـ كما تستغرق آماداً لا يكون فيها لأي من الطرفين توقع لمثل هذا التناوب يراود الذهن. في مثل هذه الحالات لا بد أن يحدث

---

(٣٢) «Appendix,» in: B. Moore, *Social Origins of Dictatorship and Democracy* (Boston: Beacon Press, 1966).

(٣٣) انظر الهامش رقم (٢٣).

شيء ما في وقت ما لتلك المطامح التي لم تكافأ: فهي تنتظر قيام الساعة السعيدة بعد ما لا يعد ولا يحصى من السنين، واما أن تهمل، واما يختفي الاستقرار. وما جرى في الشرق الأوسط هو ان الاحتمال الأول قد حدث في اسرائيل بالنسبة لحزب ليكود، والثاني كان مصير أغلبية الأحزاب الشيوعية، والثالث يمثل حكاية أحزاب الحركة الوطنية المغربية، والرابع هو عبارة عن تاريخ مصر في الثلاثين سنة الأولى من الاستقلال.

ولكن لتلك الحقبة التاريخية ما تنطوي عليه كذلك في المدى الأبعد. ان الاختيار من بين الاحتمالات الأربعة وهو جزء من عملية أوسع تتعلق بخلق أفكار أسطورية عن الحكومة، ولعل هذه العملية هي أوسع أوعية التفسير التي يجب وضع الموضوع فيها وأكثرها مراوغة وتحييراً. ان بعض الأنظمة لن يعتبر الحكومة والمعارضة قط كجهتين تكميليتين لبعضهما بأي شكل من الأشكال. من الأقطار التي تقع في هذا الصنف في نهاية القرن العشرين الجزائر وليبيا وسوريا، لهذا لم نتناولها في هذا الفصل لأن التفسير الذي قدمناه لا يشملها. ثمة أقطار أخرى تتقبل معارضة تابعة على الدوام، وأعضاؤها «يعرفون مكانهم» وهم قانعون به، راضون بتقديم اقتراحات سياسية وتوفير منظمات سياسية صغيرة ولكنها تتمتع باستقلال ذاتي دون أي أمل بالوصول الى الحكم. وهناك أقطار غيرها لن ترضى الا بالتناوب على السلطة، ولا يمكن للتكميلية في الأدوار فيها الا أن تكون تفسيراً لمرحلة انتقالية. لذا، ومع ان التفسير صحيح، فإنه يقتضي تفسيراً آخر على مستوى أعلى حيث لا يمكن توفيره بشكل معقول. وأخيراً، ليس هناك جواب (حتى الآن) عن السؤال المتعلق بأي نمط من أنماط الأسطورة السياسية. هو الذي سيسود يا ترى؟ ان جزءاً من التفسير يكمن في موضع ما من ظروف الانتقال والاستقرار التي تكون التكميلية في الأدوار قد تحققت في ظلها. إن أنظمة الحكم العربية المعاصرة لا تزال في مرحلة تطوير أنظمة سياسية، الأمر الذي يعني أن الأساطير السياسية لاتزال في مرحلة وضعها في مكانها. وما أن توضع في مكانها حتى تنتابها التحديات والتغيّرات، بالتأكيد، ولكن هذه مرحلة في النشوء والتطوّر تختلف عن الزمن الذي يستغرقه خلقها الفعلي. والخلق لا يعني فقط الاختراع بل يعني كذلك الاختبار في الاستعمال وعلى مدى الوقت. والتكميلية في الأدوار التي نجدها في الموقف الداعم الذي تتخذه المعارضة، هي إذاً تفسير موقت للاستقرار، ولكن مدى اسهامها في الاستقرار في المدى القادم المتبقي من القرن العشرين، يعتمد على نجاحها اما في أن تصبح جزءاً من الثقافة السياسية، واما في مساعدتها في الابقاء على الأمور حيث هي في الوقت الذي يجري فيه إعداد المؤسسات الخاصة بالتناوب الديمقراطي □

دور المؤسسات الدينية في دعم الانظمة السياسية في البلاد العربية

الصادق بلعيد

العميد السابق لكلية الحقوق ـ الجامعة التونسية.

تثبت دراسة التاريخ أن العلاقات بين الدين والسلطة السياسية تتسم دائماً بدرجة من التوتر ، سببه أن كلاً من هذين الهيكلين يحاول دوماً ، وبوسائل شتى ، السيطرة على الآخر : فالسلطة الدينية ، من ناحيتها ، قد تعتبر النفوذ الدنيوي او السياسي أداة صالحة لتركيز نفوذها الديني أو الروحاني ، والسلطة السياسية من ناحيتها أيضاً قد تعتبر النفوذ الديني ركيزة أساسية لبلوغ أهدافها السياسية أو الدنيوية . وتاريخ العلاقات بين الدين والدولة في العالم الغربي يمثل برهاناً على توتر هذه العلاقات وتناقضها ، ففي فترة أولى من تاريخها كانت الكنيسة المسيحية تهيمن على الحياة السياسية في البلاد الغربية ، ثم خسرت هذه المؤسسة الدينية سلطتها الدنيوية في فترة ثانية ، وذلك بحكم عجزها عن التطور مع الأحداث السياسية والفكرية التي وجدت في هذه البلاد ، وها هي في آخر مرحلة من تاريخ علاقاتها مع السلطة السياسية اضطرت إلى قبول مبدأ التفرقة بين الدين والدولة . وما المبدأ الذي يعبَّر عنه بالعلمنة إلا تعبير للتفرقة بين الدين والدولة وهو الذي فُرض على الكنيسة، وتعبير لنصر السياسة على المؤسسة الدينية .

وإذا نظرنا إلى هذه المسألة في الحضارة الإسلامية ، فقد يتراءى للمرء أن المشكل في البلاد الإسلامية غير المشكل في البلاد الغربية المسيحية ، فالمناخ الحضاري الإسلامي يتسم بأهمية الدور الذي يقوم به الدين في المجتمع الإسلامي، وهذا عائد أساساً الى أن المبدأ الأساسي هو أن الاسلام دين ودولة في آن واحد ، وأن لا تفرقة بين الجانب الروحاني والجانب الدنيوي من الحياة في المجتمع الإسلامي . ومن ثم ، فإن العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية تتصف مبدئياً بخاصية التوازن بين هاتين السلطتين، فمن جهة،تقوم المؤسسة الدينية بتدعيم عمل السلطة السياسية ما دام هذا العمل يندرج في نطاق المبادىء الإسلامية . ومن جهة اخرى ، فإن السلطة السياسية تقوم بدعم المبادىء الإسلامية والمؤسسات الدينية وتخضع لرقابتها .

لكن التاريخ يثبت في الحقيقة أن هذه العلاقات المتوازنة لم يكتب لها الدوام ، مرد ذلك أساساً

إلى أن السلطة السياسية كانت في أغلب الأحيان تحاول إدماج المؤسسات الدينيـة في هياكلهـا السياسية للسيطرة عليها ، وبالتالي استعمالها لخدمة أهدافها السياسية بخاصة .

ولئن تركّزت النزعة للسيطرة على المؤسسات الدينية في العهد الذي كانت فيه البلاد العربية مستقلة ، فإن تركيزها اشتد في عهد الإستعمار بالبلاد العربية التي اشتهرت بـالخضوع للنـظام الأجنبي . وهذا التأزم عائد إلى أن السلطة الإستعمارية تمثل حضارة وديانة أجنبيتين ، ومن ثم كانت تميل إلى عدم احترام عقائد الشعوب المستعمَرة والمؤسسات الدينية التي ترمز إليها والتي تسهر على الحفاظ عليها ، فقد كانت السلطات الإستعمارية تنظر إلى المؤسسات الدينية هذه بعين معاديـة . فحاولت السيطرة عليها واستعمالها لخدمة أهداف منافية للمبادىء الإسلاميـة الحقيقية ، وكـذلك حاولت إخضاع الهيئـات الدينية ورجـالاتها لسيـاستها الإستعمـارية ، فنتـج عن ذلك أن خسرت المؤسسات الدينية كل نفوذها على الشعوب المستعمَرة ، لما رأته هذه الأخيرة من زيغ عن المبادىء الإسلامية الحقيقية في سلوك هذه المؤسسات الدينية المتواطئة مع الإستعمار .

لكن التناقضات بين المؤسسات السياسية مـا زالت قائمـة في المجتمع السيـاسي العربي المعاصر حتى بعد جلاء الإستعمار عن البلاد العربية ، وربما يمكن القول إنها زادت تأزماً في الأيام الحاضرة تحت تأثير التقلبات والتطورات التي يشهدها الوطن العربي اليوم .

فمن جهة أولى ، يشهد الوطن العربي اليوم نزعة للرجوع الى العقيدة الدينية بصفة عامة ، وإلى وجود الحركات والمجموعات الدينية على الساحة السيـاسية بصفـة أخص ، وهذا مـا جعل الإسلام والمؤسسات الإسلامية يقومان بدور أساسي في الحياة السياسية العربية بهدف الوصول الى افتكاك السلطة السياسية عن الأنظمة الحاكمة في البلاد ، وذلك على أساس تعزيز نفوذ الدين الإسلامي على العمل السياسي . وبالطبع ، لا يمكن للأنظمة السياسية الحاكمة حالياً أن تتجاهل تصاعد النفوذ الإسلامي وقوته ، واستعمـالهما من طرف الأحـزاب المعارضـة . فنتج عن ذلك أن السلطة السياسية الحاكمة لجأت الى رد فعل يتمثل في موقفين اثنين : الأول يتمثـل في المناداة بالفصل بين الدين والدولة ، كما حصل في تونس بعد الإستقلال ، أو في مصر على عهد الرئيس جمال عبد الناصر . والثاني هو نقيض الأول ، يتمثل في محاولة النظام السياسي إدماج المؤسسات الدينية في الهيكل الحكومي ، وإخضاع هذه القوة الدينية إلى إرادة النظام السياسي وأهدافه ، وهذا ما حصل مثلاً في مصر على عهد الرئيس أنور السادات .

ومن جهة ثانية ، نشهد اليوم في الوطن العربي تناقضاً آخر بين الدين والسياسة ربما يكون أكثر خطورة من الأول ، هذا التأزم في العلاقات عائد إلى عامل جديد يتمثل في سياسة التجديد التي انتهجتها أغلب الحكومات العربية المعاصـرة والتي قد ينتـج عنها بعض التضـارب بين المبادىء الإسلامية ، كما تفهمها المؤسسات أو الأحزاب الدينية ، والقيم والمبادىء الحضارية والإجتماعية التي قد تنتج عن هذه السياسة الجديدة .

ومن المستبعد أن يتمكن الوطن العربي من السيطرة على هذه التناقضات والتـأزمات وذلك بسبب التباين الكبير بين المفاهيم المتعارضـة ، وإصرار كـل من الاطراف المتقابلة على صحـة نظرياتها في المشاكل المطروحة . لكن هذه المشاكل قائمة وتكوّن في الوقت نفسه تحديات لا مناص من مواجهتها وإيجاد الحلول الملائمة لها ، اذا ارادت البلاد العربيـة أن تنال حـظها من التقـدم

والازدهار ، وتسترجع عزتها وكرامتها ومكانتها في المجتمع العالمي المعاصر .

والسؤالان اللذان يطرحان نفسهما هما : ما هو موقف الحكومات العربية المعاصرة أمام هذه التناقضات والتحديات الجديدة ؟ هل كان للأنظمة السياسية موقف واحد ومنهاج واحد في حل مشكل التأزم الراهن بين الدين والسلطة السياسية ، وبين الدين والسياسات التجديدية التي اختارتها تلك الحكومات في هذه الفترة بالذات من تطور شعوبها السياسي والاجتماعي؟

الجواب عن هذين السؤالين هو أن مواقف الحكومات العربية من هذه المشاكل الأساسية تتسم مبدئياً بالتناقض والتضارب . وهنا يحق لنا أن نتساءل عن أسباب هذه المواقف المتناقضة وعن العوامل التي دفعت الحكومات العربية إلى انتهاج سياسات مختلفة في هذه المواقف المتخالفة .

الجواب ينطلق ، في حد رأينا ، من التأمل في وجود خاصية مهمة لوضع الإسلام في البلاد العربية لم يتعرض لها الباحثون بصورة معمقة رغم أهميتها ، والتي قد نجد فيها الحل المقنع لهذه التناقضات والمواقف المتضادة : هذه الخاصية في نظرنا هي أن الإسلام يقوم بدورين مختلفين في الحياة السياسية بالبلاد العربية :

الدور الأول يتمثل في كون الإسلام يبدو في مظهر عقيدة شاملة وفلسفة في الحياة والحضارة والمجتمع بصفة عامة ، وهذا ما يعبر عنه بالدور الايديولوجي للإسلام إذا استعملنا هذه العبارة العصرية .

والدور الثاني يتمثل في كون الإسلام يبرز لنا كمؤسسة منظمة . أي كقوة سياسية لها أنظمتها وأحزابها وحركاتها السياسية ومجموعاتها الإجتماعية والفكرية التي تربطها مصالح مختصة واتجاهات سياسية خاصة ، تتناقض مع اتجاهات الأنظمة السياسية الحاكمة في البلاد ، وهذا هو المظهر الإجتماعي والسياسي للإسلام المعاصر.

هذان الدوران المختلفان للإسلام ـ الدور الايديولوجي والدور الاجتماعي ـ رغم تعايشهما في المجتمع نفسه والفترة نفسها من الزمن يختلفان ويتفاوتان في القوة والتأثير على سير الحياة السياسية وعلى علاقات المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية حسب الظروف الخاصة لكل بلد عربي أو لكل مجموعة من الدول .

وإذا نظرنا الى التجارب العربية المعاصرة في هذا الميدان ، وفي ضوء هذا التحليل ، يمكننا ان نقسم هذه التجارب إلى ثلاثة أقسام مختلفة :

ففي القسم الأول ، نلاحظ نوعاً من التناسق بين الدولة والإسلام ، ديناً ومؤسسة . وهذا التناسق يجعل هاتين القوتين تترابطان وتتعاونان على المستويين الايديولوجي والتأسيسي على حد سواء . وهذا هو الشأن في العربية السعودية مثلاً.

أما في القسمين الآخرين ، فإنا نلاحظ انشقاقاً وتعارضاً بين الدولة والإسلام ، وهذا التعارض يقع إما في الميدان الايديولوجي وإما في الميدان التأسيسي :

ففي الحالة الاولى ، نرى النظام السياسي يحاول احتكار القوة الايديولوجية التي يمثلها الإسلام واستعمالها لخدمة اتجاهاته السياسية ، وينتج عن هذا نزعة السلطة السياسية إلى اضعاف المؤسسات الدينية التقليدية والعمل على السيطرة عليها أوعلى محاربتها إن لزم الأمر . وهذا ما حدث في بعض البلاد العربية مثل تونس والجزائر .

أما في الحالة الثانية، فإننا نلاحظ ان الإسلام اكتسب قوة كبيرة على المستويين الايديولوجي والتأسيسي ، بحيث أصبح يمثل قوة سياسية معارضة كبيرة يستعصى على النظام السياسي التحكّم فيها والسيطرة عليها . وبذلك تصبح هذه القوة الدينية طرفاً سياسياً مناهضاً للنظام السياسي ينازعه الحكم ويعمل على الاستيلاء عليه ، وهذا ما يجري حالياً في مجموعة من البلدان العربية مثل : مصر والسودان .

وعلينا الآن أن ننظر بدقة وتفصيل في كل هذه الحالات المختلفة .

أولاً: حالة التحالف : العربية السعودية

لا شك أن كل بلدان الجزيرة العربية تتسم عموماً ، بتعلقها بالقيم الدينية والحضارية الإسلامية الأصلية. فالإسلام فيها هو حجر الزاوية في بناء المجتمع والهيكل السياسي . وهو في آن واحد الأساس الأصلي للنظام الدستوري والنظام التشريعي بصورة عامة .

الا أن على هذه المعادلة أن تواجه تحديات سياسة التجديد التي التزمت بها الحكومات في هذا القسم من الوطن العربي ، والتي تحتوي على مبادىء حضارية واجتماعية ربما تتناقض مع الشريعة الإسلامية كما تفهمها المؤسسات الدينية في هذه البلاد. فمن البديهي ـ اذا تحجرت هذه المفاهيم الدينية وتغلبت المؤسسات الدينية على المؤسسات السياسية في المحافظة عليها ـ أن يصبح من الصعب على الحكومات المعنية بالأمر التأليف بين هذين العاملين المتناقضين.

هنا ، يبدو ان التجربة السعودية تمكنت من إيجاد الحل الأنسب لهذا التناقض بين المبادىء الدينية وتحديات سياسة التجديد . فلقد لاحظ مايكل هوتسن ان التجربة السعودية أظهرت أن التوفيق بين الدين والتجديد الحضاري كان أكثر نجاحاً مما كان متوقعاً، وأن النظام السياسي السعودي تمكن من النجاح في التقريب بين القيم الدينية والقيم الحضارية الجديدة الرامية الى النمو والتقدم السياسي والإجتماعي . والفضل في هذا يرجع بلا شك إلى المهارة السياسية التي كان يتحلى بها القادة السعوديون مثل الملك عبد العزيز أو الملك فيصل . سر هذا النجاح لا ينحصر في الخبرة والمهارة السياسيتين فحسب، فإذا أمعنّا النظر في هذه التجربة يبرز لنا عامل آخر كان له تأثير كبير في إنجاحها ، وهو يرجع الى الكيفية التي تم بها تجنيد القوة الدينية من طرف النظام السعودي لإحكام بناء المجتمع السعودي المعاصر وتمكينه من التقدم الحضاري مع المحافظة على القيم الدينية الأصلية . وتتمثل هذه السياسة في التأكيد على التوازن بين الدين والدولة والمحافظة عليه ومساهمة المؤسسات الدينية في ممارسة الحكم وحملها تدريجياً على الإقتناع بحتمية التجديد وبعدم حتمية تضاربه مع القيم الدينية في آن واحد .

ولنتأمل هذا التوازن بين الدين والسياسة الذي ركزه النظام السعودي المعاصر :

ـ المظهر الأول من هذا التوازن يتجلى في موقع المؤسسات الدينية في الهيكل السياسي بالسعودية . هذا الموقع الممتاز يتسم بالإعتراف لهذه المؤسسات بحق المشاركة والرقابة على كل هياكل الدولة وسياستها ومؤسستها الحكومية . وهذه المكانة المرموقة المخصصة للمؤسسات الدينية يرجع عهدها إلى الأيام الأولى من تأسيس السعودية حيث كان للإمام محمد بن عبد الوهاب

دور حاسم في تأسيسها بتحالفه مع آل سعود ، وعلى أساس تركيز الشريعة الإسلامية في هياكل الدولة والحكومة. ولقد نتج عن ذلك ومن ذلك الحين إسناد دور فعال للمؤسسات الدينية في بناء الدولة، وفي رسم سياستها في ميادين شتى ومختلفة الى يومنا هذا .

فالمؤسسات الدينية تقوم بدور أساسي في التداول على الحكم وحسم الخصومات التي قد تنتج عن ذلك . ففي عام ١٩٦٤ كان لها دور حاسم في حل النزاع الذي نشب بين الملك سعود بن عبد العزيز وأخيه الأمير فيصل . ورجحت الفتوى التي أصدرها العلماء في هذا الشأن الكفة للأمير فيصل وتسلّم مقاليد الحكم . ان مساهمة المؤسسات الدينية لا تقتصر على مثل هذه الظروف الاستثنائية فقط ، بل إن هذه المساهمة تمتد أيضاً إلى العمل السياسي والحكومي اليومي ، حيث يشمل عمل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية على حد سواء . وهذه المراقبة التي ترتكز أساساً على المذهب السني الحنبلي ، تغطي التشريع في ميدان القانون المدني والقانون الجنائي والقانون الدولي الخاص وغيرها من ميادين القانون. فهي ليست مراقبة شكلية، بل إنها تقوم بدور فعال في التشريع السعودي وفي أدق محتوياته ، كما ثبت ذلك في مناسبات عدة ، أهمها تدخل المؤسسات الدينية لدى الملك عبد العزيز ضد المشروع الذي أعدته حكومته في عام ١٩٢٧ والرامي الى تدوين الشريعة السنية ، وإبداء هذه المؤسسات بعض التخوف مما قد يحصل من تحريف للشريعة بمناسبة عملية التدوين المعتزم القيام بها في ذلك الوقت .

وإلى جانب ميدان التشريع البحت ، يمتد نفوذ العلماء الى ميدان القضاء والتربية والمؤسسات الإجتماعية والمشاريع الخيرية . وتغطي هذه المراقبة كذلك ميدان الأخلاق الإجتماعية ، وذلك على أساس ما جاءت به الشريعة بوجوب مقاومة الفساد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهذا النفوذ قائم ومعمول به الى يومنا هذا .

ـ المظهر الثاني من التوازن بين السلطة السياسية والمؤسسات الدينية يتجلى في مفهوم الحكم وشرعية الدولة في النظام السياسي السعودي المعاصر . فمنذ تأسيس السعودية ، كان الحكم ولا يزال الى يومنا هذا يرتكز على أساس ديني وإسلامي . فالنظام السياسي السعودي يستمد شرعيته وقوته من الإسلام ومن تقيّد العائلة المالكة بالشريعة الإسلامية . وعلى هذا الأساس تمكّن الحكم السعودي من تحقيق أهدافه في ميادين شتى وتعزيز شرعيته وسلطته في البلاد . فهذا الارتكاز على الأساس الديني مكّن السلطة السياسية من إخضاع شتات القبائل المنتشرة في البلاد الى سلطة مركزية موحّدة وتكوين وطن سعودي موحّد ، في المعنى المعاصر لهذا المفهوم .

فمن جهة ، تمكنت السعودية من وضع طابع الشرعية على المنهاج الذي اختارته في الحكم والذي وضع طابع الشرعية على السلطة المطلقة، ورفض الاسلوب الديمقراطي في ممارسة الحكم السياسي .

ومن جهة أخرى ، تمكنت السلطة السعودية بفضل ارتكازها على الأساس الديني والشرعية ، من مقاومة القوى السياسية المناهضة لها في الداخل أو في الخارج . ففي الداخل ، تمكنت من مقاومة الحركات المعارضة ، وفي الخارج تمكنت من التصدي للحركات الشيوعية أو البعثية أو الناصرية التي ترى فيها السلطة السعودية ضرباً من الإلحاد او الزيغ عن العقيدة الإسلامية الحقيقية .

ولا جدال أن أخطر تحدٍ تعرضت لـه السلطة السعودية يتمثل في سياسة التجديد التي تبنتها

هي نفسها . وهو خطر ناجم من أن التجديد قد ينتج عنه ، في نظر العلماء والفقهاء ، إدخال بعض المبادىء والقيم الغريبة التي تتنافى مع القيم الإسلامية والشريعة . ونحن نعلم أن موقف المؤسسات الدينية كان في هذا الميدان متصلباً ، ونتجت عنه بعض الصعوبات بين هذه المؤسسات والحكومة عندما حاولت هذه الأخيرة في أوائل القرن استيراد بعض المفاهيم وحتى بعض التقنيات الجديدة من البلاد الغربية .

لكن في الحقيقة وعلى الرغم من هذه السوابق السلبية ، فإن الحكومة السعودية نجحت الى حد بعيد ، بخاصة منذ فترة السبعينات وبصفة منتظمة ، في سياستها التجديدية في الميادين الإقتصادية والإجتماعية في كامل البلاد . وأبرزت التجربة السعودية بفضل هذه السياسة التجديدية بأن الإسلام لا يتنافى ولا يتضارب مع التجديد، وأنه بالإمكان إدخال التجديد في الحياة الإقتصادية والإجتماعية مع الحفاظ على القيم الروحية والدينية للبلاد . ولقد تمكنت الحكومة السعودية من هذا التوفيق بين التجديد والدين بفضل مساهمة المؤسسات الدينية في وضع هذه السياسة الجديدة ومراقبة إنجازها .

فمن جهة اولى ، تمثلت المساهمة في إدماج المؤسسات الدينية والفقهاء في هياكل الدولة، ووضع العلماء في وضعية الموظفين للحكومة يتمتعون برعاية خاصة من الدولة وامتيازات اجتماعية ملحوظة ، الى جانب مساهمتهم في تسيير هياكل الحكومة وسياستها ، بحيث أصبح الفقهاء والعلماء والمؤسسات الدينية في حالة ترابط عضوي مع الدولة والسلطة السياسية ، وهذا الارتباط العضوي تتم ممارسته في سير الحياة اليومية لهياكل الدولة ، وكذلك في الظروف المتأزمة التي قد تتعرض لها سياسة البلاد كما حصل ذلك في عام ١٩٧٩ ، عندما اقتحم بعض الإرهابيين المسجد الحرام في مكة . ففي هذا الظرف المؤلم ، لم تتجرأ الحكومة على مقاومة الارهابيين أو مطاردتهم داخل المسجد الحرام إلا بعد أن حصلت على فتوى من طرف الفقهاء تثبت شرعية تدخل قوات الأمن الحكومية لمهاجمة المجموعة داخل المسجد الحرام ، باعتبارها مجموعة « من المفسدين في الأرض » يحق للحكومة مطاردتهم والقضاء عليهم ولو استوجب ذلك اقتحام المسجد الحرام .

ومن جهة ثانية ، تمكنت الحكومة السعودية من اكتساب ثقة المؤسسات الدينية والفقهاء ومساندتهم لسياستها ، وذلك بفضل إقناعهم تدريجاً بإمكانية التوفيق بين الشريعة وسياسة التجديد ، وكذلك بشرعية إدخال بعض المرونة في تأويل بعض المظاهر من الاجتهاد الفقهي يكون متماشياً مع السياسة التي تنتهجها الحكومة ، نذكر على سبيل المثال اعتماد الحكومة على المبادىء التي جاء بها الإسلام والداعية الى واجب التضامن بين أعضاء الأمة الإسلامية لتدعيم التشريعات الجديدة التي سنتها لفائدة العمال والفقراء، وتمكينهم من نظام تضامن إجتماعي وحيطة إجتماعية . كذلك اعتمدت السلطة السياسية على المبدأ الحنبلي في الإجتهاد ، والقائل بأن كل ما لم يحرّم بصريح النصوص في الشريعة يمكن اعتباره حلالاً ، واستعملته كأساس للاجتهاد الرامي الى التوفيق بين الشريعة ومقتضيات العصر ، وكوسيلة لإقناع الفقهاء والمؤسسات الدينية بشرعية هذا الابتكار .

كل هذه العوامل والتطورات أدخلت بلا شك بعض التغيير في التوازن الأساسي بين السلطة السياسية والمؤسسة الدينية في العربية السعودية ، ولا جدال في أن التوازن القائم اليوم بين هاتين السلطتين غير التوازن الذي أُسس عليه التحالف بين الوهابيين والسعوديين في عام ١٧٤٢، وبالتالي،

فإن موقع السلطة السياسية من المؤسسات الدينية أصبح أكثر أهمية مما كان عليه في البداية ، وهذا عائد الى مقتضيات التطور الجذري في دور الدولة والسلطة السياسية في النهوض بالبلاد وتقدمها في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

الا ان هذا التطور في سياسة البلاد وفي دور السلطة السياسية على الرغم من انه لقي الدعم ، على اعلى مستوى ، من المؤسسات الدينية المدمجة في هياكل الدولة ، أثار ، حسب ما هو متوقع ، رد فعل من طرف المجموعات الدينية المحافظة التي بادرت بالمطالبة الى الرجوع للوهابية الأصلية ، واتهمت ـ على أساس فهمها لهذا المذهب ـ السلطة السياسية الحالية بالزيغ ، كما أفصحت عن ذلك المجموعة التي اقتحمت المسجد الحرام في عام ١٩٧٩، لكن هذه السياسة التجديدية تعرضت في آن واحد الى انتقادات لاذعة من الأطراف التقدمية والنخبة الجديدة التي تأثرت بالثقافة الغربية والمناهج في الحياة التي مارستها في البلاد الغربية التي تلقت فيها تعليمها في الحقبات الأخيرة من هذا العصر .

لكن ربما يكون من المستبعد اليوم أن يتمكن أي من هذين الطرفين المتناقضين من إعلاء كلمته أو قلب التوازن السياسي الحالي في البلاد ، وذلك نظراً الى المقدرة التي أظهرتها السلطة السياسية الحالية في التغلب على الصعوبات في مناسبات عدة وفي معالجة الأزمات بحنكة ومهارة يقرّ بهما جميع المراقبين. ومع ذلك، يمكن القول إن السلطة السياسية الحالية واعية كل الوعي بهذه التطورات المتناقضة في الميدان الفكري والناتجة عن السياسة التجديدية في البلاد، وهذا ما جعل الحكومة السعودية تفكر، بعد الواقعة الأليمة عام ١٩٧٩ في مكة المكرمة، في إعادة النظر في التنظيم السياسي للبلاد لتدارك الوضع واستخلاص العبرة من الأحداث التي استجدت في الميدانين السياسي والاجتماعي. ولقد تمثل هذا التفكير الجديد في المبادرة التي قام بها الملك فهد عام ١٩٨٠ بتكليف لجنة عليا لوضع مشروع دستور للبلاد.

ثانياً: التهميش المؤسساتي : الحالة في المغرب العربي

يتصف تاريخ المغرب العربي ما قبل الاستعمار بالتداخل المستمر بين الدين والسياسة ، فكانت نزعة المؤسسات الإسلامية الثابتة هي التدخل في الميدان السياسي ، والتأثير على الحياة السياسية في البلاد بصورة دائمة وفعّالة .

ولقد استمرت هذه النزعة في عهد الإستعمار ، ولو بصورة متناقضة ، حيث نرى أن القوة الدينية تنقسم الى قسمين متناقضين :

ـ الاول يتمثل في مساهمة الحركات الدينية في بعث الروح الوطنية في النفوس ومقاومة الإستعمار .

ـ والثاني يتمثل على العكس في التعامل مع السلطات الإستعمارية الرامية إلى فرض هيمنتها على المؤسسات الدينية واستعمالها لترسيخ نفوذها في البلاد ، فنتج عن ذلك انقسام في القوة الدينية ، لأن الاسلام كدين تمركز في الأوساط الشعبية وأصبح أداة فعالة في مقاومة الإستعمار . أما المؤسسات الدينية فلقد اضطرتها الظروف الى موالاة السلطة الاستعمارية والتعامل معها ، فأفقدها هذا التعامل مع السلطة الأجنبية كل نفوذها في المجتمع وكل تأثير عليه .

ولا غرابة في هذه الظروف أن اتصف موقف زعماء الحركة الوطنية ، بعد استقلال البلاد، بالاحتراز من القوة الدينية والتفريق بين الإسلام كدين والإسلام كمؤسسة .

١ ـ ففي البلاد التونسية ، اتصف موقف النظام السياسي الجديد ، منذ البداية ، بعدم الثقة في المؤسسات الدينية التقليدية والعمل على إضعاف هذه المؤسسات من الناحيتين السياسية والاجتماعية. ولقد اشتد عزم النظام السياسي الجديد في هذا الاتجاه عندما اتضح له إصرار الأوساط الدينية التقليدية على معاداته في الميدانين السياسي والإقتصادي، فلا ننسى أن هذه المؤسسات والمجموعات الدينية التقليدية ساندت الثورة اليوسفية التي شبّت في السنوات الأولى للاستقلال بدعوى الدفاع عن العروبة والإسلام. كذلك وقفت هذه المجموعات في وجه النظام السياسي الجديد وعارضته في سياسته الاقتصادية بدعوى مخالفتها للإسلام. فنتج عن هذا الموقف السلبي في الميدانين السياسي والاقتصادي رد فعل قوي من طرف الحكومة البورقيبية، التي اتهمت هذه الأوساط التقليدية بالرجعية، وحمّلتها مسؤولية التدهور الذي عرفته البلاد في القرن المنصرم والذي آل بالبلاد إلى الخضوع للاستعمار الفرنسي لمدة خمس وسبعين سنة.

وعلى هذا الأساس، بادرت الحكومة التونسية باتخاذ مجموعة من التدابير التي كان من شأنها أن سُلبت المؤسسات الدينية إلى حد بعيد من نفوذها السياسي في البلاد. وكان ذلك محتوى ما أسمته الحكومة في ذلك الوقت بسياسة الاصلاح. التي طبقتها بين ١٩٥٧ و١٩٦٠ والتي امتدت الى ميادين العدل والتعليم والأوقاف. فحلّت الحكومة المحاكم الشرعية وسنّت مبدأ توحيد القضاء تحت سلطة الدولة، وقررت إدماج جميع المؤسسات التعليمية داخل نظام تعليمي حكومي موحد، وإدماج جميع الهيئات الساهرة على الجوامع والمؤسسات الخيرية، وفي الهياكل الحكومية وتوظيف كل أعضائها. وأخيراً قررت الحكومة إدماج جميع ممتلكات المؤسسات الدينية والخيرية والأوقاف في ممتلكات الدولة، ورصد الإعتمادات اللازمة في الميزانية العامة للدولة لتعهّد الجوامع وصيانتها.

أما من ناحية النشاط السياسي ، فقد قررت الحكومة منع كل الحركات السياسية الدينية على أساس نزعتها الرجعية المناهضة للتقدم والإصلاح السياسي والاجتماعي .

٢ ـ أما في الجزائر ، فإن التطور الذي عرفته البلاد بعد الإستقلال على مستوى علاقات السلطة السياسية والمؤسسات الدينية ، يقارب الى مدى بعيد ما شاهدناه في البلاد التونسية وذلك للأسباب نفسها تقريباً .

ففي الفترة الاستعمارية ، تمكنت السلطات الفرنسية من فرض هيمنتها على المؤسسات الدينية واستعمالها لخدمة سياستها ، مما سلب تلك المؤسسات الدينية كل مصداقية وكل ثقة لدى الشعب الجزائري . فنتج عن ذلك أن كانت مساهمة الزعامات الدينية في الحركة الوطنية ضئيلة جداً عديمة الفاعلية . فعندما حصلت الجزائر على استقلالها وأمسك الزعماء الوطنيون بزمام الحكم ، كان موقف الحكومة الجديدة حيال المؤسسات الدينية التقليدية يتصف بالاحتراز وعدم الثقة اللذين وجدناهما في تونس . فقد بادرت الحكومة الجزائرية الى مقاومة الممارسات المنافية للإسلام والمتمركزة في الزوايا وغيرها من الهياكل الرجعية ، وقاومت الحركات الرجعية المتسترة بالدين وحرمت كل نشاطاتها ، مثل ذلك الجمعية المعروفة بجمعية القيم التي أوقفت الحكومة كل نشاطاتها في عام ١٩٦٦ ثم حرّمتها نهائياً في عام ١٩٧٠ .

أ ـ في الوقت الذي كانت فيه الحكومتان التونسية والجزائرية تقاومان المؤسسات الدينية التقليدية على أساس نزعاتها الرجعية ، حاولت احتكار الإسلام من الناحية الفكرية ، لما للإسلام من قوة فكرية وسياسية . ورغم الفوارق في الأساليب والوسائل التي لجأت اليها الحكومتان ، فإنه يمكن القول إن الهدف واحد متشابه في كلتا الحالتين : الهدف هو تجريد المؤسسات التقليدية من النفوذ السياسي الذي تتمتع به على أساس الدين ، واستعمال القوة الفكرية والسياسية التي تتمثل في الإسلام في خدمة السياسة الجديدة للدولة في كل من تونس والجزائر .

ب ـ ففي تونس، حرصت الحكومة، في الوقت الذي كانت تقوم فيه بسياسة الإصلاح، على أن تؤكد مبدأ إسلامية الدولة التونسية ، وأن الإسلام هو الدين الرسمي والوحيد للدولة التونسية . لكن في الوقت نفسه أكد الرئيس الحبيب بورقيبة ضرورة تطوير التفكير الاسلامي وإعادة فتح أبواب الاجتهاد . مع الملاحظة أن فتح أبواب الاجتهاد يجب ان يكون ممكناً لكل مسلم ـ أي لا ينحصر في الفقهاء التقليديين فقط ـ وبخاصة لمن قلّد مسؤولية القيادة في البلاد والنهوض بالشعب في طريق التقدم ومقاومة التخلف الاقتصادي والاجتماعي . وإحقاقاً للحق ، فقد كان الرئيس بورقيبة يحرص دوماً على ان يبرر كل مرة مبادراته الإصلاحية للتفكير الإسلامي بالإستناد في اجتهاده إلى ما جاء في القرآن والسنة والقياس على السوابق الشرعية التي يجدها في التاريخ والفقه الإسلامي ، فعندما أقر مثلاً مبدأ عدم تعدد الزوجات وإدخاله في مجلة الأحوال الشخصية ، كان اجتهاده في هذا الباب مستنداً الى الآية الكريمة التي وردت في القرآن الكريم والتي أوّلها بأنها تدل على ان القرآن الكريم يحبذ ـ بصورة واضحة ـ العدول عن تعدد الزوجات . كذلك الشأن في مسألة المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة ، على الأقل فيما لم يأتِ صريح القرآن بعكسه ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى ، وفي نطاق التأكيد على إسلامية الدولة وتعلقها بالدين الاسلامي السمح ، حرصت الحكومة التونسية على أن تولي المعالم الاسلامية والمؤسسات الدينية والخيرية في البلاد اهتماماً مرموقاً ورعاية خاصة ، تمثلت في المحافظة على القيم الإسلامية في المجتمع ، وإدراج مواد التربية الدينية في برامج التعليم في كل المدارس الحكومية ، وصيانة المساجد والمؤسسات الخيرية ، وتحسين ظروف العيش لكل من يسهر عليها .

ج ـ الحالة في القطر الجزائري ربما تختلف عما في البلاد التونسية من الناحية الايديولوجية، نظراً الى ان الثورة الجزائرية كانت منذ البداية متأثرة بالأفكار الاشتراكية والتحليلات الماركسية. وكانت منذ البداية ايضاً تنتهج منهاجاً ثورياً . وعلى هذا الأساس ، يمكن للمرء ان يتوقع أن موقف الحكومة الجزائرية أكثر تحفظاً إزاء الإسلام من البلاد التونسية المجاورة. وفعلاً لم يكن هذا الاحتمال معدوماً من كل أساس : فلقد نادى بعض النواب المتشيعين الى اليسار ، أثناء مناقشات أول مجلس تأسيسي للجزائر المستقلة ، بضرورة الإعلان عن مبدأ الفصل بين الدين والدولة . لكن في الحقيقة لم يكن ذلك رأي اغلبية المسؤولين في الحكومة والحزب لاقتناعهم بأن الإسلام من المكونات الأساسية للذاتية الجزائرية ، ويمثل بالتالي قوة فكرية وسياسية كبيرة . وعلى هذا الأساس ، أقرّت الحكومة الجزائرية في الدستور الذي وضعته مبدأ إسلامية الدولة ، وأن الإسلام هو الدين الرسمي الوحيد للبلاد ، لكن وفي آن واحد ، سطرت سياسة مضبوطة ، إزاء هذه القوة الفكرية والسياسية العظيمة ، لا تختلف جوهرياً عن السياسة التونسية في هذا الميدان، حيث إنها ترمي الى

التعبئة السياسية للعامل الديني وقبول بعض التنازلات لاسترضاء الجماهير الشعبية ، وإضعاف الحركات الدينية المعارضة والمؤسسات الدينية التقليدية .

ـ المظهر الأول من هذه السياسة يتمثل في تعبئة العامل الديني لخدمة سياسة التجديد والثورة التي انتهجتها الحكومة الجزائرية . فعلى عكس ما حصل في تونس المجاورة أو غيرها من البلاد العربية ، ارتكزت السياسة في الجزائر على التأكيد بأن الإسلام يتلاءم تماماً مع الفكرة الثورية والفكرة الاشتراكية على السواء ، فنتج عن ذلك أن الإشتراكية الجزائرية هي مزيج من المبادىء الإسلامية والنظريات الماركسية ، كما يبرز ذلك في سياسة التعاضد والفلسفة التي تقوم عليها . فالمبدأ الاشتراكي في هذه السياسة التعاضدية بررته الحكومة بأنه مستوحى من مبدأ العدالة الاجتماعية والإنصاف الذي جاء به الإسلام ، كذلك وبصفة أعم ، نلاحظ أن الميثاق الوطني لعام ١٩٧٦ وكل المداولات التي سبقته تؤكد أن الاشتراكية التي سنتها الحكومة الجزائرية يجب اعتبارها تطبيقاً صحيحاً للفلسفة الاسلامية ، وأن الإسلام هو أولاً وبالذات نظرة اشتراكية وثورية للمجتمع .

ـ المظهر الثاني لهذا المنهاج السياسي الجزائري هو أن الحكومة الجزائرية في الوقت الذي تنادي فيه بالفكرة الاشتراكية والثورية تحت راية الإسلام ، كانت تحرص على استرضاء الجماهير الشعبية والمطالبة باحترام المبادىء والأسس والتقاليد الدينية التي يمارسها الشعب ويتشبث بها . وهذا الحرص على اجتناب غضب الشعب حمل الحكومة الجزائرية على قبول بعض المطالب المتناقضة مع مبادئها الثورية والإشتراكية ، ومن ذلك أنها عدلت عن تطبيق سياسة تحديد النسل التي كانت تنادي بها ، وذلك رغبة في اجتناب المعارضة الشديدة التي لقيتها هذه السياسة في أغلبية الأوساط الشعبية ، وعدلت أيضاً عن التحويرات الأساسية التي كانت تعتزم ادخالها في قانون الأحوال الشخصية بخاصة فيما يهم حقوق المرأة ، وذلك للسبب نفسه هو اجتناب رد فعل سلبي من طرف الأوساط الشعبية .

ـ المظهر الثالث لسياسة الحكومة الجزائرية إزاء القوة الفكرية والدينية التي يمثلها الإسلام، يبرز في الموقف المتشدد إزاء المؤسسات الدينية التقليدية . فمنذ الاستقلال ، اتخذت الحكومة موقفاً صارماً ضد الزوايا والجمعيات والحركات الدينية المحافظة والتي تتهمها بالرجعية ، وقامت إلى جانب ذلك بوضع المؤسسات الدينية تحت رقابة وزارة خاصة بالشؤون الدينية ثم تنظيمها الجديد في عام ١٩٨٠ وعهد اليها « بتهيئة الأجيال الصاعدة لفهم جديد وأحسن للقيم الإسلامية من الناحيتين الدينية والحضارية باعتبارهما عاملاً أساسياً في تكوين الشخصية القومية الجزائرية » ، حسب عبارة قانون ١٩٨٠ . فعبارات « فهم جديد وأحسن » و « الشخصية القومية الجزائرية » تدل بوضوح على الاتجاه الثوري الذي اعتزمت الحكومة من البداية سلوكه في سياستها وخياراتها الفلسفية التي تحمل في طياتها فكرة التجديد والإصلاح على المستوى الديني.

وبالفعل ، فإن وزارة الشؤون الدينية قامت بتأسيس معاهد عديدة مهمتها الإبتكار والاجتهاد الفكري في الميدان الديني في ضوء المنهج التجديدي في الإسلام ، من ناحية. ومن ناحية اخرى ، قررت هذه الوزارة وضع المؤسسات الدينية تحت رقابتها وأدخلت جميع العاملين فيها تحت نظام الوظيفة العمومية أي تحت رقابة الحكومة .

وأخيراً، تم تأسيس مجلس أعلى للإسلام يترأسه عضو من الحكومة، ومهمته إصدار الفتاوى

في شتى ميادين نشاطات الحكومة، ومد الأئمة وسائر الموظفين في المؤسسات الدينية بنصوص لخطب تتضمن التأويل الذي تراه الحكومة صحيحاً للمبادىء والقواعد الإسلامية .

د ـ ويستفاد مما تقدم أن الحكومتين التونسية والجزائرية توصلتا تدريجاً الى فرض رقابتهما على المؤسسات الدينية ، وتمكنتا من إضعاف الحركات الدينية المعارضة وحتى من القضاء عليها ، إلى جانب هذا الموقف المناهض للمؤسسات الدينية التقليدية او المعادي لها ، حرصت كل من الحكومتين على تعبئة قوة الإسلام الفكرية والدينية لخدمة سياستها وخياراتها الايديولوجية، استناداً إلى تأويل جديد للمبادىء والمفاهيم الإسلامية يتماشى مع هذه الخيارات والسياسات .

ومهما يكن من أمر ، فإنه يتضح من المعلومات السابقة أن سياستي تونس والجزائر تتصفان ، رغم بعض الفوارق في الإنجاز والأسلوب بينهما ، بالاتجاه نفسه إزاء الإسلام، وهو اتجاه يرمي أساساً الى التهميش المؤسساتي من ناحية ، والى تعبئة قوة الإسلام الفكرية والدينية لخدمة خيارات الحكومتين الايديولوجية واهدافهما من ناحية أخرى .

هذا لا يعني البتة أن الحكومتين ربحتا المعركة . فلا شك أن السياسة التي توختها كل منهما نتج عنها رد فعل ومعارضة في الأوساط الشعبية ، مما أدى بالحكومتين الى العدول عن بعض مشاريعهما الإصلاحية، كما حصل مؤخراً في تونس. لكن الأهم هو أن على الحكومتين مواجهة المشكل الذي يتمثل في المعارضة المنظمة في شكل حركات دينية سياسية تعمل علانية أو في الخفاء حسب ما تقتضيه الظروف، كما هو الحال في كل من تونس والجزائر على حد سواء، فهذه الحركات موجودة في كل من البلدين، ولها نشاط دائم يمثل خطراً على سياسة الحكومتين وخياراتهما الأساسية، مما أدى بكلتيهما الى اتخاذ مواقف صارمة ومقاومة تلك الحركات المعارضة، ومحاكمة زعمائها وسجن الكثيرين منهم، وكانت النتيجة الحتمية لهذا كله تصاعد العنف وردود الفعل بين الطرفين، وظهور أزمة جديدة في العلاقات بين السلطة السياسية والقوة الدينية، تتطور وتتقلب حسب الظروف والعوامل التي تتحكم في الصراعات السياسية العادية.

ثالثاً: التعارض المتأزم : الحالة في مصر والسودان

في بعض البلاد العربية الأخرى ، تتسم العلاقات بين القوة الدينية والسلطة السياسية بالتأزم والتطاحن . وهذا عائد في نظرنا الى أنه تم في هذه البلاد ، على عكس ما لاحظنا في تونس والجزائر ، توحيد المظهرين الفكري والمؤسساتي لقوة الإسلام الفكرية والدينية، واندماجهما في مجموعة واحدة ، معارضة للنظام السياسي القائم في تلك البلاد ، أي بعبارة أوضح ، أصبحت القوة الفكرية والدينية للإسلام قوة سياسية مستقلة ومعارضة للحكم القائم ، ترمي الى افتكاك السلطة السياسية من يد النظام الحاكم والقيام مقامه . وبهذا أصبحت القوة الفكرية والدينية للإسلام تمثل خطراً مباشراً على الدولة والنظام السياسي القائم في البلاد ، وهو ما حصل في مصر والسودان مثلاً .

لا جدال أن الدولة في مصر واعية كل الوعي بأن الإسلام يمثل قوة دينية وسياسية كبيرة ، ليس من صالح الحكومة أن تتناساها أو تستغني عنها كأداة لتركيز شرعيتها وتحقيق أهدافها السياسية . مثال ذلك ، ما حصل في مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر . ففي تلك الفترة ، تمكنت وزارة الأوقاف من فرض هيمنتها على المؤسسات الدينية ورجالاتها ، من ذلك أن خطب صلاة الجمعة كانت

تعدّها الحكومة وتفرض نصها على الأئمة في الجوامع لتنقل أفكار الحكومة وخياراتها الى الجماهير في المدن والأرياف، وتبررها وتعززها لدى الرأي العام، وتكسب لها مساندته . وأعيد الاسلوب نفسه ، أي استعمال المؤسسات الدينية لصالح النظام الحاكم ، في عهد الرئيس أنور السادات ، كما يبرهن على ذلك حصول السادات عام ١٩٧٩ من علماء الأزهر على فتوى يبررون فيها زيارته الى القدس المحتلة عام ١٩٧٧ .

لكن في الحقيقة، وعلى الرغم من السهولة التي كان النظام السياسي يحصل بها على هذه الفتاوي والمساندة من المؤسسات الدينية الرسمية، فلقد غاب عنه أن هذه المؤسسات الدينية بالذات فقدت، بسبب تعاملها مع النظام السياسي القائم والتواطؤ الذي مارسته حياله، كل مصداقية وتأثير لدى الأوساط الشعبية والرأي العام بصورة عامة، وأن هذا الانقطاع أو الفراغ الفكري ستسدّده الحركات الدينية المعارضة، باسم الإسلام، لسياسة النظام القائم في البلاد. وهذا هو سر القوة السياسية التي تمثلها منظمة الأخوان المسلمين في مصر.

فهذه المنظمة القوية تمكنت من نشر أفكارها لدى الأوساط المثقفة والشعبية على حد سواء بكل سرعة ونجاعة ، لأن تجاوبها مع هذه الأوساط كان أكبر من ذاك الذي كانت تتمتع به المؤسسات الدينية الموالية للحكم القائم ، فأصبح لهذه المنظمة مصداقية وشرعية شعبية كبيرة ، مكّنتاها من مواجهة النظام الحاكم في البلاد ، وحتى من مقاومته بالطرق العنيفة في بعض الأحيان ، كما يثبت ذلك تاريخها الطويل في مصارعة الحكم السياسي المصري .

وفي الحقيقة ، كانت الأنظمة السياسية التي توالت على الحكم في مصر المعاصرة، تعتبر منظمة الاخوان المسلمين المنظمة المعادية لها ، وعمدت على هذا الأساس إلى مقاومتها مقاومة عنيفة ترمي الى القضاء عليها وعلى زعمائها . وهذا ما حصل في عهد الملكية ، حيث قاوم الملك فاروق منظمة الأخوان المسلمين ، وتورط في اغتيال رئيسها حسن البنّا في عام ١٩٤٩ .

كذلك الحال في عهد جمال عبد الناصر الذي قام بعد فترة قصيرة من التحالف مع الاخوان المسلمين ، بمقاومتهم مستنجداً بالمؤسسات الدينية الرسمية مثل الأزهر وعلمائه . وكان الامر كذلك مع نظام الرئيس أنور السادات الذي قاوم أيضاً منظمة الأخوان المسلمين وغيرها من المنظمات المتطرفة ، وسجن الكثير من زعمائها في الفترة ما بين ١٩٧٧ و ١٩٨١ . وحدث ذلك ايضاً ، مع نظام الرئيس مبارك الذي تبدّل موقفه نحو الصرامة إزاء المنظمات الدينية : فبعد الهدنة التي دامت من عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٤ والأحكام الحليمة نسبياً التي اصدرتها محكمة الأمن في قضية المنظمة المعروفة بالجهاد ، قامت قوات الأمن في تموز/يوليو ١٩٨٥ بمطاردة اعضاء الحركات الإسلامية المتطرفة ، وسجنت الكثير منهم في القاهرة والاسكندرية والفيوم .

كل هذه الحوادث الأليمة إن دلت على شيء ، فإنما تدل على حدّة الصراع الحالي بين المنظمات الدينية والسلطة السياسية ، وكذلك الأخطار السياسية التي تنتج عنها بالنسبة الى استقرار البلاد السياسي ولشرعية النظام السياسي القائم ، ولوجود المنظمات الدينية وسلامة أعضائها .

ففي هذه الحلقة المغلقة للعنف ولرد الفعل العنيف من كلا الطرفين ، فإن ما قد يتوقعه المرء هو التصعيد في العنف المتبادل على حساب الأمن والاستقرار السياسي في البلاد . وهذا ما حصل فعلاً ، مع الأسف . فقد دخلت السلطة السياسية والمنظمات الدينية في دوامة العنف والسجن

والاغتيالات السياسية والإرهاب، كما تثبت ذلك حادثة اغتيال الشيخ محمد حسين الذهبي عام ١٩٧٧، وحادثة اغتيال الرئيس أنور السادات عام ١٩٨١ .

إن ما قد تؤول إليه هذه الدوامة من العنف ، والعنف المعاكس على الأمن واستقرار المجتمع السياسي ، نجد له مثالاً في الأزمة العميقة التي تتعرض لها الحياة السياسية في السودان المعاصر بالذات . والواقع أن الإسلام أو الحركات الدينية التي تنتمي اليه لا تتحمل وحدها كامل المسؤولية في الأزمة السياسية العميقة التي تعرفها البلاد اليوم ، فالنزاعات والعنصرية الدينية والجهوية والاجتماعية لها قسط كبير من المسؤولية في الأزمة الحالية . لكن وعلى الرغم من هذا ، فإن الخلافات الشديدة بين السلطة السياسية والحركات الإسلامية والأحزاب المنتمية اليها، تبقى العامل الأول في تدهور الحالة السياسية واستقرار البلاد . والسبب في ذلك ان التصارع الكبير بين هذين الطرفين منع كلاً منهما من الحصول على الحكم بصورة مستمرة وقوية ، ومن العمل على إقرار النظام في البلاد وممارسة الإدارة السياسية بصفة منتظمة وواضحة . وفعلاً ، فإن الميزة التي تختص بها الحياة السياسية في السودان هي تكاثر الانقلابات السياسية ، والتحالفات بين أحزاب سياسية متعارضة ثم قطع تلك التحالفات فجأة ،وعدم الاستقرار المذهبي للأشخاص والأحزاب ، وتغلب الانتهازية على النشاط والتحركات السياسية .

إذا راجعنا التاريخ ، يتضح لنا أن الإسلام قام بدور حاسم في تكوين الدولة الإسلامية للسودان ، كما كان الأمر في كثير من البلاد العربية الأخرى . وفي السودان بالذات ، كان تكوين الدولة ممكناً بفضل التحالف القوي بين الإسلام والسلطة السياسية ، كما كان الشأن في تاريخ السعودية . لكن الفرق بين البلدين ، أن التحالف الذي اتصف بالاستمرارية في البلاد السعودية ، لم يدم طويلاً في السودان ، إذا استثنينا الفترة الوجيزة التي عاشها السودان في عهد محمد أحمد المهدي (الذي توفي عام ١٨٨٥) حين كان يجمع بين يديه السلطتين الدينية والسياسية في آن واحد . ولكن هناك فرق آخر لا يقل أهمية ، فبينما تمكنت العائلة المالكة في السعودية من إدماج السلطتين الدينية والسياسية في الهيكل الحكومي والحفاظ عليه ، لم يتمكن السودان من إقرار مثل هذا التحالف نظراً للخلافات الشديدة بين خلفاء المهدي، وعدم توصلهم الى وضع أسس ثابتة للحكم. فلقد فضّل الزعماء الدينيون الابتعاد عن ممارسة الحكم السياسي المباشر، واكتفوا بالإعلان عن مساندتهم أو مناهضتهم للزعماء السياسيين حسب ما تقتضيه الظروف ، مما أدخل في الحياة السياسية ارتباكاً كبيراً وعدم استقرار، كان له الأثر السيىء على سير أمور الدولة. مما زاد الحالة تعكراً هو أن السلطة السياسية من جهتها ، لم تتمكن كما كان الشأن في تونس والجزائر مثلاً ، من تهميش القوى الدينية والأحزاب الإسلامية أو تخفيف وطأتها على الحياة السياسية ، لما لهذه القوى الدينية ، من تأثير على جميع الأحزاب السياسية ومكانة قوية داخل البلاد .

نتيجة لهذه الوضعية الخاصة ، كانت الأزمة السياسية شبه الدائمة في البلاد والمتمثلة في عدم مقدرة أي من الطرفين ، الديني والسياسي ، على الإمساك بزمام الحكم بصورة مستمرة .

من ذلك نتجت التقلبات السياسية العديدة التي تعرضت لها البلاد منذ ما يقرب من ثلاثين سنة . فالنظام العسكري الذي وضعه الرئيس ابراهيم عبود (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) لم يتمكن من تركيز حكومة قوية . وعلى الرغم من انه احتكر الحكم دون جميع الأحزاب السياسية التي قرر حلها ، فإنه لم يتمكن من إدخال الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي وعد بها .

وبعد سقوط حكومة الرئيس عبود (١٩٦٤) وفشل الحكومة اليسارية ـ الشيوعية التي خلفته ، رجع الحكم الى الأحزاب الإسلامية، فحاول الصادق المهدي وحزب الأمة الذي كان يترأسه إدخال إصلاحات مهمة على مستوى الدولة والمجتمع، لكن هذا البرنامج الإصلاحي لقي معارضة الزعماء الدينيين لحزب الأنصار الذين رأوا فيه تهديداً للمؤسسات الدينية التقليدية ونفوذها ، وازدادت الحال خطورة بسبب الصعوبات التي لقيها الصادق المهدي داخل حزبه ، والنزاعات القائمة بين حزب الأمة ومجموعة الختمية وحلفائها التي يتزعمها الأزهري . وما أن لاحت بوادر الإنفراج بين هذه الأحزاب في أيار/مايو ١٩٦٩، حتى فوجىء الجميع بالإنقلاب العسكري على يد العقيد جعفر النميري . وعند استيلاء النميري على الحكم ، تكونت حكومة متشيعة الى اليسار بسبب التحالف بين النميري والحزب الشيوعي ، ولكن التحالف لم يدم طويلاً. فسرعان ما اقصى النميري الشيوعيين من الحكومة ، وحرّم نشاطاتهم وحلّ حزبهم .

وبعد هذه القطيعة التي حصلت بين الشيوعيين والنميري ، حاول التحالف في عام ١٩٧٢ مع الأحزاب الدينية ، وأدخل تحويراً على الحزب الذي كوّنه لتمكين المجموعات الدينية التقليدية من الإندماج فيه .

وفي عام ١٩٧٦ ، أسس النميري وزارة الشؤون الدينية وأغدق على المؤسسات الدينية الأموال والمعونات، وأمر في الوقت نفسه باحترام الفرائض الدينية، وأعلن وجوب اعتبار الإسلام ركناً أساسياً للنظام السياسي والاجتماعي في البلاد .

لكن هذه المبادرات كلها لم تمنع حزب الأمة من القيام بمحاولة انقلاب سياسي ، مما يدل بكل وضوح على ان النميري لم يتمكن من تركيز شرعية النظام السياسي الذي وضعه، وأن المعارضة ما زالت قوية في المؤسسات الدينية والأحزاب السياسية التي تنتمي إليها ، مما حمله على التقارب معها من جديد وقبول التزامات الجر إزاءها، وهذا ما حصل في تموز/يوليو ١٩٧٧، عندما تم الاتفاق على التصالح الوطني ، وقبل النميري بموجبه خضوعاً اكبر لصالح الاحزاب الدينية وبخاصة منها الأخوان المسلمون. وتبع هذا الاتفاق للتصالح الوطني لعام ١٩٧٧ اتفاق آخر للتصالح الوطني، أبرم هذه المرة مع الشريف حسين الهندي عام ١٩٧٨.

لكن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، توجه النميري مرة أخرى إلى أحزاب اليسار ، فعيّن شخصيات يسارية أو تقدمية في مناصب سياسية عالية .

لكن مرة أخرى ، لم يكن لهذا الإتجاه الجديد ان يدوم طويلاً . ففي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ، رأينا النميري يتوجه من جديد الى الأحزاب الدينية ويعلن اتجاه النظام نحو الإسلام . من ذلك أنه قرر في ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ ادخال المبادىء الإسلامية في مجلة القانون المدني ومجلة القانون الجنائي . وفي حزيران/يونيو ١٩٨٤ ، قرر إدخال مجموعة من التنقيحات على الدستور ترمي الى تركيز المبادىء الإسلامية . وعرض هذه التنقيحات على مجلس الشعب للمصادقة . لكن ، هذه المبادرات قوبلت بالمعارضة من طرف أحزاب سياسية مختلفة وحتى في الأوساط الشعبية ، فتكاثرت المظاهرات المعادية للحكومة ، الى حد أنها حملت الحكومة على اللجوء الى سياسة القمع والتعسف الشديد ، فتردّت الحالة السياسية في البلاد حتى أدت هذه الأزمة أخيراً إلى الإنقلاب السياسي في نيسان/ابريل ١٩٨٥ .

هذه المأساة استمرت سبع عشرة سنة ، وما كانت نتيجتها الأخيرة إلا التأزم الخطير للحياة السياسية ، والتدهور المؤلم للحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

ولا جدال ان هذا يرجع الى حد ما الى السياسة الانتهازية للرئيس النميري ، والى التناقضات الايديولوجية العديدة ونقضه المستمر لتعهداته وتحالفاته السياسية . ولكن ، في الآن نفسه ، لا يخفى علينا أن لهذا الوضع المتأزم اسباباً أخطر تتجاوز الأشخاص،وترجع أولاً وبالذات الى القطيعة التي حصلت في العلاقات بين السلطة السياسية والمؤسسات الدينية والتي حالت دون وضع أسس ثابتة للنظام السياسي وتركيز الاستقرار السياسي اللازم في البلاد . فالسلطة السياسية والمؤسسات الدينية هما بمثابة قوتين متعادلتين ومتعارضتين ، لم تتمكنا ، بسبب هذا التعادل وهذا التعارض بينهما من التعايش السياسي ، ولم تستطع أي منهما احتكار الحكم السياسي والإنفراد به دون الأخرى ، فتأزمت الحال في البلاد وضعفت الدولة وتدهور الاستقرار السياسي وساء الوضع الاقتصادي والاجتماعي .

* * *

خلاصة القول في العلاقات بين السلطة السياسية والمؤسسات الدينية في البلاد العربية : إن كلاً من الطرفين الديني والسياسي يقوم من جهته بدور مأساوي لا مهرب لأي منهما منه، او تجنب العواقب اليائسة التي عليه تحملها : فالمؤسسات الدينية قدر لها أن تتداخل في عالم السياسة مع العلم أن في ذلك إضعافاً لنفوذها . أما السلطة السياسية فلا سبيل لها لتجاهل القوة السياسية للدين ، ولكن في استنادها إلى هذه القوة إضعاف لقوتها واستقلاليتها .

لقد لاحظنا في بداية هذه الدراسة أن مثل هذه المأساة حصلت في تاريخ العلاقات بين السلطة السياسية والسلطة الدينية في البلاد الغربية ، وان ما نتج عنها هو ان نفوذ السلطة الدينية تضاءل فاضطرت لعجزها عن التطور ، إلى اخلاء الساحة السياسية لصالح السلطة السياسية .

فهل سيكون مصير العلاقات بين القوة الدينية والسلطة السياسية في البلاد العربية هو نفسه في البلاد الغربية؟

نأمل أن يكون الجواب سلبياً ، شرط ان يكون لكل من الطرفين المقدرة على الابتكار لإيجاد الحلول الصالحة والكفيلة بضمان التعايش المرضي بينهما ، على أساس احترام المبادىء الإسلامية الأساسية ، ومراعاة التطور السياسي والفكري الذي يشهده الوطن العربي □

البيروقراطيات العربية بين تضخم الحجم وتنوع الوظيفة

د. نزيه الايوبي

استاذ في قسم العلوم السياسية
بجامعة اكستر - بريطانيا.

لا يصعب على من يراقب الأوضاع الإدارية العربية في الفترة الأخيرة أن يلاحظ عملية « التبرقط » التي يمر بها الوطن العربي منذ الخمسينات . ونقصد بالتبرقط في هذا الصدد أمرين أولهما : النمو البيروقراطي بمعنى زيادة أعداد المنظمات العامة وزيادة أعداد العاملين بها مع زيادة الإنفاق العام وبخاصة على الأجور والمرتبات ، وثانيهما التوجه نحو مزيد من العمل الإداري والفني مع تشديد المركزية وتدرج السلطة وتنميط الوحدات ونظم الرقابة .

لقد تنامت البرقطة بهذا المعنى ، سواء في الدول ذات التقاليد العريقة في الإدارة الحكومية ، مثل مصر التي سبق أن وصفها فيبر بأنها الأنموذج التاريخي للبيروقراطية ، أو في البلدان التي لا يرجع عهد الدولة فيها إلى أكثر من عقدين أو ثلاثة مثل الجزائر ، التي قامت فيها فضلاً عن ذلك ثورة ذات أبعاد شعبية واضحة ، أو الدول النفطية ، التي ترفع فيها شعارات الاقتصاد الحر ، بينما يمثل القطاع العام نسبة بالغة الضخامة من الإقتصاد القومي .

أولاً : التضخم البيروقراطي في الاقطار العربية

نقول ان ظاهرة النمو البيروقراطي ظاهرة مميزة لجميع الأقطار العربية تقريباً، القديم منها والحديث ، الكبير والصغير ، الغني والفقير ، « الثوري » و « المحافظ »[1] . ولنبدأ اذن بوصف

(١) اخترنا التركيز في هذا البحث على دراسة مصر وأقطار الخليج (متمثلة هنا في السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة) باعتبارها تمثل طرفي النقيض من أكثر من زاوية . فمصر دولة قديمة وكبيرة وفقيرة ، على حين أن أقطار الخليج هي بصفة عامة جديدة وصغيرة وثرية. وهذا الاختيار مفيد كذلك باعتبار أن مصر في الستينات كانت تصنف ضمن البلدان « الثورية » وتقارن عادة بالسعودية باعتبارها من أكثر البلدان العربية « محافظة » . كذلك نعرض بإيجاز لكل من سوريا والأردن باعتبارهما من الحالات الوسيطة من أكثر من زاوية ، وإن كانت الأولى دولة وسطية (ومتوسطة الحجم كذلك) ذات اقتصاد موجه والثانية دولة وسطية ذات اقتصاد مفتوح

الظاهرة قبل أن نتطرق إلى تحليلها وتفسيرها[٢].

١ ـ نظرة وصفية إلى النمو البيروقراطي في بعض البلاد العربية

أ ـ في مصر

رغم أن نمو البيروقراطية ظاهرة قديمة في مصر ، فلقد تضخمت الإدارة هناك بصورة واضحة بعد ثورة ١٩٥٢ ، وبخاصة في الفترة اللاحقة « للقرارات الإشتراكية » في عام ١٩٦١ . على أن هذا التضخم استمر بقوة الدفع الذاتي حتى في الفترة التالية لتبني سياسة الإنفتاح الإقتصادي (عام ١٩٧٤) ، رغم أن هذه الفترة شهدت الدعوة إلى التوسع في القطاع الخاص ، إن لم نقل تحجيم القطاع العام . وهكذا فقد ازداد عدد الوزارات في مصر من خمس عشرة وزارة في أوائل الخمسينات إلى قرابة الثلاثين وزارة في السبعينات والثمانينات ، وزاد عدد المؤسسات العامة من واحدة في منتصف الخمسينات الى ٤٦ في بداية السبعينات . وقد ألغيت معظم المؤسسات العامة في منتصف السبعينات ، ولكن ظل في البلاد حوالى ٩٥ هيئة ومؤسسة عامة ، فضلاً بالطبع عن شركات الدولة . وزاد عدد الموظفين من ٣٥٠ ألفاً عند قيام الثورة الى ١,٢٠٠ ألف في نهاية الستينات ثم إلى ٢,٨٧٦ ألفاً في بداية الثمانينات (باستبعاد الشركات العامة التي كان يعمل بها حوالى ١,٤٠٠ ألف) . ومعنى ذلك أن الدولة في بداية الثمانينات كانت توظف حوالى ٩ بالمائة من جملة السكان ونسبة تقدر بـ ٢٥ بالمائة من إجمالي القوة العاملة في البلاد[٣] .

كذلك تنامى الإنفاق السنوي على الأجور والمرتبات الحكومية من ٩٦ مليون جنيه عند قيام الثورة الى ٤٠٤ ملايين في نهاية الستينات ، الى ١٣٤٤ مليون جنيه في بداية الثمانينات ، وقفز الإنفاق الحكومي السنوي أيضاً (باستبعاد الأجور والمرتبات) من ١٤٩ مليون جنيه عند قيام الثورة إلى ١٦٥٨ مليون جنيه في نهاية الستينات إلى ٥٣٩٥ مليون جنيه في بداية الثمانينات .

ب ـ في أقطار الخليج

إن دول الخليج هي دول حديثة بالمعنى الفني المعاصر لكلمة « دولة » ، ومع ذلك ، فإن تدفق الثروة النفطية فيها ، وبخاصة منذ السبعينات ، أدى بالدولة إلى الإضطلاع بدور رئيسي في مجال التصنيع والتعليم والخدمات الإجتماعية ، واقترن ذلك بتوسع لم يسبق له مثيل في حجم البيروقراطية في هذه الدول . ولنستعرض الوضع في ثلاث دول خليجية على سبيل التمثيل :

(١) العربية السعودية

بدأت البيروقراطية الحديثة في الخمسينات بأربع وزارات ، زاد عددها مع تدفق الموارد النفطية في منتصف السبعينات إلى عشرين وزارة أو تزيد . وعلى حين لم تكن هناك مؤسسات أو شركات عامة قبل الخمسينات ، أصبح هناك أكثر من أربعين منها مع نهاية السبعينات .

---

(٢) جميع الأرقام والمعلومات الواردة في هذا الجزء مستمدة من الاحصاءات والميزانيات والمنشورات الرسمية للدول المعنية ، ويضيق المقام هنا عن حصرها بالاسم وذلك لكبر عددها .

(٣) النسب المتعارف عليها للموظفين العموميين في معظم الدول هي حوالى ٣ بالمائة من السكان ، وحوالى ١٥ ـ ٢٠ بالمائة من القوة العاملة .

وعلى حين لم يكن عدد موظفي الدولة يزيد عن بضع مئات في عام ١٩٥٠ ، قفز هذا العدد إلى حوالى ٣٧ ألفاً عام ١٩٦٣/٦٢ وإلى حوالى ٨٥ ألفاً عام ١٩٧١/٧٠ ثم إلى أكثر من ٢٤٥ ألفاً عام ١٩٨٠/٧٩ ، وقد قدرت نسبة العاملين في الحكومة إلى مجمل السكان في أوائل الثمانينات بحوالى ٣,٥ بالمائة الى ٤ بالمائة من السكان ، وهي نسبة غير مرتفعة في حد ذاتها ، وإن كان موظفو الحكومة يمثلون ١٠ بالمائة من مجمل القوة العاملة ، و ١٣ بالمائة إذا أخذنا في الإعتبار غير المعينين تعييناً دائماً .

وقد أدت زيادة الموارد النفطية إلى قفزة كبيرة في الإنفاق ، فـزادت الأجور والمـرتبات من ٣١٢٢,٨ مليون ريال سعودي عام ١٩٧٣/٧٢ إلى ٤١١٢٧,٦ مليون ريال عام ١٩٨٢/٨١ . وزادت النفقـات الجاريـة خلال الفتـرة نفسها (البـاب الثاني) من ١٣٦٥,١ مليـون ريال إلى ١٨٦٥٦,٥ مليون ريال. وفضلاً عن ذلك، فهنـاك نفقات حكـومية كثـيرة لا تندرج ضمن البـاب الثاني، وإنمـا تغطيها اعتمادات أخرى كتلك المتصلة بالدعم المحلي والإنشـاءات البلديـة وتنمية القـوى البشرية والعاملة.

ويمكن القول إجمالاً إن النمو الوظيفي لم يبلغ حد الخطر بعد في العربية السعودية ، وإن كانت نسبة التزايد متسارعة. أما النمو في الإنفاق العام فهو بلا شك أبرز مظاهر التضخم الإداري في ذلك البلد .

(٢) الكويت

سرعان ما تطورت حفنة الإدارات التي وجدت في البلاد في بداية الخمسينات إلى عشر مصالح في عام ١٩٥٩ ، وقد تحولت هذه إلى وزارات عام ١٩٦٢ وأضيف اليها ثلاث وزارات أخرى فأصبح العدد ثلاث عشرة . وفي عام ١٩٧٦ بلغ عدد الوزارات العاملة ست عشرة إضافة إلى وزارتين للدولة . ومن ناحية أخرى انشىء عدد من المجالس العليا (لشؤون النفط ، لشؤون الإسكان ... الخ) وأكثر من ٢٥ هيئة وشركة عامة .

كذلك تزايد عدد الموظفين بصورة كبيرة ، فارتفع من حوالى ٢٢ ألفـاً عام ١٩٥٦/٦٦ إلى ٧٠٩٢٢ عام ١٩٧٠/٧١ ، إلى ٤٥١ ١٤٥ عام ١٩٧٩/٨٠ . ويمثل الموظفون الحكوميون ـ طبقاً للتقديرات الرسمية ـ ١٢,٥ بالمائة من السكان وحوالى ٣٤ بالمائة من إجمالي القوة العاملة بالكويت . ولا شك إذن أن الكويت تعاني من التضخم الوظيفي ، وقد صرّح أمير البلاد في عام ١٩٧٩ بأن أكثر من ٦٤ ألفاً من الموظفين لا حاجة حقيقية لهم ، كما أن البنك الدولي اقترح في دراسة له تجميد جميع التعيينات الجديدة في هذا البلد .

ومن ناحية أخرى ، تنامى الإنفاق الحكومي بصورة لا مثيل لها ، فارتفعت النفقات من ١٥٤,١ مليون دينار كويتي عام ١٩٦٤/٦٥ إلى ٢٥٦,٧ مليوناً عام ١٩٧٠/٧١ ثم إلى ١١٩٦,٤ مليوناً عام ١٩٧٩/٨٠ . واقترن ذلك بزيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات الذي ارتفع من ٦,٩ ملايين دينار كويتي عام ١٩٦٤/٦٥ إلى ١١٩,٨ مليون دينار كويتي عام ١٩٧٠/٧١ ، ثم الى ٦٤٥,٦ مليوناً عام ١٩٧٩/٨٠ .

والواقع أنه مع أواخر السبعينات ، أصبحت الأجور والمرتبات تمثل أكبر البنود في الميزانية ، كما أن الإنفاق على الجوانب الوظيفية والإدارية والتنظيمية بصفة عامة أصبح يمثل قرابة ٣٩ بالمائة من جملة الإنفاق الحكومي (ويدخل ضمن ذلك الإنفاق على مكتب رئيس الدولة والديوان الأميري وديوان الموظفين والمخصصات الإضافية ... الخ) .

(٣) الإمارات العربية المتحدة

كان في أبو ظبي حوالى العشرين إدارة في عام ١٩٦٨ ، زادت إلى خمس وعشرين في عام ١٩٧٠ . وتكون أول مجلس للوزراء عام ١٩٧١ يضم خمس عشرة وزارة ، ولكنه الغي عام ١٩٧٣ وأنشئت بدلاً منه وزارة اتحادية ضمت ٢٨ وزارة (مع مجلس تنفيذي لأبو ظبي) . كذلك أنشىء عدد من المؤسسات والشركات العامة في العقد الأخير من الزمن ، من قبيل شركة أبو ظبي للصلب والمؤسسة العامة للصناعة ، وهيئة الإستثمار ... الخ .

وقد تزايد عدد الموظفين في الإمارات بصورة لا مثيل لها . ففي عام ١٩٦٨ وظفت إدارة أبو ظبي حوالى الألفي موظف . وفي عام ١٩٧٠ كان هذا العدد قد تضاعف . ثم بلغ العدد ٥,٣٥٢ عام ١٩٧٤ ، ثم قفز إلى ٢٤,٠٧٨ في عام ١٩٨٢ . كذلك تنامى عدد الموظفين على المستوى الإتحادي ، فتضاعف أربع مرات في الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٢ ، إذ زاد من ١٠,٥٠٠ في السنة الأولى إلى حوالى ٤٠,٠٠٠ في الثانية . ومعنى ذلك أن « الإنفجار الوظيفي » في الإمارات هو أخطر الحالات وأبرزها في الخليج ، بالنظر إلى ضآلة سكان البلاد وحداثة عهدها بالإستقلال ، وتزداد هذه الخطورة بالنظر إلى أن ٨٣,٦ بالمائة من كل المعينين هم من غير أهل البلاد . وقد سبّب هذا التوسع الطفري بعض المشكلات المالية والإدارية ، وأدى ضمن ما أدى إلى صدور تعليمات من وزارة المالية والصناعة في عام ١٩٨٤ بوقف التعيين في الوظائف الجديدة لغير المواطنين .

كذلك توسع الإنفاق العام في الإمارات ، وبخاصة من جانب أبو ظبي بصورة واضحة بعد تدفق العوائد النفطية . ففي عام ١٩٧٤ مثلت النفقات المخصصة لأبو ظبي والوزارات الإتحادية ٤٠ بالمائة من الميزانية العامة . وفي ميزانية أبو ظبي لعام ١٩٧٦ ، أسهمت هذه الإمارة بـ ٤ ملايين درهم إلى الميزانية الإتحادية البالغة مخصصاتها ٤,١٥٢ ملايين درهم (أي ٩٦,٣ بالمائة من الإجمالي) . وقد وجهت نسبة عالية من الإنفاق العام إلى مجال النفقات الجارية ، فبلغت هذه النفقات الجارية في الميزانية الإتحادية لعام ١٩٧٧ ، ٩,٨٣٣ ملايين درهم من مجمل ١٣,١٥٠ مليون درهم ، أي أن نسبة ٧٤,٨ بالمائة من مجموع الإنفاق اتجهت إلى النفقات الجارية . وفي عام ١٩٨٢ قدرت مخصصات الميزانية الاتحادية بـ ٢٢,٥٥٩,٥ مليون درهم منها ١٩,٠١٩,٦ مليوناً للنفقات الجارية ، كان نصيب الباب الأول منها (وجله للأجور والمرتبات) هو ٣,٨٩٣ ملايين درهم .

د ـ حالات وسيطة

رأينا فيما سبق أن البيروقراطية تضخمت بصورة واضحة في العقود الثلاثة الأخيرة ، سواء في الأقطار العربية « العريقة » أو القديمة في تاريخها كدولة وإدارة (ومثالها الأوضح هو مصر ، التي ربما أسهم توجهها الإشتراكي أيضاً بدور في هذا التوسع) أم في الأقطار العربية حديثة العهد نسبياً بمفهوم الدولة الإقليمية المركزية (ومثالها الواضح بلدان الخليج ، التي أسهم تدفق الأموال النفطية بالدور الرئيسي في توسعها الإداري) .

ولكن الطريف أن تضخم الإدارة كان ملموساً أيضاً في غير هذه الحالات المثلى أو المتطرفة بالمفهوم الفيبري Ideal Types . فلو أخذنا على سبيل المثال بلداً « وسطياً » ذا توجه إشتراكي (كسوريا) وبلداً « وسطياً » آخر ذا اقتصاد حر (كالأردن) لوجدنا أن نصيبهما من التوسع الإداري لم يكن أيضاً بالنصيب اليسير . فقد زاد عدد الوزارات في كل منهما من أقل من عشر في زمن الاستقلال إلى أكثر من عشرين في الثمانينات (٢٢ في الأردن و ٢٤ في سوريا) وظهرت مؤسسات

القطاع العام وزاد عددها فوصل عددها في سوريا في بداية الثمانينات إلى أكثر من ٨٥ مؤسسة وشركة عامة ، وفي الأردن إلى ٣٨ مؤسسة وشركة عامة .

ومن حيث التوظف بلغ عدد الموظفين عام ١٩٨٢ في سوريا ٤٤٠,٠٠٠ موظف يعملون في الحكومة والقطاع العام (باستثناء القوات المسلحة والشرطة والأمن) ، ويقدر هذا بحوالى ٤ بالمائة من السكان وحوالى ٢٠ بالمائة من العمالة الإجمالية . وفي الأردن بلغ التوظيف الحكومي عام ١٩٨٢ (باستبعاد العمال اليوميين وعمال المشروعات) ٥٩ ألف موظف ، أي ما يقدر بحوالى ٢,٧٥ بالمائة من السكان وحوالى ١٥ بالمائة من القوة العاملة .

ومن حيث الإنفاق العام ، بلغت النفقات العادية في سوريا (عام ١٩٨٤) ، ٢٣,٤٣٨ مليون ليرة على حين كانت النفقات الإجمالية ٤١,٢٨٩ مليون ليرة (ولم نتمكن من الحصول على رقم النفقات الجارية على سبيل التحديد) . وقد بلغ حجم الإنفاق على الأجور والرواتب في العام نفسه ٤,٣٥٨ مليون ليرة . أما في الأردن فقد بلغت النفقات الجارية (في ميزانية عام ١٩٨١) ٣٦٣ مليون دينار . على حين كانت النفقات الإجمالية للميزانية ٦٣٨ مليون دينار . وقد بلغ الإنفاق الجاري على القطاعات المدنية في العام نفسه ١٤١ مليون دينار ، منها ٧٧ مليون دينار خصصت للأجور والرواتب .

٢ ـ لماذا كان التضخم الإداري ؟

لا شك أن أسباب التضخم الإداري متعددة ومتشابكة ، بعضها مبرر ، وبعضها ضعيف التبرير . ويمكن تلخيص أهم الأسباب المتصورة فيما يلي :

ـ بعض التوسع راجع إلى زيادة السكان وضرورة تقديم الخدمات لهم حيثما وجدوا .

ـ بعض التوسع راجع إلى نمو دور الدولة وزيادة تطلعات الشعوب في تلقي الخدمات الحكومية ، في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والتعليمية والثقافية والصحية .

ـ بعض التوسع راجع لأسباب اجتماعية أدت إلى تعلق المواطنين بالعمل الحكومي لمكانته وهيبته ، أو تقاعسهم عن العمل الإقتصادي الحر لتخوفهم من مخاطره أو عدم اعتيادهم عليه .

ـ بعض التوسع قد يكون راجعاً إلى التأثر بالتجربة المصرية ودور الخبراء والموظفين المصريين في كثير من الإدارات العربية[٤] ، وقد اعتاد هؤلاء على « إدارة الأعداد الكبيرة »[٥] .

ـ بعض التوسع راجع إلى الإهتمام الذي قد يكون مبالغاً فيه في بعض الأحيان بالتعليم العالي على حساب التعليم المتوسط والفني ، مما يؤدي إلى زيادة الضغوط من جانب المتخرجين على التوظف الحكومي .

ـ بعض التوسع راجع إلى نمو الطابع « الريعي » Rentier للدولة في عدد كبير من البلدان العربية . ويقصد بالطابع الريعي هنا أن نسبة كبيرة من الدخل القومي تكون مشتقة من أنشطة ريعية لا تتصل كثيراً بالعملية الإنتاجية وبالقطاع السلعي . وأوضح مثال لذلك هو الأقطار النفطية التي تمثل

---

(٤) في بداية الثمانينات كان هناك حوالى مليون إلى مليون ونصف مصري يعملون في الأقطار العربية الأخرى ، وكثير من هؤلاء كانوا يعملون في الوظائف الادارية والفنية بصفة عامة ، ونسبة يعتد بها كانت تعمل في الادارة الحكومية بصفة خاصة . انظر :

Nazih Ayubi, « The Egyptian Brain Drain,» *Journal of Middle East Studies*, vol. 15 (November 1983).

(٥) كمال نور الله ، « التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الادارية في الوطن العربي ،» **المستقبل العربي** ، السنة ١ ، العدد ٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨) ، ص ١٠٨ ـ ١٠٩ .

صادرات النفط فيها نسبة تتراوح بين ٩٠ و ٩٩ بالمائة من مجمل الصادرات ، كما تمثل عائدات النفط فيها قرابة ثلثي الدخل القومي الإجمالي(٦) .

فإذا كان هذا الريع يتجه إلى الدولة لكي تقوم هي بتوزيعه وإنفاقه ، فالنتيجة الضرورية هي تضخم حجم الأنشطة الحكومية ومؤسساتها والعاملين بها ، وهذا هو الحال في جميع الأقطار النفطية العربية . من هنا قد ينظر إلى توسع الإدارة على أنه أسلوب مقبول « وعصري » لتوزيع خيرات النفط وعوائده على المواطنين عن طريق تعيينهم في وظائف حكومية ذات مرتبات وبدلات ومكافآت . ولعل هذا هو ما يفسر سر تعيين أعداد كبيرة من الأميين وذوي التعليم المحدود من المواطنين بأقطار الخليج وفي كثير من الوظائف الحكومية. وهكذا نرى أن بعض التضخم في الإدارة قد يكون مقصوداً لأسباب سياسية وإجتماعية، وليس عفوياً على الإطلاق (وينطبق هذا على كثير من الأقطار غير النفطية كذلك).

وجدير بالذكر أن الإتجاه الريعي غير مقتصر على البلدان العربية المصدرة للنفط ، فالريع بأنواعه المختلفة يمثل نسباً يعتد بها من الدخل القومي في بلاد كمصر والأردن وسوريا ، وبعض هذا الريع يتجه مباشرة إلى الدولة لتخصيصه واستخدامه ، ومن ذلك ـ فضلاً عن صادرات النفط والفوسفات وغيرها ـ دخل قناة السويس ومبالغ المعونات العربية والأجنبية وبعض دخل السياحة وبعض تحويلات العاملين بالخارج(٧) .

على أنه من المؤكد أن الإتجاه الريعي هو أكثر وضوحاً بكثير في الأقطار العربية النفطية منه في الأقطار غير النفطية ، فهو في الأقطار النفطية يتجه إلى تدعيم القيم البدوية والتقليدية التي لا تحابي العمل اليدوي المنتج ، ويؤدي إلى عجز الدولة عن زيادة قدرتها الإنتاجية والإستفادة بالقدر الأمثل من المزايا الإقتصادية والسياسية المتاحة لها(٨) .

ويتم تعويض النقص في الكفاءة الإنتاجية في الأقطار النفطية عن طريق توسيع دور الدولة وتضخيم مؤسساتها حتى أصبحت سيطرة الدولة على الإقتصاد في السعودية مثلاً شبيهة بمستوى سيطرة بعض الدول الإشتراكية على اقتصادياتها(٩) ، بل لقد وصف احد المعقبين الإقتصاد السعودي بأنه «رأسمالية دولة اسلامية»(١٠).

إن البيروقراطية في الخليج تقوم بدور « توزيعي » للدخل لا يقل كثيراً عن الدور التوزيعي الذي اضطلعت به الدولة في البلاد العربية ذات التوجه الإشتراكي ، وإن كانت الحكومة تقوم في الدول النفطية بالتوزيع من موقع « الوفرة » ، على حين أنها تقوم في معظم الدول ذات التوجه الإشتراكي

---

(٦) قارن : اسامة عبد الرحمن ، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية : مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط** ، سلسلة عالم المعرفة ، ٥٧ (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٢) ، ص ٦٧ ـ ٦٨ .

(٧) محمد دويدار ، **الاتجاه الريعي في الاقتصاد المصري** (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٣) ، ص ١٦٠ .

(٨) Monte Palmer, Ibrahim Alghofaily and Saud M. Alnimir, «The Behavioral Correlates of Rentier Economics: A Case Study of Saudi Arabia,» in: Robert W. Stookey, ed., *The Arabian Peninsula: Zone of Ferment* (Stanford, Calif.: Hoover Institution, 1984).

(٩) عبد الرحمن ، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية : مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط** ، ص ٤٠ .

(١٠) David E. Long, *Saudi Arabia,* Washington Papers, vol.4, no. 39 (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies; Berverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1976), p. 56.

بالتوزيع من موقع « الندرة » . وهكذا نرى أن جانباً كبيراً من التضخم البيروقراطي في الأقطار النفطية قد يكون مقصوداً لذاته ، أي كوسيلة تنظيمية وسياسية لتوزيع عوائد النفط بين مواطني القطر[١١] .

والتوسع في التوظيف العام قد يمثل كذلك نوعاً من « صمام الأمان السياسي » في كثير من الأقطار ، إذ من المعروف أن الإتجاهات الفكرية المتطرفة وقوى المعارضة السياسية إنما تجد بين طلبة الجامعات من حديثي التخرج المرتع الرئيسي لها . ومن هنا يكون توظيف الشباب المتعلم وسيلة لاستيعابهم في النظام ، وأسلوباً للسيطرة التنظيمية عليهم ، وتجنب انضمامهم إلى الجماعات الفكرية أو السياسية المعارضة .

أما التوسع في توظيف غير المواطنين في الإدارات العربية (والذي يستهجنه الكثيرون) فقد يكون له كذلك بعض المنافع السياسية من وجهة نظر النظام الحاكم . فهو يتيح للمواطنين فرصة السيطرة على عدد كبير من المرؤوسين (الذين قد تزيد مؤهلاتهم وخبراتهم عن رؤسائهم) مما يؤدي إلى مزيد من الرضاء الوظيفي للمواطنين ، بل قد يؤدي إلى توجيه خلافاتهم وصراعاتهم إلى مواجهة العاملين من غير المواطنين بدلاً من أن يتوجهوا بالنقد وبالخلاف نحو المستويات العليا في بلادهم . هذا فضلاً بالطبع عن أن توظيف الأجانب إنما يعفي المواطنين من القيام بعدد من المهام الإنتاجية والإدارية (بل والعسكرية) غير المستحبة[١٢] .

ثانياً : تنوع وظائف الإدارة العربية

لا شك أن الإعتقاد راسخ بين الكثيرين في كثير من البلدان العربية بأن الإدارة هي العنصر الحاسم في التنمية ، ولا شك كذلك أن معظم الحكومات العربية إنما تعتمد على الإدارة الإعتماد الرئيسي في معظم عمليات التنمية فيها .

ولا غضاضة في مثل هذا الإعتقاد ، أو في مثل هذا الإعتماد . ولكن القضية هي أن أداء الجهاز الإداري لم يكن دائماً على مستوى التطلعات ، وهكذا خيبت آمال كثيرة واحبطت أهداف عديدة من أهداف خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية . وقد كان تدني مستوى الإنجازات عن مستوى الأهداف والتطلعات من دواعي اعادة النظر في كثير من المسلمات حول قضية الإدارة .

١ ـ الوظيفة التنموية للإدارة

ساد الإعتقاد ، وبخاصة في الخمسينات والستينات ، بأن التنمية الإدارية تكاد تمثل المدخل الرئيسي للتنمية بصفة عامة ، وقد اكتظت أدبيات التنمية وبخاصة الأمريكية منها ، بتفاصيل هذه المقولة ، ورأى الكثيرون في الإعتماد على البيروقراطية لأغراض التنمية بديلاً عن آلام المخاض التي قد تصاحب الثورات الإجتماعية أو محاولات التغيير الثقافي والسياسي الشامل ، وأسلوباً منظماً مستقراً للتحول بالمجتمع إلى مرحلة « التحديث » (Modernization) من دون معاناة .

---

(١١) Abid A. Al - Marayati [et al.], *The Middle East: Its Government and Politics*, Foreword by John S. Badeau (Belmont, Calif.: Dexbury Press, 1972), p. 290.

(١٢) Ernest Gellner , *Muslim Society* (London : Cambridge University Press, 1981).

وهكذا شهدنا اعتماداً ضخماً على البيروقراطية وسائر أجهزة الإدارة ليس فقط في حفظ الأمن والنظام وجباية الضرائب ، بل وكذلك في تسيير مجالات غير تقليدية من قبيل الصناعة والتجارة والتعليم والخدمات الثقافية والإجتماعية .. وغير ذلك من مجالات . ثم كان ازدهار الأقطار العربية النفطية في السبعينات ، فإذا بها وبرغم التشدق بشعارات « المشروع الحر » تعتمد اعتماداً أساسياً على أجهزة الإدارة في إطلاق وتسيير جهود التنمية فيها ، شأنها في ذلك شأن الأقطار العربية المسماة « بالإشتراكية » أو « التقدمية » .

وكان توجه « إدارة التنمية » في الدول النامية ـ ومن بينها الأقطار العربية ـ واضحاً إذ تضمن التوسع في الإدارات المركزية وبخاصة على الطراز الوزاري والمصلحي ، مع تبني أسلوب التخطيط القومي والتوسع في التصنيع وفي التعمير الحضري وفي نظم التعليم الرسمية ، وكان الرأي السائد أن مثل هذه الجهود إنما تحتاج إلى جهود مواكبة في مجال « التنمية الإدارية » وإن هذه الأخيرة تقوم في الأساس على استكمال عملية « تحديث المؤسسات » عن طريق محاكاة الأنماط التنظيمية الغربية[١٣] .

وتواكب ذلك مع زيادة جهود المعونة الفنية الغربية والدولية الموجهة لدول الشرق ، وبخاصة تركيا ومصر وإيران والعربية السعودية ، في مجال الإدارة بصفة محددة ، ثم توسع هذه الجهود لتشمل بقية الأقطار العربية ، واحداً بعد الآخر[١٤] .

وفي اطار هذا المناخ الفكري والسياسي ، قدمت مجموعة من أفكار علماء من قبيل فايول وتايلور وفيبر على انها « علم الإدارة » العالمي . وتم تداول هذه الأفكار في بعض الأحيان في صورة بالغة التبسيط ، من قبيل بوسد كورب (POSDCORB) وما سمي بمبادىء الإدارة وأصولها بين العلماء والخبراء العرب . وهكذا رأينا المؤلفات الأكاديمية وبرامج التدريب والإستشارات الإدارية كلها تجتر مثل هذه الأفكار الإدارية ـ التي لا تخرج في كثير من الأحيان عن كونها مجموعة من التعليمات والنصائح ـ وذلك باعتبارها قواعد علمية ثابتة ، وعالمية التطبيق . وفي ظل هذا التصور بعالمية علم الإدارة ، كانت التوصية بأساليب الإصلاح الإداري مبنية في أغلب الأحيان على اقتباس الخبرة الأجنبية وتكرارها ، وذلك من قبيل ما يلي :

ـ في مجال التنظيم ، كلما ظهرت مشكلة ، رئي أن الحل الأساسي لها هو استحداث منظمة جديدة أو دمج منظمات قائمة للتعامل معها .

ـ في مجال إدارة الأفراد ، التوصية على الدوام بوصف الوظائف وتقويمها وبنظم الاستحقاق في الخدمات المدنية ، بصرف النظر عن توافر الشروط الموائمة لها .

ـ في مجال التدريب ، كلما توافرت بعض الأموال للإصلاح تمّ افتتاح معاهد ومراكز للتدريب الإداري بصرف النظر عن الإحتياجات التدريبية وعن مضمون التدريب ومناهجه .

---

(١٣) W. Hardy Wickwar, *The Modernization of Administration in the Near East* (Beirut : Khayat's, 1963).

(١٤) كانت أكبر برامج المعونة الفنية الامريكية هي البرامج الموجهة إلى إيران . وقد تضمن أحد البرامج المبكرة (من عام ١٩٥٦ إلى ١٩٦١) إنفاق مبلغ يزيد عن ٢,٣ مليار دولار ، وإلحاق حوالى ٢٦ « مستشاراً » بكل من الوزارات الايرانية باستثناء وزارتي الخارجية والدفاع . وكان معظم هؤلاء الخبراء الذين بقوا هناك حتى عام ١٩٧٨ لا يكادون يعرفون شيئاً عن ظروف البلاد وأهلها ، ومن هنا كانت قدرتهم على تطويع خبراتهم لتتناسب مع احتياجات أبناء ثقافة أخرى قدرة محدودة للغاية . انظر :

John Seitz, «The Failure of U. S. Technical Assistance in Public Administration: The Iranian Case,» *Public Administration Rcview*, vol. 40, no. 5 (1980), pp. 407 - 412.

ـ في مجال المالية العامة وإدارة الإقتصاد ، إدخال نظم من قبيل محاسبة التكاليف أو ميزانيات الإداء أو الإدارة بالأهداف ، دون التأكد من ملاءمتها للموقف القائم وللإمكانات والإحتياجات الموجودة .

فإذا أخفقت توصيات الاصلاح الإداري المبنية على مثل هذه التعاليم ، سارع الخبير الإداري بالقاء اللائمة على غيره ،قائلاً بأنهم لم يرتقوا بعد إلى مستوى علميته وعصريته ، أو بأن العوائق السياسية منعت من الأخذ بأفكاره النيرة ، أو بأن قلة الإمكانات والموارد هي السبب .. إلى غير ذلك من حجج ومخارج .

ولسنا ننكر انه تحققت بالفعل ، بفضل التخطيط القومي وجهود البيروقراطيات المركزية ، معدلات لا بأس بها من النمو الإقتصادي في كثير من الدول النامية ، ومن بينها الأقطار العربية ، على أن المشكلات الأساسية استمرت على ما هي عليه ، فالفقر مستمر باستثناء قلة من الأقطار النفطية خفيفة السكان (وبصورة مؤقتة في أرجح الظن) والتصنيع الثقيل لم يؤدِ إلى تعميم الثقافة التنظيمية بين قطاعات واسعة من المجتمع ولم يعم بفوائده بقية السكان ، بل ظل القطاع الريفي الزراعي بخاصة فقيراً متخلفاً . وهكذا لم تتحسن نوعية الحياة بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان واستمر عدد كبير من « الإحتياجات الأساسية » دون اشباع ، سواء في مجال الإسكان أم الطعام أم الصحة أم التعليم(١٥) .

وفي مجال التنمية الإدارية بصفة خاصة ، تمّ إدخال تحسينات كثيرة على نظم الأفراد والميزانية والتخطيط والتدريب والتنظيم وغيرها . ولكن انحصرت معظم هذه التحسينات على مستوى البيروقراطية المركزية في العاصمة ، دون أن تتجه إلى القائمين بجهود التنمية الفعلية في وحدات الإنتاج الصناعي وفي الحقول والمعامل والمكاتب الإقليمية .. . الخ .

ومع مرور الوقت ، اتضح للكثيرين خطورة الإعتماد المتزايد على البيروقراطية المركزية المهيمنة التي فرضت نفسها على مجالات الإنتاج والإستثمار والتجارة وغيرها ، دون أن تحسن بالضرورة من مستوى أدائها أو معدلات إنتاجيتها ، والتي اتخذت من دورها في هذه المجالات حجة تتذرع بها في سبيل إحكام قبضتها وتأكيد سيطرتها على المجتمع .

٢ ـ الوظيفة السياسية للإدارة

قلنا إن البرقطة لها وجهان ، أولهما تضخم الإدارة ، وثانيهما سيطرة مفاهيم التحكم المركزي ، وقلنا ان التبرقط في كلا المعنيين اشتد عوده واتسعت خطاه في معظم البلدان العربية في العقود الثلاثة الأخيرة .

ويبدو أن فهم أسباب التبرقط في دولة قديمة كمصر هو أمر سهل نسبياً ، فهذا مجتمع نهري قديم كان محور وجوده الاقتصادي والسياسي عبر الدهور هو ضبط نظام الري وتنظيمه وتوزيع مياهه ، وهو الأمر الذي أدى بالضرورة إلى قيام الحكومة المركزية المسيطرة وتدعيم مكانة دواوينها وسلطة كتبتها وسطوة حكامها منذ أمد بعيد يبلغ قرابة ستة آلاف عام(١٦) .

---

(١٥) Nasir Islam and Georges Henault, « From GNP to Basic Needs: A Critical Review of Development Administration,» *International Review of Administrative Sciences,* vol. 45, no. 3 (1979), pp. 259 - 261.

(١٦) Nazih Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt* (London: Ithaca Press, 1980), chap. 2.

وفي العصر الحديث ، تدعمت المركزية وتزايد التبرقط في مصر نتيجة عدة ظروف تاريخية منها : نظام محمد علي الإحتكاري في اوائل القرن التاسع عشر ، والخضوع للإستعمار البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر ، والتأثر الثقافي بالنموذج المركزي الفرنسي في الإدارة عبر عقود طويلة ، ثم التأثر بالنمط التنظيمي العسكري بعد ثورة ١٩٥٢ ، ثم التحول نحو الإشتراكية أو رأسمالية الدولة في الستينات . وقد مرت بلاد عربية أخرى بظروف تاريخية مشابهة ، أو تأثرت بالنماذج الثقافية والتنظيمية نفسها ، إما بصورة مباشرة وإما عن طريق النقل والاقتباس عن التجربة المصرية .

أما التبرقط في الدول حديثة النشأة ، والتي ساد الطابع البدوي بنيتها الإجتماعية حتى وقت قريب ، فيبدو أمراً مستغرباً بعض الشيء . ذلك أن المجتمع البدوي معروف بسيطرة روح الإستقلالية الفردية والعشيرية فيه ، وأنفته من السلطة المركزية ، بل ومن الخضوع لجميع أنواع تدرج الحكم وتعقداته ، كما تعرفها الدولة الإقليمية المركزية المتعارف عليها . إن « البدوقراطية » و « البيروقراطية » هما نقيضان لبعضهما البعض في أكثر من ناحية ، فالتنظيم الرسمي القائم على الكفاءة الفردية هو بلا شك نقيض للعصبية ولنظم التعاضد الإجتماعي السائدة في المجتمعات البدوية ، بل ذهب البعض إلى حد القول بأن القبيلة هي بديل الدولة الذي يستجيب لاحتياجات ضبط الامن في ظروف المجتمع الصحراوي الجاف[١٧] .

وفي رأينا ان التوفيق بين هذين النقيضين ، أي بين « البدوقراطية » و « البيروقراطية » لم يكن ليتم إلا عندما أتت الظاهرة « البتروقراطية » أي عندما تدفقت عوائد النفط وكان لا بد من تنظيم وسيلة تلقيها وتوزيعها ، فتحددت وظيفة جديدة وخطيرة للدولة هي وظيفة تلقي الريع النفطي وتوزيعه ، مما استلزم سرعة بناء أجهزة الإدارة وإعداد موظفيها للتعامل مع الأنشطة المعقدة المترتبة على هذا الوضع[١٨] . ويتضح الاختلاف بين الدولة التقليدية والدولة النفطية حين نجد أن نمو الدولة في أوروبا مثلاً ارتبط بزيادة تحصيل الضرائب من المواطنين . أما نمو الدولة في أقطار الجزيرة العربية والخليج ، فمرتبط شديد الإرتباط « بضريبة معكوسة » يحصل عليها المواطن من الدولة في صورة رواتب ومخصصات وبدلات وتسهيلات مالية كثيرة في مقابل رضائه عن الدولة في صورتها الجديدة التي هي خليط من الدولة المركزية الحديثة ومن التحالف بين القبائل أو ترتيب الأوضاع بينها .

هذه الدولة الناشئة إذاً تحتاج إلى رضاء المواطن ، والمواطن بدوره يحتاج إلى عطاء الدولة ، وهكذا تنشأ المنظمات الحكومية والإدارية وتبنى المشروعات القومية وتتحدد مجالات الإنفاق والإستثمار بناء على هذه العلاقة « التفاوضية » المتبادلة . الدولة تحاول استرضاء المواطن

---

(١٧) Ernest Gellner, « The Tribal Society and its Enemies,» in : Richard Tapper, ed., *The Conflict of Tribe and State* (London : Croom Helm, 1983) , pp. 439 - 440.

(١٨) مصطلح « البدوقراطية » نحته محمد الرميحي ، ويقصد به في هذا المقام أن الاداري الخليجي ما يزال رغم مظاهر التكنولوجيا الحديثة ومعداتها بدوياً تقليدياً في طريقة تفكيره واسلوب سلوكه . انظر : محمد غانم الرميحي ، **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة** (الكويت : شركة كاظمة ، ١٩٧٧) ، ص ١٣٧ . ويقترب هذا الاصطلاح في معناه من اصطلاح « الشيخوقراطية » الذي نحته عامر الكبيسي . انظر : عامر الكبيسي ، **الادارة العامة والتنمية بدولة الامارات العربية المتحدة** (الشارقة : دار الخليج ، ١٩٨٢) ، ص ١٥٢ ـ ١٥٤ .

أما إصطلاح « البتروقراطية » فقد نحتناه على الوتيرة نفسها ، مسترشدين بما اسماه اسامة عبد الرحمن « البيروقراطية النفطية » ، انظر : عبد الرحمن ، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية : مدخل الى دراسة إدارة التنمية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط** ، ونعني به الدولة التي يسيطر « العامل النفطي » على معظم معالم الحياة الاقتصادية والسياسية فيها .

بالتعيينات الوظيفية وبالخدمات الإجتماعية والمشروعات التنموية ، والمواطن لا يزال يعبر عن أمله في المزيد من هذا وذاك .

والموظف في الدولة النفطية إنما يشعر بأن الدولة في احتياج إليه ، لا تستطيع أن تستغني عنه أو أن تتغافل عن إرضائه ، ولكن بمرور الوقت وبالنظر إلى أن الحكومة هي أكبر قوة اقتصادية في البلاد ، يحتاجها التاجر والمستثمر الخاص كما يحتاجها الموظف ، فإن هذا الموظف يبدأ في اكتساب عادات تنظيمية جديدة مترتبة على انتمائه إلى هذه المنظمات الحديثة . صحيح أن هرم السلطة غير الرسمي هو مخالف بصورة واضحة لهرمها الرسمي في أقطار الجزيرة العربية والخليج ، ولكن من غير الواقعي القول بأن هرم السلطة الرسمي هو عديم القيمة على الإطلاق ، ومن هنا تتسلل البيروقراطية ويزحف التبرقط على الأوضاع الإدارية والوظيفية تدريجياً في هذه الأقطار . فقد أوضحت إحدى الدراسات المطبقة على السعودية مثلاً أنه على حين أن الموظف لا يهمه كثيراً صالح العمل ، فإن رأي رؤسائه ومطالبهم هي موضع اهتمام كبير منه(١٩) .

ومعنى اهتمام الموظف بتلبية رغبات رئيسه ، أن الوظيفة الإنضباطية أو التحكمية للبيروقراطية بدأت تفعل فعلها في أقطار الخليج . وهكذا تندمج « البدوقراطية » مع البيروقراطية عن طريق الدولة النفطية . ولا يعني قولنا هذا ، ان عملية الإندماج هذه تتم بصورة سلسة أو خلو من الصراع . ذلك أن الإداري إنما يجد نفسه تحت تأثير أكثر من اعتبار في الوقت نفسه ، تتنازعه وتحيره وتربك تصرفاته . وقد وصف ابراهيم العواجي بعض هذه الإعتبارات وصفاً ضافياً ، فقال إن الإداري العربي إنما يريد أن يحافظ على وضعيته بالنسبة لأهله وبالنسبة لرؤسائه ، ومن هنا فإنه يتجنب أي موقف فيه أي صراع ، فإن نشأ مثل هذا الموقف حاول أن يستغله لمصلحته الخاصة بقدر الإمكان . وعلى حين أن ولاء الإداري لجماعته الخاصة هو ولاء عاطفي في المقام الأول ، فإن ولاءه لرئيسه ولمهامه التنظيمية هو لأغراض النفع والإستفادة . ومن هنا فعندما ينشأ موقف لا يتصاعد فيه الصراع بين هدفه الشخصي وأهداف المنظمة أو الرئيس ، فإن انتهازية الإداري تظل خافية عن الأنظار . وفي مثل هذه المواقف ، يكون الإداري صارخ الفساد عندما تكون القواعد الرسمية وأنماط الرقابة مرنة ، ويكون قانونياً وأخلاقياً عندما تكون هذه هي أفضل السبل إلى تحقيق نفعه الشخصي . أما عندما يكون الصراع المتوقع حاداً بصورة قد تهدد مكانة الإداري في عمله أو مع أهله أو ثلته ، فهو غالباً ما يتجنب الموضوع ويتهرب منه كلية(٢٠) .

هذا التزامن والتجاور غير المريح بين القيم الخصوصية التقليدية والقيم العامة والتنظيمية ، هو الذي دفع بمحمد الرميحي إلى نحت لفظ « البدوقراطية » ، وبعامر الكبيسي إلى نحت لفظ « الشيخوقراطية » للتعبير عن مثل هذا الوضع ، المنطوي على تناقضات داخلية أساسية لا يسهل في العادة حلها أو التوفيق بينها .

٣ ـ قضية السلطة والتسلط في الإدارة

رأينا أن النموذج البيروقراطي في الإدارة هو الذي ساد معظم الإدارات العربية ، سواء في

---

(١٩) Richard Chackerian and Suliman M. Shadukhi, « Public Bureaucracy in Saudi Arabia : An Empirical Assessment of Work Behavior ,» *International Review of Administrative Sciences*, vol. 69, no. 3 (1983), p. 321.

(٢٠) Ibrahim H. Al - Awaji, « Bureaucracy and Society in Saudi Arabia,» (Ph. D. Dissertation, University of Virginia, 1971), p. 187.

مجال الخدمة الحكومية أم القطاع العام الإقتصادي . ويقصد بالنموذج البيروقراطي ، كما ألمحنا ، النمط الواحدي المركزي الهرمي الذي يقوم على التخصص الوظيفي والتدرج الرئاسي والرقابة النمطية والذي تأثر كثيراً بأفكار عالم الإجتماع الألماني ماكس فيبر .

وعلى الرغم من ظهور بعض الدراسات التي تؤكد أن هذا النمط غير ملائم للإدارة في الدول النامية التي لا تحتاج إلى الدرجة نفسها من التخصص، والتي يغلب على مشكلاتها طابع الأزمة شبه الدائمة ، وأنه بلا شك غير مناسب على الإطلاق لإدارة المشروعات الصناعية والإنتاجية حتى إذا كانت ضمن القطاع العام ، فما زالت معظم جهود التطوير التنظيمي والإداري تتم في إطار هذا النمط البيروقراطي ، وما زالت جهود الإصلاح الإداري تدور في فلكه ولا تحاول غيره ، فإن حاولت غيره فهي تفعل ذلك بصورة شكلية بحتة ، ودون أن تتخلى عن جوهر النموذج البيروقراطي القائم على المركزية والتنميط والرقابة .

ولا شك أن بعض الحكام يشاركون المواطنين والخبراء في انتقاد النموذج الآلي البيروقراطي (Machine Bureaucracy) [٢١] لضيق نظرته وعدم مرونته وسيطرة الروتين عليه ، وعدم قدرته على تعبئة الموارد والقدرات لأغراض التنمية[٢٢] . ولكن الواضح أن هذا النقد لا يؤدي إلى إصلاح جذري أو إلى تعديل أساسي في فلسفة الجهاز الإداري وأسس تنظيمه ، فما هو السبب في ذلك ؟

إن بعض السبب في تصورنا هو أن النموذج البيروقراطي ، رغم محدودية فعاليته في مجال التنمية ، إنما يمثل أداة فعالة للقيادات الحاكمة في مجال الضبط والتحكم الإجتماعي والسياسي ، ومن هنا كان جانب من السبب في الإقبال عليه والتمسك به[٢٣]. يقول الفتحلي وشاكريان في هذا الصدد :

« إن جانباً من الإغراء السطحي الذي تمثله البيروقراطية الآلية هو قدرتها على التعامل مع محيط سياسي معاد . فالسلطة تتركز في القمة الإدارية، مما يسمح بوضوح المسؤولية عن العمل الإداري وبالإستجابة السريعة للتهديدات السياسية»[٢٤].

---

(٢١) إصطلاح « البيروقراطية الآلة » يستخدمه هنري منتسبرغ قاصداً به ذلك الطراز من البيروقراطية الذي بدأ بوصفه ماكس فيبر . وطريقة عمل مثل هذه البيروقراطية هي روتينية ، ومعظم نشاطها من نوع مبسط ومتكرر ، ومن هنا فهو سهل التنميط . أما إذا كانت مهام المنظمة تتطلب درجة عالية من الابداع والابتكار ، وتقتضي الاستجابة المرنة لظروف سريعة التغير ولا يمكن التنبؤ بها (مثلما هو الحال في معظم الدول النامية) فإن مهمة التنميط تصبح عسيرة للغاية ، ويبرز الاحتياج في مثل هذه الحالة إلى أنماط أخرى من المنظمات للاستجابة للتحديات المطروحة . انظر :

Henry Mintzberg, *The Structuring of Organizations* (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice Hall, 1979).

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٣١٤ ـ ٣٤٧ .

(٢٣) كان الحكام العثمانيون ومن بعدهم السلطات الاستعمارية الأوروبية ، مهتمون بدواعي الانضباط والسيطرة أكثر من اهتمامهم بالتنمية ، وكلهم اعتمد على ادارات متسلطة للتوصل إلى أهدافهم . وعندما حصلت البلدان العربية على استقلالها فإنها ورثت الادارة الاستعمارية بحذافيرها وكانت معظم التغييرات المستحدثة بعد الاستقلال ـ وحتى وقت قريب جداً ـ مستمدة بصفة أساسية من النموذج الفرنسي أو النموذج المصري ، وكلاهما يعتمد المركزية والسيطرة . انظر :

Harold H. Alderfer, *Public Administration in Newer Nations* (New York: Praeger, 1967), pp. 33 - 35 and 59 - 62.

(٢٤) Omar El - Fathaly and Richard Chackerian, « Administration and the Forgotten Issue in Arab Development,» in : I. Ibrahim, ed , *Arab Resources : The Transformation of a Society* (Washington, D. C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies; London · Croom Helm, 1983), pp. 202 - 207.

إن القيادة السياسية تلجأ إلى اللامركزية الحقيقية ، إذا كان لها من الشرعية ما يسمح لها بالإطمئنان إلى الجو السياسي السائد ، أما إذا نظرت القيادة إلى البيئة السياسية على أنها معادية لها ، فإنها تتجه إلى التمسك بالجوانب التحكمية والتسلطية الموجودة في النمط الفيبري للتنظيم والإدارة ، والتي يسمح بها مفهوم « الرقابة » التقليدي[٢٥] .

وهكذا نرى أنه على حين تشدد « الأجندة » السياسية المعلنة على أهداف التنمية ، فإن السلطة والتحكم قد يمثلان أهدافاً رئيسية في « الأجندة » الحقيقية غير المعلنة . ومن هنا فقد يكون استمرار بعض الأوضاع الإدارية غير الرشيدة وغير المنتجة مقصوداً ، ولو بدرجة ما، لأنه يسمح بإحكام القبضة الرئاسية على الإدارة ، وبالتالي على المجتمع .

ويرى أحد الدارسين أن معظم الحكام العرب يفضلون نمط الإدارة الذي يجعل كل السلطة منبعثة من قائد سياسي واحد ، بحيث تتراوح السلطة الحقيقية لكل إدارة ولكل إداري بصورة تتناسب ودرجة « اقترابهم » من هذا المحور . وكثيراً ما يتمّ نقل وتحريك الإداريين بين الأجهزة المختلفة بصورة تذكرهم على الدوام بمصدر القوة الحقيقية ، ولا تسمح لهم بتكوين دعائم لسلطتهم الفردية في أية مؤسسة . ويرتبط بهذا الوضع تنافس الوزراء والإداريين على المخصصات المالية وعلى الصدارة التنظيمية التي تعتبر الميزان الحقيقي لاقترابهم من مركز السلطة . أما تداخل الإختصاصات الذي ينتقده معظم خبراء الإصلاح فقد تكون له وظيفته السياسية أيضاً . فإعطاء الجهات المتعددة سلطات متشابهة (ومتداخلة) يجعلها جميعها في موقع التنافس والمسؤولية الدائمة أمام الرئيس مما يسمح له بقدر كبير من المرونة في الإختيار بين السياسات وبين الأفراد ، وفي تغيير رأيه بين لحظة وأخرى[٢٦] .

وحتى الفساد الإداري الذي يشكو منه المواطنون ، كثيراً ما يكون حلقة متناسقة عمداً في سلسلة جهود الإصلاح . ففضلاً عن استفادة عدد من الموظفين منه استفادة مباشرة ، قد يتسامح القادة السياسيون أحياناً في قدر من الفساد باعتباره ضماناً لولاء بعض كبار الموظفين ، وصمام أمان اجتماعي بالنسبة لصغارهم . ويكون إحساس كبار الموظفين بأن السلطات المسؤولة قد تضع حداً لهذا الفساد في لحظة ما وتبدأ في تطبيق القانون بصرامة ، يكون هذا الإحساس مدعاة لحذر الموظف المنحرف ولرضوخه للسلطة لكي تستمر في سكوتها وتغاضيها .

هذه هي بعض مظاهر استخدام البيروقراطية كأداة في التحكم والسيطرة السياسية ، والتي تجعل دراسة موضوع السلطة في الإدارة من المناطق المحظورة في مجال الإصلاح الإداري في كثير من الأحيان . وبدخول موضوع السلطة في الإدارة في دائرة المحظورات ، يصبح من السهل على القادة الإداريين مقاومة الأفكار الإصلاحية الداعية إلى المشاركة في اتخاذ القرار ، بحجة أن المناخ الإجتماعي والسياسي السائد لا يسمح بذلك .

---

(٢٥) هناك توجهان رئيسيان فيما يتعلق بموضوع الرقابة والتحكم (Control) ، أحدهما ينظر إلى الرقابة أساساً باعتبارها أداة إدارية فنية للتأكد من كفاءة تحقيق الأهداف التنظيمية ، والآخر ينظر إلى الرقابة أساساً باعتبارها القدرة على استخدام السلطة في مواجهة الآخرين داخل المنظمة . ورغم أن المعنيين متداخلان في بعض جوانبهما ، فإننا معنيون في هذا البحث بالمعنى الثاني بصفة رئيسية ، وذلك لاتصاله الوثيق بموضوع الدولة . انظر :
Andrew Dunsire, *Control in a Bureaucracy* (Oxford : Martin Robertson and Co., 1978), pp. 21 - 72.

(٢٦) Marvin G. Weinbaum, « Bureaucratic Norms, Structures and Strategies in Agricultural Development Policies in the Middle East, » paper presented at: Middle East Studies Association, Annual Conference, Salt Lake City, November 1979, pp. 3 - 7.

وقد أوضحت الدراسات القليلة المتاحة في هذا الخصوص ولع المدير العربي وشغفه بموضوع السلطة . ففي دراسة قام بها فريد منع على ٥٢ قائداً إداريا من ستة أقطار عربية (هي مصر والأردن والكويت ولبنان والسعودية والإمارات) وجد أن القرارات التي يتخذها المدير في سبعة مجالات مختلفة تنقسم على النحو التالي من حيث درجة المشاركة فيها :

- ٢٢ بالمائة من القرارات يتخذها المدير بمفرده .
- ٥٥ بالمائة من القرارات يتخذها المدير بعد استطلاع رأي عدد صغير من معاونيه .
- ١٣ بالمائة من القرارات يتخذها المدير بالإتفاق مع غيره .
- ١٠ بالمائة فقط من القرارات تتم على أساس التفويض .

كذلك لوحظ أن نسبة المشاركة تتضاءل بصورة واضحة ، كلما ابتعد القرار عن مجالات شؤون العاملين والإجراءات الإدارية والمصلحية المباشرة ، وكلما اقترب القرار من المستوى التنظيمي الشامل .

وقد وجدت الدراسة نفسها انه في حالة عدم رضوخ المرؤوسين لرغبة المدير ، فإنه يلجأ إلى « إدارة الصراع » عن طريق التلويح بالمنصب والإرتكان إليه . ففي المواقف التي يفضل المدير فيها اتخاذ قرار معين يعارضه فيه مرؤوسوه ، فإنه يتجه إلى تنفيذ ما يراه ملوحاً بمنصبه وسلطته . وفي المواقف التي يعارض المدير فيها قراراً يرغب المرؤوسون فيه ، يكون المسلك السلطوي الذي يتخذه المدير هو تجميد الموضوع أو جعله « يموت » مع مرور الوقت . والواقع أن المدير العربي بصفة عامة يخاف أن يفقد سلطته إذا سمح بالتناقش والتشاور ، أو تسامح في وجود الصراع الإداري داخل منظمته ، حتى إذا كان هذا التنافس من قبيل المنافسة الصحية على التوصل إلى الأهداف . وهو لا يكاد يطمئن إلا عند توافر وضع من الرضوخ الكامل من جانب مرؤوسيه . وكما عبّر أحد المديرين العرب في الدراسة السالفة الإشارة إليها[٢٧] : « إذا لم يقض القائد ، سواء على المستوى القومي أو مستوى المنظمة ، على المعارضة ، فإن الناس (بمن فيهم موظفوه) سوف يظنون أنه ضعيف وبهذا فسيفقد كل احترام له »[٢٨].

من الصعب إذاً أن نتخيل أن ترتاح نفس مثل هذا المدير إلى غير النمط البيروقراطي التدرجي السلطوي في الإدارة . وهكذا نرى أن مصلحة معظم المديرين تلتقي مع مصلحة معظم السياسيين من حيث مناسبة النمط البيروقراطي لأغراضهم في التحكم المركزي والرقابة الآلية (Control) . ومن هنا نجد أن فكرة المشاركة في السلطة واتخاذ القرار ، وبخاصة عن طريق التفويض ، هي فكرة شبه منسية في جهود الإصلاح الإداري . فإن ذكرت الفكرة أو تم اقتراحها في أحد برامج الإصلاح ، فيكون الأمر مقتصراً في العادة على إعلانها كشعار أو الأخذ بها كأسلوب فني (تكنيك) بدون أبعادها التنظيمية والسلطوية الحقيقية التي تسمح باللامركزية وبالتفويض وبجماعية القرار من الناحية الواقعية .

ونستطيع أن نقدم مثلين على ذلك من التجربة المصرية :

---

(٢٧) من الطريف أن الذي صرّح بهذا التعليق كان مديراً مصرياً . وقد لاحظ « فريد منع » في دراسته :
Farid A. Muna, *The Arab Executive* (London : Macmillan, 1980) , pp. 56 - 57.
إن المديرين المصريين يسمحون بدرجة أقل من المشاركة لمرؤوسيهم بالمقارنة بالمديرين من الأقطار الخمسة الأخرى . وكان السعوديون هم الأكثر مشاركة في القرارات . فهل يعكس هذا طبيعة الاختلاف بين تقاليد الدولة النهرية (القائمة على تدرج السلطة والهيراركية) وتقاليد الدولة البدوية (القائمة على أعراف المساواة والتشاور) ؟

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ٦٣ ـ ٦٨ .

ـ المثال الأول : تجربة الإدارة بالأهداف : لقد رفعت شعارات الإدارة بالأهداف في مصر في منتصف السبعينات (وتلتها في ذلك بعض الأقطار العربية الأخرى) . ولكن التطبيق العملي لهذه التجربة لم يسفر عن نجاح يعتد به ، ومن أسباب ذلك في تصورنا أن المديرين رأوا في هذا الأسلوب طريقة يزيدون بها من قدرتهم الإدارية ومن سلطاتهم الشخصية ، بدلاً من أن يـروا فيها « روح » فكرتها ، وهي ضرورة التناقش والتراضي بين جميع العاملين حول الأهداف والسياسات والبرامج التي ستتبعها المنظمة ، لأن وضوح الأهداف والإتفاق عليها ـ بحسب هذا الأسلوب في الإدارة ـ هو محور النجاح في تطبيقها [٢٩] .

ـ المثال الثاني : تجربة الحكم المحلي : إن نظام الحكم المحلي الذي أعلن في مصر عـام ١٩٧٩ طرح سياسياً ودعائياً باعتباره خطوة حاسمة وجريئة نحو اللامركزية الحقيقية . ولكن لو نظرنا بدقة إلى الظروف التي مهدت لإصدار هذا القانون وإلى التعديلات التي أتى بها ، فربما وجدنا أن هدفه الحقيقي كان هو « اللامركزيـة من أجل التحكم » (Decentralization for control).فمن ناحية الظروف التي مهدت له نجد أمامنا « مظاهرات الخبز » التي عمت انحاء البـلاد عام ١٩٧٧ وزيادة أحداث العنف الإجتماعي وتدهور الأوضاع الأمنية في كثير من المحـافظات وبخـاصة في الريف . وقد كانت نتيجة ذلك هو رغبة القيادة في تـركيز قبضتهـا ، فظهـرت سلسلة من القوانين والإجراءات منها الدعوة إلى الأخذ « بأخلاقيات القرية » واعلان « قانون العيب » وإنشاء « محاكم القيم » والحديث عن أهمية « الأمن الاخلاقي » .

في هذا الإطار العام صدرت القوانين التي اعتبرت رسمياً ثورة على طريق اللامركزية . ولكن لو حللنا هذه القرارات والقوانين تحليلاً دقيقاً ، لوجدنا أنها زادت من مكانة وسلطات المحافظين وضباط الأمن ، على حين أنها قللت من سلطات المجالس المحلية المنتجة ، حتى بالمقارنة بما كانت عليه من قبل . وهكذا فقد كان الهدف الحقيقي لهذه التعديلات ـ أو أحد أهدافها على الأقل ـ هو زيادة سلطة المحافظين في الموقع ، مع ربط اختصاصاتهم بصورة محكمة بوزارة الداخلية . ومن ناحية أخرى ، أصبح المحافظ مسؤولاً مباشرة أمام رئيس الجمهورية ومجلس المحافظين والحزب الحاكم (الذي يرئسه رئيس الجمهورية أيضاً) ، وكل هذه أجهزة سلطوية مركزية ذات اتصال محدود بالمشكلات المحلية[٣٠] .

وهكـذا نرى أنـه على حين طرحت هذه التعـديلات على الجمـاهيـر من منـظور أهـدافهـا « الديمقراطية » و « التنموية » ، فإن الهدف الأساسي ربما كان في الواقع هدفاً أمنياً ، يتمثل في رغبة الحكومة المركزية في مواجهة أي تحدٍ لها في الأقاليم . وقد أوضحت انتخابات عام ١٩٨٤ أن هذه الإجراءات كانت لها فعاليتها ، إذ كان « حزب الحكومة » أكثر نجاحاً في الأقاليم والريف ، مما كان في المدن الكبرى .

لقد استهدفنا في التحليل الذي قدمناه في هذه الدراسة أن نوضح عدداً من الجوانب السياسية الحساسة في عملية تنمية الإدارة وإصلاحها . ونرجو أن نكون قد نجحنا في إبراز بعض الأسباب التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى التغافل عن عدد من المشكلات المهمة في مجال تطوير الإدارة أو تجنب الخوض فيها أو مواجهتها بحسم .

---

(٢٩) Nazih Ayubi , « Bureaucratic Inflation and Administrative Inefficiency : The Deadlock in Egyptian Administration,» *Middle Eastern Studies*, vol. 18, no. 3 (1982).

(٣٠) Nazih Ayubi, « Local Government and Rural Development in Egypt in the 1970's,» *Cahiers africains d'administration publiques*, no. 23 (1984).

ويمكن القول ، في الختام ، إن نقائص الإدارة العربية التي تؤدي إلى قصورها عن تقديم الخدمات والنهوض بالتنمية ، لا يمكن ردها ببساطة إلى نقص في معرفة الخبراء والممارسين العرب بالنظريات الحديثة في التنظيم والإدارة وبالأساليب المتعارف عليها في مجال الإصلاح والتطوير الإداري . إن شكلية البيروقراطية وجمودها وتعسفها ، فضلاً عن تضخمها المبالغ فيه ، ليست من قبيل المشاكل الفنية البحتة ، وإنما هي أمور ذات اتصال وثيق برغبة الحكام في استخدام البيروقراطية كأداة للضبط الإجتماعي والتحكم السياسي ، وبشغف الإداريين بجاه المنظمات وبسلطة الإدارة □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

جماعة الدراسات العربيّة والتاريخ والمجتمع

الطبعة الثالثة من كتاب

نقد العقل العربي (١)

تكوين العقل العربي

الدكتور محمد عابد الجابري

الثمن: ٨ دولارات أو ما يعادلها

التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب العربي

عقدت هذه الندوة التي أعد لها ونظّمها مركز دراسات الوحدة العربية ، في فندق « المشتل » ، بتونس العاصمة ، يوم الاحد في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ . وقد شارك فيها طبقاً للحروف الهجائية كل من :

د. سعيد بنسعيد
استاذ الفلسفة والاجتماع في
جامعة محمد الخامس ـ الرباط.

د. عفيف البوني
باحث في قضايا الفكر القومي
والثقافة العربية ، وعضو هيئة
تحرير مجلة شؤون عربية.

د. غالي شكري
مفكر عربي من مصر.

د. محمد عابد الجابري
أستاذ بكلية الآداب في
جامعة محمد الخامس ـ الرباط .

د. هشام جعيط
استاذ علم الاجتماع
بالجامعة التونسية .

أدار الندوة : أ. السيد يسين
مدير مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

شهد العقد الأخير مظاهر متعددة تشير إلى تدهور عام في مسيرة العمل العربي المشترك . فالتكامل الاقتصادي تباطأت خطواته على عكس ما توقع الكثيرون عشية انعقاد مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٠ ، والعلاقات السياسية بين الأقطار العربية ازدادت توتراً وتعددت الخلافات الحادة ، وزاد الإتجاه نحو الإقليمية كبديل ممكن التحقيق يعوض الفشل في تحقيق تكامل على المستوى القومي ، وهو الإتجاه الذي يحمل في طياته من الناحية النظرية على الأقل إمكان تحقيق درجة من الأمن والإعتماد على الذات ، إلا أنه قد يدعم ميولاً إنفصالية تشوبها الإقليمية الفكرية الضيقة .

إلا أنه رغم تعدد هذه المظاهر ، وجدت ظواهر إيجابية أهمها ظاهرة « تكامل الفكر » ، فقد شهد العقد الأخير نشاطاً بارزاً في مجال الإتصال الفكري في الوطن العربي بشكل عام ، وبين مشرقه ومغربه بشكل خاص . أهمية هذه الظاهرة تبرز من عدة نواحي أهمها :

أولاً : إنها تأتي بعد فترة طويلة انقطع خلالها أو كاد ينقطع اتصال مفكري المشرق بمفكري المغرب . وقد لعب الإستعمار الأوروبي دوراً مهماً في تحقيق هذا الإنقطاع .

ثانياً : إن حركة الاتصال بين المشرق والمغرب على صعيد الفكر خلال فترة الاستعمار ، وهي حركة ضعيفة ومتقطعة ، كانت في الغالب حركة في اتجاه واحد من المشرق الى المغرب .

ثالثاً : إن هذه الحركة التي كانت في غالبها في اتجاه واحد ، اقتصر مضمونها على بعض أبعاد الفكر الديني والإصلاح . بينما الحركة التي شهدها العقد الأخير ، إلى جانب أنها متواصلة وكثيفة ، لم تقتصر على بعد واحد ، بل تعددت أبعادها ومضامينها ، ولم تقتصر على اتجاه واحد ، بل سارت في الاتجاهين .

رابعاً : إن الحركة الجديدة لتكامل الفكر العربي تميزت بظاهرة الانتقال المادي ، ليس فقط للفكر عن طريق الكتب والمقالات ، ولكن أيضاً بانتقال المفكرين أنفسهم واختلاطهم ببعضهم .

خامساً : إن عدداً متزايداً من مفكري المغرب العربي صار يكتب باللغة العربية ، أي أنه خرج من حيز الكتابة لمجتمع اقليمي محدود ولنخبة ضيقة الى مجتمع قومي ونخبة أكثر اتساعاً .

سادساً : إن كثيراً من كتابات المفكرين المشرقيين صارت تناقش وأحياناً تتبنى وتطور مقولات وآراء أطلقها مفكرون من المغرب العربي .

سابعاً : إن ما يسمى بقضية العروبة والاسلام قد اكتسبت بفضل هذه الحركة الفكرية المتصلة والكثيفة أبعاداً جديدة وعمقاً تطبيقياً مهماً، ساهمت من ناحية في تخفيف حدة العنصر الرومانسي في الفكر القومي المشرقي ، ومن ناحية أخرى هزمت كثيراً من ادعاءات التناقض بين العروبة والاسلام .

ثامناً : كذلك أعيد تقويم بعض مسلمات شاعت في المشرق العربي عن المغرب العربي وثبت زيفها أو ضعفها ، منها ما يتعلق بأقليات المغرب العربي وبمشكلة التعريب وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبقضايا التراث والمعاصرة ... الخ .

تاسعاً : ازالت هذه الحركة التي اتّسم بها العقد الأخير ، بعضاً من سوء الفهم بين مفكري المشرق ومفكري المغرب ، وهو العنصر الذي تسبب في شعور لدى الطرفين ، إما بالتعالي أو بعقدة النقص .

عاشراً : دعمت هذه الحركة الثنائية الاتجاه ، موقف أنصار التعريب في مواجهة النخبة الفرانكفونية . وآثار ذلك واضحة في مختلف أقطار المغرب العربي .

حادي عشر : ساهم مركز دراسات الوحدة العربية ، من خلال مجلته « المستقبل العربي » وندواته وكتبه في تحقيق قدر كبير من التفاعل بين مفكري المغرب والمشرق العربيين ، فقد حضر

ندوات المركز التسعة عشر على مدى التسع سنوات الماضية سبعون مفكراً من المغرب العربي الكبير ، وبعضهم حضر أكثر من ندوة واحدة وبلغ عدد من حضر الندوات المختلفة منهم ١١٢ مفكراً مغربياً ، التقوا خلالها وتعرفوا على مفكرين من المشرق العربي . كما ساهم في الكتابة في « المستقبل العربي » حتى شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ ستة وسبعون مفكراً من المغرب العربي ، وبعضهم كتب فيها أكثر من مرة وبلغ مجموع مساهماتهم المختلفة ١٢٣ مساهمة ، وأتيح من خلالها التعرف على كتاباتهم في المشرق العربي . كما نشر المركز سبعة كتب مؤلفة كلياً أو جزئياً من قبل كتاب من المغرب العربي . وقد مثّل ذلك كله قناة مهمة للتواصل والتفاعل الثقافي بين مفكري المشرق والمغرب العربيين .

ولذلك تأتي حلقة النقاش هذه التي أعدَّ لها ونظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، وعقدت في تونس العاصمة يوم الاحد ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ لاستطلاع رأي نخبة من المفكرين العرب ، مشارقة ومغاربة ، حول الموضوع ، كخطوة أولى نحو الإعداد لدراسة شاملة عن التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب العربي بشكل عام ، وإسهام مفكري المغرب العربي في الفكر العربي المعاصر بشكل خاص .

● **أ. السيد يسين** : يسرني باسم مجلة « المستقبل العربي » أن أرحب بأعضاء الندوة : د. هشام جعيط ، د. سعيد بنسعيد ، د. عفيف البوني ، د. غالي شكري ، ود. محمد عابد الجابري .

موضوع هذه الندوة عن الفكر المغربي المعاصر . وينطلق اهتمامنا بهذا في ضوء بعض المؤشرات الثقافية ، التي تدل على أن هناك تفاعلات بين المغرب والمشرق آخذة في الاتساع والعمق في السنوات الأخيرة ، يكشف عنها على سبيل المثال وجود كتب أساسية أصدرها مفكرون مغاربة أثّرت تأثيراً واضحاً في مجريات التفكير المشرقي ، إذا صح التعبير . وقد أذكر هنا على سبيل المثال مؤلفات د. عبد الله العروي ، د. هشام جعيط ، ود. محمد عابد الجابري . في هذا الإطار نريد أن نطرح مجموعة من الأسئلة . وفيما يلي جدول أعمال مقترح للندوة قد توافقون عليه ، وقد نعدّله . لدي أربعة أسئلة رئيسية :

السؤال الأول : عن الصلات التاريخية بين الفكر العربي المشرقي والمغربي .

السؤال الثاني : هل حدث انعزال بين الفكر المشرقي والمغربي . متى ولماذا ؟

السؤال الثالث : هل هناك نهضة راهنة في الفكر المغربي ؟ ما هي علاماتها ؟ وما هي أبرز التيارات الفكرية الفاعلة الآن في المغرب ؟ وما هي أبرز الأعمال الفكرية الموجودة في الساحة ؟

والسؤال الأخير : هل بدأ التفاعل بين الفكر المشرقي والمغربي ، وما هي الآفاق المستقبلية لهذا التفاعل ؟ وما هي المشكلات المعرفية والمنهجية والنظرية المطروحة ؟

هذه أربعة أسئلة مطروحة نفتح النقاش حولها ، أولاً حول مدى مناسبتها ، وحول ما إذا كان يمكن أن نضيف إليها أو نحذف منها .

د. عابد الجابري تفضل.

○ **د. الجابري** : أنا أفضّل في الحقيقة أن يكون موضوع الندوة هو التفاعل الثقافي بين المغرب والمشرق . أي الأخذ والعطاء ، حتى لا يتركز الحوار أو الحديث عن المغرب بأقطاره الثلاثة ، وننسى فضل المشرق على المغرب .

ربما يعرف إخواننا المشارقة سلفاً أن المشرق هو الذي أمدَّ المغرب العربي بكثير من البراعة الثقافية والتيارات الفكرية . وأعتقد أنه عند المغرب شيء آخر غير ما يعطيه اليوم ، وهو كيفية توظيفه لما أخذ عن المشرق ، سواء في القرن الماضي أم في هذا القرن . فالتيارات الفكرية منذ الوهابية إلى

سلفية عبده إلى الفكر القومي المعاصر ، كانت تأتي إلى المغرب ، ولكن تُلون بلون المشاغل المغربية وبلون طبيعة الوضع الثقافي العام في المغرب . ليس هذا وحسب ، بل لربما يمكن القول ـ وهذا يجب أن يقال في الحقيقة ـ إن إطلاع المغاربة ، أو قسم كبير من المغاربة وهذا يشمل المغرب الأقصى خاصة ، على الفكر الأوروبي ، تم في قسم كبير منه عبر الترجمات والتأليفات للمشرقيين . الاتصال المباشر مع الثقافة العربية كان محدوداً في نخبة معينة لم تكن تنتج ثقافة ولا توصلها للجماهير . المصدر الغني والموظف عندنا في المغرب خاصة هو الفكر الأوروبي المنقول إلينا عبر الترجمة المشرقية . هذا شيء يجب ألا ننكره ، ويجب أن نعترف به ، ونؤسس عليه نظرتنا للأمور .

ماذا حدث بعد ذلك ؟ بعد الخمسينات بدأت الأمور تتغير شيئاً فشيئاً في المغرب ، وفي المغرب العربي عامة ، لأسباب لعل أهمها هو أن قضية التعليم في المغرب العربي ، وفي المغرب الأقصى خاصة ، كانت هي القضية الوطنية الأولى في الكفاح الوطني ، نظراً إلى التحدي الذي كان الفرنسيون يواجهون به العروبة والثقافة العربية في المغرب . فمنذ الخمسينات ، ومنذ الاستقلال خاصة ، دخلت أفواج من التلاميذ إلى المدارس ؛ مدارس أهلية معربة ، مدارس حكومية ، وبدأ التعريب وكان هناك كمّ هائل وقفزة كمية هائلة بدأت تعطي أُكلها أو ثمارها الكيفية ابتداء من السبعينات . وصادف الأمر في السبعينات شيئين اثنين : التيار المعروف في فرنسا وهو التيار اليساري ولكنه أيضاً ذو خطابات جديدة ، والركود النسبي في النشاط الثقافي في المشرق العربي ، وخاصة في مصر .

والركود النسبي في المشرق جعل النخبة المغربية في المغرب الأقصى خاصة تبرز . ولكن هناك عامل أساسي لا بد من ذكره ، وهو أن الثقافة في المغرب الأقصى ظلت دائماً ثقافة معارضة أساساً . منذ الحماية كانت الثقافة ثقافتين : ثقافة الحماية التي تدار عن طريق الإذاعة والوسائل الرسمية ، والثقافة الوطنية التي كانت تبحث عن أدوات خاصة بها وشعبية . ولم يتغير الوضع في المغرب الأقصى ، بل استمر على حاله كما كان في عهد الحماية ، أي ان الدولة بقيت في جانب ولها شرعيتها التاريخية ، والمعارضة بقيت في جانب ولها شرعيتها التاريخية . وبقيت الثقافة ثقافتين ، ثقافة وسائل الاعلام الرسمية التي قوطعت وما زالت تقاطع من تيارات المثقفين الشباب الصاعد والثقافة الوطنية . ومسألة أخرى قائمة في المغرب وهي، وجود نوع من الليبرالية النسبية المعروفة في المغرب التي تسمح بتعدد الأحزاب ، وتسمح بتكوين جمعيات ، وتسمح باصدار مجلات ، وتسمح بنوع من النشاط الثقافي المستقل . فاكتسب النشاط الثقافي هكذا طابعاً نضالياً ، وعصامياً ، أي امتزج هذا الجانب مع الجوانب الأخرى التي ذكرناها ، فكان هذا النوع من الظهور المفاجيء بالنسبة للمشرق ، وبالنسبة لأنفسنا نحن في المغرب ، فوجئنا بهذه الظاهرة الثقافية ، وهي ظاهرة عامة تشمل الجانب الفكري الفلسفي ، كما تشمل الجانب الأدبي النقدي ، كما تشمل جانب الأغنية ، وجانب الفنون التشكيلية ، وجانب المرأة أيضاً . إنها ظاهرة عامة بطبيعة الحال وهي عبارة عن وعود في الحقيقة ، وعود ربما بات بعضها في مرحلة العطاء ، وبعضها فيما أعتقد سيبلغ مرحلة العطاء ، إذا استمر الوضع على ما هو عليه على الأقل ، وإذا لم يصبح سيئاً.

إذن ، أعتقد أن المسألة نسبية ، اي هناك تراجع في المشرق لأسباب معروفة ، وأيضاً تراجع اللغات الأجنبية في المشرق ، وانقطاع الإتصال مع أوروبا عن طريق البعثات . نحن في المغرب لدينا الآن ١٥ ألف طالب يدرسون في فرنسا ، ١٢٦ ألفاً في المغرب كطلاب جامعيين . ويلاحظ حتى ما قبل سنتين ، أن أي طالب كان يحصل على البكالوريا كان له الخيار بين منحة إلى الخارج إلى فرنسا ، أو منحة داخل المغرب .. سواء أكان غنياً أم غير غني . هذا من الأمور التي جعلت الجوانب الكمية هذه

تتحول إلى هذا النوع من الكيف الذي نرجو أن يستمر وأن يعطي ثماره . ما ذكرته ينطبق بكيفية عامة على المغرب الأقصى ، ولا أستطيع أن أتحدث عن الجزائر أو عن تونس بهذه الكيفية ، والأخ هشام من أدرى الناس بالموضوع ، إنما لا بد أن نشير إلى أن العمل العلمي الأساسي فيما أعتقد للأخ هشام ، ليس هو كتاب **الإسلام و أوروبا** أو الغرب ، بل الأطروحة المجددة التي نشرت بالعربية والموزعة بالفرنسية وهي عن الكوفة ؛ هو عمل تأصيلي جديد منهجي ، لربما سيكون له صدى عميق جداً عندما يوزع وينشر خصوصاً لدى الباحثين الأكاديميين .

● أ . **السيد يسين**: أعتقد أن الصياغة التي صاغها د. الجابري بموضوع الندوة قد تكون أكثر مناسبة عندما نتحدث عن التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب ، وقد أكد حقيقة تاريخية أن الفكر المشرقي كان معروفاً في المغرب ، وتم التفاعل معه ، وأثّر في اتجاهات المثقفين المغاربة . وكأننا نقول ببساطة إن هناك تفاعلاً جدلياً فكرياً بين المشرق والمغرب ، ولعل د. هشام جعيط يحدثنا عن وجهة نظره في هذه القضية. د. هشام جعيط تفضل.

○ د. **هشام جعيط** : في الحقيقة ، إذا سمحتم ، أريد أن أرجع الى الماضي ولو لفترة قصيرة ، العلاقة بين المشرق والمغرب من قديم الزمان كانت ، في الوقت نفسه ، علاقة تبعية في الأغلب من المغرب الى المشرق ، لأن المشرق كان مركّزاً في قلب مركز الخلافة ، في تلك الفترة من القرون الوسطى . الحقيقة ان المشرق لم يكن المشرق العربي فقط ، بل كان دار الخلافة ، أو كان يستوعب المجال الإيراني بحيث كان متسعاً جداً ، أكثر اتساعاً من الآن ، والمغرب كان أكبر أيضاً من الآن لأنه كان يضم « الأندلس » . الأندلس يدخل في المجال الحضاري والثقافي المغربي ، بل كان عطاء الأندلس هو العطاء الأكبر في هذا المجال . قلت انها علاقة تبعية لكن مع نوع من المقدرة على الإبداع في المغرب ، أي المغرب الكبير بما فيه الأندلس ، « الجناح الغربي من الخلافة » . فأنتم تعرفون عطاء الأندلس الكبير من الوجهة الثقافية ، والأسماء الكبرى التي خرجت من الأندلس من إبن حزم إلى إبن رشد إلى غيرهما من الكتّاب والفلاسفة المجددين . في الحقيقة تعرفون أيضاً في تلك الفترة ، في الفترة الأولى بالخصوص ، أي في القسم الأول من الفترة الكلاسيكية ، كان يمكن للجناح الشرقي أن يلعب دوراً أكثر من الجناح الأقصى بين المغرب ، ثم فيما بعد ورث المغرب الأقصى كثيراً من الإرث الثقافي الأندلسي ، عندما انحصرت الفعالية الثقافية في الأندلس . إن عطاء المغرب الكبير بالمعنى الحضاري ، بما فيه الأندلس ، كان عطاء منذ القديم في الحقيقة ، جيد في النوعية ، ولكن كمياً لم يكن كبيراً ، لم يكن يوازي عطاء المشرق . لقد كان إسهاماً كبيراً في الحقيقة منذ القديم ، ثم انحسر جغرافياً مفهوم المغرب بضياع الأندلس .

ووقعت فترة الإنحطاط ، التي كانت عامة وشاملة ، بعد مرحلة إبن خلدون . وإبن خلدون نفسه هاجر إلى مصر ، وهذا يعني شيئاً كبيراً في الحقيقة ، يعني أنه اعترف بأن مصر صارت القطب الثقافي على الأقل ، والحضاري أيضاً ، في الوطن العربي ، والواقع أن دور مصر بدأ أساساً من الفاطميين ، وصارت مصر قاعدة ثقافية في تلك الفترة بصفة خاصة لانحسار دور العراق .

العراق في الفترة الأولى كان هو المركز مع الشام ، وأخذت مصر تلعب الدور الرئيسي إلى حدود القرن التاسع عشر ، وحتى العشرين . في فترة الإنحطاط بعد إبن خلدون ، عرفنا في المغرب أيضاً هذا الإنحطاط ، ولكن بصفة بشعة في تونس مثلاً . سأتكلم عن تونس ، في القرن الثامن عشر ، عندما عرفت تونس الإحتلال العثماني ، وتكلم الشيخ أبو دياب مثلاً عن ضياع العلم . والعلم ، يعني العلم الشرعي ، والعلم الشرعي مهم ، كاد في تلك الفتر أن يضيع ، أن يفقد تماماً. ناهيك عن العلوم اللغوية والعربية...الخ. بحيث عرفنا فترة فراغ كبير. خلال هذا الفراغ الكبير حرصت مؤسسات ـ لا

بد أن تُذكر ـ على صيانة هذه العلوم طوال أربعة قرون قبل عصر النهضة وهي : جامع الزيتونة في تونس ، وجامع القرويين بالمغرب ، فقد حرصا على صيانة التراث على الأقل . وبقي التأثير المشرقي موجوداً على الدوام، ولكن عن طريق التفاسير والشروح . في تلك الفترة ما بين القرن ١٥ والقرن ١٩ كان عطاء المغرب الأقصى من وجهة العلوم المعروفة في تلك الفترة ، وهي أساساً العلوم الشرعية ، عطاء حسناً . بالنسبة لتونس ، كانت تونس تستهلك في الوقت نفسه عطاء المغرب عبر عطاء فاس ، وعطاء مصر ، وهي حافظت على التراث وعلى اللغة إلى حد ما . وقع إحياء نسبي في القرن ١٧ بعد فترة من التأزم . وفي القرن ١٩ عرف المشرق قفزة كبيرة هي قفزة النهضة ، التي كانت أساساً نهضة لغوية وأدبية وإعادة العلاقة مع التراث وانعاش اللغة ، وهو أمر مهم وكبير على ما أعتقد . فهذه النهضة الأدبية التي تبعها تيار الإصلاح الديني ، كانت قاعدته هي المشرق . والمشرق يعني هنا أساساً الشام ومصر . فالتيار كان يتحرك بين الشام ومصر ، في بعض الأحيان كانت الدفعة تأتي من الشام ثم تنتقل الى مصر . مصر كانت تستقطب وترحّب لأسباب سياسية واجتماعية ولكنها ، فيما بعد ، لعبت دوراً خلاقاً . بدءاً من ١٩٠٠ عرفت مصر في اعتقادي فترة الابداع والخلق من ١٩٠٠ أو ١٩١٠ أو ١٩٢٠ عندما جاءت أجيال من كبار الكتّاب والمفكرين ، وصارت مصر بين الحربين العالميتين مكاناً مشعاً فأثّرت كثيراً . ذكر هذا الأخ د. محمد عابد الجابري فقال إن بلاد المغرب الأقصى وتونس بالخصوص عرفت تأثيراً كبيراً من الشرق ، أي من الشام ومصر ، وعادة عن طريق مصر ، تأثير كبير فيما يخص إحياء اللغة. الحقيقة انه حتى في الفترة الاستعمارية فيما يخص تونس ، وقع نوع من الاحياء الفكري . مثلاً عرفنا في تونس شخصيات فكرية لا بأس بها لعبت دوراً : وقعت نهضة صغيرة في القرن ١٩ نهضة إصلاحية في المجال السياسي ، صغيرة بالنسبة لما وقع في المشرق ، ولكنها نهضة حقيقية مثل خير الدين التونسي ، المؤرخ إبن أبي ضياف . فيما بعد ، حتى في فترة الاستعمار ، عرفنا الطاهر الحداد مفكراً لا بأس به ، والشاعر أبو القاسم الشابي . كل هذه الفترة من آخر القرن ١٩ إلى ما قبل الاستقلال كانت مجهولة في المشرق ، ولكن كانت هناك بذور فكرية موجودة في تونس ، تقاليد فكرية موجودة . الاستقلال عرّف إلى حد كبير بهذا التراث. فترة الاستقلال في تونس ، عَرَّفت تونس أولاً بهذا التراث ، مثلاً وقعت طبعة تاريخ إبن أبي ضياف ، وقعت إعادة طبع كتاب خير الدين ، أبو القاسم الشابي وقع التعريف به في المشرق ..الطاهر الحداد... إلخ.

وقع نوع من إحياء لهذه الفترة ، الفترة النهضوية الاصلاحية ، وفيما بعد وكما ذكر د. الجابري تكوّنت أجيال جديدة . أعتقد أن الأجيال التي لعبت دوراً فكرياً تكوّنت حتى من الفترة الاستعمارية في تونس على الأقل عبر الصادقية ، وعبر الزيتونة أيضاً ، ولكن أساساً عبر الصادقية لأن الصادقية كانت تعطي تعليماً مخضرماً فرنسياً ، وعربياً في الوقت نفسه ، فتكوّن جيل كان وصل إلى سن الرجولة إبان الاستقلال ، وجيل من المثقفين الجيدين ، إنما هذا الجيل من المثقفين الجيدين خلافاً للوضع في المغرب استقطبته الدولة . ففي الخمسينات كانت هناك عناصر ، منها محمود السعدني كان معروفاً إلى حد ما بتونس ، ووقع التعريف به إبان الاستقلال عن طريق طه حسين بمصر إلى حد ما. هناك عناصر شابة كان لها مستقبل ولكن الدولة استقطبتها . فخلافاً لما وقع بالمغرب الأقصى ، هنا في تونس تباطأ الجيل الذي وصل إلى سن الرجولة في عهد الاستقلال الأول ، إذ دخل في صفّ الدولة ولم يثمر . الإثمار والعطاء بدأ عندنا تقريباً من السبعينات . ولأسباب متعددة ، فان نهضتنا الفكرية أضعف من نهضة المغرب الأقصى ، في بعض مجالات الفكر العام ، في مجالات التنظير ، ولكن هناك نهضة أكاديمية . مثلاً عندنا كثير من الأكاديميين كتبوا في مجالات متعددة . أعتقد أن الجيل الثاني بعد الاستقلال لم يعط العطاء الكثير فيما يخص التنظير والابداع وغير ذلك ، لأنه كان

دائماً ينظر إلى الدولة ، أي إلى خدمة الدولة تبعاً للنسق التونسي ، ولكن ابناء هذا الجيل هم في الحقيقة يائسون من الدولة ولم يعطوا جهودهم كلها ولم يوظفوها في الخلق والابداع النظري ، بحيث كان هناك نوع من الإحجام الذي لعله لم يوجد بالمغرب . أنا أعتقد أن ما حصل في المغرب الأقصى ، هو أن جيل ما بعد الاستقلال لم تستقطبه الدولة . فوظف المثقفون قدرتهم كلها في الخلق والابداع . في تونس بقوا مذبذبين ، عندهم دائماً نوع من الأمل في خدمة الدولة . لهذا لا نجد العدد الكبير من المنظّرين المعروفين كما نجدهم بالمغرب . ثم هناك فارق في السكان ، ونوع من الاحجام عن التنظير وغلبة العنصر الأكاديمي على الابداع . لكن مع هذا ، وقعت بعض محاولات للتنظير بتونس ومحاولات لمنهجية جديدة في التاريخ وفي علم الاجتماع أساساً . لماذا تعرّف المشرق على المغرب أساساً في السبعينات ؟ أنا أشرت لتحليلات الجابري ، إنما أعتقد وأريد أن أؤكد على أن العلاقة القوية باللغة الفرنسية ومعرفة التراث الأوروبي ـ ليس على طريق الترجمات العربية إلا في بعض الأحيان، ولكن أساساً عن طريق الترجمات إلى الفرنسية مثلاً ، ترجمات الفلاسفة الألمان إلى الفرنسية، أثّرَت كثيراً على الفكر الفلسفي والتنظيري في المغرب العربي . هذا مهم جداً ، لقد بقيت العلاقة قوية مع فرنسا . وفي الآن نفسه في المغرب عندنا بعد الاستقلال وحتى ما قبل الاستقلال علاقة دائماً كانت وطيدة بالتراث بمعناه الأفضل ، أي بالتراث الفكري والفلسفي والعربي الاسلامي. والذي حصل هو هذا التجميع ، هذه القابلية على فهم التراث ، وهي قابلية تقليدية موجودة في المغرب ، التحمت في وقت ما بالفكر الأوروبي ـ لا أقول الفرنسي فقط ـ بينما في المشرق ، وقعت فترات تأزم بعد أن عرف المشرق زخماً كبيراً بين الحربين من العمالقة المعروفين امثال طه حسين والعقاد وغيرهما . الذي وقع هو نوع من التوقف في العطاء ، ربما بسبب الأنظمة السياسية . هذا الاستبداد الفكري لعب دوراً كبيراً . ثم في الجيل القريب منا غلبت الثقافة الأنكلو ساكسونية. الثقافة الأنكلو ساكسونية ، خلافاً للثقافة الفرنسية ، هي ثقافة قد تكون أكثر جدة ، وربما تكون متقدمة أكثر في الزمن ، ولكن فرنسا بقيت متقدمة في الثقافة التقليدية من فلسفة وتاريخ وعلم اجتماع وأمور من هذا القبيل . وفي الثقافة الانكلو ساكسونية التي غلب عليها العنصر الامريكي ، هناك عنصر الفكر السياسي والفكر الخبرائي والفكر الانثروبولوجي الذي لا يؤهل كثيراً للتنظير . وأهم دليل على ذلك أن أمريكا ، وبرغم حجمها الكبير ودورها القيادي في جميع الميادين مثلاً ، لم تفرز مفكرين في السبعينات من نمط دولوز ، التوسير ، ليفي شتراوس .

● **أ . السيد يسين** : شكراً د. هشام جعيط . أعتقد أن ما ورد في كلام د. الجابري ود. هشام جعيط يمكن أن يغطي النقطة الأولى الخاصة بالصلات التاريخية والعلاقات الجدلية بين الفكر العربي والفكر المشرقي . هناك أفكار متعددة طُرحت في المداخلتين أعتقد أننا سنعود إليها لكي نناقشها مناقشة نقدية . أريد الآن أن أدعو د. سعيد بنسعيد لكي يركز على الجانب المنهجي . د. الجابري تحدث عن تأثير المنهجية الفرنسية على جيل المفكرين المغاربة المعاصرين، ود. جعيط ركّز أيضاً على هذا الجانب وخصوصاً ما عرفت به العقلية الأوروبية من نزعة إلى التنظير وبناء الأنساق الكبرى واستحداث المناهج . وأعتقد هذه نقطة بالغة الأهمية ، أرجو د. سعيد أن يركّز عليها في مداخلته .. د. سعيد تفضل.

○ **د. سعيد بنسعيد** : إذا سمح الأخ السيد يسين ، هذه مسألة المنهجية طبعاً في منتهى الأهمية ، وأحب أن أسمع أيضاً فيها رأي د. هشام جعيط و د. الجابري . ولكن إذا سمحت لدي إضافة صغيرة فيما يتعلق بالنقطة الأولى حول الصلات التاريخية بين المشرق والمغرب ، وسأحاول أن أركّزها في نقطتين اثنتين :

النقطة الأولى ، تاريخية أرجع فيها إلى التاريخ القريب ، ولا أتجاوز نهاية القرن ١٩ ومطلع القرن ٢٠ . إذا ما رجعنا إلى مجموعة من النصوص التي كتبها مغاربة ، (وهي للأسف إما نصوص لا تزال مخطوطة لم تنشر نطّلع عليها في الخزانات الوطنية في المغرب ، وإما إنها طُبعت طبعات نسميها في المغرب طبعة حجرية)، فإننا نجد عند هؤلاء الكتاب والمفكرين المغاربة ما يبرهن لنا على وجود هذه السيرة . فهم يتحدثون مثلاً عن الشيخ رفاعة الطهطاوي ورحلته الباريسية ، ويتحدثون عن الحاكم محمد علي وعما أحدثه في مصر من التنظيمات ، ويتحدثون هكذا بعبارة التنظيمات كما هي معروفة في الأدبيات التي اهتمت بالحركات الاصلاحية . كما نجد عندهم معرفة بـ « خير الدين التونسي » ، وأحب لمناسبة ذكر خير الدين التونسي ، أن أذكر أنه بالنسبة لمنطقة المغرب العربي ، لا شك أن تونس لعبت دوراً على قدر كبير من الأهمية ، في خلق الصلة بمنطقة المشرق العربي ، ونقل تلك الأفكار . وإضافة إلى كل الأسماء التي ذكرها د. هشام جعيط أريد أن أشير أيضاً إلى الدور الذي لعبته بعض الجمعيات في تونس كالمدرسة الصادقية ، وأثرها على المشرق لا ينكر ، ولكن كانت هناك جمعية لعبت دوراً مهماً وهي الجمعية الخلدونية ، وحيث كانت الصلة شديدة بين مثقفين مغاربة يذهبون إلى تونس ويستمعون ويحاضرون ، على كل حال كان هذا الاتصال موجوداً .

النقطة الثانية ، تتعلق تخصيصاً بالحركة الوطنية المغربية ، والدور الكبير الذي لعبته في تاريخ المغرب المعاصر ، وعلى الخصوص فيما يحلو لي أن أسميه بعملها الدؤوب على نقل المغرب إلى حسبة الحداثة .. الحركة الوطنية المغربية لم تكن حركة تحرر سياسي فقط ، ولكن كانت في الوقت ذاته حركة تحرر سياسي ذات مضمون ثقافي . بتعبير آخر جعلت نصب عينها ـ هكذا نقرأ برنامجها الآن ـ تحرير المغرب من ربقة الاستعمار الفرنسي والإسباني ، ولمّ شتات التجزئة التي أحدثها الاستعماران الفرنسي والأسباني في المغرب من جهة ، ولكن أيضاً تجاوز الأحوال التي جعلت استعمار المغرب ممكناً كالقضاء على الخرافة ، والقضاء على الأمية . في هذا الصدد ، نجد أنه عند رجالات هذه الحركة وفي برنامجها ، تشوّف كبير إلى المشرق العربي . فقط كان هناك موقف عند هؤلاء الوطنيين المغاربة في مختلف المراحل التي مرّوا بها ، وهو ما أسماه د. الجابري بقراءة هذه الحركة للنهضة ، أي لما حدث في المشرق العربي ، إنما بمرجعية مغربية .

أقصد أنه في المشرق العربي ، سواء تعلق الأمر بالشام أم تعلق بمصر ، ظهرت مجموعة من التيارات ، وأهم هذه التيارات هو تيار الجامعة الاسلامية من جهة ، وتيار الداعين إلى الجامعة العربية من جهة ثانية. بعد ذلك سيظهر في الشام وفي مصر، تيار وطني يدعو إلى استقلال وطني. لكل واحد من هذه التيارات والتداخلات القائمة بينها خلفياته التاريخية ، وموجهاته الأيديولوجية . بالنسبة للمفكرين المغاربة ، عندما كانوا يقرأون هذه النصوص أو هذه التيارات ، كانوا أولاً يقرأونها وهم متجردون من هذه الخلفية التاريخية . ريح مباركة تهب من المشرق ، فهم يرحبون بها ، يقرأون للكُتّاب باختلاف تياراتهم ، وأحياناً كانت بينهم مراسلات موجودة ومنشورة ، مثلاً بعض المراسلات مع الشيخ محمد عبده . إذن كانوا متجردين من هذه الخلفية .

النقطة الثالثة ، هي أن منطقة المغرب العربي عموماً ، وأعتقد المغرب وتونس بكل تأكيد وحتى الجزائر ، لم تعرف هذا النوع من الاختلاف أو التغير أو الصراع بين دعوة إلى جامعة إسلامية تحت ظل خلافة عثمانية ، ودعوة إلى قومية عربية هي حصيلة حركة وطنية . هذا الصراع الثنائي لم يكن موجوداً ، وقد وفّر علينا كثيراً من الأمور .

تبقى لديّ إشارة بسيطة من باب المعلومات ، من باب الكتب التي يُنصح بقراءتها في هذا الصدد ، ما دام الهدف من هذا اللقاء هو التعريف .

نشير بالنسبة لحالة المغرب إلى كتابين اثنين . الكتاب الأول هو دكتوراه وهي غير مترجمة بعد إلى العربية ، وأعتقد أنها ككتاب تعريفي بهذه المرحلة تستحق أن تُنقل إلى العربية ، وهي التي كُتبت تحت عنوان **الأصول الاجتماعية والثقافية للحركة الوطنية المغربية** . والكتاب الثاني هو الجهد الذي بذله مؤرخ عصامي نُكِنّ له في المغرب كثيراً من الاحترام وهو أستاذ وفقيه وهو السيد محمد المنوفي حيث نُشر له كتاب بعنوان **مظاهر يقظة المغرب الحديث** وهو في جزأين ، والمهم في هذا الكتاب ، هو في الجزء الثاني ، عندما يقدم نصوصاً مهمة مفيدة نقّب عنها في بطون الخزانات والمكتبات .

● **أ. السيد يسين** : شكراً د. سعيد بنسعيد وأدعو د. عفيف البوني إلى تقديم رأيه فيما طرح من أفكار .

○ **د. عفيف البوني** : أنا في الحقيقة تلميذ للمشارقة والمغاربة ، وخاصة الأخوة الحاضرين جميعاً . هنا أريد أن أؤكد في البداية على فضل المشرق علينا في ثقافتنا واستكمالاً لما طرحه د. الجابري ، د. جعيط ، ود. بنسعيد ، أريد أن أضيف ملاحظة في الجانب التاريخي عن صلة المشرق بالمغرب . إن تونس احتلت صلة وصل في نقل الفكر المشرقي إلى عموم منطقة المغرب بحكم الموقع الجغرافي ، وربما بحكم دور الثقافة الزيتونية والجامع الزيتوني ، وهناك حتى في خلال القرن الماضي أو بداية هذا القرن زيارات محمد عبده الذي حاول أن يُكَوّن فرعاً لجمعية العروة الوثقى ، وهناك مراسلات ودراسات حول هذا الموضوع .

أضيف عنصراً آخر أيضاً في هذا الاطار ، هو دور الطلبة المغاربة عموماً الذين درسوا في المشرق العربي وتخرجوا منه ، وعادوا فأثّروا بطريقين :

إما أنهم خلقوا تياراً عاماً يستقبل ويقرأ ما يُكتب في الشرق ، وإما انهم ساهموا أيضاً في تعريب مواد كثيرة وفي تعريب التعليم بالمشرق بطرق مختلفة ، ربما غالبيتهم على مستوى الصحافة ، على مستوى الكتب المدرّسة ، يعني انهم خلقوا تعريفاً بشكل ممتاز . لا أدري هل استمر ، أم إننا انتهينا من النقطة التاريخية ، لأن عندي تصوراً معيناً لهذا الفكر أو هذا الإسهام المغربي: كيف يمكن أن أقوّمه شخصياً كقارىء وكإنسان حاول أن يكتب في هذا الاطار ؟

● **أ . السيد يسين** : سننتقل إلى هذه النقطة ، بعد أن نستوفى بعض المسائل والاشارات التي وردت في المداخلات السابقة . يمكن للدكتور غالي شكري أن يعقب على التفسير أو التشخيص الذي قدمه د. عابد الجابري حول مسألة نهوض الفكر في المغرب في ضوء الركود الفكري في المشرق في العقود الاخيرة . ما هو التفسير الذي يقدمه د. غالي شكري لهذه الظاهرة ؟

○ **د. غالي شكري** : إن التفاعل المغربي المشرقي ليس هو بالضبط تفاعل المغرب العربي ككل مع المشرق . فاستجابة كل قطر مغربي على حدة للتفاعل مع المشرق كانت تختلف ، وما زالت انعكاسات هذا الاختلاف قائمة حتى الآن في أشكال التفاعل المشرقي المغربي بشكل عام . هناك لحظتان تاريخيتان أساسيتان في الاتصال الحضاري المشرقي المغربي . وهما اللحظة الهلالية واللحظة الفاطمية . وفي هذا الاطار ، فإن العلاقة بين تونس ومصر علاقة متميزة ، علاقة خاصة ، ولذلك مهّدتُ لها في البداية بأن علاقة كل قطر مغربي على حدة بالمشرق تختلف عن بقية الأقطار.في العصر الحديث ثمة زيارات من الإمام محمد عبده ، زيارتان لتونس ، وزيارة للجزائر ، من العلامات البارزة جداً والمهمة جداً في معرفة حقيقة المعطيات التي كانت قائمة في ذلك الوقت ، وما إذا كانت على استعداد فعلاً لتفاعل طويل المدى بين المشرق والمغرب ، أم لا . كذلك هناك شخصية محمد الخضر حسين. محمد الخضر حسين هذا ، شيخ الأزهر التونسي الوحيد ، اي أن مشاركته الفكرية

في مصر ، وقبلها في تونس ، جديرة أيضاً بالنظر في هذا الاطار . بالطبع هناك ، في سنوات تالية ، مكتب المغرب العربي في كل من دمشق والقاهرة . وقبل أن أستطرد ، أود أن أقول انه رغم ذلك ، فهناك تياران في العصر الحديث : التيار المحافظ المتمثل في جمعية العلماء في الجزائر ، وجامع الزيتونة في تونس ، وتصحّ في المغرب الملاحظة نفسها ؛ والتيار الفرانكفوني . تفاعل هذين التيارين مع المشرق هو تفاعل اكتفاء ذاتي ، يعني أن الرصيد أو التراث السلفي للفكر المحافظ في المغرب العربي لم يكن يحتاج إلى فكر وافد من المشرق ، فيما التيار الفرانكفوني يأخذ من أوروبا ، ولن يأخذ من المشرق . ولذلك فان الاضافة التي أوردها د. الجابري عن الترجمات المشرقية يمكن أن تصح في سنوات الخمسينات على سبيل المثال ، وأساساً في الأدب ، أي أنه لا توجد أعمال فكرية كبرى مهمة تُرجمت في المشرق ، وكان لها تأثير مباشر على المغرب .

أنا أركّز على هذه النقطة ، وهي أن هذين التيارين ما كانا يحتاجان الى المشرق ، لأن هذا يفسر لنا بالفعل فجوة كانت موجودة ، ولربما ما زالت آثارها قائمة ويجب مواجهتها بشجاعة . هناك فجوة بين الثقافتين ، إن جاز التعبير . لم أكن أذهب إلى قطر مغربي إلا وأجد شكوى حقيقية ، خصوصاً في أوساط الشباب، من أن المشرق مقروء جيداً عندهم، ونحن، مفكرو المشرق، لسنا على صلة كافية بهم، وهذا صحيح.

المرحلة الناصرية أربكت عملية التفاعل بين المشرق والمغرب . فالموقف الرسمي في تونس ، على سبيل المثال ، كان موقفاً مزدوجاً حيث وجد موقف معادٍ للناصرية بشكل قاطع من قمة السلطة ، وفي الوقت نفسه كانت هناك محاولة للتعاضديات أي التعاونيات وهي قريبة الشبه جداً من بعض الانجازات الناصرية في مجال التخطيط الزراعي . ولكن هذا أربك الصلة بين المشرق والمغرب ، فلم يكن من السهل على المغرب العربي ، في ظل المرحلة الناصرية ، أن يتفاعل تفاعلاً صحياً مع الفكر المشرقي بشكل عام والمصري بشكل خاص . أقول هذا لأننا سنجد بعض الظواهر مثل الطاهر الحداد في تونس ؛ الطاهر الحداد مفكر إجتماعي أكثر راديكالية من قاسم أمين في قضية المرأة وحريتها ، وأظن أن كتابه الشهير **الشريعة والمجتمع** كتاب رائد ، وقياساً إلى ما كُتب في ذلك الوقت في أي بلد عربي آخر ، يعتبر هو الأهم .

هذه الأشياء شبه مجهولة تماماً في المشرق العربي . ولذلك ما حدث بالنسبة لأعمال « العروي » أو « الجابري » أو « جعيط » أو « عبد الكريم الخطيبي » ، أو الشباب الأكثر حداثة « سعيد بنسعيد » ، « عبد اللطيف » ، « محمد الوقيدي » ، هؤلاء الزملاء فعلاً ـ هو شيء جديد كلياً ، حصل خلال العشر أو الخمس عشرة سنة الأخيرة . وأحب أن أعرض عليكم نقطة في هذا الصدد خاصة بالأدب ، الأدب غير العلوم الانسانية الأخرى ، يقوم في ظني خلال الفترة نفسها بدور بالغ الأهمية ، مجلة « الآداب » اللبنانية هي المنبر الوحيد الذي كانت تجتمع عليه أقلام المشرق والمغرب . لا شك طبعاً انها انحسرت الآن ، ولكننا تعرفنا عليكم ، وأنتم تعرفتم علينا ، من خلال مجلة مثل مجلة « الآداب » ، أو دور نشر أيضاً بادرت إلى نشر أعمالكم ، حتى الأعمال التي كُتبت أصلاً بالفرنسية . الآن الوضع أفضل بكثير ، الآن أصبحت هذه الأسماء معروفة جيداً ، أصغر شاعر موجود في طنجة أو توزور أو عِنابة معروف اليوم في الأوساط الثقافية المشرقية ، لا أقول الشارع المشرقي ، وإنما الأوساط الثقافية العربية . لذلك أظن أن الأفق مفتوح لمزيد من التفاعل الصحي في المستقبل القريب .

● **أ. السيد يسين** : شكراً د. غالي شكري . ولو سمحتم لي أريد أن أركّز على موضوع المنهجية ، قبل أن أنتقل لتوصيف المشهد الثقافي الراهن في المغرب . د. عابد الجابري أشار إشارة مهمة ، وهي أنه من أحد أسباب الابداع الفكري المغربي المعاصر هو تأثر المفكرين المغاربة

بالمناهج الحديثة الفرنسية على وجه الخصوص . وسؤالي هنا الذي أرجو أن يجيب عليه : كيف تعامل المفكرون المغاربة مع هذه المناهج الحديثة ؟ هل نقلوها نقلاً حرفياً ؟ هل طوّعوها لطبيعة المادة التي يتعاملون معها ؟

○ د. **الجابري** : لا بد من الاشارة إلى أن تعامل الباحثين المغاربة مع المناهج الأوروبية يجب أن يُميز فيه بين نوعين من التعامل ؛ هناك أبحاث جامعية تبدأ من البحث المكمل لليسانس إلى دبلوم الدراسات العليا إلى الدكتوراه،والتي تكون في الغالب أكاديمية،أي عرض،تلخيص، وتعليق على هذا المفكر الفرنسي أو ذاك . ولكن في الوقت نفسه، يحاول الطالب ، ولربما أيضاً بإلحاح من الأستاذ ، أن لا يقتصر على الاستنساخ . وبالفعل ، تشبّع الجميع بالمشاكل العربية وبالقضايا العربية والمشاكل المغربية أيضاً ، تكوّن هكذا نوع من التفاعل بين القضايا المطروحة عندنا كقضايا ثقافية مصيرية وبين مناهج وافدة . لست أدري كيف أشرح هذه العملية ، ولا أعتقد أنه بالامكان شرحها . لقد وجدنا أنفسنا بفعل الممارسة مدفوعين بدافع داخلي لست أدري كيف أفسره إلى الرغبة في « تبيئة » المناهج والمفاهيم الغربية لدينا ، أي رغبة إعطائها مضموناً أو تلويناً محلياً يتناسب مع موضوعاتنا ومشاغلنا الثقافية . من هنا بدأت تظهر ظاهرة جديدة نوعاً ما ، وهي أن المفكر الغربي أو المنهج الغربي في الغالب لا يُقرأ لذاته ، وإنما من أجل أن يوظّف توظيفاً ما في تراثنا أو في بحثنا العلمي .

طبعاً ، هذا شيء تمّ تدريجياً،ولم نعه بدايةً إلا مؤخراً، وعندما بدأنا نعيه أصبح دعوة ندعو إليها ونحاول أن نطبقها ، ولذلك تلاحظون أنه في الكتابات التي تنشر ، وبخاصة في المجال الفكري ، يسود هذا النوع من الهاجس ، أي التحرر من المفكر الغربي الذي نستمد منه في الوقت نفسه الرؤى والمفاهيم وكذلك الأدوات والأجهزة الضرورية للعلم .

إلى أي حد يمكن أن تستمر هذه العملية ، وتُنتج وتُعطي ثمارها وتقود نحو أصالة حقيقية ؟ طبعاً ، هذا أمر مرهون بالمستقبل ، ولكني أعتقد على العموم أن عملية شقّ الطريق قد بدأت . وهناك في المغرب الأقصى الآن ، عزوف يكاد يكون عنيفاً عن كل كتابة تستنسخ أو تحكي المقروء كما هو ، بدون أن تحاول تلوينه بلون معين تستقي منه المشاغل الفكرية . هذا باختصار ما يمكن أن أقوله . والأخ سعيد طبعاً من جيل الشباب الذي يمارس هذه العملية،يمكن أن يتحدث عن تجربته الخاصة. شاءت الصدفة وشاءت السن وشاءت البيئة أن يكون الزملاء هؤلاء ، كل هؤلاء الذين تعرفونهم كلهم طلبة قسم واحد ، وسن واحدة ويحتكون بالأساتذة أنفسهم، ويكوّنون بكيفية عشوائية نوعاً من المدرسة غير المخطط لها ولا المعلن عنها ، ولكن بحكم صداقات شخصية ونوع من التعايش داخل الكلية، داخل القسم ، تكوّن هكذا نوع من النواة وعليها نواة أخرى وأنوية أخرى لأجيال صاعدة ، أعتقد أنه توجد وعود ، ومستقبل الثمر مورع .

● ا. **السيد يسين** : أريد أن أحدد الكلام بشكل أدق في موضوع المنهج . د. عابد الجابري في أحد كُتبه ، وأعتقد أنه **تكوين العقل العربي** ذكر بصراحة ، أنه في تأثره بالمناهج الفرنسية الحديثة لا يأخذ المنهج بكلياته ، بل يعطي لنفسه الحرية في استخدام بعض المصطلحات والمفاهيم والفئات التحليلية ، يجوز بشكل مختلف . فإذا كان قد تأثر بـ « ميشيل فوكو » فهو ليس ملتزماً بكل التفريعات والفئات التحليلية التي وردت في نسق « فوكو » ، ولكنه يتأثر ويقتبس ويُطوع للمادة التي يعمل في إطارها .

وأريد أن أسمع تعقيباً للدكتور سعيد بنسعيد على هذه الممارسة المنهجية ، فيما يتعلق بمحاولة تطويع المناهج الفرنسية للمادة التراثية العربية .

○ د. **بنسعيد** : قبل عشرين سنة أو أقل من ذلك قليلاً ، كنا نسمع في مقاعد الدراسة ونقرأ في المجلات مثل مجلتي « الآداب » و « دراسات عربية » ، كما أشار إلى ذلك د. غالي شكري ، كنا نسمع ونقرأ عن وجوب التمييز بين أمرين اثنين ، بين المذهبي وبين التلفيقي . المذهب هو أن تعلن صراحة أو ضمناً انتسابك إلى مذهب واحد بعينه وتسير على خطه . والتلفيق هو أن تأخذ من كل فن بطرف ، أو أن تقتبس من كل بستان زهرة كما يُقال . ولكن الذي حدث في سنوات تضمنت أقل من العشرين سنة الأخيرة هو أنه ظهر نوع من الأزمة الثقافية الحادة التي أُعلن عنها في فرنسا وعرفناها أكثر من غيرنا بحكم سهولة التواصل اللغوي ، وبحكم القرب الجغرافي أيضاً إلى حد كبير . الذي حدث هو أن الكل أعلن تبرّمه من المذاهب . وعلى العكس من ذلك ، وقعت مجموعة من الثورات الثقافية ، وقعت مجموعة من الانفجارات كان المحور فيها هو الماركسية في الواقع ، فاتجه الاقتباس من أماكن كثيرة متعددة ، ويرمز إلى هذا في الثقافة الفرنسية بالنسبة لنا في المغرب شخص مثل « التوسير » الذي كان ماركسياً منتسباً إلى الحزب الشيوعي ، ثم خرج من ذلك ثم اشتغل بالابستمولوجيا . ويرمز إلى ذلك « ميشيل فوكو » بطريقته . فإذن بالنسبة لهذا الجيل الذي ظهر وأخذ يكتب في هذه العشرين سنة ، ومن المغرب مثلاً هناك « عبد الله العروي » ، هناك « الجابري » هناك « الخطيبي»، نجد صدى لهذا كله . فالعروي على سبيل المثال (قد نشر لـ « المستقبل العربي » دراسة قبل سنتين فيما أذكر حول موضوع المنهجية) يعلن عن ماركسيته التاريخانية والتي هي نوع من الماركسية التي تحوّلت فيها الماركسية إلى بوچيا تُلخص كل ما وصل إليه تطور الفكر الأوروبي . على كل حال هذه مسألة دقيقة لا يمكن أن نفصل فيها الآن . ولكن نجد عند « عبد الله العروي » موافقة وانفتاحاً كاملاً ، وهو الذي يعلن عن ماركسية ما على برنامج الانثروبولوجيا الثقافية الفرنسية .

ونجد أيضاً رغبة في هذا الانفتاح على هذه المنهجية المتعددة . كذلك بالنسبة للدكتور الجابري في **نحن والتراث** وعن مقدمته ، نجد نوعاً من الزواج أو من الانسجام التلقائي بين الابستمولوجيا الفرنسية ، الابستمولوجيا اللاشرارجية كما طبّقها التوسير وقرأ بها التراث الماركسي ، نجد اقتباساً من إبستمولوجيا جون بياجيه ، نجد على كل حال انفتاحاً وإرادة للانفتاح على هذه المنهجية متعددة الميادين ، يضاف إلى ذلك أمران اثنان أشار د. الجابري لأحدهما وهو معانقة قضايا وطنية وقومية عربية ..

كتابات الأخوة المغاربة لم تكن أبداً من نوع المختصرات ، أو الكتب من نوع بسيط ووجيز ، لم تكن محاضرات ولم تكن دروساً . لذلك فإن إحدى الملاحظات التي يجب الاشارة إليها بصدد هذا النتاج المغربي بصفة عامة ، أنه أبعد شيء من أن يكون دروساً ومحاضرات ، وهنالك ابتعاد عن التعريف بمناهج ودروس ، فكل هؤلاء المفكرين الذين ذكرت أو على الأقل غالبيتهم الساحقة بنسبة لا تقل عن ٩٩ بالمائة ليسوا متفرغين للبحث العلمي ، هم يزاوجون بين مهام التدريس وبين البحث . وحتى في التدريس هم في أغلب الأحيان لا يدرّسون مادة واحدة ، لا يدرّسون موضوعاً بعينه ، إنما كانوا مضطرين أن يكونوا موزعين في الأسبوع الواحد بين عدد كبير من الدروس . أذكر أن د. الجابري مثلاً قبل ٢٠ سنة عندما كنا نعاني نقصاً شديداً ، كان أسبوعه الدراسي موزعاً بين عدد كبير من الموضوعات والمجالات ، تذهب من فلسفة التاريخ إلى الفلسفة الاسلامية إلى الابستمولوجيا ، فكان يمضي أسبوعه كله في هذا العمل ، وكان أيضاً منشغلاً ببحثه . على أي حال ، كل ما أريد أن أقوله باختصار في هذه النقطة هو ان تلك المناهج لم تؤخذ لذاتها ، وإنما أغلبية الأبحاث التي قُدمت في هذا الصدد كانت في الغالب أبحاثاً تنصب على التراث العربي الاسلامي ، ودون أن تعطينا تعبير قراءة جديدة أو رؤية جديدة ، كانت تقبل ببساطة وبتواضع على إعادة التفكير ، إما في شخصيات

فكرية كبيرة ، أو في نصوص أو في مجموعة من النصوص ، وقد أفادت من الدرس اللساني ، وأفادت من دراسة الابستمولوجيا الفرنسية ، وأفادت أحياناً من درس الانثروبولوجيا الثقافية الامريكية . فأعتقد أن هذه أمور تُفسر نوعية هذا العطاء الموجود ، وهو أن المنهجية لم تؤخذ لذاتها وإنما أُخذت من أجل أن تُوظف ، وأن يُقرأ بها التراث العربي الاسلامي خصوصاً . ومن جهة أخرى ، هناك نوع من الالتزام الضمني ، التزام أخلاقي بقضايا الانسان العربي ، المثقف العربي ، وليس بقضايا المغربي بالمعنى الضيق للكلمة . هذا ما أردت قوله .

● **أ. السيد يسين** : نريد الآن أن ننتقل إلى موضوع المشهد الفكري في المغرب في الوقت الراهن . كيف نستطيع أن نصف هذا المشهد الفكري، وأقصد بذلك ما هي التيارات الفكرية الرئيسية ؟ وما هي الأعمال الرئيسية التي ظهرت في الفكر المغربي المعاصر ؟ د. هشام جعيط ، تفضل.

○ **د. هشام جعيط** : في الحقيقة إن التيار الفكري المغربي إبتدأ في أواخر الستينات تقريباً . وأنا أرى أن الجديد في هذا المشهد هو أنه ليس بالمدرسي بالمعنى المضبوط ، وهو منفتح على عدة تيارات ، ويعتمد أساساً على الفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع . لكن الشيء الجديد هو أنه يمزج في كثير من الأحيان بين الفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع ، ليأتي بفكر شمولي إلى حد بعيد ، وهذا أمر جيد . عادة تجد رجل الفكر مسيطراً على إحدى هذه المواد الثلاثة الكبرى ، تجده في تكوينه فيلسوفاً ، أو تجده في تكوينه مؤرخاً أساساً ، أو عالم اجتماع وهذا جيد . لأنه يكون في هذا المضمار مسيطراً على منهجية أولية أساسية هي الأصل . ثم ينفتح على منهجية أخرى ، ويخلق من هذا المزيج فكراً شخصياً . أعتقد إذن أن الفكر المغربي له سمة . وهي في الحقيقة سمة قديمة في الثقافة الاسلامية، وهي المقدرة على التركيب ، أي التجميع ، وإعطاء مشهد عام ثقافي أو حضاري أو غير ذلك . والجدير بالذكر ـ ويمكن أن هذا هو الذي بهر المشارقة إلى حد ما ـ هو أنك تجد عند المغاربة ، سواء في تونس أم الجزائر أم المغرب،تأصلاً كبيراً في الفكر العربي الاسلامي ، وقوة انتماء شديدة له قد لا تجدهما في المشرق بين الحربين العالميتين،لأن مفكري المشرق كثيراً ما كانوا يعتمدون على «داروين»، ويخاطرون بالحضارة العربية ـ الاسلامية، أو أنهم حاولوا إنقاص قيمتها، فكانت هناك عقدة نقص، عقدة النقص هذه غير موجودة عند المفكرين المغاربة.

وفي الدرجة الثانية ، تأتي المعرفة الجيدة بالثقافة الغربية خصوصاً ، وأنا أعتقد أنك تجد الفيلسوف يُحسن التاريخ والسسيولوجيا، تجد عالم الاجتماع له معرفة بالفلسفة، تجد المؤرخ يعرف الفلسفة. أنا أعتقد أن هذه المقدرة على التركيب وعلى الطموح الثقافي الشمولي، هي مما يسمُ الفكر المغربي الحديث، ومما يجعله جذاباً.

● **أ. السيد يسين** : شكراً د. هشام جعيط . د. عفيف البوني لديه وجهة نظر في هذا المجال . تفضل .

○ **د. عفيف البوني** : أريد أن أضيف لما قاله د. هشام جعيط وبقية الأخوة ، وهو أن هذا الاسهام المغربي أو المغاربي حدث في الحقيقة مع استنفاذ البرامج الوطنية في الأقطار المغربية ، وربما حتى على صعيد المنطقة العربية . وحدثت هذه الكتابة وعُرفت وقُرئت في المشرق ، وكُتبت بعد أن وقعت كل التجارب بسلفياتها ، وظهرت سلبياتها وايجابياتها . أي لم يُكتب قبل هذا التاريخ ، وربما لو كُتب قبل ذلك لأخذ مساراً آخر واستدعى منا تقويماً ثانياً ، لأن هذا الفكر حاول أن يظهر ـ وقد ظهر بالفعل ـ نقدياً،ومحاولاً للتجاوز لجزء مهم من الفكر المشرقي ، ومما كُتب في المشرق .

ويبدو لي شخصياً أنه ظهر كفكر ثقافي ، أكثر منه كفكر سياسي أو أيديولوجي ، يعني مَنْ كَتَبَ

من المغاربة حتى وإن كان ينتمي سياسياً لم يكتبه لأنه يفكر في خدمة الحزب الذي ينتمي إليه ، أو في خدمة النظام ، أو بالضرورة بدافع المعارضة للنظام ، إنما كتب قناعاته وفق تصورات معينة ، ووفق المنهجية التي استعملها .

أيضاً أعتقد أن هذا الفكر أو هذا الاسهام تميّز بمراعاة خصوصية العلاقة بين العروبة والاسلام والتجانس السكاني في المغرب العربي ، وهذه حقيقة نعيشها كمغاربة ونحن متشبعون بها إلى درجة أنني أريد أن أشاطر د. الجابري عندما اعترض على تسمية البربر بأنهم أقلية ، واعتبرها استفزازاً ، لأنه في واقع الأمر لا يوجد مثل هذا التصور لهذه القضية .

أيضاً هناك في هذا الفكر ترابط بين مسألة اللغة ـ مع خصوصية القضية اللغوية في المغرب العربي وأهمية التعريب ـ وبين الهوية العربية الاسلامية ، وبين التراث ، وبين العصر، وبين من نحن ، نحن العرب ؟ فهناك صياغة شمولية لهذه القضايا ، حتى وإن كان البحث أو الكتابة من الناحية المنهاجية يقتصر على جانب معين من هذه الجوانب . فالوعي بهذه القضايا حاضر ، وإن كان الحديث يتم عن قضية واحدة .

ومما يميّز هذا الفكر ـ وهذه قضية منهجية ـ أنه يُكتب بشكل ممنهج وممحور ومعنصر ومتتال ، أي شيء يقود إلى شيء ، ولا يُكتب بشكل مسترسل لصفحات طويلة بحيث يطرح عدة قضايا قد يكون الربط بينها ضعيفاً .

● **أ. السيد يسين** : شكراً د. عفيف البوني . د. عابد الجابري تفضل .

○ **د. عابد الجابري** : أود أن أضيف في إطار تفسير هذه الظاهرة وتتميماً لما قاله د. هشام جعيط فيما يخص المشهد التنظيري ، أي هذا المنظور نحو التنظير والفكر التركيبي في المغرب . أحب أن أضيف مسألة ذات أهمية كبرى فيما أعتقد وهي ، نسميها تبعيتنا التربوية لفرنسا فيما يخص البرامج ، برامج التعليم الثانوي خاصة وبكيفية أخص في البكالوريا. فالبكالوريا الفرنسية كما نعرف جميعاً تُعطي أهمية كبرى للفلسفة ومناهج العلوم ، فنجد أن طالب البكالوريا في مادة الفلسفة ومناهج العلوم يعاملها بأكبر المعاملات ، فنجاحه يتوقف على إتقانه للمادة التي يتضمنها البرنامج . ولكن هذا البرنامج في المغرب ، في الستينات عندما بدأت عملية التعريب كان هناك تحدٍ واجهناه وهو : هذه البكالوريا وهذه الفلسفة بالخصوص ، هل سينزل مستواها إذا عُرِّبت، أم سنحافظ عليها ؟ فعلاً سنحافظ على المستوى وأكثر ، واحتفظنا بنفس الساعات وبنفس البرنامج الفرنسي مع تطويره وترجمته للعربية ، وأيضاً أضفنا ساعتين للفلسفة الاسلامية عموماً . فكان طلبتنا منذ الستينات ، والأخ بنسعيد وزملاؤه الذين تعرفونهم هم من هذا الجيل ، درسوا البكالوريا في هذا المستوى من المتانة . وألفتُ مع زميلين آخرين كتاباً للبكالوريا في أواخر الستينات وتم تطويره فيما بعد . وأصبحنا الآن في كليات الآداب والعلوم أيضاً نجد طلبتنا في مختلف الشُعب في الأدب ، الجغرافيا ، والتاريخ يستطيعون أن يقرأوا للعروي أو الجابري أو أي كتابات تنظيرية ، لأن لهم زاداً معرفياً فلسفياً واسعاً يمكّنهم من المتابعة .

بطبيعة الحال ، في مصر كان هناك فلسفة ، ولكن عندما كنا نتابع أو نقرأ كُتب الفلسفة في مصر في الستينات ونقارنها بالنسبة لما عندنا والكتاب الذي كان عندنا ، نجد انه لا يوجد مجال للمقارنة .

هذه الخميرة ، أي تكوين الطلبة في البكالوريا بمختلف اتجاهاتهم (علمي ، أدبي ، اقتصاد ، تقني) ... لا بد أنها استلزمت ساعات مثقلة وثمينة من الدراسات الفلسفية ومناهج علم الاجتماع ، وعلم النفس والقضايا الأساسية في كل العلوم . أي نوع من دائرة المعارف الفلسفية يطالب الطالب بأن يقرأها ، ولا يجتاز الامتحان إلا إذا كان كُفئاً ، وهذه المسألة تنطبق أيضاً على تونس والجزائر .

هذا الجانب التربوي التعليمي له دور كبير ، ولذلك تجد في النقد الأدبي عندنا وفي التخصصات الأخرى نوعاً من الميل إلى التنظير ، أو على الأقل فهم الكتابات التنظيرية وسهولة التعامل معها . هذه إضافة كان لا بد منها .

○ د. **غالي شكري** : أريد أن أضيف ملاحظة لما قاله د. الجابري فيما يتصل بالفلسفة وتدريسها في الثانويات ، وأعتقد أن بعض البلدان العربية لا تُدرِّس الفلسفة وعلم الاجتماع على مستوى البكالوريا . إضافة إلى هذا ، نجد أنهم في الجامعة التونسية ـ وهي أعرق بالنسبة للمغرب والجزائر ـ يُدرِّسون مناهج البحث العلمي وطريقة التفكير العلمي كمادة مستقلة ،فمثلاً في قسم التاريخ عندما يذهب طلبة الثانوية إلى الجامعة ،وهم يعتقدون أن التاريخ هو سرد قصص وحكايات، فأول ما يفاجئهم الأستاذ بأن هذا ليس هو التاريخ ، إنما المنهج العلمي يقتضي كذا وكذا ... فيكلفون بعروض وبحوث عن كل المجلات العلمية التي تتصل بالتاريخ الوسيط ،أو الأدب المقارن... الخ ، حتى يعرفوا ، ولو بالأسماء ، كل العناوين المتعلقة بالعلم الذي يدرسونه ، وهذا مهم جداً في تكوين المنهجية .

○ د. **عابد الجابري** : أضيف فكرة أخرى لا بد من إبرازها بالنسبة للجامعة . على كل حال الجامعة المغربية غير مستقلة إدارياً ولا مالياً ، ولكنها عموماً مستقلة تربوياً . فالأساتذة هم الذين يضعون البرامج ويُدرِّسونها . في هذا الاطار حرصنا على أن يكون حضور الفلسفة حضوراً فعلياً في جميع الشُعب ، فقررنا على أن تخصص كل شعبة ساعتين أسبوعياً للفلسفة والمنطق والابستمولوجيا . والإقبال شديد على هذا الميدان ، وحضور شُعبة الفلسفة وأساتذتها في الشُعب الأخرى مستمر ومتواصل ، وبالتالي فالتفاعل والتعميم ، تعميم الفكر النقدي والفكر النظري ، مسألتان ظاهرتان بشكل واضح . فالدكتور بنسعيد مثلاً يُدرِّس في شُعبة اللغة العربية دروس الفلسفة ، كما يُدرِّس في شعبة الفلسفة أيضاً . فهذا ـ كما أقول ـ نوع من الاستقلالية التربوية، لا رقابة على وجود برامج ...

وكذلك بالنسبة للشُعب الأخرى : التاريخ ، الجغرافيا .. فيها تداخلات مع شُعبتنا ، بحيث تعطي في النهاية للمجتهد والموهوب أن يخرج بزاد لا بأس به ، ومعرفة متعددة النظرة .

● أ. **السيد يسين** : أريد أن أسأل د. غالي شكري ، باعتباره كاتباً وباحثاً شرقياً ، كيف يصف المشهد الفكري المغربي الراهن ؟ كيف تراه ؟ وما هي الفروق في نظرك بين الفكر المغربي الراهن والفكر المشرقي الراهن ؟

○ د. **غالي شكري** : مع احترامي الكامل لكل ما قيل الآن ، إلا أن السؤال الذي طرحته لم تتم الاجابة عليه بعد . فالمشهد الفكري المغربي ليس مجرد الفكر الجامعي ، الفكر الأكاديمي ، الفكر الذي كتبه أساتذة الفصول ، لا يجوز أن نفصل بين ما يدور في الحلقات الضيقة من المفكرين والمثقفين ، والفكر المغربي . أنا أظن أن السطح السياسي للحياة الاجتماعية المغربية مليء بالتيارات الفكرية ، وأظن أن هناك تياراً إسلامياً بارزاً له تنويعات مختلفة في الأقطار الثلاثة .

ولقد أُتيح لي أن أعمل ـ وهذا يشرفني كثيراً ـ في الجامعة التونسية لسنوات عدة ، وقد حاضرت في عدة جامعات جزائرية في فترات مختلفة ، ورأيت وسمعت ولمست بنفسي أن هناك تياراً إسلامياً متعدد الروافد ، ومتعدد الجداول ، وشديد الأهمية ، لا أجد له جذوراً في الطرح الذي استمعنا إليه الآن . كذلك هناك تيار قومي عربي موجود ، يمكن أن تكون تنويعاته أكثر تجانساً من التيار الاسلامي ، ولكنه موجود في حجم لا يبلغ من الاتساع نفس مدى التيار الاسلامي، ولكنه موجود. فما هي أيضاً جذوره الفكرية داخل هذه الطروحات ؟ يعني قرأنا التوسير ، ميشيل فوكو .. ما هي علاقة هذا الفكر بالفكر المغربي فعلاً الذي يعبىء الشباب في حركات

إجتماعية وسياسية منظورة أو غير منظورة ، في أحزاب أو باستقلال عن حركة الأحزاب ؟ بالنسبة للطرح الذي قيل ، تستوقفني الكلمة الشجاعة التي قالها د. الجابري من أن هناك إشكالية بالفعل « إشكالية الابداع » . إلى أي مدى استطاع منهجياً أن يأخذ من الغربي ، وأن يستغني عنه في لحظة واحدة ؟ أقصى ما وصل إليه المفكرون المغاربة الأصلاء ، الكبار ، المبدعون ، هو أن السياق الدلالي لمجموعة الانساق المعرفية متجانس . أي لا تجد تنافراً في داخل الجهاز أو مجموعة أدوات البحث ، ولكني لاحظت في عدة كتابات أخرى أنه يأخذ من فوكو ما يتناقض كلياً مع جزئية عند التوسير في سياق واحد ، وكأنهما غير متناقضين ، وكأنهما مقدمة تؤدي لنتيجة محددة ، وهذا خطر داخلي في البنية المعرفية نفسها . لكن السؤال ـ الاشكالية ليس هو الابداع فقط ، وإنما امتداد هذا الفكر النخبوي إلى الفكر الاجتماعي والسياسي داخل الحركة الاجتماعية السياسية المغربية . هذا ما أحب أن أستفيد به من الاستماع إلى الزملاء المغاربة .

● **أ. السيد يسين** : د. هشام جعيط تفضل.

○ **د. هشام جعيط** : أود أن أضيف إلى ما قاله الأخ د. شكري . أنا أوافقه عندما يقول إن المفكرين المغاربة غير مبدعين من الوجهة المنهجية،وأزيد على هذا أكثر ـ وأرجع لما قاله د. الجابري نفسه في عملية نقد ذاتي للفكر المغربي ـ في الحقيقة أنا متخوف على الفكر المغربي ، وقلق (مقلوق) من كثرة الأخذ عن وادي الفكر الفرنسي . هناك من يتبع منهج فوكو، هناك من يتبع منهج بارت ، وخصوصاً عند الشباب ، ويقفون عند هذا المؤلف أو ذاك،وتصير المسألة مسألة تطبيق أفكار هذا المؤلف أو ذاك . في الحقيقة أنا في الأصل مقلوق من هذا ، وهو ما يجعل بعض المشارقة ينبهرون بالفكر المغربي ، أي حسن أو جودة المعرفة بالثقافة الأوروبية ، هذا ما اعتقده نقصاً في الفكر المغربي ، ولا أشك في ذلك .

ما يعجبني في الفكر المغربي وأعتز به هو سعة الثقافة ، سواء العربية أم الأوروبية . وفي بعض الأحيان عند رواد هذا الفكر ، المقدرة على عدم التبعية التامة ، ونقد هذا الفكر الغربي المأخوذ عنه أو تخطيه إلى حد ما ، وهذا أمر جيد ، لأنه يجب ان لا ننسى شيئاً مهماً وهو أن الفكر المشرقي ـ في السابق ـ وكان هو الرائد والمركزي ، لم يفهم الثقافة الغربية الى حد كبير . أنا في الحقيقة ـ مثلاً ـ مُعجب بطه حسين ، لكني معجب بطه حسين عندما يتكلم كعربي أصيل ، إنما عندما أقرأ كلام طه حسين عن ابن خلدون أو شيء من هذا لا يعجبني ، لأني أعتقد أنه لم يفهم ابن خلدون ، ولم يفهم السسيولوجيا . وأعتقد أنه فيما يخص تعامل طه حسين مع الثقافة الغربية فهو لم يفهمها كما يجب.

هذا الفهم الجيد للثقافة الغربية يتضمن خطراً أكبر وأشد ، وهو اتباع « الموضات » ، و « الموضات » الباريسية . أنا لست من الناس الذين يحبون اتباع الموضات ، والحمد لله انني فيما يخصني شخصياً أكون كلاسيكياً إلى حد بعيد في تتبعي للثقافة الغربية . فلم أصب بعشق الألسنية في مكوّناتها المتعددة ، أو في هذا أو ذاك الكاتب . ولكن هذا الخطر وخصوصاً عند الشباب ، عند رواد مشائخ الفكر المغربي . هناك طبعاً إمكانية تجاوز نجدها بسهولة كبيرة ، ولكن عند كثير من الشباب صارت الموضات ، وهذا يجب تخطيه ، ويجب حتى على شيوخ الفكر المغربي ـ وهم ليسوا بشيوخ من ناحية السن ـ أن يتخطوا فترة التتلمذ الأولى أكثر مما تخطوا في السابق ، وأن يزداد طموحهم ، وأن يكون هذا الطموح أكثر اعتماداً على الذات مما كان ، وهذا ممكن لأن رواد الفكر المغربي المعروفين ما زالوا قادرين على العطاء وعلى التطور .

● **أ . السيد يسين** : لو سمحتم لي ، فأنا أعتقد أن هناك نقطة تحتاج إلى تعليق . ما ذكره د. هشام جعيط بالغ الأهمية في مسألة أجيال الشباب وافتتانها بالمناهج الحديثة . ولكن أريد أيضاً أن

أشير إلى قضية تناقش الآن في مصر، وهي مسألة التبعية العلمية والثقافية . هذه المسألة في غاية الخطورة لو أُخذت على إطلاقها ، لأننا لا بد أن نتحدث عن وحدة الثقافة الانسانية .

القضية الخطيرة كما أشار إليها د. هشام جعيط في مسألة المنهج ، هناك ما يمكن أن نسميه التطبيق الميكانيكي لمنهج ما ، والتطبيق الخلاق . هذه مسألة بالغة الأهمية ، ونقده ينصب على التطبيق الميكانيكي ، أي أن تأخذ المنهج كمجموعة قوالب جامدة وتحاول أن تطبقها بشكل فج على مادة ما ، إنما أعتقد أن المحاولات التي قرأناها للجابري ولغيره . من جيل الشباب مثل سعيد بنسعيد ، تكشف ان هناك ما أسميه تطبيقاً خلاقاً للمنهج . وإذا أردت أن أشير إشارة واضحة إلى مدرسة تحليل الخطاب الفرنسي على سبيل المثال ، فهناك قواعد منهجية للمدرسة ، وهناك تطبيقات على التراث الفرنسي سواء تراث الثورة الفرنسية أم غيرها . لكن حينما وجدنا التطبيقات العربية في المنهج وجدناها تطبيقات خلاقة . لأن الباحث المبدع استطاع أن يستفيد من المُوجِّهات النظرية والمنهجية لمدرسة فكرية ما ، أو لمنهج محدد ، بغير أن يتعسف في تطبيقها بشكل ميكانيكي وجامد ، أعتقد هذا التحذير الذي أثاره د. هشام جعيط مشروع تماماً ؛ وخصوصاً محاولة التأثر وبشكل أحياناً بعدم فهم كامل لنشأة المنهج أو جذوره الايديولوجية أو تطبيقاته بشكل معين . من هنا أهمية التركيز على تكييف المناهج بما يتناسب مع المادة التراثية الموجودة .

د. غالي شكري . تفضل ...

○ **د. غالي شكري**:ومع ذلك،وهنا ـ أريد استكمال حديثك ـ تتفاوت أعمال الزملاء الذين ذكرتهم وفي مقدمتهم د. الجابري نفسه،فمثلاً كتاب **الخطاب العربي المعاصر**،تجربته المنهجية تختلف كثيراً عن تجربته في **تكوين العقل العربي**،الاضافة السريعة التي أريدها هي أن من نتائج المشهد الفكري ظاهرة سلبية وأخرى إيجابية،وسوف آخذ الظاهرة السلبية من المغرب الأقصى.

النقد الأدبي مزدهر جداً في المغرب الأقصى ، بمعنى أن ترجمة المصطلحات المأخوذة عن الألسنية والبنيوية أصبحت شائعة ، بل نُقِلت في كثير من الأحيان الى المشرق . هذا صحيح ، ولكن أين الحركة الأدبية المواكبة لهذا النقد في المغرب الأقصى ؟ هذه قضية خطيرة . لماذا ؟ لأنك إذا أخذت أدوات فقط من الأجنبي ، فالمادة الوطنية المفترض أنك تطبق عليها هذه الأدوات تطبيقاً خلاقاً ـ كما قال أ. سيد يسين ـ غير موجودة . فالحركة الأدبية المغربية، يعني الإستثناءات النادرة التي نعرفها ، لا تشكل حركة أدبية . هذه نقطة . نقطة أخرى هي قضية اللغة . أنا أظن أن المغرب العربي مرشح على الصعيد الثقافي لابداع لغوي بالغ الأهمية . التحدي الفرنسي للغة العربية ، وتحدي العاميات الدارجة في أقطار المغرب العربي ، هذه التحديات كلها أظن أن الأدب ، وخصوصاً الشعر ، هو تقطير لما ينجزه شعب من الشعوب أو مجتمع من المجتمعات ، أنا أظن أن أقطار المغرب العربي على وشك أن تعطي تجربة لغوية نادرة في مجال الأدب ، عنوانها البسيط أن شاعراً كبيراً مثل عبد اللطيف اللُعبي بدأ يكتب بالعربية ، وهو الذي حتى وقت قريب كان لا يكتب بغير الفرنسية . يكتب ماذا ؟ يكتب شعراً ، هو شاعر كبير ويكتب شعراً الآن باللغة العربية .

روائي كبير في الجزائر هو الأستاذ « رشيد بوجدره » كتب ١٠ روايات بالفرنسية ، بدأ يكتب الآن بالعربية ، وقد صدرت له رواية بالفعل على درجة عالية من الكفاءة اللغوية .

كل هذه مؤشرات إلى أن المستقبل اللغوي للفكر المغربي سيعطي منجزات بالغة الثراء ، تؤثّر بالفعل إيجابياً .

بالنسبة لمصر وموقفها من الثقافة الغربية ، هذا موضوع كبير . ولن أدخل مع د. هشام جعيط في نقاش مصري ـ مغربي إطلاقاً . هناك كثيرون في مصر من الكتّاب لم يفهموا الثقافة الغربية ،

ولكن هناك كثيرون جداً فهموا هذه الثقافة ، مثل توفيق الحكيم ، محمد مندور ، لويس عوض ، وفي ظني أن طه حسين فهم هذه الثقافة . ولكن ما يميز مصر في هذا المجال هو التراكم المعرفي خلال ١٥٠ عاماً ، كانت التفاعلات مع الثقافة الغربية تُثمر فكراً وطنيا محلياً تثور حوله المعارك التي تشعل « الشارع الشعبي » وليس « الشارع الثقافي » . فمثلاً كتاب **في الشعر الجاهلي** لطه حسين وهو كتاب تجده بسيطاً الآن، ولكنه في زمنه أثار معارك جددت الوجدان الفكري للناس تجديداً خلاقاً . هذا مجرد مثل بين عدد من الأمثلة ، ولكن التراكم المعرفي خلال ١٥٠ سنة من رفاعة رافع الطهطاوي الى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام ، يخلق بناء في الثقافة المصرية منفتحاً على الثقافة الغربية غير تابع ، وأنا اتبنّى فكرة وحدة الثقافة الانسانية، لأن الألفاظ أو المصطلحات الشائعة عن « الغزو الثقافي » يجب أن يعاد فيها النظر بشكل عميق وشجاع . شكراً .

● **أ. السيد ياسين** : د. سعيد بنسعيد .. تفضل .

○ **د. سعيد بنسعيد** : لديّ تعقيب صغير على ما ذكره د. هشام جعيط حول الخوف من الإنبهار بأسماء معينة قد تكون ـ بتقدير متواضع ـ قيمتها العلمية هي من الدرجة الثانية أو الثالثة .

في موضوع الحوار وهذه الصلة بين المشرق والمغرب ، أريد أن أرجع إلى مفكر مشرقي مصري نحبه ونقدره جميعاً وهو « أنور عبد الملك » الذي يكتب عن ضرورة ومغامرة الإبداع ، ولكنه كما نعلم يتحدث عن مغامرة الإبداع بالنسبة للعالم الثالث عموماً حتى لا يكون تابعاً . في تقديري أنه يمكن الحديث عن مغامرة الإبداع ، لا بالنسبة للعالم الثالث عموماً ، ولكن بالنسبة للوطن العربي خصوصاً . كيف تكون مغامرة الابداع ؟ مغامرة الإبداع تكون أولاً بالاقبال الشجاع ، وأنا مع الأستاذ يسين بالنسبة لوحدة الثقافة وشمولية الثقافة الإنسانية . فالثقافة ينبغي أن تكون أبواباً ونوافذ مشرعة ، وأحب دائما أن أقول إن المناعة محمودة في الطب ، ولكنها مذمومة ومكروهة في الثقافة . والجسم الثقافي هو جسم مريض اذا حصّن نفسه ، أو حقن نفسه بمناعة . فلا بد من الإقتباس والانفتاح على الثقافة الانسانية الشمولية ، ولكن أيضاً لا بد من الانشغال بمشكلات الانسان العربي وبقضايا العصر التي يعيشها مثل قضايا المواطن العربي : القضايا الديمقراطية الثقافية المختلفة. وأيضاً كل الذين نعجب بهم ممن ذكرت أسماؤهم في هذه الجلسة وممن لم تذكر اسماؤهم ومنهم حاضرون معنا، وأقصد د. جعيط ود. جابري على وجه التحديد، لم يستطيعوا أن يجددوا إلا لأنهم لم يديروا ظهرهم للثقافة العربية الإسلامية في العصر الوسيط ، لهذا الذي نسميه بالتراث العربي الاسلامي .

إذن ، فالإبداع الثقافي هو إبداع ثلاثي الأبعاد : ١ ـ الإنفتاح ومزيد من الإنفتاح على الثقافة الانسانية الشمولية . ٢ ـ رفض الإنغلاق في مذهب بعينه ومعانقة قضايا العصر . ٣ ـ الايمان بدرجة الربط الصحيح والسليم بين تراثنا الثقافي العربي ـ الإسلامي وهمومنا الإنسانية الحاضرة ، وشكراً.

● **أ. السيد يسين** : شكراً يا دكتور . د. البوني تفضل .

○ **د. عفيف البوني** : هناك كثير من المفكرين العرب ، مغاربة ومشارقة ، في إمكاني بثقافتي أو بزادي المتواضع أن أنقدهم . ولكن مثلاً ـ ونحن نتكلم عن المغرب العربي ـ إذا أردت أن أنقد أو أتطاول على د. الجابري ، ود. جعيط قبل أن ألج هذا الباب الصعب ، علي أن أقرأ ما قرأوه واستندوا إليه حتى استخرجوا النتائج التي انتهوا إليها ، هذا إذا افترضنا أن لي نفس الزاد ونفس المستوى المعرفي اللذين يملكانه . ومن هنا تأتي ربما صعوبة السهل الممتنع والمقترنة بالإعجاب بهذا الفكر . هذا تعليقاً على ما كان يقال . أريد أن أرجع إلى الأسئلة التي طرحها د. شكري وربما أجبنا عنها في إطار من التعميم وليس بالدقة التي يريدها هو. في بداية هذا النقاش والندوة، أردنا أن نتكلم

عن المغرب والإسهام المغربي،وكأن هناك مغرب ومشرق يفصل بينهما بحر.في الحقيقة لا يوجد مثل هذا البحر، وإن وجدت الصحراء والحدود، والرقيب الذي يمنع وصول الكتب... إلخ. أنا محروم من دراسة الكتاب الأخير للدكتور الجابري **بنية العقل العربي** حتى هذه الساعة. فهذا التقصير هو مجرد تقصير منهجي لكي يتعرف إخواننا في المشرق على رأي بعض الإخوان المغاربة عن إسهامهم أو إسهام غيرهم في هذه المسألة . وأريد أن أركز ، رغم هذا التحديد وهذا الفصل على أن الثقافة العربية واحدة ، وما يكتبه زيد من المغرب ، وما يكتبه عمر من المشرق هو كل متكامل ومتفاعل ، فقد تختلف التجربة الذاتية للشخص ويختلف المناخ الموضوعي للقطر أو للمغرب العربي عن المشرق العربي في بعض القضايا ، فقط .

والملاحظة الأخرى التي أريد أن أسجلها في حديث د. غالي هي أنه مدح بعض كتّاب المغرب العربي بالنسبة للدقة ، وتنبأ بتطور في الكتابة العربية... الخ. أنا أرجع هذه القضية إلى أن الكتّاب المغاربة عموماً ، أو في أغلبيتهم ، يتقنون اللغة الفرنسية ، وبالتالي حينما يكتبون بالعربية ، وإذا كانوا متمكنين منها ويشغلهم همّ عربي يكتبون عنه ، فهم يكتبون بدقة ما تعلموه من الألفاظ الفرنسية . يتجنبون الخطاب والإنشاء ويحاولون أن يعطوا للكلمة أو يستحضروا معناها القاموسي والتاريخي ، ومعناها الرائج أو الشائع ، ثم كيف سيتقبلها القارىء هنا وهناك ، أي أنهم يتأكدون من هذه القضية قبل ان يجازفوا بالكتابة . وربما هذا هو المعنى الذي يعطي لكتابتهم شيئاً من الدقة . وهذا لا يعني انه في المشرق العربي لا يوجد هذا الامر . فهو يوجد ، فهناك الجيد والسيىء في نفس الوقت. حتى في المغرب ، هناك السيىء والجيد.أريد أن أرجع للسؤال الأول الذي طرحه د. غالي شكري حول تجربته في تونس كأستاذ جامعي درّس طلبة ، وبعضهم يفكر إسلامياوياً أو إسلامياً ، وبعضهم يفكر قومياً . هناك تيارات بالتأكيد ، وهذه التيارات إما أننا أخذناها عن الثقافة الفرنسية أو عن المشرق العربي عن طريق الترجمة والابداع المشرقي . في الحقيقة هو درس وتلمس التجربة التونسية عن قرب في زمن الثورة الايرانية المسروقة ، التي سرقت منذ كان الخميني في باريس قبل عدة شهور من رجوعه . لقد طرح الأخ غالي هذه الإشكالية : لماذا هذا الفكر المنهجي وأنتم تدرسون المنهجية والفلسفة والمنطق ... الخ في الثانوية وفي الجامعة ، ومع ذلك هناك رجعة ، هناك تآمر على القرن العشرين في هذه النقطة ؟ لماذا ؟

هو يتساءل وأنا سأحاول أن أقدم اجابة.

لقد قلت ان المغرب والمشرق في النهاية هما منطقة واحدة ، هما مغرب واحد ومشرق واحد ، السبب في ظني لأنني أقرأ للمشرق وللمغرب وأقرأ بالفرنسية وعشت مناضلاً في إطار الكلية وما زلت ، أزعم أني حينما أقرأ أختار ما أقرأ لكي أكون هادفاً ومواطناً عربياً صالحاً .

ما ارتكب عندكم من جرائم بحق الأمة العربية في مصر تكرر عندنا ، فقط الفارق عدة أشهر أو عدة سنوات ، ما ارتكب عندكم ضد حركة التحرر في المشرق ، ضد التقدم ... الخ هو نفس ما تكرر في المغرب العربي ، ولا أريد هنا أن أخصّص وأن أسمي .

تكررت هذه التجربة مثلاً : في بعض البلدان المغربية، كان النظام شبه علماني ، على الأقل في الخطاب وفي بعض الممارسات ، أصبح الطلبة يجدون في كل فصل مسجداً ، والحركة الإسلامية تطبع كراساتها في مقرات الدولة الرسمية ، وتوزع وتنشر ... لماذا ؟ لمحاربة الشيوعية والقومية العربية . وتم هذا بشكل غير عادي ، فالحركات هذه لم تنشأ نشأة طبيعية ولم تولد ولادة طبيعية . فمنذ السبعينات على الأقل حدث هذا في مصر،ويحدث في غير مصر وغير تونس.نشأ هذا الامر في إطار مكافحة حركة التقدم في المنطقة وحركة الوحدة وحركة الاشتراكية والعقل والعقلانية لغايات

معينة . مع قيام الثورة الإيرانية ، وقع التفكير من طرف هذه التوجهات أنه الآن ، وقد شيّعنا جثمان القومية العربية مع عبد الناصر ومع البعث والإنقسامات ومع المشاكل والتردي الذي حدث في المشرق، يمكن ان نتقدم لملء الفراغ . نحن نتأثر به ربما بنفس القدر وبأعمق مما في المشرق ، وذلك ربما لأننا لم نستعد قبله للمأساة . لقد حدث ما حدث وأصبح هذا التيار المسنود عالمياً والمسنود طائفياً في منطقتنا العربية ، أصبح يكاد يهيمن أو أصبح يطرح نفسه بوصفه البديل .

● **أ. السيد يسين** : أعتقد أننا وصلنا إلى نهاية الندوة ، وأعتقد أن بعض ما طرح من إشكاليات تحتاج إلى ندوة مستقلة، وخصوصاً الإنفصال بين الفكر النخبوي العربي ، وبين الفكر الاجتماعي والسياسي السائد بين الجماهير والذي يؤثر على اتجاهات الجماهير .

ما هو سبب هذه الفجوة ، وهذا الإنفصال ؟ هذه قضية بالغة الخطورة وتحتاج إلى مناقشات أخرى وإلى ندوات أخرى. وأعطي الكلمة للدكتور محمد عابد الجابري .

○ **د. عابد الجابري** : في الحقيقة هناك الآن نوعان من الجماهير : الجماهير كبيرة السن ، والجماهير صغيرة السن.والجماهير صغيرة السن منخرطة معنا بشكل أو بآخر،سواء أكانت تنتمي إلى تيارات إسلامية أم لا،بحكم أنها تعلمت ومنخرطة في التيارات الفكرية المعاصرة ، وهي جماهير الغد،وهذا هو المهم. طبعاً الجماهير كبيرة السن هي جماهير أمية وهذا معروف . أنا أقل تشاؤماً من الأخ هشام ، وباقي الإخوان وخصوصاً الشبان المنخرطون بعنف وربما بعدم التحرز في استعمال وتوظيف المفاهيم الغربية ، وهذه صعوبة كبيرة في فهم ما يكتبون . ويلاحظ خصوصاً الذين ينتقدون النقد الأدبي ، ينتقدون أو يمارسون النقد الأدبي بدون أن يكون هناك أدب . هذا كله صحيح ، ومع هذا فإنه من خلال لقاءاتي مع الشباب في المغرب وتونس والجزائر أجد لهم تطلعات مهمة جداً، فهذه الثورة أو هذه الطفولة المعرفية ـ إذا شئنا أن نستعمل مثل هذا التعبير ـ لا بد أن تفرز شيئاً إيجابياً في المستقبل .

وهناك إسلاميون ردّوا علينا ، وسرني كثيراً أن ردوا عليّ مستعملين نفس المعايير التي استعملها ، وهذا مكسب . الناحية الايديولوجية لا تهمني ، وهناك إسلاميون أيضاً يحاولون أن يرتقوا بأنفسهم وبمعارفهم ومناهجهم الى المستوى الذي يواجهون به هذا الشخص ، أو ذاك . طبعاً يختلف الأمر في تونس عنه في المغرب أو الجزائر ، ولكن مع ذلك ، وبكيفية عامة ، أنا متفائل بشأن الجيل الصاعد المختلف في تكويناته واتجاهاته .

○ **د. غالي شكري** .. سؤال ..

● **أ. السيد يسين** : تفضل .

○ **د. غالي شكري** : هذا السؤال أوجهه للزملاء المغاربة . هل هناك قطيعة إبستمولوجية بين هذه الرموز ، عبد الكريم الخطيبي، الأمير عبد القادر ، ابن باديس ، السنوسية ، وبين المشهد الفكري المعاصر في المغرب العربي . لماذا ؟

● **أ. السيد يسين** : هذه أسئلة تحتاج لندوة أخرى ، في نهاية هذه الندوة أشكركم جميعاً □

نحو الأمانة لتراث التجارب العربية :
عبد الناصر في جعبة التقييم النقدي التاريخاني

عماد فوزي شعيبي

كـاتـب وبـاحـث في
القضايا العربية ـ سـوريا.

إنه لتساؤل مشروع اليوم أن يتساءل المرء عن جدوى العودة الى عبد الناصر والتجربة القومية المتميزة في تاريخ العرب الحديث والمعاصر على دقة التعبير .

هذه التجربة تفرض نفسها كمسبق في مشروع النهضة العربية ومشروع القومية العربية ، وكثيرون أولئك الذين عندما يريدون أن يقوموا بشيء من المقارنة بين الفكر والممارسة العربية الحالية والوضع العربي من ناحية ، وبين وضع أمثل وأفضل فإنهم سرعان ما يستدعوا التجربة الناصرية .

إننا هنا لا نخرج من هذه الآلية في الاستدعاء ، وإن كنا لنجد أنفسنا مضطرين لأن نقول بصراحة ان تجربة عبد الناصر قد أسَرَتْنَا لأسباب متعددة :

١ ـ إن تجربة عبد الناصر قد جاءت مبكرة كطفرة في السياق العربي ، وهي إن عانت الانتكاسات ، فذلك لأنها كانت تجد مسافة بينها وبين المسار التاريخي السابق . هذا المسار الذي عرفته التجربة العربية كان في جُلِّه ومنذ عصور الانحطاط العربي والغزو العثماني ، مساراً ساكناً (استاتيكياً) مُستلباً ، حيث الذات العربية فيه كانت ملغاة تماماً . فجأة جاءت الاستقلالات العربية وجاءت تجربة عبد الناصر كتجربة (للذات) الجماهيرية ، للفعل والارادة ، وهو أمر يبدو لنا كطفرة ، لأنه لم يسبق إن كان تراثاً بالمعنى التاريخي المتواصل للكلمة .

٢ ـ تجربة عبد الناصر جاءت في زمن انعتاق دولي لا يتكرر كثيراً في التاريخ ، وهو الزمن الذي كان ضرباً من انفلاتٍ من أَسْرِ التوازنات الدولية المحكمة حيث كان العالم قد خرج لتوه من حرب عالمية ثانية غيَّرت الخرائط والتوازنات الجيو ـ سياسية والعالمية ,وانبرى زمن جديد يتعامل مع الأشياء بصورة لا تأسرها صورة سابقة ، خاصة في زمن اصبحت القوى النووية والتكنولوجية العامل الأهم في تحديد طبيعة الصراعات الدولية ، فضلاً عن تبلور نظامين عالميين اقتصاديين جديدين نسبياً ونوعياً لم يكونا قد حددا طبيعة الوسائل المطلوبة للتعامل مع المصالح العالمية ، ولم يكونا قد وطّدا وضعيهما بصورة مكتملة .

وهذا بطبيعة الأحوال ما سمح للناصرية بأن تكون (إنجازات) بمعنى الكلمة تتّسم بشيء من

الإرادة ، وهو الشيء الذي يضرب بشدة على وجدان الناس التوّاقين إلى زمن يصبح للعرب فيه شأن ما .

٣ ـ إن الناصرية قد استفادت بذكاء شديد من كون مصر هي مركز ثقل الوطن العربي ، وما يمكن لمصر أن تقوم به لا يمكن لغيرها إلا بصعوبات وتضحيات شديدة ، لأن الثقل والوزن اللذين تتمتع بهما مصر تاريخياً وبشرياً يجعلانها تستطيع أن تتحمل مسؤوليات دون أن تلوي هذه المسؤوليات التحمل الشعبي والوطني وتوصله إلى حد الكسر .

قلنا إن الناصرية تأسرنا لأنها تجربة متميزة وفريدة ومنعتقة من أسر جملة وقائع عالمية ومحلية ، والتي أصبحت الآن في طور الاختمار ، بل أنها تُمارس عملياً ، مساهمةً في حركة التراجع العربي الحالية .

ولأننا لا نستطيع أن نكرر التجربة : لأن التجارب في التاريخ لا تتكرر ، ولأن تجربة عبد الناصر كانت بدءاً جديداً من حيث لم يستند فيها عبد الناصر إلى مسبق سالف ، ولأن الزمن كان زمن (تقدم) ولأنه وببساطة كان يملك قوة متمركزة في قطاع عربي ثقيل الوزن وواسع الفاعلية ، لكل هذا فإن تجربة عبد الناصر تبقى تأسرنا لأنها بدأت من حيث لا نستطيع أن نبدأ ، ونجحت حيث لا نستطيع .

الشعوب الكبيرة والحيَّة هي تلك التي لا تقف أمام تجاربها على أنها (ذكريات وجدانية) تستدعي البكاء والتحسّر . والمطلوب اليوم من كل الذين يرون أن المأزق العربي الحالي هو جزء من (سياق) وأن أية تجربة في تاريخنا لن تكون إلّا محاولة على الطريق ، وأن التاريخ ليس إلّا تحصيل مجموعة من التجارب تتنامى وتتصاعد وتتراكم .

وعليه فإن محاولة على صعيد ، إعادة تقييم تجربة عبد الناصر في ضوء الرؤية التاريخية والعقلانية السياسية والأفق النهضوي ، تبدو لنا إجراء اضطرارياً من دونه لا يمكن إطلاقاً أن نتصور إمكانية ما للتقدم . فالأمم التي لا تضع تجاربها في الميزان ولا تثقّل خلاصة هذه التجارب لتأخذ منها عناصرها الأساسية المكوِّنة والحيوية ، أمم فاقدة للذاكرة ليس لها قاع تاريخي ، وبالتالي ليس لها مستقبل .

والسؤال الذي يقدم نفسه الآن :

ماذا يمكن أن نستخلص من التجربة ؟

أولاً : فكرة التجربة الناصرية تستند إلى البعد القومي للوجود العربي وللصراع القائم مع إسرائيل .

هذه الفكرة لم تعد بديهية اليوم ، بدليل أن « الممارسة العربية » ليست في إطار وفي صدد عملية التوحيد . حتى الحدود الدنيا للقاء العربي (التضامن العربي) لا يبدو أن العرب قد استعاضوا به (مؤقتاً) عن صعوبة التوحيد العربي .

أيضاً التكامل الاقتصادي الذي يمكن أن يهيىء أرضية عربية عامة قريبة من التوحيد لا يكاد أن يكون شيئاً يذكر . وحتى مؤتمر قمة عمان الاقتصادي لم يقدم أكثر من مليار دولار لتنمية وطن عربي بأكمله سنوياً .

أما الصراع مع اسرائيل ، فتبدّى عند البعض على أنه صراع نفسي وحدودي، وعند الآخرين من البعض على أنه صراع فلسطيني ـ إسرائيلي ... وهكذا .

ماذا تقول تجربة عبد الناصر في هذا الصدد ؟

عبد الناصر بقي حتى اللحظة الاخيرة يؤكد أن الوجود العربي مستحيل من دون الوحدة

العربية . هذه الاستحالة تأتي من كون العالم لم يعد ليقبل وجوداً للعالم وللآخرين على أشكال دول صغيرة ، إضافة إلى أن التحقق الوحدوي القومي هو البادئة نحو دخول العصر وهذا ما علّمته التجربة الغربية التاريخية ، فضلاً من أن التجارب التاريخية تـؤكد أن زمن الصغـار قد ولّى ، وأن المركّزة القومية ـ الإقتصادية ـ الحضارية هي العملية السائدة ، وهي منطق الحياة في هذه الفترة ، وحتى لفترة لاحقة .

أما إسرائيل ، فهي قد وُجدت لمنع هذا التحقق القومي ، ولضرب إسفين في المعادلة الجيو ـ سياسية . فضلاً عن أنها تؤسس نفسها كامتداد في العمق الجغرافي العربي شمولاً . إضافة إلى أن الإشكالية في وجود إسرائيل لا تقف عند فكرة مكان وجودها الحالي ، بقدر ما هي إشكالية الوجود بشكل عام ، الحالي والمستقبلي .

عبد الناصر يرى هذا مبكراً ، ويرفض أية إمكانية للتسوية مع إسرائيل، وعلى الرغم من أن الأراضي المصرية لم تكن منتهكة بعد ، ورغم ذلك فإنه يرى أن يرفض الصلح والإعتراف والتفاوض ، بعد أن عانت مصر من أكبر هزيمة عسكرية وفي منتهى الإهانة ، لأن المسألة تتعدى الأرض التي يمكن أن تستعاد بنفس الآلية التي تمت فيها عملية احتلالها . أمـا الصلح والإعتراف والتفـاوض المباشر ، فهذه ثلاثية بعيدة عن سياق الصراع في المنطقة العربية ، وعلى الأجيال العربية أن ترسخ ذلك وتستخلص عبره . وعلى الرغم من كل أعباء الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، فإن مصر في عهد عبد الناصر لم تكن مدينة بمثل ما هي الآن في زمن « السلام ! » وشعبها يعرف جيداً أنه كان قادراً في زمن « الأعباء العربية ! » على أن يعيش بالحدود الدنيا ، أما الآن فهو دون الحياة المقبولة (حياة الكفاف) إنه وببساطة يعيش حياة « تسول » للقطاع الأكبر منه .

هذا استخلاص أوّلي لتجربة عبد الناصر ، وهو الآن في طور المراجعة الجماهيرية التاريخية . وللأجيال الحكم .

ثانياً : التجربة الناصرية فتحت ملف طبيعة النظام السياسي العربي ، بخاصـة في فترات التحوّل التي تتطلب حضوراً جماهيرياً واسعاً يشمل كل الطبقات فضـلاً عن ضرورة إعـطاء الفئة الكادحة الدور الأسـاسي والحقوق المـطلوبة لكي تشعـر بالثقـة . إضافـة إلى ذلك ، فإن مشكلة الديمقراطية تبقى مسألة في التجربة الناصرية ، لأن الناصرية قدّمت عدة تراكمات لا بد من إعقالها :

١ ـ الديمقراطية ليست مؤسسات حزبية فقط ، وعلى الشاكلة الغربية . إنها وببساطة الاستجابة لمشروع « الأكثرية » العربية .

٢ ـ عبد الناصر وعلى الرغم من المركزية السياسية ، كان يتمتع بشرعية سياسية ، لأنه كان يمثل أكثر من ثلاثة أرباع الشعب المصري ، وهذا ما رَوَتْهُ تجربة الاستقالة التي لم تحدث في تاريخ العالم من قبل .

٣ ـ إشكالية المعارضة طرحتها الناصرية بشكل جدّي أكثر ، في فترة ما بعد الهزيمة ، واستقر الرأي للفئات الحاكمة بخلاف عبد الناصر على تأجيلها إلى ما بعد تحرير الأرض وإزالة آثار العدوان . حيث كان عبد الناصر مع أن تكون هنالك معارضة (من داخل الثورة ذاتها) لاختبار اتجاهات مخالفة في الأداة لاغناء التجربة بالنقيض وبالتنافس ، حتى يتم إنقاذ التجربة الناصرية من أحادية الرؤية ومن الاستسلام لكونها داخل الحكم ، الأمر الذي يسبب الاسترخاء وربما الجمود ويؤخر التطور .

هذه الفكرة تضع الفكر العربي ـ السياسي أمام مسؤولية دراسة فكرة المعارضة « التياراتية » ضمن سياق موحد الإتجاه بخاصة في الخيار القومي ومسألة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، أي في الخيار الاستراتيجي ، وهذا يعني استدعاء الفكر السياسي العربي نحو (مؤتمر تحديد الخيارات

الاستراتيجية) ، حتى لا تترك هذه المسألة للمزاجية وللأطروحات الاكراهية، تمهيداً لصياغة واقع التعددية الداخلية . وهذه مسؤولية مضاعفة ومزدوجة تقع على عاتق المثقفين والنخب السياسية ، وكذلك على عاتق الأنظمة السياسية التي يهمّها أن تضمن شيئاً من الاستمرارية السياسية والزمنية لخط للأمة لا يصبح ممجوجاً أو مأسوراً بحكم التجربة التي لا تتنوع ولا يضيعها الآخرون في توتر اغناء الذات والتجدد .

٤ ـ الديمقراطية ليست إلا موقفاً من الإنسان وبالتالي فهي موقف مُركَّب: من الإنسان كشخص ، وهذا ما قصَّرت فيه الناصرية ، ومن الإنسان كاتجاه ونزوع ومصالح عامة ، وهذا ما أدّته الناصرية بإجادة .

ـ فكرة النظام السياسي المطلوب عربياً اعتبرنا أنها الآن مفتوحة للمقاربة مع نتائج التجربة الناصرية . ومن المسائل التي تطرحها ملفات هذه الفكرة ما يلي :

١ ـ التجربة الناصرية حرَّكت الجماهير العربية ، أو بالأحرى سيَّستها، وهذه مأثرة تكفي هذه (التجربة) . وهذا يعني التساؤل عن الآلية التي استخدمتها التجربة الناصرية في تحريك الشارع ، وإدخاله زمن الجموع وزمن التاريخ الصاخب . لأن الصعود العربي قد رافق هذه الحركة الجماهيرية ، ولأن أحداً لا يمكن اليوم أن يتصور رابطاً ودافعاً للتقدم من دون حركة الجماهير ومن دون وجدان الجموع وذاته و (عمله) .

٢ ـ ملف العمل السياسي الحزبي تطرحه الناصرية على بساط البحث ، لأنها كانت تتوق إلى عمل مؤسسي ليس على أية شاكلة سابقة : أسسه العامة تستند إلى توعية الناس وضبط ديناميكيتهم وتكوين جسر لنقل الطموحات التي يعنون ، والإستجابة إلى متغيرات الواقع والبشر . هذا العمل المؤسسي لا يزال إشكالية تعيشها التجربة السياسية العربية التي تتأرجح بين نموذج الاحزاب الغربية ونموذج اللاحزبية . وكلاهما نموذج متعسّر في الواقع السياسي العربي .

٣ ـ العلاقة المباشرة مع الناس تبقى مأثرة في التجربة الناصرية لأنها نموذج من علاقة وجدانية وسمة اتصال مباشر بين الحاكم والمحكومين . وهذه العلاقة ، فضلاً عن السمات الشخصية لشخص عبد الناصر وراءها ، إلا أنها تبقى محاولة ناجحة على صعيد تغيير النمط التقليدي السائد في الايديولوجيا الشعبية نقلاً عن نماذج تراثية وربما أسطورية ووجدانية ، وربما على صعيد تقديم نموذج جديد بعيد عن النمط العالمي المعروف لمستويات العلاقة مع الحاكم ودور الإعلام فيه أو للمؤسسات الدنيا والتدرج في العلاقة مع الناس ، فضلاً عن تمثيل الحاكم لفئة ما من الناس كما هو في النموذج الغربي .

أن يُمثِّل حاكمٌ وجدان الناس ، وأن يكون الحوار غير المباشر معه بالسلاسة المعهودة بين الناسَ ذاتهم ، مسألة من مسائل ملف النظام السياسي ، إذا أردنا حقاً أن نستفيد من الحيثية التي تقدمها لنا تجربة كتجربة عبد الناصر .

ثالثاً : تجربة عبد الناصر تجربة رائدة في العقلانية السياسية ، لأنها تسجل سَبَقاً في هذا المجال ، حيث تأتي الممارسة السياسية متأخرة ، وبخاصة عند العرب حيث لم تسجل الممارسة السياسية أكثر من ربع قرن من التراث العربي فيها ، وهو تراث مشكوك فيه لأنه كان بعيداً عن القضايا الحيوية للأمة ، وفي فترة كان الإستعمار يصوغ سياسات المنطقة ويرصد لها دُماها .

العقلانية الناصرية ، على مستوى السياسة ، تجلت في التركيز على فن الواقع واستخدام الممكن لتجييره لصالح المشروع العربي ، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات العقلانية يمكن تلخيصها بما يلي :

١ ـ الإعلان وضوحاً عن عدم وجود مشروع لتحرير فلسطين ، لأن الواقع العربي دون ذلك ، فضلاً عن أن التوازن الدولي الذي سمح في ظروف انعتاقه بقيام دولة إسرائيل ، لا يسمح حالياً بإزالة هذا الوجود . هذه العقلانية كانت من العمق بأنها حوّلت مجرى الصراع وأعطته عمقه السياسي والتاريخي ، ولم تنزلق في هاوية التسويات العربية ـ الإسرائيلية .

٢ ـ العمل الدائم لكسب الرأي العام الدولي بإجراءات سياسية تطرق المألوف في وجدان هذا الرأي العام ، بخاصة تلك التي لا تتناقض مع الخط السياسي والإستراتيجي العربي .

٣ ـ المناورة (في فترة ما بعد ١٩٥٦) التكتيكية مع التوازن الداخلي الأمريكي ، بهدف فرض نوع من التحييد القسري ، وإضعاف الدور الذي تضطلع به عناصر الوزن الصهيونية .

٤ ـ تجميع أوسع لما يمكن تجميعه من الإمكانات العربية بهدف فرض وزن عربي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، وتهيئة القطاع العربي الرسمي لقبول حد أدنى من السياق الوحدوي القومي كمسلمة من مسلمات العمل العربي .

٥ ـ العمل على توسيع دائرة الوعي السياسي ، حيث يرصد العمل الديبلوماسي والمناورة كجزء فقط من العمل السياسي الكلي ، وهو العمل الذي يتقدم كخادم طيِّع للتحرير وللأهداف الاستراتيجية . وعليه ، فالممارسة الديبلوماسية ليست إلا أداة لا تأسر السياسة القومية ، وهي ضرب من تمهيد للفعل الذي تأتي به الجيوش والجماهير . فالممارسة الناصرية قد استبانت بوضوح الفرق بين التراجع التكتيكي والمناورة من ناحية ، والاستسلام من ناحية أخرى للواقع والشروط التي يفرضها الآخرون .

٦ ـ قدَّمت السياسة الناصرية موقفاً عقلانياً يتمثل في استخدام الواقع للعيش بدلالة المستقبل . وهو الموقف الذي يطوِّع كل ما هو في الواقع لصالح هاجس القومية العربية وبالتالي هاجس المستقبل . وهو بهذا نقل السياسة العربية من الوجدانية والتأميلية إلى اعتبار التراكم الواقعي والتاريخية والتجزيئية في التحقق المستقبلي ، وبذلك أدخل لغة الرياضيات المعقدة في حسابات السياسة ، وهذا ضرب من استلهام مبكر للسياسة العقلانية الحديثة . إضافة إلى أنه حرر الممارسة السياسية العربية من عقدة الكره والمحبة للدول والسياسات العالمية وارساها على أساس من المصلحية المستندة إلى متطلبات الوجود العربي الكينوني ليس إلا .

إن استعادتنا للتجربة الناصرية تؤكد على الجانب الآخر للسياسات العربية ، وهو البحث عن نواظم واضحة لعقلانية سياسية موجَّهة قومياً . وهو الأمر الذي يستدعي مشاركة واسعة المدى ومبادرة في هذا الاتجاه الذي لن يستقيم المستقبل بدونه .

لقد آثرنا الحديث عن ثلاثة جوانب ، وبشكل ما مختصر بقدر ما يسمح به المجال هنا ، والحديث بوابة لحوار مفتوح وأوسع . ولعلّنا أجبنا عن الجدوى من العودة الى تجربة عبد الناصر ، والجدوى الحقيقية بأن نكون أمناء للعمق الذي تطرحه علينا هذه التجربة من حيث البحث والجدية □

■ كتب

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية [وآخرون]

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٦
والتقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٧

تحرير صندوق النقد العربي

د. عبد الرازق حسن

المستشار الاقتصادي ونائب رئيس الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية سابقاً.

صدر أخيراً التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ بعد تأخر حوالى السنة عن المعتاد ، وفي أعقابه مباشرة صدر التقرير ١٩٨٧ . وهو التقرير الذي تشترك في إعداده الأمانة العامة للجامعة العربية ، وصندوق النقد العربي ، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) .

ويعتبر هذا التقرير الإقتصادي منذ صدوره بشكل مشترك عام ١٩٨١ من أهم الإنجازات العلمية ، ومحاولة لتقديم عرض لاتجاهات النشاط الإقتصادي العربي ، منذ وضعت الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية بالجامعة أول مشروع خطة خمسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية العربية .

وقبل أن نقوم بتحليل ما تضمنه التقرير من موضوعات ، قد يكون من المفيد إعطاء فكرة عن خلفيته والمشاكل التي واجهت وتواجه إعداده وما يثار حوله .

أولاً : خلفية

كانت الإدارات الإقتصادية في كل من الأجهزة الأربعة التي سبقت الإشارة إليها تقوم حتى عام ١٩٧٩ بإعداد تقارير مستقلة عن تطور الإقتصاد العربي للعرض على مجالسها التي تعتبر مسؤولة ، كل في مجاله ، عن اتخاذ السياسات الإقتصادية اللازمة لتطور العمل العربي . ومنعاً للإزدواجية ، ولتجميع الجهود المشتتة ، رُئي تكتيل الجهود لإصدار تقرير موحد يعرض على وزراء المال والإقتصاد العرب ومحافظي البنوك المركزية العربية. ويستمر الأمين العام لـ « الأوابك » في تقديم تقريره السنوي لمجلسه الخاص ، ويكتفي باشتراك ممثل « الأوابك » في مناقشة التقرير وإعداد القسم الخاص بالطاقة . وأشير في قرار توحيد الجهود إلى العمل في إعداده بالتنسيق والتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة ، ليكون التقرير أساساً لتوفير قاعدة موحدة للبيانات والمعلومات عن الإقتصاد العربي .

وفي اجتماعات إعداد التقرير بين مسؤولي الأجهزة العربية المختلفة ، ظهر تباين فيما يتضمنه التقرير ، وكبر قيمة عرضه ، ومصادر البيانات التي يعتمد عليها ... الخ.ويرجع هذا

التباين إلى طبيعة مسؤولية كل جهاز في العمل العربي ، ونظرته إلى الأمور . ولم يكن من السهل الإتفاق على أسلوب موحد ، الأمر الذي فرض أن يشار إلى اسم كل جهاز في القسم الذي يعدّه ، وإن كان ذلك لم يمنع من مناقشة محتوياته ودقة ما يعرضه من بيانات ، باعتبار ذلك مسؤولية جماعية .

ونشير في الآتي إلى أهم نقاط التباين ، وذلك تيسيراً على من يقرأ التقرير أو يتابع ما يصدر منه :

١ ـ **لمن يقدم** ؟ يرى البعض ـ من وجهة نظره الوظيفية ـ أن التقرير يجب أن يحدد هدفه ، وهو العرض على وزراء المال والإقتصاد ، ولمحافظي البنوك المركزية ، وأن التقرير سنوي . وكانت وجهة النظر المعارضة أن الجهات التي يعرض عليها التقرير ليست وحدها التي يهمها متابعة مسار الإقتصاد العربي ، ولكن هناك الباحثون والعاملون في مجالات التنمية العربية بشكل عام ، وبالتالي يجب أن يكون التقرير تحليلياً، فلا يناقش المتغيرات خلال سنة فحسب وإنما خلال فترة ، لأن عرض البيانات وحدها لا يكفي ، واقتصار العرض على ما يتم خلال عام يفقد القدرة على إدراك أثر السياسات التي تتبع ، وبعضها لا يتبين إلا من خلال تحليل ما يتم خلال فترة زمنية .

٢ ـ **هل يقتصر على عرض تطور الاقتصاد العربي** ؟ وإذا كان التقرير يناقش الاقتصاد العربي ، فليقتصر على الجوانب المهمة من هذا الاقتصاد ، ولا يمنع إبراز قضايا محددة كل عام . وكانت وجهة النظر الأخرى أن الاقتصاد العربي لا يمكن إدراك مساره ، وما يتخذ فيه من سياسات ، دون إعطاء فكرة مختصرة عما يتمّ في الإقتصاد العالمي ، لا سيما وأن الإقتصاد العربي ، في كثير من جوانبه ، اقتصاد تابع يتأثر بما يتخذ من سياسات وبما يحدث في بلدان العالم ، فضلاً عن أن معرفة ما يحدث في مجموعات دول العالم المختلفة، ييسر معرفة المجالات التي يمكن العمل بالتعاون معها في العالم . كذلك فإن تجنب عرض ما يتم في فلسطين المحتلة ، وما تقوم به الصهيونية لا يمكن تجاهله ، لأننا في اتخاذنا لأي سياسة اقتصادية أو إجتماعية ، نتأثر بما يقوم به العدو في فلسطين المحتلة ، وما يعقده من اتفاقات ، ويؤثر وجود الكيان الصهيوني العدواني في تشكيل اتفاقنا العام ، وما نتخذه من سياسات إزاء الدول المعنية له في عدوانه . ولا يكفي هنا عرض ما يتعرض له السكان العرب في الأراضي المحتلة ، وإن كان يتطلب الأمر بيان أسلوب الصمود والمواجهة .

٣ ـ **بين النظرة الآنية وتقدير المستقبل** ؟ وحتى يكون للتقرير فائدة لوزراء الاقتصاد العرب ، تساءل البعض عن جدوى العرض التاريخي لأحداث يكون قد مضى عليها سنة على الأقل ، دون الإشارة إلى تصور مستقبلي ، لما يمكن أن يتخذ ، سواء في المدى القصير أم المتوسط ، إن لم نقل في المدى الطويل .

ومع تقدير هذه النظرة ، كان هناك تحفظ من بعض المسؤولين عن إعداد التقرير ، يرجع إلى الحاجة إلى دراسات طويلة متأنية ـ وهي ليست متوافرة ـ فضلاً عن الحاجة إلى أعداد كبيرة من الباحثين المتخصصين . ومع الإلحاح على ضرورة تقدير الصورة المستقبلية ـ كما يراها الباحثون ـ في حدود ما لديهم من إمكانيات ، عرض مع التقرير ملحق بعنوان « تصور مستقبل الإقتصاد العربي حتى عام ٢٠٠٠ » اعتمد فيه على استقراء البيانات السابقة . وكان من المقدر أن يطوّر هذا الملحق بعد استطلاع الآراء حوله ، غير أن صدوره أثار زوبعة من ممثلي الدول المحافظة لأنه أبدى صورة تشاؤمية للمستقبل القريب . ولعل هذه الصورة كان يمكن أن تكون حافزاً لإعادة النظر فيما يتخذ من سياسات قطرية قاصرة ، بعيدة عن النظرة القومية ، وحتى بعيدة عن إدراك ما

يحدث في العالم . وانتهت الزوبعة بسحب الملحق واعتباره كأنه لم يكن ، وبدأت المحاسبة العسيرة على ما يكون قد ورد في التقرير الأصلي من آراء أو استنتاجات . والمشكلة أن البعض لم يدرك أن التقارير والدراسات الإقتصادية والإجتماعية تقدم عادة لتعبر عن وجهة النظر العلمية للأجهزة القائمة عليها ، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر بلد محدد ، وإذا أردنا أن يمثل التقرير وجهة نظر كل قطر عربي، فهو لا يصبح تقريراً، ولا يستحق بذل الجهد لاعداده .

٤ ـ **تقرير عام أم تقرير دول ومنظمات** ؟ وبعد أن برزت أهمية التقرير الموحد كمرجع علمي ، بدأت بعض الدول والمنظمات العربية المتخصصة تتنبه إلى ما يرد فيه عنها ، سواء حول الإحصاءات ، أم تفسيرها ، بل وحول سياساتها المختلفة .

فقد اهتمت بعض الدول بما يثار من أثر بعض السياسات المتبعة ، وأحست كما لو أنها هي المعنية ، فطالبت بأن يكون التقرير حيادياً ولا يتعرض بالرأي لأي سياسة تتبع ، باعتبار الرأي تقويماً فردياً .

ولما كان أحد الأقسام يتصل بإحدى الدول أكثر من غيرها ، فقد عرضت أن تعيد كتابته ، وما قدمته لم يخرج عن وجهة نظر هذه الدولة ، وليس هناك اتفاق عليه ، فضلاً عن أنه مثير للجدل .

وأثارت المنظمات المتخصصة من جهتها اهتمامها بأن تقوم هي بإعداد الأقسام المرتبطة بموضوعات من اختصاصها ، رغم أنه يطلب إليها عند إعداد التقرير تقديم المعلومات التي تفيد في إعداده ، ويشار إليها كمصدر . ويبدو كما لو أن المنظمات تهتم بأن يستخدم التقرير كمجال للدعاية لنشاطها .

ومشكلة هؤلاء جميعاً عدم ادراكهم أن التقرير عمل إقتصادي تقوم به أجهزة عربية ، تمثل وجهة نظر عربية عامة وليست خاصة ، ولكل دولة ومنظمة متخصصة أن تعد ما تشاء من تقارير . أما تقويم هذه التقارير فمتروك للأجهزة العلمية التي تستفيد منها . وبما أن التقرير يقدم عادة في الأسبوع الأول من ايلول/سبتمبر على الجهات التي سبقت الإشارة إليها ، ولا يتم البدء بطبعه قبل منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ، فيترك الأمر لكل دولة أو منظمة أن تراجع البيانات والاحصاءات الواردة فيه وتقوم بتصحيح ما تراه ، وذلك رغم الإعتماد في الإحصاءات والبيانات على ما تقدمه الدول والمنظمات ، وفي حالة النقص يؤخذ ما يفيد الأمر من إحصاءات وبيانات الأجهزة الدولية .

٥ ـ **الحساب النقدي بين الدولار والدينار العربي الحسابي** : وفي مجال الحماس للتعريب ، طالبت بعض الأجهزة أن يكون الحساب النقدي في الإحصاءات بالدينار العربي الحسابي وليس بالدولار . وفي مناقشات طويلة في اللجنة ، ذكر الآتي : ان عملة الحساب الأساسية لأغلب الأقطار العربية هي الدولار . فيه تتم التجارة الخارجية ، ويتمّ عقد القروض (عدا ما يتمّ مع صندوق النقد الدولي) وكذلك أغلب اتفاقات التبادل مع العالم الخارجي . أما الدينار العربي الحسابي فوحدته تمثل ملاءمته حقوق سحب خاصة . وهذه الحقوق تحسب على أساس سلة من خمس عملات أجنبية أساسية في التعامل الدولي (الدولار ، المارك الالماني ، الين ، الفرنك الفرنسي ، الاسترليني) أي ليس بينها عملة عربية واحدة . وما يتم من تعامل الأقطار العربية بالدينار العربي الحسابي ، هو المعاملات مع صندوق النقد العربي ، وهي عمليات صغيرة نسبياً .

وإزاء ما حدث من ضغط ، وضعت بعض الإحصاءات في أحد التقارير السابقة مرة بالدولار ، ومرة بالدينار العربي الحسابي ، غير أنه قامت مشاكل بالنسبة للسلسلات الزمنية ، وعملية المقارنات .

ومع ذلك ، فحساب القيم بالدولار ما زال

مشكلة أساسية تواجه التقرير ، ليس لوجود اختلاف في أسعار الصرف لكثير من الأقطار بين سعر السوق الرسمية والسوق الحرة فقط ، وإنما لوجود أكثر من قيمة معتمدة للعملة المحلية بالنسبة للدولار ، هذا إضافة إلى أن الحساب بالدولار قد يظهر الناتج القومي لبلد ما مرتفعاً في حين يظهره منخفضاً بالنسبة لبلد آخر ، نتيجة عدم استقرار سعر الدولار ، واسلوب حساب العملة المحلية به ، وكانت هذه المشكلة أكثر وضوحاً منذ عام ١٩٨٥ .

ومهما يكن من أمر ، ورغم النقص الذي يمكن أن يلمسه الباحث العلمي في التقرير ، إلا أنه ما زال يعتبر المرجع الأساسي - ولعله الوحيد - الذي يمكن الاعتماد عليه لمتابعة مسار الاقتصاد العربي ، وتحسين التقرير يأتي من زيادة الاهتمام به ، وعدم الاكتفاء بسرد البيانات في بعض الفصول ، ومعاونة الحكومات العربية ومنظماتها المتخصصة في مد المسؤولين عن التقرير بالبيانات أولاً بأول ، والإستفادة من جهودهم في إعداد البيانات ، والنظر للتقرير باعتباره حصيلة جهود الأجهزة الاقتصادية العربية التي تعدّه ، وهي جميعاً ليست متفرغة له ، وإنما عليها مسؤوليات أخرى كثيرة ومختلفة . وكثير منها بعيد عن التقرير نفسه ، الأمر الذي يشفع لأي نقص في التقرير ، وإن كان ليس من شك في أنه يمكن أن يكون في مستوى أفضل بزيادة الإمكانيات المخصصة لإعداده .

ثانياً : تحليل تقرير ١٩٨٦

يتكوّن التقرير من ١٥ قسماً في ٢٠١ صفحة من القطع الكبير ، ولكل قسم ملحق إحصائي ، شغلت في مجموعها ١٧٠ صفحة .

والتقرير هو تقديم للمسار الإقتصادي العربي والعالمي خلال عام ١٩٨٥ ، ولمحة عن اتجاهات المسار في المستقبل المنظور ، مع مقارنة بالسنوات القريبة السابقة . وحينما تتعذر إحصاءات ذلك العام ، يعتمد على أقرب إحصاءات ومعلومات متوافرة .

ويعرض التقرير في مقدمته ملخصاً لأهم التطورات الإقتصادية في العالم وفي الوطن العربي ، وانعكاساتها وتطوراتها المتوقعة ، والتغيرات التي أصابت بعض القطاعات الإقتصادية والمالية والنقدية وكذلك الإجتماعية والوضع في الأراضي العربية المحتلة .

وسنكتفي بعرض محتويات تقرير عام ١٩٨٧ الأخير بالتفصيل ، لأنه ينحو نفس منحى تقرير عام ١٩٨٦ تقريباً .

ثالثاً : تقرير عام ١٩٨٧

عرض على المجلس الإقتصادي والإجتماعي ومجلس محافظي البنوك المركزية العربية في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ تقرير عام ١٩٨٧ ، مستعرضاً التغيرات التي حدثت خلال عام ١٩٨٦ ، مع الإشارة إلى توقعات السنوات التالية .

وقد سار التقرير على نهج السنوات السابقة ، فيما عدا قسم البنية الأساسية الذي عالج موضوع الشبكات الكهربائية .

وسنحاول في الآتي أن نعرض باختصار لأهم ما أشار إليه التقرير من تغيرات .

١ - الاقتصاد العالمي

اتسم عام ١٩٨٦ بحالة من عدم الإستقرار نتيجة لتدهور سعر الدولار ، وانهيار أسعار النفط ، وهبوط أسعار السلع الأولية ، وتدني معدلات التنمية (٢,٩ بالمائة) وتقلص الإنفاق الإستثماري ، واستمرار معدل البطالة في ارتفاعه (٨ بالمائة في البلدان الصناعية) وانخفاض نسب التبادل الدولي ، وتعاظم إجراءات الحماية والحواجز المقيدة لحركة التجارة الدولية ، وإن بدا تحسن بسيط في حجمها .

وقد كانت أكثر مناطق العالم تأثراً بحالة الركود العالمي هي البلدان النامية ، نتيجة ارتباطها الكبير بنظام الإقتصاد الدولي، إذ انخفضت شروط تجارتها بنسبة ١٦,٨ بالمائة ، وقدر عجز موازين عملياتها الجارية بـ ٤٧,٦ مليار دولار ، الأمر الذي عقّد مشكلة مديونيتها الخارجية (بلغت ١٠٩٤ مليار دولار) وفاقم معدلات التضخم فيها (٢٨ بالمائة ووصلت في أمريكا اللاتينية إلى ٨٦,٥ بالمائة) وجعل نطاق البطالة يتسع ، ولم تفد كثيراً من انخفاض أسعار الفائدة العالمية ، لتدني أسعار ما تصدره من سلع ، وأضحت خدمة الدين الخارجي تلتهم قدراً كبيراً من صادراتها (٢٢,٤ بالمائة في المتوسط وتصل الى ٤٥,٦ بالمائة في أمريكا اللاتينية ، ٣٠,٢ بالمائة في أفريقيا) مما أدى إلى ارتفاع صافي رأس المال المحوّل للخارج حيث بلغ ٥٩ مليار دولار (بعد حساب الديون الجديدة وتسهيلات الجدولة) .

وقد كان لارتفاع فائض العمليات الجارية في كل من اليابان وألمانيا الإتحادية إلى ١٢٢ مليار دولار ، مقابل عجز ١٤٠,٦ مليار دولار في الولايات المتحدة ، أثر كبير في اضطراب المعاملات والعلاقات التجارية بين البلدان الصناعية المتقدمة ، وتطلب الأمر عقد مؤتمر لوزراء مالية المجموعة الأوروبية لتعديل أسعار صرف بعض العملات الرئيسية .

وأشار التقرير إلى أن موضوع المديونية الخارجية للدول النامية ، كان من أهم الموضوعات المثارة في العالم ، لأثره العام على معدلات التنمية بل والإستقرار بشكل عام ، وضرورة حلّ هذه المشكلة ليس بمجرد جدولة هذه الديون فحسب ، وإنما إعادة النظر في حجم هذه المديونية ، وفوائدها ، وإمكانية تقديم مساعدات عاجلة للدول النامية ، وإيجاد نظام إقتصادي يفرض الاستقرار والتنمية العالمية .

ويخلص التقرير إلى أنه لا يبدو أي تحسن في المستقبل القريب لأوضاع الاقتصاد العالمي ، وإن كان من المقدر حدوث تحسن طفيف خلال عام ١٩٨٨ .

٢ ـ الاقتصاد العربي

تبيّن المؤشرات تراجع النمو الإقتصادي وانخفاض الناتج المحلي بالأسعار الجارية بحوالى ١٢,٧ بالمائة ، ولعله لو تمّ الحساب بالأسعار الثابتة لبلغ الإنخفاض أكثر من ضعف هذا الرقم . وكانت أكثر المجموعات تأثراً خلال العام ، تلك التي تعتمد صادراتها على النفط ، وحدث بعض التحسن في مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط ، لتعدد مصادر الناتج القومي . أما البلدان ذات الدخل المنخفض ، فقد كان انخفاض ناتجها المحلي أكثر وضوحاً لما تواجهه من مشاكل في الإنتاج والتجارة والخدمات . وقد تدارك التقرير ما سبق أن تعرّض له من نقد حول احتساب الناتج المحلي بالدولار ، وأشار إلى عدم وجود قاعدة ثابتة لاحتساب أسعار صرف عملات بعض البلدان العربية بالدولار ، سواء لتغير سعر صرف عملتها بالدولار ، أم لوجود أكثر من سعر للعملة في معاملاتها .

وأشار التقرير إلى انخفاض معدل نمو الناتج القومي عام ١٩٨٥ ، إذ بلغ ٠,٨ بالمائة مقابل نمو قدره ٣ بالمائة للسكان (بأسعار ١٩٨٠) . والنتيجة تدهور نصيب الفرد خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٥ بنسبة ٢٠,٧ بالمائة . وكان التدهور أقصاه في مجموعة البلدان التي تعتمد على النفط بشكل أساسي إذ قدر بحوالى ٣٤,٥ بالمائة ، والمجموعة الوحيدة التي تحسن الوضع فيها نسبياً ، كانت مجموعة متوسطة الدخل إذ بلغ التحسن ٤ بالمائة .

وبمقارنة أنصبة القطاعات السلعية والخدمية في الناتج المحلي ، نجدها تناقصت في الأولى وزادت في الثانية . وبمراجعة بيانات الناتج المحلي خلال عام ١٩٨٦ يلاحظ تحسن

نصيب الزراعة والصناعة التحويلية إلى ١١,٣ بالمائة مقابل ٩,٦ بالمائة عام ١٩٨٥ ، وإن كان معدل نموهما بالأسعار الثابتة تناقص في الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٥ .

وما زالت البلدان الأقل دخلاً ، هي الأكثر تأثراً من غيرها نتيجة انخفاض قيمة إنتاجها الزراعي (بسبب الظروف المفاجئة وما تبعها من هجرة للعمالة الزراعية ومشاكل التسويق) وتدهور أسعار المواد الخام الصناعية .

وقد أدى انخفاض معدل النمو الاقتصادي العربي العام إلى اتباع سياسات الحدّ من الإنفاق وضغط الاستثمار ، وتقليص التجارة الخارجية .

ويشير التقرير إلى أن الركود الاقتصادي أدى إلى اتباع سياسات انكماشية ، وانخفاض الأسعار ، ولو إننا لا نعتقد ذلك ، لا سيما إذا أخذنا في الإعتبار انخفاض قيمة العملات العربية ، والإعتماد الكبير على الواردات التي ارتفعت أسعارها بشكل واضح ، وانخفاض القيمة النسبية للصادرات .

أ ـ الإنتاج الزراعي

ويبيّن التقرير أن **الإنتاج الزراعي** نما عام ١٩٨٦ بحوالى ٥,١ بالمائة عن عام ١٩٨٥ نتيجة للظروف المناخية المواتية ، وسياسات دعم الإنتاج الزراعي . ومن مؤشرات ذلك النمو ارتفاع المنتج من الحبوب بـ ٨ بالمائة والإنتاج الحيواني بـ ٨,٨ بالمائة والسكر بـ ٩,٥ بالمائة .

ورغم أن أغلب البلدان العربية زراعية ، إلا أن نسبة صادراتها الزراعية إلى وارداتها الزراعية لم تتعدّ ١٣,١ بالمائة عام ١٩٨٥ وكانت ١٧,٨ بالمائة عام ١٩٨٠ ،ويقدر صافي قيمة الواردات الزراعية بـ ٢٠,٢ مليار دولار ، والاتجاه العام في الإكتفاء الذاتي الزراعي هو تدهوره المستمر في مختلف المنتجات الزراعية . ولمواجهة هذه المشكلة يتطلب الأمر زيادة المساحة المنزرعة ، وزيادة الإنتاجية ، واستخدام أساليب الزراعة الحديثة ، وتقديم المساعدات والتشجيعات الكافية للمزارعين ، وإعطاء وزن أكبر للتعاون العربي في مجال الإستثمار والإنتاج والتسويق الزراعي .

ب ـ الصناعة

أما عن **الصناعة** فما زالت الصناعة الإستخراجية تحتل المكان البارز في هيكل الإنتاج ، مما يجعل البلدان العربية شديدة التأثر بما يجري في السوق العالمية . ومن مراجعة أرقام إنتاج الصناعة الإستخراجية ، نجده قد انخفض بنسبة ٤٠,٦ بالمائة في عام ١٩٨٦ عنه في عام ١٩٨٢ . ونتيجة لانخفاض الأسعار تدنت نسبته في الناتج المحلي إلى ١٥,٨ بالمائة مقابل ٢٦ بالمائة ، وكانت النسبة ٤٥,٣ بالمائة عام ١٩٨١ .

أما الصناعة التحويلية ، فقد زاد وزنها النسبي في الناتج المحلي من ٩,٤ بالمائة إلى ١١ بالمائة ، والجدير بالملاحظة أن النمو الصناعي يرتبط أساساً بالنفط والغاز ، سواء كمواد أساسية للمنتجات النهائية أم كطاقة . وتشغل الصناعة التحويلية ٢٨ بالمائة من القوى العاملة .

ويبدو أن هناك تحسناً نسبياً في إنتاجية العامل الصناعي ، غير أنه باستبعاد ارتفاع الأسعار ، نجد أن قيمة هذه الإنتاجية لم تزد فعلاً . ويرجع ذلك لنقص التدريب ، وقلة المدربين ، وهجرة العمالة الفنية للخارج ، وقصور طاقة التشغيل عن تلك المصممة ، وضعف الإرتباط بين الصناعات ، وبين إمكانيات الانتاج والإستيراد . ويقدر التقرير أن نسبة التنفيذ في الخطط العربية الممتدة حتى عام ١٩٨٦ لن تتجاوز ٧٠ بالمائة .

وركّز التقرير على إنتاج الأسمدة الكيماوية والبتروكيماويات ، والتي توجد فيها طاقات كبيرة تفوق الاحتياجات العربية . وإن لم يشر

إلى عجز الإنتاج في مختلف السلع الرأسمالية والاستهلاكية ، مما يزيد الاعتماد على الخارج، وكان من المفروض أن تكون عناصر لدعم التكامل الصناعي العربي في ظل الظروف الاقتصادية العالمية ، والتكتلات الإقتصادية المتزايدة .

ج ـ البنية الأساسية

عالج التقرير الجديد موضوع شبكات الكهرباء ، وبيّن الإتساع المستمر في الطاقة الكهربائية المنتجة عام ١٩٨٦ حيث بلغت ١٩٦,٥ تيراوات/ساعة بزيادة نسبتها ١٥٢,٢ بالمائة عنها في عام ١٩٨٠ ، ويقدر أن ترتفع الطاقة المنتجة في الفرن بنسبة ١٨٤ بالمائة . كما يبيّن أن نسبة الطاقة المتولدة من مصادر حرارية بلغت ٩٠ بالمائة مقابل ١٠ بالمائة لمصادر مائية وأخرى . ويتبين الإهتمام بالكهرباء من زيادة الإستثمارات المخصصة لتوليدها والتي بلغت في السنوات ٨٠ ـ ١٩٨٥ حوالى ٤٦ مليار دولار بينما لم تتجاوز ٣٢ مليار دولار خلال السنوات العشر السابقة .

ورغم نمو الطاقة في الوطن العربي بحوالى ثمانية أضعاف عن المتوسط العالمي ، إلا أن متوسط نصيب الفرد ما زال أقل من نصفه ، نتيجة لتدني نصيبه في غالبية الأقطار العربية .

وكما يتباين نصيب الفرد في الدخل بين الأقطار العربية، فكذلك الحال بالنسبة لاستهلاك الكهرباء، إذ بينما لا يتعدى استهلاك الفرد ٥٠٠ ك.و.س. في أربعة أقطار عربية (تشكل ٦٠ بالمائة من السكان) فإن المتوسط يبلغ عشرة أضعافه في بعض أقطار الخليج.

والملاحظ أنه رغم التوسع العالمي في الطاقة النووية ، إلا أن الاعتماد الكلي على الطاقة في الوطن العربي يقوم على النفط والغاز .

وأشار التقرير إلى مجموعات الربط الكهربائي في أقطار المشرق والمغرب العربيين واتجاهات ربطها ببعضها لزيادة كفاءتها، وخفض تكلفتها، وإن لم يبيّن ما يكتنف ذلك من مشاكل فنية وإمكانية معالجتها، كما لم يبيّن أهمية مراعاة الربط الكهربائي في أي مشروعات مستقبلية.

د ـ الطاقة

اهتم التقرير ، في هذا القسم ، كالعادة بالنفط والغاز دون الإشارة إلى محاولات أو مبادرات ، أو السياسات الخاصة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وأدى ذلك الإهتمام بالتركيز على تدهور أسعار النفط ، وأثره على الإنتاج والتصدير وعائدات البلدان النفطية .

وفيما ذكر أن أسعار النفط تدهورت لأقل من ٩ دولارات للبرميل في تموز/يوليو ١٩٨٦ وإلى متوسط بلغ في العام ١٣,٩٠ دولاراً للبرميل مقابل ٢٧,٤٥ دولاراً عام ١٩٨٥ . وقد صحب ذلك انخفاض الصادرات النفطية العربية من ٩٦,٤ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ٥٤,٨ مليار دولار (كانت القيمة ١٦٨ مليار دولار عام ١٩٨١) . وأرجع الجزء الأكبر من الإنخفاض إلى ضغط الدول المستهلكة ، وتخلي الدول المصدرة للنفط (الأوبك) عن دورها في تحديد مستويات الإنتاج والأسعار ، وبعدها عن ملاءمة مصالحها الفردية والجماعية مع ما يجري في سوق الطلب .

ويتفاوت استهلاك الفرد من الطاقة في الوطن العربي ، إذ بينما يصل أدناه في كل من السودان والصومال (٠,٤ برميل من النفط المعادل سنوياً) نجد هذا المتوسط يتراوح بين ٣٩,٤ ، و ١٠٣,٣ براميل في كل من الكويت وقطر .

ويشير التقرير إلى زيادة الاحتياطي المؤكد للنفط العربي الخام (يبلغ ٤١٥٠ مليار برميل في عام ١٩٨٦) بزيادة ٢,١ بالمائة عن العام السابق نتيجة للاستكشافات الجديدة . أما

الغاز الطبيعي فقدرت الزيادة في احتياطياته بنسبة ١٧,٦ بالمائة . وحافظت البلدان العربية بذلك على نسبتها في الاحتياطي العالمي للنفط (٦٩ بالمائة) ، وزادت النسبة في الغاز إلى ١٧,٢ بالمائة مقابل ١٥,٢ بالمائة .

ورغم هبوط أسعار النفط ، إلا أن إنتاج الاقطار العربية زاد خلال عام ١٩٨٦ بنسبة ٢٦,٦ بالمائة وفي الغاز بنسبة ٥,٨ بالمائة عن العام السابق .

وأشار التقرير إلى توافر طاقة كهربائية كبيرة في ثمانية أقطار عربية ، إلا أنها لا تستغل بشكل كامل .

وحول الطاقة البديلة ، أشار التقرير إلى أن جيبوتي هي القطر الوحيد المرشح لاستغلال طاقة الحرارة الجوفية في المستقبل . ولم يشر إلى مشروعات الطاقة الشمسية التي بدأت تشغل اهتمام بعض الأقطار العربية ، وبدأ بعضها مثلاً في استغلالها ، وإن كان على نطاق ضيق .

وأشار التقرير إلى وجود ٣٨٠ محطة للطاقة النووية في العالم موزعة على ٢٦ دولة (منها ٢١ محطة في ٦ دول نامية) وليس بين ١٦٣ محطة مخطط لها في العالم حتى عام ٢٠٠٠ واحدة عربية .

هـ ـ التطورات الاجتماعية

عالج هذا القسم السكان ، والعمالة والأوضاع الصحية والتغذية ، والإسكان والتعليم .

وقدر عدد السكان عام ١٩٨٦ بحوالى ١٩٧,٢ مليون نسمة، بزيادة ٦,٤ ملايين عنهم في عام ١٩٨٥ ، وتقدر أن تصل الزيادة في عام ٢٠٠٠ الى حوالى ٩٢ مليون نسمة ، ومعدل النمو الطبيعي ٤,٢ بالمائة سنوياً مقابل ١,٧ بالمائة في العالم .

وتشكل أربعة أقطار (مصر والسودان والمغرب وتونس) ٦٠ بالمائة من سكان الوطن العربي . ويقدر حجم القوى العاملة بحوالى ٢٧,٥ بالمائة من السكان ، وتتركز العمالة في الرجال ، ولا تزيد نسبة النساء على ١٦ بالمائة من قوة العمل . وتبلغ نسبة العمالة في الزراعة ٤٠ بالمائة ولا تزيد في الصناعة على ١٠ بالمائة . ويؤدي انخفاض المشاركة في النشاط الإقتصادي إلى ارتفاع نسبة الإعالة وزيادة أعباء القوة العاملة ، ومما يزيد المشكلة حدة انخفاض متوسط العمر إذ يبلغ ٥٨,٥ سنة .

ويؤدي ضعف الإنتاج إلى نقص التغذية عن الحد الأدنى بحوالى ١٠,٥ بالمائة وتنخفض نسبة البروتينات في الغذاء بنسبة ١٧ بالمائة في اليوم عنها في البلدان المتقدمة . وهناك طبيب لكل ١٥٠٠٠ من السكان وهذا يعني تدني العناية الطبية .

والملاحظ على هذا الجزء من التقرير ، افتقار الإحصاءات الصحية للحداثة ، واعتمادها بشكل كامل على الإحصاءات الدولية . وعند الإشارة إلى نصيب الفرد في الناتج المحلي كانت البيانات متأخرة ، ومعتمدة على الإحصاءات الدولية التي لا تتطابق مع ما هو وارد من احصاءات في المتتابع من التقارير الإقتصادية العربية . وفي مجال التعليم أشار التقرير إلى وجود ٦ أقطار فقط تستوعب من هم في سن الإلزام (٥ ـ ١٢ سنة) . ونسبة الإستيعاب الكلية في هذه السن ٧٩ بالمائة ، وتقل نسبة الإستيعاب في المدارس الثانوية وتصل إلى ٤٥ بالمائة ، وتقل بدرجة أكبر في المعاهد العليا والفنية ، ولم يشر التقرير إلى وضع الأمية ومدى تحسنها في الوطن العربي، ولم يعالج الآثار الإقتصادية والإجتماعية لتخلف النظم التعليمية ، وضعفها في مواجهة مطالب العصر، وإن كان قد ذكر انعكاس الوضع التعليمي من انخفاض عدد الصحف والدوريات إلى ٥٦ لكل ألف من السكان مقابل ٣١٦ في البلدان المتقدمة .

و ـ المالية العامة

أشار التقرير إلى استمرار سياسة ترشيد الإنفاق ، وتنمية موارد الدولة للحدّ من عجز الموازنات العامة ، الذي يزداد حدة مع اضطراب الأحوال الإقتصادية والإجتماعية .

والملاحظ أن انخفاض الإيرادات بشكل عام يتبعه انخفاض في أغلب بنود الصرف .

وقد زاد عجز موازنات البلدان العربية عام ١٩٨٦ بنسبة ٦ بالمائة أو ما يعادل ١٠ بالمائة من الناتج المحلي وبنسبة ٢٢ بالمائة من الإنفاق الحكومي . وقد أصاب العجز جميع الأقطار العربية وهو مستمر منذ عام ١٩٨٢ ، والقطر الوحيد الذي تجاوز العجز في السنوات ٨٣ ـ ١٩٨٥ إلى فائض ، هو السعودية ، أما القطر الذي تمتع بفائض في السنوات المتتالية فهو الكويت لظروفه الخاصة بالتنمية، ونسبة موارده إلى مطالبه العامة.

وقد كان أثر عجز الموازنات كبيراً في البلدان النفطية عنه في غيرها . إذ بلغ في الأولى ١٣,٩ بالمائة وفي الثانية ١,٣ بالمائة . وكانت نسبة العجز في الإيرادات العامة للأقطار العربية مجتمعة ٧,٤ بالمائة (عجز نسبة ١١,٢ بالمائة في الأقطار النفطية وزيادة نسبتها ٢,٨ بالمائة في الأقطار الأخرى) .

وقد تمّ تمويل العجز بنسبة ٨٨,٥ بالمائة محلياً ، ١١,٥ بالمائة من موارد أجنبية ، مقابل ٩٣,٩ بالمائة و ٦,١ بالمائة في عام ١٩٨٥ على التوالي . ونتيجة شحّ الموارد الخارجية ، وارتفاع تكلفتها نجد المجموعة غير النفطية يزداد اعتمادها على التمويل المحلي .

ومن التغيرات الملحوظة خلال عام ١٩٨٦ الزيادة المستمرة في الإيرادات الضريبية في المجموعة النفطية من ٦,٥ بالمائة عام ١٩٨٠ إلى ٢٤,٤ بالمائة عام ١٩٨٦ . أما في المجموعة الثانية ، فإن التوازن النسبي في هيكل الإنتاج يجعل الإعتماد على الإيرادات الضريبية في معدلات متقاربة ، وبلغ ٥٤,٧ بالمائة عام ١٩٨٦ مقابل ٥٥,٨ بالمائة في متوسط السنوات ٨٠ ـ ١٩٨٥ .

ونتيجة العجز في الموازنات ، يزداد الإقتراض المحلي ، وقد قدر حجمه في السنوات ٨٠ ـ ١٩٨٦ بحوالى ٨٨,٥ مليار دولار ، ويمثل حوالى ٥٧,٦ بالمائة من الإنفاق الحكومي ، و ٢٦ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي .

ز ـ التطورات النقدية

من سمات عام ١٩٨٦ استمرار تركيز المجموعة النفطية على تعزيز الموارد الذاتية للمصارف التجارية ، وتحسين أسس وشروط وضمانات الإقتراض ، أما في المجموعة الأخرى ، فقد كان الإهتمام بسعر الفائدة كأداة في رسم السياسة الإئتمانية والإدخارية والإهتمام بالحوافز والإعفاءات الضريبية لتعبئة المدخرات .

وشهد عام ١٩٨٦ تباطؤاً في معدل السيولة المحلية في معظم الأقطار العربية ، ويرجع ذلك في الغالب إلى تأثرها بالركود العالمي ، وتدهور أسعار المواد الأولية ، وذلك إضافة إلى خفض الإنفاق الحكومي في البلدان غير النفطية .

ولعل أهم ظاهرة في سوق المال ، هي انفتاح الجهاز المصرفي بشكل متزايد على الأسواق الخارجية ، وبالتالي زيادة الميل للتعامل مع تلك الأسواق ، وهو شديد الوضوح في أقطار الخليج، وبدرجة أقل كثيراً في الأقطار منخفضة الدخل، وتلك التي تحكمها سياسة رقابة مصرفية.

ويشير التقرير إلى انخفاض الكثافة المصرفية في الأقطار العربية والتي قدرت في المتوسط بـ ٠,٢٤ ، وإن ارتفعت عن ذلك جزئياً في الأقطار النفطية وبدرجات متفاوتة ، وأكثر البلدان كثافة مصرفية هى على الترتيب : الإمارات العربية المتحدة ، لبنان ، عمان ،

البحـرين، وأدناهـا اليمن العربيـة ، العـراق وموريتانيا .

ورغم بطء التنمية في الأقطار العربية إلا أن هناك احتياطات مصرفية كبيرة غير مستغلة ، لتباين بين توجهات المصارف من ناحية، وبين المحتاجين للتمويل من ناحية أخرى.

وتشكل الموجودات الأجنبية نسبة عالية في المجموعة النفطية ، ونسبة أقل في المجموعة الأخرى عدا لبنان . أما أكبر قطاع مستفيد من الإئتمان المصرفي فهو التجارة ، يليه التشييد والإسكان ، وأقلها الصناعة والزراعة .

ح ـ التجارة الخارجيـة وميـزان المدفوعات

يتبين من التقرير تقلّص نصيب الصادرات العربية في السوق الدولية من ١٢,٥ بالمائة من الصادرات العالمية عام ١٩٨٠ إلى ٦,٢ بالمائة عام ١٩٨٥ ، لانخفاض أسعار سلع التصدير ، وتصاعد الموجة الحمائية . أما التجارة العربية البينية فتتجه إلى الإنخفاض، فقد وصلت الى ٦,٢ بـالمـائـة للصـادرات ، ٥,٤ بـالمـائـة للواردات ، مقابل ١١,٩ بالمائة ، و ٧,١ بالمائة فـي عـام ١٩٨١ على التـوالي . وتستحـوذ مجموعتا أقطار الخليج ، وبلدان السوق العربية المشتـركة على ٦٠ بـالمائـة من الصـادرات البينية ، و ٧٥ بالمـائـة من الواردات خـلال السنوات ٨٠ ـ ١٩٨٥ . ويرجع انخفاض نسبة التجـارة العـربيـة البينيـة إلى السيـاسـات والإجراءات الإقتصادية والإدارية التي تتبعها الأقطار ، كما يـرجع الأمـر لاختلال هيـاكلها الإقتصادية وضعف أجهزتها الإنتاجية . وذلك إضافة إلى الإرتباطات الموروثة ، وخضوعهـا لنظام تقسيم العمل الدولي .

وتتركز التجارة الخارجية العربية مع الدول الصنـاعيـة المتقـدمـة التي استـوعبت ثلثي الصـادرات والواردات خـلال الفتـرة ٨٠ ـ ١٩٨٥ .

أما عن ميزان المدفوعات ، فقد تحسّن خلال ١٩٨٥ عن الأعوام الثلاثة السابقة ، إذ حقق فائضاً قدره ١,٨٤ مليار دولار مقابل عجز بلغ متـوسطه ٢,٨٦ مليـار دولار للسنـوات ٨٢ ـ ١٩٨٤ . ويرجع حوالى ٩٩ بالمـائة من هـذا الفـائض لمجموعـة الأقطار النفـطية . وكـان الإتجـاه العـام للصـادرات والواردات هـو الإنخفـاض ، وإن كـانت نسبـة انخفـاض الواردات أكبر من نسبة الصادرات خلال عام ١٩٨٥ والأعوام المتعاقبة منذ ١٩٨١ .

أما الإحتياطات الدولية العربية فقد تحسنت جزئياً عام ١٩٨٥ ، وإن كانت أدنى مما كانت عليه في سنتي ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، وقدر الدين العام لإثني عشر بلداً عـربياً في عـام ١٩٨٥ بحوالى ٦٥,٥٥ مليار دولار ، وهو يتزايد بشكل مطّرد منذ عـام ١٩٨٠، وتشكل ديـون ثلاثـة أقطار (مصر والجزائر والمغرب) ٦٥ بالمائة من هذا الدين . أما خدمة الدين لهذه البلدان فتقدر بحوالى ٤٤,٦ بـالمائـة من صادراتهـا السلعية ، ١٠,٤ بالمائة من نـاتجها المحلي . وتتحمل البلدان الثلاثـة المشار إليهـا ٧٧,٧ بالمائة من خدمة الدين الخارجي العربي .

وقد أدت صعوبة تسوية خدمة الدين إلى مـطالبـة الدول المـدينـة بجـدولة ديـونهـا كـالسودان والمغـرب وموريتـانيا والصـومـال خلال عام ١٩٨٥ ، وتونس ومصر خـلال عام ١٩٨٦ .

وقد تسبّب ارتفاع خـدمة الدين العـام في إضـطراب أوضاع البلدان المقتـرحـة ، ممـا اضـطرهـا إلى اتبـاع بـرامـج متشـددة في الإنفاق ، لا سيما على الخدمات والإستثمار ، مما ينعكس أثره بالتالي على التنمية فيها .

وكما سبق أن ذكرنا في تعليقنا على تقرير عام ١٩٨٥ ، فإن حجم الدين الخارجي العربي لا يمثل كامل هذا الدين ، فهو لا يتضمن ديون العراق المتسببة عن حربه مع إيران ، كما أن الأرقام المذكورة عن مصر تبلغ حوالى نصف الأرقام الرسمية المذكورة في برامج الجدولة .

ط ـ العون الإنمائي العربي

بلغ حجم عمليات التمويل الإنمائي حتى نهاية ١٩٨٦ حوالى ٢٣,٨ مليار دولار وزع بين البلدان كالآتي :

٥٢,٣ بالمائة عربية ، ٢٧,٢ بالمائة آسيوية ، ١٨,٥ بالمائة افريقية ، ٢ بالمائة أمريكا اللاتينية وأخرى . وقد استحوذت قطاعات الإنتاج السلعي الصناعة والزراعة على النسبة الكبرى ٣٤,٤ بالمائة ، يليها الطاقة ٢٧,٧ بالمائة ، ثم النقل والمواصلات بنسبة ٢٣,٢ بالمائة .

وهناك تنسيق بين مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية بهدف زيادة كفاءة الأداء ، ومواجهة المشكلات العملية ، وتنظيم وتوثيق المعلومات .

٣ ـ الأراضي المحتلة

استمرت حالة الركود الإقتصادي في فلسطين المحتلة ، وقد انخفض معدل النمو الحقيقي للكيان الصهيوني إلى ١,١ بالمائة عام ١٩٨٦ مقابل ٢,٨ بالمائة عام ١٩٨٥ ، وقد ارتبط بذلك انخفاض الإستثمار ، وتدني الاستهلاك الحكومي ، واستمرار أزمة التشغيل والتمويل ، وتراجع متوسط دخل الفرد . ولمواجهة التضخم المستفحل خفّض الدعم على السلع وزيدت الضرائب . وقد أدت السياسة الإقتصادية رغم الدعم الخارجي إلى ارتفاع نسبة البطالة الى ٧,٨ بالمائة مقابل ٧,٥ بالمائة عام ١٩٨٥ ، ويبدو أن تردي الأوضاع كان عاملاً في زيادة النازحين إلى المهاجرين بنسبة ٣٦,٤ بالمائة خلال عام ١٩٨٥ ، وهو التيار نفسه الذي ساد خلال السنوات ٨٠ ـ ١٩٨٣ .

ويقدر العجز التجاري للكيان الصهيوني بحوالى ٢,٤٧ مليار دولار ، أو بنسبة ٣٤,٦ بالمائة من الصادرات عام ١٩٨٦ مقابل ٣٦,٥ بالمائة عام ١٩٨٥ ، وتمثل صادرات الماس ٢٦,٢ بالمائة من الصادرات الكلية ، ولا تتضمن الإحصاءات صادرات أو واردات الأسلحة والتي تشغل نسبة كبيرة في ميزان تجارة الكيان الصهيوني .

وحتى ندرك نوعية التوازن في تجارة الكيان الصهيوني ، نلاحظ أن المجموعات السلعية التي تمثل فائضاً في الصادرات على الواردات ، هي السلع والمواد الغذائية والماس ، وكانت نسبة الفائض منها ٢٠,٣ بالمائة ، ٤ بالمائة على التوالي ، أما مجموعة السلع الرأسمالية وقطع الغيار والمركبات فمثلت عجزاً قدره ٥٥ بالمائة . أما الوقود ومشتقاته فإن العجز تقدر نسبته بـ ١٠٠ بالمائة .

ورغم المعونات والهبات الأمريكية التي بلغت في السنتين ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ حوالى ٧,٥ مليارات دولار ، وذلك عدا معونات الدول الغربية الأخرى ، فإن حجم الدين الخارجي ارتفع بمقدار ٥٠٠ مليون دولار ، وتشكل حصة الفرد في هذا الدين بحوالى ٥٥٤٥ دولاراً وهي أكبر منها في أي دولة مدينة .

ومع تزايد مشاكل الكيان الصهيوني ، تعمل الولايات المتحدة على تعزيز وجوده باعتباره نقطة ارتكاز لها في الشرق الأوسط ، ويعمل الكيان من جهته لزيادة قبضته على الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، واستمرار سياسة الإفقار والضغط لدمج هذه الأراضي بكيانه بكل الوسائل . وقد أدت سياسة الإحتلال إلى تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي ، وتحويل الإقتصاد العربي إلى اقتصاد تابع ، فتبعاً لإحصاءات عام ١٩٨٤ بلغت صادرات الأراضي المحتلة للكيان الصهيوني ٦٥,٤ بالمائة ، مقابل ٣٢,٩ بالمائة للأردن ، ١,٧ بالمائة لبقية دول العالم . أما الواردات فكانت نسبتها ٩٠,٣ بالمائة ، ١,٢ بالمائة ، ٨,٥ بالمائة إلى الجهات السابقة على التوالي .

ويعتمد توازن ميزان مدفوعات الأراضي المحتلة إلى حد كبير على تحويلات العاملين في

الخارج ، لا سيما منطقة الخليج ، وقد بلغ عجز الميزان التجاري للأراضي المحتلة ٣٨٦,٨ مليون دولار عام ١٩٨٤ ، وكان العجز مع الكيان الصهيوني وحده ٤٢٤,٢ مليون دولار .

وقد اتخذت المجموعة الأوروبية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٦ قراراً بمنح معاملة تفضيلية لمنتجات الأراضي المحتلة ، أسوة بما هو متبع مع دول البحر الأبيض المتوسط ذات الإتفاقات معها ، وذلك برفع القيود الجمركية على السلع المصنفة ، وتخفيض الرسوم الجمركية على عدد من السلع الزراعية ، وتقديم مساعدة مالية نقدية لتدعيم المشروعات الصغيرة والتكوين والتدريب . غير أنه يشك في قيمة هذا القرار ، لا سيما وأن المعاملات تتم من خلال أجهزة الإحتلال نفسها .

ولم يعطِ التقرير أي تصور لكيفية مواجهة الضغط الصهيوني لضمان صمود المواطنين في الأراضي المحتلة .

٤ ـ تقدير عام

مهما كان تحليل التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، فإن ذلك التحليل لا يحل محل دراسة هذا التقرير لأهمية إعطاء صورة عن الإقتصاد العربي ، رغم ما قد يكون فيه من نقص أو عليه من انتقاد . وهو تقرير جدير بتشجيع القائمين عليه ، واهتمام الحكومات العربية بمده بالبيانات أولاً بأول ليكون المرجع الأول بدلاً من الاستناد إلى ما تقدمه المنظمات الدولية ، وما يصاغ بطرق قد لا تكون وافية أو ممثلة للهدف العربي □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (١٣)

ما بعد الرأسماليّة

الدكتور سمير امين

الثمن: ٥ دولارات او ما يعادلها

هدى جمال عبد الناصر

الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية، ١٩٣٦ - ١٩٥٢

(القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧)، ٤٢٥ ص.

د. يونان لبيب رزق

استاذ التاريخ في جامعة عين شمس - مصر.

هذا كتاب لا تستطيع أن تقرأه وأنت في حالة من الاسترخاء، فالحقيقة أن التعامل معه يتطلب قدراً كبيراً من اليقظة والتركيز، فصاحبة الكتاب تقدم للقارىء جرعة تبلغ حداً من الدسامة قد يتطلب ابتلاعها، ناهيك عن هضمها، عدة أيام، وقد تكون عدة أسابيع.

والكتاب، في أصله، رسالة علمية حصلت به صاحبته على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية. وأهمية التعرّف على هذه الحقيقة التي أشارت إليها د. هدى جمال عبد الناصر في مقدمتها، تصدر من وجوب التنبه إلى أن هذا العمل العلمي، رغم أنه يحمل عنواناً يوحي بأنه دراسة تاريخية، فهو في حقيقته دراسة في العلوم السياسية، مما يجعل الأمر مختلفاً.

ويبدو الاختلاف في أنه بينما يضع دارسو العلوم السياسية «فرضيات مسبقة» يشيدون على أساسها بناءهم العلمي، وهو ما فعلته صاحبة هذا العمل فيما سوف نتبينه لدى استعراض الكتاب، فإن دارسي التاريخ يتركون الأمر لمجموع الحقائق التي أمكنهم التوصل إليها من خلال بحثهم الطويل لتصيغ في النهاية الصورة التي قد لا يكون لهم فضل كبير فيها، سوى لمة جزئياتها وتقديمها بشكل منطقي ومقنع.

من جانب آخر، فبينما يميل العاملون في ميدان العلوم السياسية للتنظير، فإن العاملين في ميدان الكتابة التاريخية ينحون نحواً بترك المادة العلمية تصيغ لهم قناعاتهم، ولا نقول نظرياتهم. وإن كانت الحقيقة تقتضي القول بأن صاحبة **الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية** لم تكن على دين العاملين في العلوم السياسية في هذا الجانب، فقد خلا الكتاب إلى حد كبير من اصطناع النظريات التي يسعى من يسوقها بعد ذلك إلى ليّ عنق المادة التاريخية لتناسبها، ولعل هذا العزوف الظاهر عن الإغراق في التنظير، هو الذي أعطى لهذا الكتاب الذي بين أيدينا «طعماً تاريخياً» يجعل من الممكن لأحد المشتغلين بالتاريخ، مثلي، تقديم دراسة عنه.

وبادىء ذي بدء، نقلّب في بطاقة الهوية.

الكتاب صادر عن دار المستقبل العربي بالقاهرة عام (١٩٨٧) ويقع في ٤٢٥ صفحة

من القطع المتوسط.

وينقسم الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ إلى قسمين:

يتناول القسم الأول «الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ ـ ١٩٤٥» الذي يتضمن فصلين، أولهما تحت عنوان «الرؤية البريطانية لتصاعد الحركة الوطنية ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦»، وثانيهما «الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥».

أما القسم الثاني، فهو تحت عنوان «الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢» والذي يتضمن بدوره فصلين.. أولهما: عن «المهادنة البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦» وثانيهما حول «التشدد البريطاني في مواجهة الحركة الوطنية المصرية ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢».

ولنا عدد من الملاحظات الأولية على هذه البطاقة:

١ ـ رغم حرص د. هدى على تقسيم الكتاب إلى قسمين وتقسيم كل قسم إلى فصلين (كله بالاثنين!) فيمكن للقارىء أن يتبين بسهولة أن هذا التقسيم اتّسم بقدر من التعسف، إذ بينما لا يزيد القسم الأول عن ١٥٠ صفحة (١٤٤ بالضبط) يقترب القسم الثاني من ٢٣٠ صفحة (٢٢٤ بالتمام والكمال).

وليست المشكلة هنا في الفارق البالغ ثمانين صفحة، فهذا وارد بالطبع في الدراسات العلمية، ولكن المشكلة في تقديرنا أنه كان بالإمكان اتباع نهج آخر في التقسيم يقوم على الأبواب والفصول، وليس على الأقسام التي تتضمن فصولاً، تنقسم بدورها إلى أولاً وثانياً....

فلو كان قد اتبع هذا النهج المقترح، لوجدنا بابين تضمن أولهما فصولاً أربعة، بينما ضم ثانيهما خمسة فصول، ويكون مفهوماً مع ذلك أسباب هذا التفاوت في الحجم.

٢ ـ الأسلوب الانتقائي الذي غلب على القسم الأول من الكتاب، إذ يلاحظ أن هذا القسم عني بالرؤية البريطانية للحركة الوطنية عامي ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ ثم انتقل بعد ذلك إلى فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩، ولم تلق الباحثة بالاً إلى السنوات الثلاث الفاصلة بين الفترتين.

والحقيقة أنه ليس ثمة تفسير مقنع لهذا التغاضي، بخاصة وأن تلك السنوات الثلاث كانت مليئة بما يمكن أن يقال عن موقف بريطانيا أو رأيها أو حتى رؤيتها من توالي الأحداث على صعيد الحركة الوطنية.

فقد كان هناك أولاً ظاهرة «القمصان الملونة» (الخضراء والزرقاء) التي عرفتها مصر خلال تلك الحقبة، وكان للسفارة البريطانية رأي فيها وموقف منها.

وكان هناك ثانياً ذلك الصراع الذي احتدم بين القصر والوفد، والذي انتهى بإقالة الوزارة النحاسية الثالثة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧.

وكان هناك ثالثاً الانشقاق الكبير الذي أصاب الوفد أواخر العام نفسه والذي أدى إلى ظهور «الهيئة السعدية» التي لعبت دوراً مهماً للغاية في السياسات المصرية خلال السنوات المتبقية من العهد الملكي وحتى عام ١٩٥٢.

وكان هناك.. وكان هناك.. قضايا غير معلوم السبب الذي جعل باحثة مدققة ومنقبة مثل د. هدى تتغاضى عنها، وليس من تفسير غير الأخذ بمنهج الانتقاء قاتله الله!

٣ ـ وضع فرضيات والأخذ بها، على اعتبار أنها حقائق مسلم بها لتقيم عليها بناءها العلمي، مما بدا في القسم الثاني حيث

افترضت الباحثة أن السياسات البريطانية خلال الفترة التي عالجها هذا القسم (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) تراوحت بين المهادنة خلال العامين الأولين، والتشدد خلال الأعوام الخمسة التالية.

وعلى الرغم من أن د. هدى جمال عبد الناصر نجحت من خلال المادة العلمية، ذات الطابع الوثائقي بالأساس، بإقناع قراء كتابها، وأنا منهم، بصحة ما وضعته من فرضيات، فهناك اعتراض منهجي وهو أنه من الصعب في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الشديد التعقيد، وفي إطار أوضاع داخلية زاد تشابكها إلى حد يدير الرؤوس، القبول بالقول بأن سياسة بريطانيا تجاه الحركة الوطنية اتسمت بالمهادنة بشكل مطلق خلال العامين الأولين، أو اتصفت بالتشدد الكامل على امتداد السنوات الخمس التالية، فقد كانت هناك دائماً أسباب تدعو للمهادنة أحياناً والتشدد أحياناً أخرى، وفي كل وقت.

ومن «بطاقة الهوية» إلى العمل ذاته.

وقارىء الكتاب بعد الفراغ منه، وسواء اتفق أم لم يتفق مع صاحبته فيما جاءت به من مادة علمية أو فيما أصدرته من أحكام، لا يملك سوى الاعتراف بأن دراستها كانت جادة إلى أقصى حدود الجدية، بل إنها في بعض مراحلها اتسمت بالصراحة.

وتؤكد د. هدى عبدالناصر أنها كانت منذ البداية، فيما أشارت إليه من مقدمة الكتاب، متنبهة إلى أن الوثائق ليست نصوصاً مقدسة، وهو التصور الذي يقع فيه كثير من الباحثين، ومن ثم فقد تعاملت معها بمنهج نقدي، سواء من خلال تقويم الشخصيات التي وضعتها أو جاء ذكرها بها، أم من خلال عقدها للمقارنات بين ما جاء في مختلف التقارير الوصفية، وأخيراً بعدم قبول كثير من التفسيرات والتحليلات التي كانت تجيء في التقارير الأخرى، إلا بعد وضعها في أنابيب المختبرات الدقيقة للمعمل العقلي الذي دخلته مع بداية عملها، ولم تخرج منه إلا بعد الانتهاء من هذا العمل، ولو أن ذلك لم يمنع أحياناً من أن تحيد، ولو في مناسبات قليلة، عما تتطلبه تلك المختبرات، وسوف نشير إلى ذلك فيما بعد.

واتباعاً للمنهج العلمي، فقد تعاملت صاحبة كتاب **الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية** مع المادة العلمية التي جمعتها بعقلية لا نبالغ بتوصيفها بأنها «عقلية رياضية» فكل الأمور لديها كما يقال محسوبة «بالقلم والمسطرة».

وحتى لا يبدو كأن هناك أي لون من المجاملة للدكتورة هدى عبد الناصر، ولو أن وقت تسجيل المنجزات لن يطول، فبالإمكان رصد، وبسهولة، هذه «العقلية الرياضية» في عمليات التقسيم الدقيقة التي التزمت بها الباحثة بامتداد دراستها. فمن أقسام إلى فصول، ثم تدلف إلى تقسيم كل فصل إلى موضوعات، ثم في داخل كل موضوع تصنفه إلى عناصر متتابعة تيسّر للقارىء كثيراً الحصول على صورة دقيقة لما تريد أن تقدمه له.

وكما ذكرنا، فقد تم اتباع هذا المنهج على امتداد الكتاب، غير أنه يمكن اختيار أي نموذج، وليكن الفصل الأول، والذي اختارت له عنوان «الرؤية البريطانية لتصاعد الحركة الوطنية ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦».

فقد قسمت الباحثة هذا الفصل إلى قسمين، أولهما تحت عنوان «الرؤية البريطانية للحركة الوطنية من أجل عودة دستور ١٩٢٣»، وثانيهما تحت عنوان «الرؤية البريطانية للحركة الوطنية من أجل عقد معاهدة الاستقلال».

تبع ذلك، وبالنسبة للقسم الأول، أن ميّزت بين مراحل الرؤية البريطانية، فكانت هناك مرحلة التشدد ثم مرحلة التراجع وأخيراً

مرحلة الإذعان للإرادة الوطنية المحددة. في الوقت نفسه رصدت ما أسمته تطورات الرؤية البريطانية لقضية الدستور من «العمل سراً على عدم عودة الحياة الدستورية» إلى «الإعلان عن معارضة العودة للحياة الدستورية» وأخيراً «الموافقة على العمل بدستور ١٩٢٣».

والمنهج نفسه اتبعته د. هدى جمال عبد الناصر، سواء بالنسبة للقسم الثاني من الفصل، أم بالنسبة لسائر فصول عملها العلمي القائم على الترتيب المنطقي المحكم.

وقد فرضت صاحبة الكتاب نفسها في هذا العمل كباحثة راسخة القدم من خلال ما نجحت في تقديمه من ملاحظات تدل على قدرة ملحوظة على النفاذ.. ونستخدم هنا تعبيرات «رسوخ القدم» «والقدرة على النفاذ» رغم أننا لا نميل لاستخدام مثل تلك التعبيرات لسبب واحد، وهو أنها تعبر عن الحقيقة..

وتتعدد الأدلة على هذه الحقيقة، فالمقارنة التي جاءت في الكتاب بين حركة الشباب عام ١٩٣٥، وشقيقتها التي جاءت بعدها بأحد عشر عاماً (١٩٤٦) فيما ورد ص ٢٠٨ - ص ٢١٠ منطقية إلى حد لا نعتقد معه أن كثيرين ينجحون في عقد مثل هذه المقارنة، كما لا نظن أن أحداً من الباحثين سبق د. هدى إليها.

دليل آخر فيما جاء في هامش رقم ٢ ص ٢١٤ من تقديم رأي مختلف عن «معايير نجاح الحركة الوطنية» عن الرأي التقليدي الذي أورده الرافعي في كتاباته، والذي كان في الحقيقة رأي الغالبية من العاملين في حقل الحركة الوطنية خلال تلك الفترة، ولا يملك القارىء بعد التأمل في رأي صاحبة الكتاب، إلا أن يقر بأنه كان أكثر نضجاً من الرأي الآخر.

دليل ثالث في تفنيدها لمقولات «المشاركة والمساواة» التي كان يتقوّل بها صنّاع السياسة البريطانية في مصر لتغليف تدخلهم في شؤونها الداخلية مستعينة في هذا التفنيد بالوثائق البريطانية ذاتها (ص ٢٤٨ - ٢٤٩).

نجحت د. هدى عبدالناصر أيضاً في إثبات فكرة شائعة لدى جمهور الباحثين، بل لدى العديد من المهتمين بدراسة السياسات البريطانية وحوّلتها بذلك إلى حقيقة علمية. تقول هذه الفكرة إن ثمة علاقة قائمة بين مختلف الأجهزة البريطانية، رغم ما تدعيه كل منها من استقلالية. وفيما يتصل بموضوعنا، فإن هذه العلاقة قائمة بين وزارة الخارجية Foreign Office وبين البرلمان بمجلسيه، بخاصة مجلس العموم House of Commons ثم بين أجهزة الإعلام سواء أكانت صحافة (وعلى وجه التحديد التايمز Times) أم إذاعة (هيئة الإذاعة البريطانية B. B. C.)، وإن هذه العلاقة تسمح في النهاية لمجموع هذه الأجهزة أن تشكل فرقة عزف واحدة (أوركسترا) لتصدر في النهاية المعزوفة التي يتم وضع خطوطها في مكاتب وزارة الخارجية.

نقول نجحت صاحبة هذا الكتاب، مرتين على الأقل، في إثبات «الطبيعة الأوركسترالية» لهذه الأجهزة فيما يتصل بالسياسات البريطانية في مصر.

المرة الأولى في الإشارة لطلب السفير البريطاني (السير لامبسون) من حكومته أن تقوم جريدة «التايمز» والجرائد البريطانية المهمة الأخرى وهيئة الإذاعة البريطانية بالإشادة بموقف السعديين والأحرار من معاهدة التحالف، وكذلك بغيرهم من الموقعين عليها، والتأكيد على الإشادة بصفة خاصة بموقف أحمد ماهر بسبب مناداته بدخول مصر إلى جانب الحلفاء، واقتراحه للخط الدعائي الذي ينبغي اتباعه، وقد وافقت الحكومة البريطانية على مطلب ممثلها في القاهرة (انظر هامش رقم ١ ص ١٥٠).

المرة الثانية فيما تقرر من شن حملة

دعائية لقلب الرأي العالم العالمي ضد مصر، وقد عثرت صاحبة الكتاب على مذكرة طويلة وضعها المستر هندرسون R. A. Henderson تضمنت تفصيلات كثيرة تقدم ـ على حد تعبيرها ـ مثالاً لصنع السياسة الدعائية البريطانية لمساندة سياستها الخارجية.

وفي مجال الإسهامات الإيجابية التي قدمتها د. هدى جمال عبد الناصر في هذا العمل الجاد، فمن الضروري تسجيل حقيقة تلحّ على القارىء وتطل عليه من بين سطور كل صفحة من صفحات العمل، وتتمثل في هذا الطابع الوثائقي الذي أضفى على كتابها أصالة لا مراء فيها.

ولا يعلم مدى المعاناة التي يكابدها الباحث الذي يختار هذا المنهج، إلا من عبّ من الكأس نفسها.

وتتعدد جوانب هذه المعاناة من بحث (عن) الوثائق إلى بحث (فيها) ثم إلى انتقاء ما يتصل بالموضوع من بين أكداس مكدسة، ثم أخيراً إلى ترجمة ما تم اختياره. غير أن لكل نهج محاذيره، وإذا كانت مؤلفة كتاب **الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية** قد نجحت في توقي الكثير من محاذير استعانتها الواسعة بالوثائق البريطانية، فإنها قد وقعت في بعض الأحيان في (المحظور)!

كان مما وقعت فيه كثرة الاستشهادات بالنصوص الانكليزية، فيما ضمنته الهوامش على نطاق واسع حتى تحوّلت الدراسة إلى لون من الكتابات الإنكلو ـ آراب.

كما كان مما وقعت فيه أيضاً بعض الأخطاء في الترجمة، ومع ندرتها فقد وقعت على أي الأحوال. كأن تقول سيرينايكا بدلاً من برقة (ص ٢٨٠)، وكأن تتحدث عن «عودة الاتفاق الودي» وهو أمر كان مستحيل الحدوث بعد ما يقرب من نصف قرن، بدلاً مما كان يقصده السفير البريطاني في باريس من «عودة روح الاتفاق الودي» (ص ٢٩٧).

وبمناسبة الوثائق البريطانية ومحاذيرها، نتوقف طويلاً عند كتاب يتفرد بظاهرة قلما عرفها كتاب آخر، وتختص هذه الظاهرة بدرجة التوازن بين المتن والهوامش. فقد حسمت د. هدى هذا التوازن لصالح الهوامش التي اغتالت الجانب الأكبر من المتن لصالحها. ووصل الأمر في هذا الاغتيال إلى أن بعض صفحات الكتاب خلت من المتن وتحولت إلى مجرد هامش (١٦٤ ـ ١٦٥ ـ ١٦٨). وهو أمر يصعب تصوره، حتى في الكتابات العلمية، إذ جرت العادة أن يحدث العكس، بمعنى أنه قد تخلو بعض صفحات من الهوامش لا المتن. إذ المفروض أن الباحث يستعيض بالهامش لخدمة المتن.. أما أن يحدث أن تزيد المساحة المخصصة للخادم عن تلك المخصصة للمخدوم، فهو ما يستحق التفسير وما يتطلب التحليل وبالتالي رصد ما له وما عليه.

في تقديرنا أنه كان وراء بروز هذه الظاهرة في كتاب **الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢** أكثر من سبب:

ـ كثرة الاقتباسات من الوثائق البريطانية التي توافرت للعمل بشكل ملحوظ وأفادت منه الباحثة على نحو لا خلاف عليه.. غير أنه «للاقتباسات» في الدراسات التاريخية وظيفتها التي تنصرف لإحدى مهمتين: إما إثبات حقيقة جديدة أتى بها الباحث ولم يسبقه اليها غيره، أو يكون قد عالجها آخرون بشكل مختلف فأصبحت قضية خلافية، وبالتالي تتم الاستعانة بالوثيقة أو بجزء منها كدليل لحسم الخلاف، لصالح ما يراه الباحث صحيحاً.

المهمة الأخرى أن تضفي الوثيقة «جو العصر» على الدراسة فتقرّب القارىء من فهم الروح التي أملت على الشخوص التاريخية داخل هذا العصر تصرفاتها، بل وقراراتها، ومعايير الصواب والخطأ في تلك التصرفات

والقرارات.. بمعنى آخر أن يتابع القارىء حركة التاريخ من داخل لا من خارج!

ـ التركيز الشديد الذي ميّز صياغة الكتاب في متنه، وهو تركيز حرصت عليه الباحثة في أغلب أجزاء الكتاب، ولم تخرج منه إلا في مناسبات متفرقة سوف تتم الإشارة إليها فيما بعد. ومن ثم، فقد استبعدت د. عبدالناصر كل ما اعتقدت أنه يمسّ درجة هذا التركيز من بعيد أو من قريب، وبالتالي يخلّ بالسياق بدرجة أو بأخرى، لتلقي به في الهوامش التي تضخمت على هذا النحو غير المعهود حتى في الكتابات الأكاديمية، والذي أدى في النهاية إلى أن يتابع القارىء الأحداث التاريخية في مجمل الهوامش، بينما يوالي في المتن مجموع التحليلات التي تأسست على تلك الحوادث..

وللحقيقة، فإن د. هدى من خلال اتباعها لهذا النهج، أرهقت قراءها غاية الإرهاق، من جراء ما أصابهم من تشتت بين المتن والهوامش مما يتطلب من هؤلاء القراء حالة من التركيز الشديد نبهنا إليه فيما جاء في مقدمة هذه الدراسة النقدية، من أن الكتاب الذي بين أيدينا لا يقرأ في حالة من الاسترخاء.

وتستحق ظاهرة غلبة الهوامش على المتن في هذه الدراسة تقويماً شاملاً. على أحد جانبي هذا التقويم لا يملك القارىء إلا رصد مجموعة من النجاحات أحرزتها الباحثة نتيجة لاتباعها هذا النهج المتميز.

أول هذه النجاحات ما قدمته د. هدى عبدالناصر من دراسات نقدية لكثير مما جاء في كتابات أكاديمية سبقتها، فنّدت المقارنات وقبلت أفكاراً وأيدتها بالدليل المادي وفنّدت آراء وفعلت ذلك من خلال الوثيقة.

فالكتاب مثلاً يأخذ على الدراسة التي كان قد أعدها د. محمد أنيس عام ١٩٧٢، تحت عنوان **٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي** عدم رجوعها إلى الوثائق البريطانية عن الحادثة، والتي كُشِفَ عنها في نفس عام صدور الكتاب المذكور (هامش رقم ٦ ص ١٣٤ ـ ١٣٥، هامش رقم ٢ ص ١٤٠ ـ ١٤١)، وهو رجوع كان يمكن أن يؤثر على عديد من الأحكام التي أصدرها د. أنيس في كتابه.

وتأخذ د. هدى على د. محمد متولي في كتابه **حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ في التاريخ المصري المعاصر** أنه استعان في عمله هذا بالمترجم من الوثائق في كتاب محسن محمد، **التاريخ السري لمصر** دون الرجوع إليها في مظانها الأساسية، وإن كانت ترى أن د. متولي كان مفيداً فيما رجع إليه من صحف الحقبة التاريخية (هامش رقم ٦ ص ١٣٤ ـ ١٣٥)، وأمثلة عديدة أخرى يمكن القول معها إن صاحبة هذا العمل العلمي نجحت في تضمين هوامشها دراسات نقدية جيدة لأعمال علمية سابقة على عملها.

نجاح آخر ظاهر فيما تضمنته الهوامش من دراسات عديدة قريبة من موضوع الكتاب، مثل قضية الكتاب الأسود ١٩٤٣ وما تمخض عنها من مواقف بريطانية (هوامش صفحات ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩) أو قضية النشاط النقابي في مصر والاختراق البريطاني للمؤسسات النقابية (هوامش ص ٢٠٨، ٢٠٩)، وأمثلة عديدة أخرى تحيل هذه الهوامش إلى خزينة جيدة للمهتمين بمثل هذه الدراسات يستمدون منها أسس دراساتهم، وأهم الوثائق التي تفيدهم فيما هم معنيون به.

النجاح الثالث واضح فيما حفلت به هذه الهوامش من تفاصيل ممتعة قدمتها الدراسة في أكثر من مناسبة. ويقدم محضر اللقاء الذي تم بين الملك فاروق وبين زعيم الوفد مصطفى النحاس عصر يوم ٣ شباط/فبراير ١٩٤٢ والذي أملاه الأخير على أمين عثمان

الذي سلمه بدوره إلى السفارة البريطانية في القاهرة مساء اليوم نفسه، يقدم نموذجاً لمثل هذ التفاصيل الممتعة والمفيدة معاً (هامش ص ١٤٣).

بيد أنه كان بإمكان د. هدى مع ما حققته من نجاحات في استخدام الهوامش المطولة إلى حد غير معهود والتي حفل بها الكتاب، أن تحجم من هذا التضخم من خلال أحد سبيلين، أو من خلالهما معاً:

السبيل الأول: بالاستغناء عن عديد من تلك الهوامش التي لا تؤدي وظيفتها بحسم الاختلاف في قضية ما أو بإضفاء الجو التاريخي. وكان هذا أمراً ممكناً، ذلك أن عديداً من تلك الهوامش لم يفعل أكثر من إضافة مزيد من التفصيلات في حادثة بعينها جاءت في سياق الدراسة.

السبيل الثاني: بالإحالة إلى «ملاحق» كان يمكن أن يتضمنها الكتاب، وتثبت فيها الباحثة بعضاً من هذه الوثائق التي أخذت منها اقتباسات مطولة ضمنتها هوامشها، غير أنه للأسف فقد جاء هذا العمل العلمي خلواً من الملاحق، رغم ما نراه من أنها كانت سوف تؤدي خدمة جليلة، سواء للبحث نفسه أم للباحثين المعنيين بالموضوع ذاته أم بالحقبة التاريخية نفسها.

تبقى أخيراً قضيتان على جانب كبير من الأهمية، لكونهما متعلقتين بالمنهج، وحولهما نختلف مع د. هدى عبد الناصر.

القضية الأولى متصلة بالعنوان الذي اختارته لكتابها.. **الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢**، وفي تصورنا أن هذا الاختيار نبع من الرغبة في تجنب أن يكون العنوان «السياسة البريطانية».. على اعتبار أن هذه التسمية الأخيرة استخدمت في دراسات عديدة، بعضها له قيمته والآخر لا قيمة له، ووصلت إلى حد الابتذال.

وللباحثة أن تختارما تشاء من عناوين ولكن بشرط الالتزام، فلا تكفي الرغبة في تجنب عنوان ما لاختيار عنوان آخر دون الالتزام بهذا العنوان الأخير.

«فالرؤية» في تقديرنا هي تقويم للمواقف ثم رسم للسياسات في ضوء هذه المواقف، ويختلف الأمر بالنسبة للسياسات التي يتم تنفيذها في ضوء تقويم المواقف، وهو ما غلب على الدراسة مما استوجب أن يكون «السياسات البريطانية تجاه الحركة الوطنية المصرية».

ولا شك أن د. عبدالناصر وجدت نفسها نتيجة لهذا الاختيار في مأزق، حاولت أن تتخلص منه في أكثر من مناسبة بوضع كلمة «الرؤية» بديلاً عن«السياسات»،غير أنه يمكن للقارىء لو أعاد الكلمة الصحيحة لوجد المعنى أكثر استقامة، ولكان المضمون أكثر اتفاقاً مع العنوان.

وتبدو محاولات التخلص من المأزق من جانب الباحثة في أكثر من مناسبة، نختار منها قولها: «ولدراسة الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية من خلال الدور الذي لعبته السياسة البريطانية من اجل تأمين الجبهة المصرية لمصلحتها اثناء الحرب» (ص ٩٦)، ومع هذه العبارة يثور على الفور التساؤل عن أيهما يصنع الآخر: السياسات التي تصنع الرؤية، كما جاء في العبارة السابقة، أم الرؤية هي السابقة على السياسات، وهي التي تصنعها في النهاية كما هو مفروض؟

من جانب آخر، تؤكد العناوين التي اختارتها الباحثة لدراستها أنها تدور حول سياسات لا رؤى. وهنا تتعدد الأمثلة: «بريطانيا وتأمين الجبهة الداخلية» عنوان جاء على صدر (ص ٩٥)، «تعاون الحكومة البريطانية مع حزب الأغلبية لاحتواء المعارضة السياسية»، عنوان آخر يشي بالمحتوى السياسي (ص ١١٩) وهو نفس ما

فعله العنوان الذي جاء بعد ذلك بعشر صفحات وكان: «تقارب الحكومة البريطانية من حزب الوفد وهو خارج السلطة من ١٩٣٨ ـ ١٩٤٠»... وغير ذلك من العناوين.

القضية الثانية أن د. هدى جمال عبد الناصر رغم ما نجحت فيه من تغليب الموضوعية في الغالبية العظمى من مواضع رسالتها التي تحولت إلى الكتاب الذي بين أيدينا، وهو ما يتطلب درجة عالية من ضبط نوازع النفس لمن كان في مثل وضعها، فإنها لم تنجح في ذلك في موضعين من مواضع دراستها، حيث غلبتها فيهما الاعتبارات السياسية.

يتصل الموضع الأول بروح العداء التي غلبت تجاه تاريخ الوفد، وهي روح لا شك أنها تأثرت كثيراً بالموقف العادي «للوفد الجديد» من عهد عبد الناصر، وقد جانب صاحبة الكتاب توفيقها الموضوعي بالاستجابة لهذه الروح المجافية للموضوعية.

ففي هذا الميدان، تلمست د. عبدالناصر كل الأدلة التي أبرزت صورة الوفد باعتباره عميلاً للإنكليز، أو راضخاً ومستسلماً للقصر ومعادياً للقوى الشعبية، وعلى وجه الخصوص العمال المصريين.

صحيح أن الفترة التي يعالجها الكتاب كانت فترة انتهاء «وفد النضال الوطني» بعد عقد المعاهدة وبروز «وفد العمل السياسي»، وصحيح أن الوثائق التي استشهد بها الكتاب تعطي في مجملها عديداً من النتائج التي توصلت إليها الباحثة، وتدعم من الصورة التي سعت إلى إبرازها. كل هذا صحيح، غير أنه يبقى أمران، أولهما متعلق بالانتقاء الذي تم من هذه الوثائق، وثانيهما متصل بالاستقراء الذي أعملته الباحثة فيها.

فالإدانة المتوالية من جانب د. عبدالناصر لاتصالات الوفد، وهو في الحكم أو في خارجه، بالسفارة البريطانية مما تراه سماحاً بالتدخل الأجنبي في الشؤون المصرية، هي تجاهل للحقيقة التاريخية بالدور الإنكليزي في حكم مصر منذ ١٨٨٢، وما استتبع هذه الحقيقة من أن ممثل حكومة لندن في مصر كان في كل الأحوال طرفاً أصيلاً في لعبة الحكم، سواء قبلنا هذا الآن أم لم نقبله.

ثم على الجانب الآخر، أن ترى الباحثة في محاربة الوفد للنشاطات المشبوهة «للأمير عباس سليم» في الأوساط العمالية محاربة للحركة العمالية (ص ١٥٣) فأمر فيه كثير من الظلم لسياسات الوفد في حقبة ما قبل الحرب، وتكريم لأحد أمراء الأسرة الحاكمة، وتبرير لاستيلائه على قيادة الحركة العمالية لصالح القصر.

أما الموضع الثاني، فيتعلق بالرغبة الجارفة من جانب د. هدى في تقديم «الضباط» كأحد أطراف الصراع السياسي قبل ١٩٥٢، معتمدة في ذلك على همهمات التذمر التي سرت بين صفوف بعضهم نتيجة لحادث ٤ شباط/فبراير ١٩٥٢، أو على حرب المنشورات التي شنها البعض الآخر أواخر الأربعينات، وأوائل العقد التالي، حتى قيام ثورة تموز/يوليو، حتى أنها خرجت عن التزامها الصارم في حبكة السياق، وقدمت في الصفحات الأخيرة من كتابها نصوصاً كاملة من تلك المنشورات (ص ٣٤٥ وما بعدها) في المتن.

ولا نظن أن محاولة تأصيل حركة الضباط السياسية خلال تلك الحقبة يمكن أن تتم على هذا النحو المفتعل، أو من خلال رسالة عن «الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية»، ولكنها إحدى المرات القليلة التي غلبت فيها الاعتبارات السياسية المقاييس الموضوعية في هذا العمل العلمي.

غير أن هذه الملاحظات الأخيرة لا تمنع من إزجاء التحية للدكتورة هدى جمال عبد الناصر على هذا العمل العلمي الجاد غاية

الجدية، متطلعين في فضول، بل وفي شوق، إلى أعمال علمية أخرى، وإن كنا نتوقع ألا تكون وفيرة، نتيجة لأن أعمالاً بهذه الصبغة تقتضي جهداً ووقتاً نرجو أن يتوافر عند صاحبة الرؤية البريطانية للحركة الوطنية في مصر □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الطبعة الثانية من كتاب

نقد العقل العربي (٢)

بنية العقل العربي

دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية

الدكتور محمد عابد الجابري

الثمن: ١٢ دولاراً او ما يعادلها

ميخائيل سليمان

صورة العرب في عقول الأمريكيين

ترجمة عطا عبد الوهاب

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ٢٦٧ ص.

عبد العليم الأبيض

مستشار إعلامي ـ مصر.

إن الكتاب الذي بين أيدينا ـ كما يقول مؤلفه ـ يمثل نظرة متعددة الوجوه للتصورات الأمريكية عن الشرق الأوسط، وعن شعوب المنطقة، سواء العربية أم الإسلامية غير العربية. وهو يقع في مائتين وسبع وستين صفحة، مقسمة على اثني عشر فصلاً، يبحث الأول فيها التفاعل بين العرب والأمريكيين والعوامل المؤثرة في علاقتهما. وتقدم الفصول الثاني والثالث والرابع دراسة نظامية ومطولة للتغطية الصحفية الأمريكية لأنباء الشرق الأوسط خلال حروب ٥٦، ٦٧، ١٩٧٣، والفصل السادس يقدم نتائج استقراء لآراء معلمي المدارس الثانوية الأمريكية عن العرب والمسلمين والفلسطينيين والإسرائيليين. والفصل السابع يقدم عرضاً شاملاً للمواقف الأمريكية عن الشرق الأوسط، من خلال استطلاعات الرأي العام.

أما الفصل الثامن، فيعرض للمواقف العامة عن القضية الفلسطينية والفلسطينيين في أغلب أنحاء العالم. وبعد هذه الدراسة المفصلة لمواقف الجهود وتوجهاته نحو العرب والإسرائيليين وغيرهم من سكان الشرق الأوسط، يبحث الفصل التاسع أثر المواقف والقوالب الذهنية الأمريكية على العلاقات الأمريكية ـ العربية، ويقدم الفصل العاشر نقداً واضحاً لمناقشات وتقارير وقرارات وزراء الإعلام العرب. ثم يعطي الفصل الحادي عشر خلاصة موجزة لكل الدراسات السابقة، متناولاً المسألة الخاصة بحوار عربي ـ أمريكي، وهل هو حوار ناجح ومرغوب فيه أم لا، ثم ينتهي الفصل الثاني عشر بفهرسة لمراجع شاملة وحديثة لما كتب باللغتين الإنكليزية والعربية عن المواقف الأمريكية حيال الشرق الأوسط.

ما أكثر ما كتب عن صورة العرب لدى الأمريكيين في منطقتنا العربية. منها السطحي ومنها العميق. ولكن ما أقل ما كتب عن هذا الموضوع في الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة، على ما يستحقه من اهتمام. على عكس ما كتب عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فالمؤلفات الأمريكية التي تتناول هذا الصراع تبلغ المئات، ولهذا السبب فإن كتاب د. ميخائيل سليمان وهو مواطن عربي ـ أمريكي يشكل أول جهد علمي شامل ومتأن لدراسة

صورةالعرب السلبية في الولايات المتّحدة، وقد استفاد من سلبيات وإيجابيات ما كتب في هذا الموضوع من قبل.

ولعل ما يثير الاهتمام فعلاً في كتاب د. سليمان هو ظهور هذا الجيل الجديد من المثقفين العرب ـ الأمريكيين الذين بدأوا الاهتمام بخلفيتهم الحضارية، تؤرقهم هذه الصورة المجحفة للعرب في أمريكا، كما تؤرقهم سلبية الأمريكيين من أصل عربي في الماضي، وخوفهم وتخاذلهم في محاولة التصدي لهذا التشويه المخيف لكل ما هو عربي في الولايات المتحدة من قبل «اللوبي الصهيوني» المتغلغل في جميع مناحي الحياة الأمريكية. إن هذه الصحوة ـ وما زالت في بدايتها ـ من جانب الأمريكيين العرب تشكل الأمل الوحيد في إعادة التوازن لصورة العرب في أمريكا الشمالية، فهم أقدر ثقافة وتعليماً وإدراكاً وحرية على فهم جميع أبعاد الظاهرة والتعامل معها، بأسلوب موضوعي لا يهوّل ولا يستهين.

لقد عانت الكتابة في هذا الموضوع، وبخاصة في وطننا العربي من السطحية الشديدة. وهناك كتّاب عرب اعتمدوا في كتاباتهم على ترويج الحجج الواردة في كتاب **بروتوكولات حكماء صهيون** وهو كتاب مشبوه مجهول المؤلف يصوّر اليهود في صورة أبالسة لا همّ لهم إلا إفساد العالم بالدعارة وكل الأساليب الخسيسة وغير الأخلاقية. فكانت كتاباتهم مادة إعلامية سخية يستغلها الإسرائيليون واليهود الأمريكيون ضد العرب، وكيف أنهم مناهضون للسامية. ويرتد السلاح الذي شهرناه علينا. وهناك من حاول الربط بين اليهود والشيوعية، وتصوير العرب بأنهم معادون للشيوعية على عكس اليهود الذين يتآمرون على العالم الرأسمالي والمسيحي والإسلامي. وقليل من الكتاب العرب هم الذين عزوا تدهور صورتهم لدى الأمريكيين إلى أخطاء السياسة العربية ذاتها، وفشل السياسات العربية الإعلامية بأكملها وتخبطها، الأمر الذي سهل من انتشار القوالب الذهنية عن العرب، التي شكلتها عوامل تاريخية ودينية وحضارية. إضافة إلى إعلام صهيوني ذكي يتسم بالمرونة وسرعة الحركة والتخطيط العلمي المدروس ووضوح الهدف والرؤيا، بحيث وصل الإعلام اليهودي إلى ما هو عليه اليوم، والذي تصفه السطور القليلة التالية من مجلة «النيوزويك» أبلغ وصف في معرض الحديث عن سيطرة «اللوبي الإسرائيلي» على الكونغرس الأمريكي:

«لقد نجحت لجنة العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية، أي اللوبي الإسرائيلي الرسمي (AIPAC) في إقناع الكونغرس تماماً بحيث لم تعد هناك حاجة أحياناً، لاستخدام اللوبي... ولقد انتقلت قوة الدفع المؤيدة لإسرائيل من اللوبي إلى الكونغرس نفسه. ففي العام الماضي ـ على سبيل المثال ـ قرر اللوبي أن لا يعارض بقوة اقتراح بيع صواريخ ستينغر إلى العربية السعودية... ومع ذلك مُني طلب الحكومة ببيع الصواريخ بالفشل حيث عارضه ٣٥٦ نائباً في مجلس النواب مقابل ٦٢ عضواً. وأما في مجلس الشيوخ فقد عارضه ٧٣ شيخاً مقابل ٢٢ مؤيداً... إن الوضع أصبح يشبه رد الفعل المشروط عند بافلوف، فمتى انطلق الجرس يستجيب الكونغرس تلقائياً، دونما حاجة إلى تدخل اللوبي»(*).

وإضافة إلى المقارنات التاريخية القيمة لتطور صورة العرب في الولايات المتحدة بالمقارنة مع صورة اليهود والإسرائيليين، وأسباب التحيز الذي يقترب من العنصرية، يتعرض الكاتب لتقويم الجهود العربية الرسمية في مجال الإعلام في نطاق الجامعة العربية بشجاعة وموضوعية. على عكس المعالجة التي يتلقاها الموضوع من الكتاب العرب، والتي غالباً ما تتسم بالنفاق أو المجاملات والسطحية. والقصور الموجود في الإعلام الرسمي العربي هو قصور يتعلق بالتعريف، والأهداف، والتنفيذ، إذ يؤكد

(*) *Newsweek*, 19/10/1987.,

الكاتب بحق أن الإعلام العربي يخلط بين الإعلام والدعاية، كما أن أهدافه غامضة متناقضة وواسعة أكثر من اللازم. أما التنفيذ فهو يعاني من أسلوب اختيار الإعلاميين وضعف البنية البشرية الإعلامية العربية في الخارج، وضآلة ما يصرف على المرتبات والمصاريف الإدارية، مقارنة بما هو مخصص للإعلام. يقول المؤلف إن الوظيفة الأساسية للإعلام في القرن العشرين هي الاتصال على مستويات متنوعة مع جماهير مختلفة بهدف محدد، ألا وهو تحقيق أهداف سياسية محددة بوضوح.

وإذا ما طبقنا هذا المعيار على الإعلام الرسمي العربي، فسوف نجد أنه سقط في الامتحان. إذ لم يحدث أبداً أن تحقق توافق إعلامي قومي عربي بشأن قضية أساسية كقضية فلسطين على سبيل المثال، وحسبنا أن نشير إلى المواقف المتناقضة للدول والمنظمات العربية في هذا الشأن.

ويطرح الكتاب تصوراً إعلامياً حضارياً، وإن بدا طموحاً أكثر مما ينبغي. فهو يقترح التركيز على الانجازات العربية في مجالات الثقافة والعلوم والفكر، من خلال مراكز ثقافية عربية على غرار المجلس البريطاني أو معهد غوتة. كما يقترح إقامة مراكز الدراسات الخاصة بالدول الكبرى وبخاصة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وأن تكون مقارها خارج البلدان العربية لكي تحظى بالحرية والاستقلال المنشودين ولكي تحظى بالثقة، على أن يكون تركيز هذه المراكز على مؤسسات صنع القرار المهمة كالكونغرس والرئاسة ووسائل الإعلام في الولايات المتحدة، على سبيل المثال.

ويطرح الكاتب أفكاراً محددة للنهوض بالإعلام العربي وتركيزه وزيادة فعاليته. وهي أفكار جديرة بالدراسة الجادة من قبل الحكومات العربية. وأن لا يكون بحث هذا الموضوع من خلال مؤتمرات وزراء الإعلام العربي التقليدية التي تقدم التوصيات، ثم يتم اعتمادها لكي تذهب في غياهب النسيان بعد ذلك.

ثمة ما يشوب هذا العمل الجيد، ألا وهو الترجمة. فقد جاءت ترجمة الكتاب إلى العربية ركيكة بعض الشيء وهي تصدم أذن القراء في المشرق العربي. إذ أتت الترجمة حرفية وقريبة إلى بنية اللغة الإنكليزية، وهو ما يؤثر على إيصال الكتاب إلى أكبر عدد من القراء العرب. وهو أمر لم يقصده المؤلف. ولعل في ذلك عبرة عندما تترجم مثل هذه الكتب الجيدة. فلا بد من أن تأتي الترجمة رصينة ومقروءة.

وأخيراً، إذا كان للكتاب مثالب فهي قليلة. إن د. ميخائيل سليمان يحمّل الحكومات العربية وأجهزتها الإعلامية أكثر من طاقتها. إن الإعلام الرسمي العربي يعكس بصورة أمينة التناقضات القائمة في الوطن العربي اليوم، وهي تناقضات سياسية وعقائدية وثروية وتنموية. وهي تناقضات لن تتلاشى غداً، بل ستبقى مستمرة إلى وقت ليس بالقصير. ومن هنا كان يتعين على الكاتب أن يعالج بشيء من الاستفاضة والتحليل موقف الجالية العربية ـ الأمريكية والوسائل الكفيلة بزيادة يقظتها وفعاليتها، وإشراكها إشراكاً تاماً في المعركة الدائرة. فهي الأقدر على العمل من خلال التعددية الأمريكية، وهي الأكثر فهماً لطبيعة البنية السياسية الأمريكية ووسائل التأثير فيها. والأمر لا يحتاج، في رأيي، إلى دليل. فلم يكن من الممكن لإسرائيل أن تكسب إعلامياً دون الجالية الأمريكية ـ اليهودية، وقد استطاعت الجالية اليونانية ـ الأمريكية مؤخراً التأثير الفعال في سياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان وتركيا. إن البداية الصحيحة لتصحيح القوالب الذهنية الأمريكية عن العرب، تكمن في صحوة الأمريكيين العرب وتنظيمهم□

■ مؤتمرات

ندوة «الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي»

البحرين، ٣ ـ ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧

د. أماني قنديل

خبيرة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية ـ القاهرة.

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالدراسات المستقبلية، حيث شهدت تطوراً كبيراً انعكس على الانتاج العلمي الضخم، والمناهج التي اعتمد عليها، كما انعكس على مؤسسات ومراكز البحث التي وجهت له إمكانيات كبيرة.

وفي إطار هذا الاهتمام، عقدت ندوة البحرين (٣ ـ ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧) حول الرؤى المستقبلية للتعليم. وكانت هذه الندوة في واقع الأمر، إحدى مراحل الإعداد لمشروع بحثي عربي كبير للموضوع نفسه. ولإبراز قيمة هذه الندوة العلمية، وقيمة المشروع البحثي الذي تتبناه، ينبغي التأكيد على أنها بمثابة حلقة في سلسلة اهتمام سابق ولاحق، بالدراسات المستقبلية العربية.

ففي منتصف السبعينات، ظهرت دراسات جادة للمستقبليات في الوطن العربي. لعل أولها وأبرزها دراسة د. انطوان زحلان وزملائه، والتي حملت عنوان **العالم العربي سنة ٢٠٠٠**(*) ، ثم دراسات مجموعة معهد التخطيط القومي بالقاهرة، تحت إشراف د. ابراهيم حلمي عبد الرحمن في أواخر السبعينات. وفي منتصف الثمانينات، كان تدشين مشروعين بحثيين كبيرين حول المستقبل العربي، الأول بعنوان «استشراف مستقبل الوطن العربي» ، وتم بواسطة مركز دراسات الوحدة العربية. والثاني بعنوان «المستقبلات العربية البديلة»، وتم بواسطة منتدى العالم الثالث. وقد بدأ بالفعل نشر نتائج هذين المشروعين تباعاً.

وإذا كانت الندوة والمشروع البحثي محل الاهتمام، يركزان على «الرؤى المستقبلية العربية للتعليم في الوطن العربي»، فإن التساؤل هو: ماذا عن الدراسات المستقبلية لقضية التعليم؟

(*) انطوان زحلان [وآخرون]، **العالم العربي سنة ٢٠٠٠** (بيروت: مؤسسة المشاريع والانماء العربي، ١٩٧٥).

تشير المسوح البحثية لهذا المجال إلى بعض الجهود الفردية والجماعية للدراسة المستقبلية للتعليم. وساهمت في ذلك المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، وقد صدر عن الأولى تقريران بعنوان: «استراتيجية التربية العربية»، و«استراتيجية تطوير التربية العربية». وصدرت عن الثانية دراسة مهمة، بعنوان: «تأملات في مستقبل التعليم في المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨١ ـ ٢٠٠٠». وهناك جهود أخرى فردية وجماعية متنوعة لاستكشاف مستقبل التعليم.

هذه المجموعة من الدراسات، على أهميتها، تعكس حاجة الوطن العربي إلى دراسة مستقبلية علمية شاملة، حديثة وبعيدة المدى تعتمد على فريق متكامل متخصص من الباحثين وتستخدم مناهج البحث الحديثة في مجال الدراسات المستقبلية.. مثل هذا المشروع البحثي، يتكامل مع المشروعين البحثيين الكبيرين لمركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى العالم الثالث، ويخصص لقضية التعليم في الوطن العربي ما تستحقه من اهتمام.

ومن هنا، تأتي قيمة «ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي»، والتي نظمها منتدى الفكر العربي بالتعاون مع وزارة التربية في البحرين ومكتب التربية العربي لدول الخليج، إذ تفتح هذه الندوة الحوار حول مستقبل التعليم، كما تفتح الباب لمناقشة المشروع البحثي الضخم الذي يتبناه منتدى الفكر العربي. وقد شارك في الندوة أكثر من مائة من المفكرين والمثقفين والمتخصصين والمسؤولين عن التعليم. ولعل أحد المصادر التي تضيف مزيداً من الأهمية على هذه الندوة والمشروع البحثي الذي تتضمنه، هو طبيعة المشاركين، فهم لا ينتمون إلى حقل التربية والتعليم فقط، وإنما إلى مجالات متنوعة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والاحصاء، منهم الباحثون ومنهم المسؤولون. وهذا التنوع بلا شك يعطي أهمية خاصة لمناقشات وإسهامات الندوة، كما يعطي رؤية مختلفة لمشروع استشراف مستقبل التعليم في الوطن العربي. فقد اعتادت دراسات وندوات سابقة اهتمت بالتعليم، التركيز على إسهام المسؤولين والمتخصصين في حقل التعليم فقط، في حين أن القضية أوسع بكثير من أن تكون حكراً لتخصص أو فئة، فهي قضية مجتمع بل وأمة بأكملها، وصلت إلى ذروة «الأزمة» وتبحث عن مخرج. ولهذا فإن المشاركة مطلوبة، بكل أشكالها ومستوياتها.

عكست الاعتبارات السابقة، العملية والأكاديمية، أهمية ندوة «الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي» فعلى مدى ثلاثة أيام، نوقشت أوراق أساسية، بعضها يتعلق بقضية التعليم في الوطن العربي على وجه العموم، وبعضها الآخر يتعلق بالمشروع البحثي الضخم حول مستقبل التعليم.

يمكن تصنيف طبيعة الأوراق والمناقشات التي قدمت في الندوة سابقة الذكر، إلى أربعة محاور. أولها يعكس البعد العالمي الذي تتضمنه قضية التعليم، وثانيها يعكس البعد العربي الإقليمي، والبعد الثالث قطري يطرح تجارب بعض البلدان العربية في مجال تطوير التعليم. وأخيراً فإن البعد الرابع الذي اهتمت به الندوة ارتبط ببعض النتائج الأولية لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي.

وبخصوص المحور الأول الذي اهتمت به بعض أوراق ومناقشات الندوة، فهو يتعلق بآفاق التطور العالمي وانعكاساتها على تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين. فهناك علاقة تفاعل، تأثير وتأثر بين التطورات العالمية والتعليم، إذ يشهد العالم المزيد من الترابط والتداخل والتشابك، بفعل عدد من

التطورات العلمية والتكنولوجية، وهو ما يخلق «بعداً عالمياً» للمشاكل الداخلية أو الإقليمية. والمعرفة في عالمنا المعاصر، عنصر حاسم في تحديد نوعية الحياة التي يعيشها كل مجتمع في وقت السلم وفي احتمالات النصر والهزيمة. ومن استقراء التاريخ، يتّضح أن القاعدة العلمية والتكنولوجية لكل عصر شكلت عاملاً مهماً في تحديد معالمه ومساره. وهذا التطور العلمي يحدث بسرعة وبمعدلات متسارعة، خلال حقبة زمنية محدودة، وهو يؤدي في الوقت نفسه إلى المزيد من ترابط العالم وتداخله. والثورة العلمية والتكنولوجية تتسم باعتمادها على مصدر متجدد ولانهائي قوامه العقل الإنساني، وهو ما يثير ثورة المعلومات، وموقع التعليم منها، إذ ينبغي أن يركز على قدرات حلّ المشاكل والتعرف على الحلول المناسبة لها، والقدرة على ابتكار الحلول والأساليب الجديدة. والنظام التعليمي العربي، لكي يتجاوب مع الثورة العلمية والتكنولوجيا الجديدة، فإن عليه أن يزوّد الشباب بالمهارات والقدرات اللازمة للتعامل مع هذه الثورة. وهو ما يتطلب إعادة النظر في شكل العملية التعليمية ومضمونها. وعليه أن يتجه نحو تعليم الكبار وتجديد المعلومات، وطرح قضايا وتحديات الغد وتقديم البدائل...

حول هذا الموضوع، دارت ورقة د. علي الدين هلال، والتي حملت عنوان «آفاق التطور العالمي وتعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين».

وفي إطار المحور نفسه، أي البعد العالمي في قضايا التعليم، كانت الورقة الأخرى المتخصصة، التي قدمها د. ابراهيم كاظم وموضوعها «تجارب عالمية في تطوير التعليم»، وهي تركز أيضاً على البعد الدولي ولكن من منظور التربية. فالمؤسسات التعليمية والأساليب التربوية، تتفاعل دائماً وتتخطى الحدود، ولا يمكن الحديث عن تطوير العملية التعليمية دون إمعان النظر في تجارب أخرى دولية، تشكل علامات على الطريق. وفي هذا الإطار، تطرح ورقة البحث بعض التجارب في تطوير التعليم،اتجه جزء منها لمناقشة قضايا وأفكار رئيسية، مثل إلزامية التعليم وتكلفة التعليم والمحتوى التعليمي. واتجه جزء آخر لمناقشة تجارب دول نامية في أمريكا اللاتينية وآسيا، ثم في دول متقدمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كل ذلك بهدف التعرف على موقع المنطقة العربية، من هذه التطورات والتجارب العالمية.

أما المحور الثاني الذي اتجهت إليه اهتمامات ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي، فهو المحور الإقليمي العربي، إذ قدمت بعض الأوراق البحثية التي تهتم بالقضية على المستوى القومي، وتعكس إسهامات مؤسسات ومنظمات قومية بهذا الموضوع. في هذا الإطار، كانت مناقشة الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم، والتي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فالندوة تناقش موضوعاً مهماً، اتجهت إليه جهود فردية وجماعية من قبل، ولا بد أن تكون نقطة البدء هي التواصل مع هذه الجهود. وقد عرضت هذه الورقة لمحاور الاستراتيجية التي قدمتها المنظمة مع نهاية السبعينات. وتضمن قسمها الأول المظاهر الفكرية والحضارية للاستراتيجية، أما قسمها الثاني فقد تناول واقع التربية في الوطن العربي واتجاهاتها والأهداف التي ينبغي أن تسعى لها الاستراتيجية. أما القسم الثالث والأخير من هذه الورقة، فقد اهتم بالآليات ـ الأدوات والوسائل ـ التي تستند إليها الاستراتيجية لبلوغ أهدافها.

والورقة الثانية التي قدمت ضمن المحور الثاني للندوة، تتعلق بمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، والذي قدمه مركز

دراسات الوحدة العربية. وتمثل هذه الورقة خبرة ثانية مهمة ومختلفة، لاستشراف المستقبل. وفي هذا الإطار قدم د. سعد الدين ابراهيم تلخيصاً جيداً لهذا الجهد الجماعي الضخم، الذي شارك فيه نخبة من العلماء والأساتذة والخبراء العرب في شتى مجالات المعرفة للتعرّف على إمكانات الوطن وقدرات الأمة حاضراً ومستقبلاً. وفي عرض الورقة لنتائج هذا العمل العلمي الضخم، كان حرص كاتبها على التركيز على بعض الزوايا التي لها أهمية خاصة لمناقشات قضية التعليم. وتضمن المحور الإقليمي العربي، ورقة ثالثة تناقش المشروع العلمي الضخم الآخر، الذي اهتم باستشراف مستقبل الوطن العربي، وهو المستقبلات العربية البديلة، الذي قدّمه منتدى العالم الثالث. بهذه الأوراق الثلاث مثّل المحور الإقليمي العربي في أوراق ندوة «الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي».

المحور الثالث يناقش تفاصيل قضية التعليم في أقطار الوطن العربي، وذلك من خلال أربع تجارب قطرية في مجال تطوير التعليم وهي تجارب كل من مصر، الأردن، الكويت والبحرين. قدم هذه التجارب وزراء التربية والتعليم المسؤولون في كل قطر، ولهذا فقد كان التعقيب على هذه الأوراق من جانب أكاديميين لهم خبرة بحثية بالموضوع. وقد عكست الأوراق الأربع مجتمعة مظاهر أزمة التعليم، وذلك من حيث الشكل ومن حيث المضمون. ثم انتقلت إلى طرح تجربة التطوير، والأسس الفلسفية التي استندت اليها، ثم محاور إحداث التطوير المرتقب. وتتمثل أهمية هذا الطرح المقارن «للتجارب التعليمية»، في بعض الأقطار العربية في عدة اعتبارات. لعل أهمها أنها عكست بحق العوامل المشتركة لمظاهر ومضمون مشكلة التعليم في الأقطار العربية، كما عكست ناقوس الخطر المشترك الذي دقّ في السنوات الأخيرة في معظم الأقطار العربية. عكست أيضاً هذه التجارب لتطوير التعليم، البعد الخاص بضرورة التكامل العربي من أجل المواجهة، وأنه دون حد أدنى من التعاون يصعب القضاء على هذه الأزمة. وفي إطار مناقشة الندوة لتجارب التطوير هذه، نظمت وزارة التربية في البحرين جولة ميدانية لبعض المؤسسات التعليمية، مما أسهم في إعطاء صورة واقعية صادقة عن جدية التطوير، بخاصة في التعليم الأساسي.

وأخيراً كان المحور الرابع والأخير، الذي اهتمت به ندوة «الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي»، وقد قدمت ضمن إطاره بعض الأوراق القيمة حول مشروع بحث استشراف مستقبل التعليم. وقد اهتم بعضها بمناقشة المحددات النظرية والمنهجية للمشروع، واهتم البعض الآخر بطرح جانب من النتائج الأولية لدراسات هذا المشروع، كان من أهمها نتائج الجولة الأولى لاستطلاع رأي خمسمائة من المفكرين والمثقفين العرب حول مستقبل التعليم في الوطن العربي.

وقد عكست النتائج بعض التباينات بين المشرق والمغرب، وبلدان الخليج العربي، كما عكست قدراً آخر مشتركاً من الاتجاهات العامة إزاء المشكلة، وإزاء الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة المستقبل. طرحت أيضاً النتائج الأولية لدراسة الواقع والتحديات في أقطار الخليج العربي. ثم اختتمت الندوة أعمالها بمائدة مستديرة من المناقشات حول العلوم والتكنولوجيا ومستقبل التعليم في الأمة العربية.

مثّلت المحاور السابقة الأربعة، اتجاهات البحث والمناقشة التي تضمنتها ندوة «الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي». وهي بما تضمنته من مناقشات خصبة، وبحوث قيمة، ومشاركين من حقول متنوعة، تقدم إسهاماً بلا شك لدراسات التعليم. وهي أيضاً بمزجها بين المشروع البحثي الضخم المتعلق

بمستقبل التعليم في الوطن العربي، والمناقشات العلمية لأبعاد القضية المتنوعة، استطاعت إثراء المشروع البحثي من جهة، وتوفير قاعدة علمية مشتركة لجميع المشاركين من جهة أخرى.

وأخيراً، فإن من دواعي الأمل، وسط مظاهر الإحباط على الساحة العربية، أن تعقد مثل هذه المؤتمرات والندوات العلمية، والتي توثق الصلة بين المثقفين العرب وتعمق كل ما هو مشترك □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الطبعة الثانية من كتاب

الفلسفة في الوطن العربي المعاصر

بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الأول
الذي نظمته الجامعة الاردنية

ابراهيم بدران — حسن حنفي — فؤاد زكريا
احمد ماضي — سالم يفوت — كمال عبد اللطيف
احمد محمود صبحي — سعيد بنسعيد — ماجد فخري
اديب نايف ذياب — سلمان البدور — محمد وقيدي
انور عبد الملك — عادل ضاهر — محمود امين العالم
عبد السلام بنعبد العالي

الثمن: ٦,٥٠ دولارات او ما يعادلها

الندوة الثالثة في إطار المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام، «العصر الأموي»

عمان، ٢٤ ـ ٢٩/١٠/١٩٨٧

د. رضوان السيد

مدير المعهد العالي
للدراسات الإسلامية ـ بيروت.

ـ ١ ـ

انعقدت بعمّان بين ٢٤ و٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ الندوة الثالثة في نطاق المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام، وكان موضوعها «العصر الأموي» من النواحي السياسية والإدارية والعلمية والأثرية/العمرانية. وقد شارك في الندوة ٣٥ باحثاً تقدّموا جميعاً بأبحاث مستفيضة تناولت جوانب البرنامج الذي حدّدته «لجنة المؤتمر» عاماً قبل ذلك. وكانت الندوة التي انعقدت عام ١٩٨٥ قد خصّصت لبلاد الشام في صدر الإسلام. في حين كانت الندوة الأولى في نطاق المؤتمر لبلاد الشام في العصر البيزنطي. ومن ضمن أهداف هذه الندوات ـ إلى جانب عرض نتائج آخر البحوث في المضامير التاريخية والاجتماعية والسياسية المتعلقة ببلاد الشام ـ محاولة الوصول إلى كتابة تاريخ مترابط الحلقات لهذه المنطقة المهمّة من مناطق الوطن العربي والعالم الإسلامي عبر العصور. بيد أن الندوات لم تحقّق الهدف كاملاً من هذه الناحية، لانصباب البحوث على النواحي السياسية، والاقتصادية والإدارية والعسكرية دون سائر الجوانب الأخرى. لكنّ أهدافاً جانبيةً أخرى تحققت على مستويات متميزة. فقد تحولت هذه الندوات تدريجياً إلى حلقات علمية راقية ومتخصّصة، شارك فيها أهمّ الباحثين المتخصصين في تاريخ هذه المنطقة من الوطن العربي والعالم. ففي الندوة الأخيرة حضر باحثون من أوروبا وأمريكا، ومن سائر بلدان الوطن العربي فيما عدا بلدان المغرب والجزيرة العربية. وبسبب الانتقائية الشديدة في الباحثين جاءت البحوث كلّها تقريباً تطرح جديداً أو تنفي أوهاماً ومسلّمات شائعة. لكنّ الملاحظ كما سبق أن قدّمت أن الدراسات عن «المؤسسات» بالذات ظلّت نادرة وبعيدة عن الخوض في عمق المسائل. والملاحظة الثانية قلة المتخصصين في دراسات العصر الأموي. ففيما عدا ثلاثة باحثين لم يكن بين الـ ٣٥ باحثاً الحاضرين للندوة من له دراسات سابقة في هذه الحقبة التأسيسية من تاريخ الإسلام المبكّر.

ولقلة المتخصصين في دراسات العصر الأمويّ أسبابها التي ينبغي تلمّسها في القديم والحديث. فالمعلومات عنهم قليلة في المصادر

القديمة إذا قورنت بالمعلومات عن الحقبة المدنية في تاريخ الإسلام، وحقبة صدر الإسلام. ثم إنّ الكتابات التاريخية عنهم بدأ تدوينها أيام خصومهم من العبّاسيين، مما أثّر عليها وفيها كمية ومضامين. ثم إنّ طريقة وصول الأمويين للسلطة التي تضمنت مواجهتهم مع الهاشميين، ثم مع سائر سكّان الحجاز من المهاجرين والأنصار وقريش بشكل عام، ومع حركات المعارضة بالعراق والجزيرة كالخوارج والقراء، كلّ ذلك أساء إلى صورتهم لدى المعاصرين لهم، ولدى الفرق الإسلامية المختلفة، ولدى الدارسين من المسلمين المحدثين، وقد سرّت هذه الصورة السلبية عن الأمويين كثيراً من المستشرقين فانصرفوا لامتداحهم وتقريظهم وتصويرهم بصورة الملوك الدنيويين، ذوي العصبية العربية، الذين لم يكونوا يهتمون للإسلام إلاّ قليلاً.

ـ ٢ ـ

... وللدراسات في العصر الأموي وحوله تاريخ افتتحه يوليوس ڤلهاوزن ببحثه المهمّ المترجم إلى العربية بعنوان: الدولة العربية وسقوطها. وقد اعتمد ڤلهاوزن مرويات الطبري أساساً في عرض طبيعة السلطة الأموية وتاريخها، مخضعاً تلك المرويات لرؤية نقدية دقيقة استمدّها من دراساته في نقد نصّ العهد القديم. وقد استخدم أيضاً الكتابات البيزنطية والسريانية المعاصرة للأمويين أو التي كُتبت بعدهم بقليل. وفي البنية الفكرية اعتمد ڤلهاوزن نظرية ابن خلدون في العصبية، ورأى أنّ التناقض الرئيسي كان في العصر الأموي: عرب/موالي ـ ثم شمال/جنوب. وقد كانت دراسة ڤلهاوزن هذه جيدة ومتقدّمة في سياق الحقبة التي ظهرت فيها. لكنّ آثارها على الدراسات اللاحقة كانت سلبية، فقد انصرف الدارسون والكاتبون من بعدُ للاقتباس والنقل عنها، وتأكيد بعض المسائل، وكتابة مونوغرافيات لبعض النواحي والأشخاص الذين تعرّض لهم ڤلهاوزن. ولم تتعرض رؤيته لنقد متقدم إلاّ في خمسينات هذا القرن أي بعد ما يزيد على النصف قرن من كتابتها. فقد نقد هاملتون جب رؤيته للتناقضات الرئيسية مركّزاً على الصراع بين السلطة المركزية والأطراف. ثم جاء مارتن هايندز ليطوّر رؤية جب معطياً أهمية خاصة للتكون الاجتماعي/السياسي في الأمصار، ومشكلات هذا التكون وصراعاته. بيد أنّ أكثر الدارسين العرب لم يعرفوا جب جيداً، الذي كانت معالجته موجزة على أي حال. ثم إنهم لم يعرفوا مارتن هايندز أبداً، فبقي ڤلهاوزن مرجعاً معتمداً لديهم رغم افتتاح دراساتهم بشتم مناهج المستشرقين، ورغم تجاهلهم غالباً ذكر ڤلهاوزن في حواشي كتبهم. ثم جاء المدرسيون الذين لا يملكون أية رؤية، وانتشرت كتبهم في الجامعات العربية، وهي صياغة شكلية بالعربية الفصحى المعاصرة للأحداث السياسية للعصر الأموي، مع تكرار كليشيهات تارة عن «عروبة» الأمويين، وطوراً عن «كفرهم» حسبما هي الصورة المتوارثة للكاتب عن طائفته أو أستاذه. وقد لاحظ الدارس الألماني ڤرنر أنده في مؤلّفه الضخم عن **صورة الأمويين في الدراسات العربية المعاصرة** أنّ الكتابات العربية عن الأمويين بخاصة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: **ڤلهاوزنية**، وهؤلاء عادة ممن درسوا في انكلترا أو أمريكا أو ألمانيا ـ أو **سردية** بحتة وهي الغالبة عدداً ـ أو **ايديولوجية**، أي قومية أو شيعية أو سنية أو إسلامية. فهي صورة تاريخية توافق هوى الكاتب وعالمه الفكري وموروثاته ليس غير. وهذه الأنواع جميعاً لا تتطلّب بحثاً جاداً أو التفاتاً حقيقياً للمصادر؛ لذلك لم يقدّم الدارسون العرب في السنوات الأخيرة جديداً كثيراً في مجال دراسات الأمويين بالعربية أو بغيرها إلاّ إذا اعتبرنا شطحات

محمد عبد الحي شعبان (بالانكليزية وتُرجمت للعربية)بحثاً علمياً وهي ليست كذلك. هناك فقط جهود **عبد العزيز الدوري**وتلامذته في مجال التاريخ الاقتصادي، فقد أوضح الدوري (وتلميذاه فالح حسين وجمال جوده) عدة أمور تتصل بمسائل الخراج وملكية الأرض في صدر الإسلام والعصر الأموي. لكنّ البحث الذي قدّمه جمال جوده في ندوة عمّان الأخيرة كشف إشكاليات مسألة الأرض وصعوباتها، وتضارب النصوص حولها؛ إذ ذهب إلى أنّ كلّ السابقين مخطئون في أسباب الأزمة الاقتصادية الأموية. فهي لم تنجم كما هو معروف تقليدياً عن الإقبال على اعتناق الإسلام، بل من استيلاء الخلفاء والأمراء الأمويين على أراضي الدولة شخصياً أو الإنعام بها على أعوانهم على شكل إقطاع تمليك. ولأنّ أقواله هذه لا دليل عليها فقد اضطر الدوري نفسه للردّ عليه. والجديد الآخر يظهر في دراسة **لإحسان عباس**عن عبد الحميد الكاتب، لعرض وثائق جديدة عن عمل إدارة الدولة وعن الاستخدامات الايديولوجية للإسلام، وسنعود لذلك عندما تظهر الدراسة. أمّا في أوروبا فهناك تجدُّد للاهتمام بهم في العقدين الماضيين بالسلب وبالإيجاب. فهناك دراسة دقيقة قام بها غرنوت روتر (G. Rotter) للسنوات العشر الأولى من خلافة عبد الملك بن مروان، وانصبّت على مساعيه لإنهاء انقسام الدولة بإعادة السيطرة على الحجاز والعراق، ثم جهوده لتركيز إدارة الدولة وتعريبها مع مقدمة مطوّلة عن كيفيات وصول المروانيين للسلطة وعِلَل ذلك وأسبابه. وهناك دراسات يوسف فان اس (J. Van Ess) عن التاريخ الديني والثقافي لعصر بني أمية؛ إذ قام بنشر كتابي الحسن بن محمد بن الحنفية عن الإرجاء، والردّ على القدرية. ثم أخبار غيلان الدمشقي وعمر بن عبد العزيز في هذا الصدد أيضاً. وكان قد كتب دراسة قبل ذلك عن القدرية وانقلابهم الذي أوصل يزيد بن الوليد للسلطة لبضعة أشهر. وقام تلميذ آخر لفان اس (إلى جانب روتر) هو راينهارت أيزنر (R. Eisener) بكتابة رسالة للدكتوراه عن «سليمان بن عبد الملك بين التاريخ والأسطورة». كما صدر في بريطانيا كتيّب لهوتنغ (Hawting)يلخّص رؤوس المسائل في عصر بني أمية. إنّ الجديد أيضاً في السنوات العشر الأخيرة ـ إذا كانت تسميته جديداً ممكنة أو صحيحة ـ البحث عن طرق جديدة في البحث التاريخي عن صدر الإسلام وعصر بني أمية أو بتعبير أدقّ: البحث عن مصادر جديدة للتاريخ خارج دائرة المصادر المعروفة بالعربية أساساً وإلى حدود معينة بالسريانية واليونانية واللاتينية القديمة. فقد صدر لباتريشيا كرونه (P. Crone) ومارتن هايندز(M. Hinds) أواخر العام ١٩٨٦ بحث بعنوان: «خلافة الله» يدرس نظرية السلطة عند بني أمية. والكتاب موثّق جيداً من حيث جمع الشواهد من النثر والشعر العربيين. لكن عندما بدأ الكاتبان «مرحلة التنظير» عادا إلى كتابات غنوصية ونشورية وملحمية يهودية ليقولا إنّ الرؤية الأموية لسلطتهم مأخوذة عنها (عن السامرة بالتحديد)، وإنّ ذلك يتصل بطبيعة الإسلام بالذات، وهي في نظر كرونه وكوك (Cook) (وليس هايندز الذي اشترك معها في الكتاب الأخير) طبيعة مهدية نشورية تشبه طبيعة أفكار ورؤى فرق منشقة مسيحية ويهودية. وكان هذان الباحثان (كرونه وكوك) قد أصدرا قبل سنوات كتاباً بعنوان: الهاجرية (Hagarism) ردّدا فيه هذه الأفكار عن طبيعة الإسلام ومصادره في مرحلة النبوة والنشوء استناداً لنصوص عبرانية وسريانية ويونانية قالا إنها معاصرة لنشوء الإسلام. وقد بدت ظلال من هذه الرؤى في مقالة هوتنغ التي ألقاها في ندوة عمان الأخيرة، إذ لاحظ أنّ هناك نبوءة يهودية بإعادة بناء الهيكل تزامنت مع قيام عبد الملك بن مروان ببناء

مسجد قبة الصخرة، وقيام عبد الله بن الزبير ببناء الكعبة. وكانت رواية غفل في «تاريخ اليعقوبي» تستنتج من قيام عبد الملك بن مروان ببناء المسجد المذكور نيته تحويل الحجّ إليه لوجود الثائر ابن الزبير بمكة. وقد استنتج من ذلك كاسكل (W. Caskel) وغيره أنّ الأمويين كانوا يحاولون اصطناع دين جديد لأنهم كانوا على أي حالٍ حاقدين على النبي (ص) الذي عاداه أبو سفيان والحكم بن أبي العاص جدّا البطنين الأمويين حتى آخر لحظة. بيد أنّ غويتاين (Goitein) وآخرين لاحظوا أنّ النصوص القرآنية الموجودة على زخارف المسجد تتضمن آياتٍ ضدّ النصارى واليهود معاً؛ فاستدلّوا من ذلك أنّ همَّ عبد الملك لم يكن صنع دينٍ جديد بل تثبيت الإسلام في هذه البلاد المفتوحة حديثاً والتي كانت الكثرة الكاثرة من سكّانها لا تزال على النصرانية.

- ٣ -

تحدّث هيلي (Healy) من بريطانيا، وفييه (Fiey) من فرنسا في الجلسة الأولى عن المصادر السريانية وأخبارها عن العصر الأموي. فلاحظا أنّ معلومات هؤلاء المؤرّخين نزرة، وفيها الكثير من الأخطاء رغم قربهم من الأحداث، وقرب بعضهم من السلطات. وحاول **فييه** تعليل الأمر بأنّ هؤلاء كانوا من رجال الكنيسة لذلك اهتموا أكثر بالأمور الدينية، وما تعلّق بذلك من تصرفات الخلفاء والولاة تجاه كنائسهم ورعيتهم أو مجموعتهم الدينية. ثم إنهم كانوا من السريان، ولم يكن السريان أكثرية بين المسيحيين في بلاد الشام بل تركّز في الحواضر الأرثوذكس أتباع الكنيسة الرسمية للدولة البيزنطية، ومن هنا فإنّ احتكاكهم بالسلطة إيجاباً أو سلباً لم يكن كبيراً، وكانوا ينظرون إلى ما ينزل أو ما قد ينزل بالأرثوذكس على أنه عقاب من الله عزّ وجلّ لهم لانحرافهم العقدي، واضطهادهم للسريان سابقاً، بل إنّ بعضهم نظر للفتح العربي الإسلامي كله باعتباره سوطاً من سياط الله عزّ وجلّ لانتشار الفساد داخل الامبراطورية والكنيسة البيزنطيتين. ورأيتُ في مجال النقاش مع الأب موريس فييه أنّ الملاحظ على المؤرخين السريان اهتمامهم بالحوادث الطبيعية ولو اعتمدت على شائعات مثل الزلازل والبراكين والسيول والفيضانات والعجائب. وكان الشائع أنّ وراء ذلك عقليتهم الدينية البدائية التي ترى يد الله الباطشة في كلّ شيء. لكنّ المقارنة بين رؤاهم هذه، والرؤى التي تظهر في كتابات بيزنطية وأخرى باسبانيا (الأندلس) بعد ذلك بقليل، أنّ هناك صورة ملحمية أو نشورية للتاريخ تعتمد على **رؤيا دانيال** المعروفة للأمبراطوريات الأربع. وبناءً على حسابات معقّدة ذات طبيعة توراتية قيل في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين انّ دولة السرازانيين (وهو مفرد غامض الأصل والجذر ربما عنى العرب أو الهاجريين ـ أبناء هاجر أو البدو) إيذان بظهور المسيح الدجّال ونهاية العالم، ومن هنا كان الاهتمام الظاهر بالحوادث الطبيعية والعجائب باعتبار ذلك بدايةً للنهاية.

وعرض د. لطفي عبد الوهاب يحيى من جامعة الاسكندرية المعلومات الواردة بحوليات تيوفانيس عن العرب والمسلمين في العصر الأموي. وهي معتبرة نسبياً إذا قورنت بالكمية الواردة في المصادر السريانية عن هذا العصر. وبخاصة فيما يتعلّق بتحركات المردائيين والجراجمة وعلاقة ذلك بتطور علاقات الحرب والسلم بين البيزنطيين والدولة الأموية أيام معاوية وعبد الملك.

وكان طريفاً في المؤتمر بحث د. مصطفى العبّادي في بعض البرديات كمصدر من مصادر تاريخ القرن الأول الهجري. والبرديات خصيصة مصرية حتى الآن رغم أنها كانت تستخدم للكتابة في سائر أنحاء المشرق العربي الإسلامي في القرنين الأولين

للهجرة. وقد اكتُشفت برديات قرآنية باليمن لكنها لم تُدرس بعد. وفيما عدا ذلك هناك برديات تتضمن نصوصاً إسلامية من القرن الأول والثاني وجدت بمصر ودأب على نشرها في العشرين سنة الأخيرة رئيف جورج خوري، وقد تحدّث عن آخر ما نشره في المؤتمر (أعني بردية عبد الله بن لهيعة ١٩٨٥)، لكنّ حديثه لم يكن مفيداً. ما تحدث عنه د. العبّادي، هو ما دأب على الحديث عنه طوال السنوات العشر الماضية، أعني البرديات الخاصّة بعبيد الله بن الحبحاب الذي ولي مصر وخراجها أواخر القرن الأول الهجري. والبرديات ذات طابع مالي وإداري توضّح كيفية إدارة مصر على مستوى المركز بالفسطاط، وعلى مستوى الأقاليم والقرى الصغيرة. وتدُلّ على إدارة حازمة ومنظّمة، تتمتع برؤية شاملة للمشكلات، وتحظى برضى أكثرية الناس من الأقباط آنذاك. لكنّ البرديات لا تتضمن أية معلومات عن بلاد الشام في تلك الحقبة، ولا عن علاقة الوالي بمصر بالسلطة المركزية، أو أنّ المراسلات بين الولاية ودمشق لم تصل إلينا حتى الآن على الأقلّ.

وكان اليوم الثاني من أيام المؤتمر مخصّصاً للنواحي الأثرية والعمرانية والنقدية في العصر الأموي. تحدث كما ذكرت من قبل هوتنغ (Hawting) من مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية بجامعة لندن حديثاً غير مفيد ولا جديد عن إمكان وجود علاقة بين إعادة بناء الكعبة على يد عبد الله بن الزبير، وبناء مسجد قبة الصخرة على يد عبد الملك بن مروان، والنبوءة اليهودية بإعادة بناء الهيكل. وتحدث مروان أبو خلف عن الأفاريز الرخامية المحفورة والمذهّبة في العهد الأموي في قبة الصخرة. وتحدث ركس سميث (R. Smith) عن تطورات الخط الكوفي كما يبدو في الكتابات الحجرية في العصر الأموي.وتحدث دونالد وايتكومب (D. Whitcomb) عن اكتشاف مثير، إذ يبدو أنّ هناك مدينة أموية كاملة بجانب أيلة التاريخية بالعقبة بعضها طُمر والبعض الآخر غمرته مياه البحر. وتحدّث ميخائيل بيتس (M. Bates) عن النقود الأموية بين ٦٩٢م و٧٥٠م حديثاً دقيقاً صنّف فيه أنواع النقود تصنيفاً جديداً من حيث بدايات التعريب، وحتّى اكتماله، وطرق السكّ ومواطنه، وكميات الذهب المستخدمة، وتطور الدلالات والعبارات الأيديولوجية على النقد. أمّا الباحثون الأربعة الباقون: غازي بيشه، وكينغ (King) وباتريشيا كارليه (P. Carlier)، وألاستير نورثدج (A. Northedge) فقد عرضوا بحوثاً أثرية وصفية عن قصور ومواطن أموية: قصر مشاش وقصر السيل، وقسطل البلقاء، ومسجد عمّان. وحاول كينغ أن يضع **نموذجاً** مستنتَجاً من دراسات القصور كلّها، لكنه نموذج يختصّ بالنواحي العمرانية دون الجانب الوظيفي. إنّ القصور الصحراوية الأموية لا تزال لغزاً مستعصياً على الحلّ: إنها تتناثر في لبنان وسورية والأردن في الصحراء وعلى أطرافها. قيل إنها مواطن للاستجمام والصيد. وقيل إنها تنمّ على الطبيعة البدوية للأمويين المحبين للصحراء. وقيل إنها بُنيت على طرق القوافل لتكون مراكز للحماية والجمركة. وقيل إنها تتعلق بمواطن القبائل العربية التي كانت تؤيد الأمويين. ما يلفت الانتباه أنه فيما عدا معاوية وعبد الملك (اللذين كان يترددان كثيراً على أيّ حال على بيت المقدس) لم يُقِمْ أحد من الخلفاء الأمويين بدمشق بشكل مستمرّ. لكنّ التخمينات حول وظائف القصور تبقى كلّها غير مقنعة، ومن هنا كان إعراض الباحثين في المؤتمر عن دراسة الوظائف، والتركيز على الأثرية الوصفية.

ودرست د. نجدة خمّاش من جامعة دمشق في بحثين منفصلين: الأجناد وإدارتها، والجيش الشامي عناصر وتعبئة وقيادة. والمعلومات في المصادر قليلة عن المسألتين،

لذلك كانت المادة التي جمعتها جيّدة لكنها لم تستنتج منها النتائج الضرورية، وقد فهمتُ أنها فصول من رسالتها للدكتوراه. والأمر نفسه عالجه د. نقولا زيادة إذ تحدث أيضاً عن الأجناد استناداً لمصادر عربية تاريخية وجغرافية، وأخرى بيزنطية. وجرى في مسألة التقسيمات الإدارية نقاش في الأصول: أي هل الأجناد الأموية بيزنطية الأصل، أم انه أُدخلت عليها تعديلات لأسباب جغرافية وعسكرية. وقد أفادت في النقاش دراسة عرفان شهيد عن العرب في العصرين الروماني والبيزنطي، وترجمة إحسان عباس عن مدن بلاد الشام في العصر الروماني ومطالع العصر البيزنطي لجونز. ودرس فرد دونر (F. Donner) الأستاذ بجامعة شيكاغو نشوء نظام الشرطة في العصر الأموي استناداً إلى المصادر. وقد قام بعمل ممتاز في التقميش والاستنتاج، لكنّ غوامض عديدة بقيت تتصل بالعلاقة بين الشرطة والحرس والأعوان، ومهمات الشرطي وصاحب الشرطة بالتحديد.

ولم تحظ مسائل الإدارة المالية والملكية باهتمام مناسب. صحيح أنه كانت هناك معلومات معقولة في بحث د. العبّادي الذي عرضنا له، لكنها ليست عن بلاد الشام. أما بحث د. جمال جوده من جامعة النجاح بنابلس، فقد عرض جديداً ذكرتُهُ من قبل بدا خطأً محضاً لذلك لم يسهم في إزالة الإشكالات. وتحدث الألمانيّ أولريك ربشتوك (U. Rebstock) من جامعة توبنجن بألمانيا الاتحادية عن الطرق الحسابية أو الرياضية لاستصفاء الخراج وارتفاعه، لكنها طرائق فرضية من جانب رياضيين وتعود للقرن الثالث الهجري وأوائل الرابع.

وكتب **كيغي** (Kaegi) ملاحظات في تطورات الصراع الأموي/البيزنطي وأفكار الطرفين في الصراع، والعلاقات على طرفي الجبهة. **وكيغي** دارس للإدارة والعسكرية البيزنطيتين من جامعة شيكاغو. وقد سمعتُ له بحثاً في مؤتمر بلاد الشام السابق تحدّث فيه عن بدايات الصراع العسكري الإسلامي/البيزنطي. وقد أبدى أسفه لقلة المعلومات عن الحرب البحرية الإسلامية/البيزنطيّة؛ لذلك جاء بحث د. عمر تدمري من الجامعة اللبنانية/فرع طرابلس مناسباً، إذ جمع فيه أخباراً من مصادر لم يجر استخدامها من قبل من مثل كتب الفقه والحديث والتفسير تتصل بالحرب البحرية الإسلامية، وكان بحثه بعنوان: «ثغور بحر الشام ودورها الجهادي في العصر الأموي».

وانحصرت البحوث السياسية في أربع محاضرات لرضوان السيد وابراهيم بيضون ونبيه عاقل، والباحث الياباني (Goto, Ahira) وليس في بحث الياباني جديد، بيد أنّ الطريف شكواه من أنّ الصعوبة بالنسبة له لا تنحَصر في تعلم اللغة العربية وفهمها، بل تتعدّى ذلك إلى اضطراره للتعبير عن نفسه أمام العلماء بالانكليزية!!. وكان بحث د. ابراهيم بيضون أستاذ التاريخ بالجامعة اللبنانية بعنوان: «مؤتمر الجابية: دراسة في نشوء خلافة بني مروان». والجابية موقع بالجولان التقى فيه شيوخ قبائل الشام بعد موت يزيد بن معاوية بشهور للاتّفاق على مرشّح جديد للخلافة لتحتفظ الشام بدورها المركزيّ الذي كسبته منذ أيام معاوية. وقد اتفقوا على مروان بن الحكم متخلّين بذلك عن الأسرة السفيانية لصالح بطن أبي العاص من بطون بني أمية. وبنتيجة ذلك اعتبر القيسيون بالشام أنّ رأيهم لم يراع وكذا مصالحهم، وبخاصة أنهم لم يكونوا في أكثرهم من أنصار بني أمية أصلاً، لذلك وضعوا أنفسهم تحت قيادة الضحّاك بن قيس الفهري وبايعوا ابن الزبير الثائر بالحجاز، فكانت **موقعة مرج راهط** التي انتصر فيها اليمنيون فثبتت خلافة بني مروان. استناداً إلى ما ظنّه د. بيضون انقساماً يمينياً/قيسياً اعتبر «**مؤتمر**

الجابية» أساساً للانقسام القبلي والسياسي الذي دمّر بني أمية في النهاية. وأنا لا أرى هذا الرأي لأنّ **الجابية** كانت موطناً للإجماع والتنازل، والوصول إلى حلّ، وليست أصلاً للانقسام. فقد قرروا التخلّي عن السفيانيين لخصامهم مع الحجازيين والعراقيين، بقتلهم للحسين، وغزوهم للمدينة ومكة، وإذلالهم لأهل العراق. والانقسام الذي تلا المؤتمر كان سياسياً، ولم يكن قبلياً بدليل أنه أمكن تسويته أيام عبد الملك بن مروان.

وألقيت بحثا بعنوان: «الخلافة والملك ـ دراسة في الرؤية الأموية للسلطة» درست فيه رؤية الأمويين لسلطتهم من خلال نصوصهم العلنيّة، وخطبهم، وكتبهم الرسمية، وشعر الشعراء فيهم. والواقع أنه ليست هذه المرة الأولى التي يُبحث فيها مفهوم «خلافة الله». فقد درسه غولدزيهر (I. Goldziher)، ودرسه لامنس (H. Lammens)، ودرسه آبل (A. Abel) ودرسه پارت (R. Paret)، لكنهم جميعاً إمّا درسوه مقطوعاً عن سياقه، وربطوه بالتالي بمصادر بيزنطية وفارسية، وإمّا أنهم نسبوا ذلك إلى قلة دين الأمويين، لأنّ «الغائب أو الميت» هو الذي يحتاج إلى خليفة!!. ثم جاءت دراسة (P. Crone) و(M. Hinds) عن «خلافة الله» التي رأت في اللقب «خليفة الله» أصلاً سامرياً، ورأت في الأمويين الذين استخدموه محاولة من جانبهم لخلق «سنّة خلافة» في مواجهة: «سنّة النبوة» التي كانت اعتقاد جماعة المسلمين. وينمّ هذا ـ إن تجاوزنا الضلال في الفهم ـ عن الاستلاب لصالح رؤية هدفها إثبات أنّ الإسلام كلّه مستعار من الخارج. فأصوله الأيديولوجية يهودية أو نصرانية، وتطوراته الأيديولوجية والمؤسّسية كذلك. وسيطرته في هذه المنطقة من العالم أيديولوجياً واجتماعياً وسياسياً يعود الفضل فيها للأرقّاء الفرسان الذين شكّلوا بنية عسكرية منذ القرن الأول هي التي حمت دار الإسلام، وهي التي تابعت عمليات التوسع عبر العصور. ويبدو ذلك في كتابيها السابقين: **الهاجرية**، **وعبيد فرسان**!!

لكنّ جزءا من الضلال في الفهم يعود إلى مسألتين تكادان تكونان شاملتين لدى الباحثين: **الأولى** فكرة السلطة والدولة عند العرب المسلمين، فالجميع يؤمن بغيابها لأنّ العرب كما يقولون بدو في الأساس، ولم تتمأسس السلطة لديهم فتتحول إلى دولة، لذلك كانت دائماً استبدادية قمعية لأنها خارج المجتمع، بل إنه في الحقيقة حسب هذه النظرة ليس هناك مجتمع لتقوم فيه سلطة ذات طبيعة مؤسسية. **والمسألة الثانية** فكرة الشرعية. إذ بناءً على غياب الوعي بطبيعة السلطة والدولة العربيتين، جرى القول إنّ السلطة العربية الحديثة غير شرعية، بل إنّ السلطة في الإسلام بعد الراشدين، لم تتعرض شرعيتها للتشكيك من جانب المعارضين من خوارج وشيعة وقدرية فقط، بل من جانب أهل السنة أيضاً الذين قالوا إنّ **الخلافة** تحولت إلى ملك. ويتبطن هذه الرؤية إلى طبيعة السلطة ومسألة الشرعية اعتقاد بأنّ السلطة الإسلامية (عند أهل السنة على الأقلّ) ذات طبيعة تعاقدية، أي تعتمد العقد بين الأمّة والإمام. فإن وصل الخليفة للسلطة بغير هذه الطريقة يكون غير شرعي. وجاءت نماذج ماكس فيبر (Max Weber) لمصادر الشرعية لتقضي على البقية الباقية من إمكان النفاذ لفهم طبيعة السلطة العربية الإسلامية. إذ يقول فيبر إنّ المصادر الممكنة لشرعية السلطة هي: التقليدية (التوارث الملكي للسلطة)، والقانونية الدستورية (التعاقدية)، والكارزماتية (الزعامة الشعبية المباشرة). وليس في الإسلام ولا عند العرب القدامى توارث للسلطة، كما أنه لا يمكن اعتبار القرآن أو «السنّة» قانوناً أو دستوراً بالمعنى الحديث للمسألة، كما أنه ليس كلّ الذين تولّوا السلطة في العصر الأموي أو العباسي توافر لهم تأييد شعبيّ شخصيّ كاسح. فلم

يبق إلّا أنّ السلطة العربية قديماً وحديثاً هي سلطة اغتصاب واستبداد وقهر!!

أعدْت قراءة المصادر التاريخية ودواوين الحديث والتفسير فيما يتصل بالمصطلحات الرئيسية التي كانت تستخدمها السلطة الأموية في دعايتها الأيديولوجية، فوجدت أنّ الأمويين لم يختصوا بشيء لم يكن متداولاً قبلهم لدى عثمان وعليّ على الأقلّ، ولدى من جاء بعدهم من العباسيين. فالتصور القرآني للتاريخ، ودور العرب المسلمين فيه، من خلال المصطلحات/المفاتيح مثلاً: خلافة، ووراثة، ووعد، واستبدال، مؤدّاه أنّ العرب المسلمين ورثوا النبوة عن بني إسرائيل، وورثوا الأرض والأمر (=السلطة) عن الروم والفرس. وعليهم أن يقيموا سلطة (=خلافة) باسم الله المورّث والمستخلف لنشر الدعوة في أرض الله. ولأنّ هذه المهمة الرسالية العالمية تتطلب كل جهد المسلمين، فإنه لكي يمكن تحقيقها لا بدّ من توحد كامل داخلياً، ومن هنا يؤكد الأيديولوجيون المسلمون منذ أيام عثمان وعلي وعبر العصر الأمويّ كلّه على «الوحدة» أو «منع الفتنة» إلى جانب «الدعوة والجهاد» كوظيفة أساسية ثانية للسلطة العربية الإسلامية. لقد نشأت الدولة العربية الإسلامية بين قوتين عظميين: فارس والروم، وكان لا بدّ لتحقيق وحدة العرب وسيطرتهم (حتى بدون غطاء أيديولوجي) من قتال فارس وبيزنطة المسيطرتين على أطراف الجزيرة ومقدراتها. وقد أمكن إزالة التهديد الساساني، أما التهديد البيزنطي فلم يزل إلّا بعد قرون طويلة. ثم إنّ منطقتنا شهدت الصليبيين والمغول والتتار وأخيراً الأوروبيين والأمريكيين. إنّ هذا الاستنفار الدائم لحماية النفس والأرض حدّد طبيعة السلطة لدينا، بل وحدّد أسس شرعيتها فلا شكّ أن **التعاقدية** (=الشورى؟) لعبت دائماً دوراً في الصراع على السلطة وحولها. لكنها بقيت دائماً تقريباً أيديولوجية معارضة، ولم تدخل في صلب المؤسسة. كما أنّ «توارث السلطة» جرت ممارسته طويلاً، لكنه من الناحية الأيديولوجية لم يتحول إلى سبب من أسباب الشرعية. وكانت تجربة «الحرب الاهلية = الفتنة» بين عليّ وعائشة، ثم بين عليّ ومعاوية، وقتل عثمان قبل ذلك، ذات أثر باق في الأخلاد والأخلاق والسياسة واللاوعي والفقه. فقد صارت «الفتنة» أكبر شرّ يمكن أن يصيب المجتمع، كما أنّ التخلي عن **الجهاد** أكبر شرّ يمكن أن يصيب السلطة الإسلامية. فكان هذان الأمران: الخارجي والداخلي، مسوّغ الشرعية الأساسي،وكان العجز عن تحقيقهما أو تحقيق أحدهما مسوّغ فقد الشرعية والسقوط مهما كان السلطان خيِّراً أو عادلاً. وبعد هذا وذاك فإنّ **فكرة الدولة** في المجال الحضاري العربي الإسلامي تحتاج لمعالجة أطول ليس هنا مكانها.

ولقد كانت هناك بحوث في المؤتمر تناولت الحياة الثقافية في العصر الأمويّ لكنها لم تقل كثيراً إذ اهتمّت بقراءات القرآن (قراءة ابن عامر) التي ظهرت في العصر الأموي. كما أنّ الحياة المسيحية (بدايات نظام أهل الذمة) لم تحظ باهتمام ملحوظ. وليس فيما قيل عن العقائد وبدايات البحوث فيها جديد.

لقد كانت ندوة علمية رفيعة المستوى، وكان التنظيم جيداً. لكنّ البحوث لم تغطّ أهمّ القضايا، وأحسب أنّ المسألة تحتاج لندوة أخرى يجري التركيز فيها على المسائل الفكرية والثقافية والدينية، وقضايا الملكية، والخراج، والجزية، وبدايات المؤسسات. أليس غريباً أن لا يحظى تعريب عبد الملك للدواوين والنقود ببحثٍ واحد؟!. إنّ الأزمة التي تواجهها أمتنا في قضاياها السياسية والاجتماعية الكبرى، تواجهها أيضاً على مستوى البحث العلمي وبخاصة في التاريخ والعلوم الإنسانية. وقد بدا ذلك في بحوث الباحثين العرب في ندوة عمّان الأخيرة □

المؤتمر الثاني «لمركز الدراسات اللبنانية» في اكسفورد: «الوحدة اللبنانية: مقاربة تاريخية وانمائية متجددة»

د. انطوان نصري مسرّة

استاذ في كلية الاعلام والتوثيق، وفي كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية - الجامعة اللبنانية.

إن المؤتمر الثاني لمركز الدراسات اللبنانية الذي عقد في اكسفورد بين ١٠ و ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ حول موضوع: «التوافق والنزاع في لبنان: ١٨٣٠ - ١٩٧٥» يخرج الأبحاث اللبنانية من التعميمات المبسطة ويوفر مقاربات متجددة لفهم المعطيات اللبنانية من منطلق مقارن، وفي اطار النظام الدولي المعاصر. إن الأوراق العشرين التي قدمت خلال المؤتمر(*) والمناقشات التي دارت خلال ثلاثة أيام بمشاركة أربعين باحثاً لبنانياً وأجنبياً وشخصيات تنتمي الى عالم الثقافة والأعمال والدبلوماسية، تسمح باستخلاص ثلاث مساهمات أساسية: نقد التاريخ التقليدي بشأن لبنان، فهم الحروب التي تدور على ساحته واستشراف سبل البناء والتغيير.

أولاً: خطورة التأريخ التقليدي

قدمت خلال المؤتمر عشر أوراق ذات طابع تاريخي، تهدف إلى تخطي الأسلوب التاريخي السردي من أجل تفسير الأحداث. لقد وضع وقرأ وشرح اللبنانيون تاريخهم، انطلاقاً من نماذج تنطبق على كبرى المجتمعات الغربية المعروفة. لا يستطيع مؤرخو المجتمعات الشبيهة بلبنان الانطواء خلف موضوعية ظاهرية دون اتخاذ موقف على الأقل بشأن

(*) قدمت الأوراق التالية حسب ورودها: نديم شحادة (مدير المركز)، كمال الصليبي (الجامعة الاميركية في بيروت) ادموند بورك ٣ (جامعة كاليفورنيا)، جوزيف أبو نهرا (الجامعة اللبنانية)، ليلى فواز (جامعة توفت، الولايات المتحدة)، يوسف شويري (اكاستر، المملكة المتحدة)، أنجين اكارلي (جامعة اليرموك، الاردن)، جون سبانيولو (جامعة سيمون فرازر، كندا)، عصام خليفة (الجامعة اللبنانية)، فاديا كيوان (الجامعة اللبنانية)، رغيد الصلح (جامعة أوكسفورد)، بطرس لبكي (الجامعة اللبنانية)، سمير خلف وغيلين دونووي (جامعة برنستون، الولايات المتحدة)، غسان رعد (جامعة ماريلند)، دومنيك شوفالييه (جامعة باريس)، مايكل هدسون (جامعة جورجتون)، انطوان نصري مسرّة (الجامعة اللبنانية)، جورج قرم (مستشار)، نبيل بيهم (مركز الأبحاث حول العالم العربي المعاصر، باريس)، وعلي الخليل (الجامعة الأميركية في بيروت).

احتمالية استغلال أبحاثهم العلمية بهدف التعبئة وتغذية النزاعات . تشكل « التأريخية » Historicisme حسب قول تيودور هنف Theodor Hanf المشارك في المؤتمر وسيلة للتعبئة السياسية تحت ستار البحث التاريخي المجرد . لا يمكن لمنهجية التاريخ في لبنان تجاهل علم اجتماع المعرفة ، أي الأخذ بالاعتبار حالة المعرفة التاريخية في زمن محدد ، والحاجات البحثية وحالة الذهنيات في قراءتها للتاريخ . يتحول التاريخ في المجتمعات المتنوعة البنية إلى وسيلة للتعبئة من أجل تكرار النزاعات ، لا من أجل تخطيها . كيف يمكن تالياً توجيه البحث التاريخي حول لبنان بمنطلقات متجددة ومقارنة ، دون الدوران في حلقة مفرغة من الايديولوجيات التاريخية المتناقضة التي تصرف فعل « قتل » على كل الموازين ، والتي أثبت التاريخ لعدة قرون عبثيتها ؟

طرح د. كمال الصليبي عدة نقاط منهجية ، تساءل على أثرها أحد المشاركين : ما الذي يجب دراسته في تاريخ لبنان ، ولماذا ، وكيف ، ومن أجل أية استمرارية ؟ وإلى أية درجة توفّر الدراسات التاريخية التي عرضت خلال المؤتمر إطاراً نظرياً وعملياً بالنسبة للأبحاث المعاصرة في العلوم الإنسانية حول النزاعات واحتوائها والتوافق في المجتمعات المتنوعة البنية ؟ وتساءل د. غسان رعد عن الفائدة التي يجنيها عالم السياسة وعالم الإجتماع من الأبحاث التاريخية حول النزاع والتوافق منذ ١٨٣٠ ؟ إن المؤرخين الذين يستلهمون نماذجهم من المجتمعات الغربية الكبرى المعروفة ، لا يتوصلون إلى أجوبة بشأن المسائل التاريخية الأساسية المتعلقة بالمشاركة والمساواة والوحدة والعلاقة بين الداخل والخارج في النزاعات في لبنان . هل يمكن ، على سبيل المثال ، البحث التاريخي في نظام المتصرفية ، دون الارتكاز على نظرية التوازن في الحكم ؟ إن الخلاف بين المؤرخين وعلماء الاجتماع والسياسة شأن مزمن ، لكن كل دراسة لمجلس المتصرفية بمعزل عن النظريات الحديثة حول المشاركة السياسية ، هي مستلهمة من نموذج تسلطي مناقض لنظرية التوازن ، ولا ينطبق على الواقع اللبناني . لذا يقتضي البحث في جدلية الداخل والخارج بهدف التسلط أو على العكس التوازن . وكيف يمكن ، على سبيل المثال أيضاً ، فهم نظام القائمقاميتين (١٨٤٢ ـ ١٨٦١) ونظام المتصرفية (١٨٦١ ـ ١٩١٨) دون مرجعية المشاركة والتوازن ؟ شدد أحد المشاركين على نقطة أساسية في نظام المتصرفية ، وهي النقاش حول مبدأي النسبية والمناصفة . لقد أدى هذا النقاش إلى اعتماد مبدأ النسبية بدلاً من المناصفة . وخلص د. جون سبانيولو الى القول إن « نظام المتصرفية كان نظام توازن » .

المنطلق اللاإرادي

يؤدي البحث التاريخي الذي يفتقر إلى أبعاد اختصاصية أخرى إلى استعمال بعض المفاهيم بمعانٍ ايديولوجية ونزاعية . ليست المقاربة التاريخية المقارنة فئوية أو محافظة ، بل على العكس وحدوية وتطورية .

تسمح المقاربة هذه أولاً بتوضيح سياق البناء القومي في لبنان . إن المؤرخين الذين ينطلقون من مفهوم بناء قومي بواسطة مركز يمتد بالقوة إلى الأطراف على نمط الوحدة الإيطالية أو الألمانية ، يركزون أبحاثهم على المركز أي على جزء من لبنان الصغير ، متجاهلين وظيفة المناطق الأخرى كالبقاع والشمال والجنوب وبيروت في سياق الوحدة اللبنانية المعاصرة . يؤدي التأريخ اللبناني ، استناداً إلى نمط البناء القومي للمجتمعات البسيطة نسبياً ، إلى استمرارية الأطر الذهنية غير الجامعة التي هي عوامل تفكك . إن ديناميكية البناء القومي في المجتمع المتنوع ، هي نتيجة المأزق في تحقيق انتصار فئوي وفرض الوحدة ، انطلاقاً من مركز يمتد بالعنف

إلى الأطراف . يذكر د. جوزيف أبو نهرا من بين الوثائق اللبنانية ، ميثاق ١٨٤٣ . تبيّن قراءة تاريخ هولندا وبلجيكا وسويسرا والنمسا ويوغوسلافيا كيف توحّدت المقاطعات والعائلات الروحية في سياق تاريخي يرتكز على معطيات تحتية متينة ، لأنها براغماتية . ويذكر د. بطرس لبكي في اطار توجه اجتماعي - اقتصادي للتأريخ في لبنان ان « النشوء الاقتصادي للبنان سبق بناء الدولة » . يشكل لبنان وحدة اقتصادية وتجارية ومصلحية ذات هيكلية متجذرة ، لكن الوحدة السياسية بحاجة إلى تدعيم في إطار محيط عربي أقل تشرذماً . لذا يفترض التأريخ المتجدد للبنان دراسة سياسات التسوية التفاوضية وديناميكية المحلي والوطني في بناء الوحدة ، خصوصاً في الانتقال من لبنان الصغير إلى لبنان الكبير ، وديناميكية الداخل والخارج في نشوء النزاعات واحتوائها .

يسمح تخطي التاريخية الضيّقة ثانياً باستخلاص الثوابت والتطورات . يبدو في الإدراك اللبناني أن لبنان من ١٨٣٠ الى ١٩٧٥ « يقفز » من نظام إلى آخر ، بينما تبين المقاربة ، استناداً إلى نموذج المشاركة ، أن نظامه يعتمد الصنف نفسه ولكن مع « تنبيلات » مختلفة . تكمن الفائدة في الدراسة التاريخية لنظامي القائمقاميتين والمتصرفية في تحليل الفعالية المقارنة للمبدأ الجغرافي وللمبدأ الشخصي في النظام اللبناني . من المعلوم أن النظام اللبناني يحصر الادارة الذاتية للعائلات الروحية في الشؤون المتعلقة بالأحوال الشخصية وبعض قضايا التعليم المرتبطة بالمعتقد ، انطلاقاً من تجربة تاريخية طويلة في هذا المجال .

تسمح الدراسة التاريخية الواسعة الأبعاد ثالثاً بتجنب التعميمات المبسطة . يدرس غالباً دور القوى العظمى في التاريخ اللبناني والعربي عموماً ، بشكل ينمّي في السيكولوجيا التاريخية اللبنانية والعربية عموماً الإدراك أن هناك « مؤامراتية » دولية، وأن صنع القرار الدولي عملية محض إرادية . لا يمكن عزل القرار الدولي عن الأسس التحتية الدبلوماسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية التي تحدد إطار صنع القرار . لا يمكن تالياً حصر التأريخ اللبناني بالشؤون الدبلوماسية بل يجب أن تشمل الأبحاث الشؤون الوطنية العامة المتعلقة بالبناء القومي والنسيج الاجتماعي والثقافة والعلاقات بين مختلف الولايات والأسس التحتية للبنان الكبير . يبرز التاريخ المقارن نقاط التشابه في البناء القومي . لم ترتبط الولايات والسناجق والأقضية الأربعة ، وبشكل أعم كل الأطراف ، إلى لبنان المركز نتيجة قرار فوقي ومحض خارجي ، بل نتيجة سياقات تراكمية داخلية وخارجية ومعطيات دبلوماسية في توازن القوى وبسبب حتميات اجتماعية - اقتصادية وثقافية .

يفترض البحث التاريخي مستقبلياً التعمّق في مجال التحليل المصغّر Micro - analysis كالذي عرضه د. رغيد الصلح بشأن « موقف القوميين العرب تجاه انشاء لبنان الكبير في السنوات ١٩٣٠ » . هناك موضوع آخر لم يشمله البحث التاريخي يتعلق بدور الوفود السورية التي كانت تسعى قبل ١٩٤٣ إلى إقناع بعض فئات من المسلمين اللبنانيين بالانضمام إلى لبنان الكبير . يذكر د. نبيل بيهم انه « يوجد منطق تاريخي غير إرادي يفرض نفسه على المقررين السياسيين » . ويذكر أيضاً د. دومنيك شوفالييه خلال الندوة أن « تحديد المساحة الجغرافية اللبنانية لم يكن بدعة فرنسية بل نتيجة مطالبة من الجبل اللبناني » وأن « اللبنانيين هم الذين طالبوا تحديداً لحدودهم اللبنانية » . ويوضح د. عصام خليفة نقطة منهجية لدى المؤرخين الذين يبحثون في ما كان « يريده المسلمون » وما « يريده المسيحيون » قبل وبعد لبنان الكبير ،

بينما المواقف لم تكن مسيحية واسلامية بل متشابكة بين مختلف العائلات الروحية . يترك التبسيط في عرض موقف هذه الطائفة أو تلك إجمالاً إنطباعاً منافياً للواقع أن كل طائفة تشكل وحدة سياسية متجانسة ومتميزة . وهناك تبسيط آخر يتعلق برد كل المصائب إلى الفئوية الطائفية . انتقدت د. ليلى فواز هذا التوجه في ورقتها المبنية على دراسة حالة تظهر أن الانتماء المحلي لا يقل شأناً عن الانتماء الى الطائفة . تختلف حدة الولاء المحلي حسب النظام التمثيلي ، خصوصاً حسب حجم الدوائر الانتخابية . أحياناً أخرى يبالغ بعض المؤرخين في تعظيم دور لبنان بالنسبة إلى القوى الدولية . يذكر د. دومنيك شوفالييه « انه منذ الأساس تتبع فرنسا سياسة بحر أوسطية وعربية » . لبنان هو جزء مهم ولا شك في هذه السياسة ، ولكنه ليس الكل .

ثانياً : فهم الحرب في لبنان

إن المساهمة الثانية لمناقشات مؤتمر أكسفورد ، هي في فهم الحرب او الحروب في لبنان . انها مساهمة بارزة لان من اهم عناصر الايديولوجيات النزاعية تأويل الحرب وأسبابها ومسبّبيها . ان الاجماع على فهم الحرب بين اللبنانيين هو خطوة نحو التوافق ، ونحو بناء ثقافة سياسية جامعة . ليس الإنحراف البحثي هنا في التأريخ ، بل في علم الإجتماع ، إذا افتقر إلى البعد السياسي Sociologism . ان الباحثين في الشؤون اللبنانية الذين يطبقون العلوم الإنسانية ، بما فيها علم سياسة قانوني شكلي لدراسة النزاعات ، يحكمون روابط سببية بين الثغرات الداخلية في المجتمع اللبناني (طائفية ، جمود ، تفاوت اجتماعي - اقتصادي ، تنظيم المجال الجغرافي ...) ونشوء النزاعات في لبنان . يتمظهر الافتقار إلى البعد السياسي في هذه المقاربات في التعميمات المطلقة حول « الأسباب » و « النتائج » و « وضوح » الفرضيات . انها مقاربة اختصارية لجدلية الداخل والخارج في النظام الدولي المعاصر ، حيث يقتضي اعادة النظر جذرياً في مفهوم « الحرب الأهلية » بالذات .

إن مجرد البحث عن النزاع والوفاق في لبنان ، قد يكون تبريراً لقوى الأمر الواقع المسلحة التي ترى في الأسباب الداخلية شرعنة لوجودها واستمرارها . يستطيع النظام الدولي المعاصر خلق **وضع نزاعي موضوعي** في أية منطقة من العالم دون سببية داخلية ، وذلك بصبّ أموال وأسلحة بكميات تتعدى مناعة النظام الداخلي مهما كانت قوته . إن لعملية كهذه حظوظاً في النجاح اذا كان النظام الإقليمي مزعزعاً . لقد انصب أحياناً علم النزاعات دون البحث الميداني في نشوئها ، وذلك دون توافر علية سببية داخلية اجتماعية بمعنى الرابط الحتمي الضروري والكافي والبسيط بين العلّة والمعلول . يمكن تواجد عاملين نزاعيين متجانبين لا يحدث الانفجار بينهما ، إلا بفعل قلب موازين القوى . يرتبط التحول هذا في النظام الدولي المعاصر بصبّ كميات ضخمة من الأموال والأسلحة في البلد الموجود ضمن نظام إقليمي متشرذم . أظهر د. بطرس لبكي ، خلال الندوة ، كيف أنه في أزمنة مختلفة تتدخل قوى خارجية في لبنان لتحقيق انتصار لصالح احدى الميليشيات ، فترتفع عندئذ المراهنة والمزايدة تجاه ميليشيات أخرى تكبت مخاوفها وهزيمتها . يأتي بعدئذ دور المكبوت لتحقيق انتصار بالنيابة ، يرفع بعدها مراهنته ويقلب الأدوار إلى أن تتدخل قوة أخرى تسلبه انتصاره الزائف . تستمر على هذا الشكل لعبة شبه ميكانيكية . يقتضي تالياً البحث عن توليد النزاعات بفعل قلب موازين القوى بخلق وضع نزاعي موضوعي ، لا استناداً إلى أسباب ومسببات ترضي المنطق . يثبت العنف المتوازن والأشكال المختلفة للمقاومة المدنية ، والإصرار على وضع

الحواجز للفصل بين الناس ولقطع العلاقات قسرياً بينهم ، ان الشروط الداخلية غير كافية لتوليد نزاع بضخامة الحروب الدائرة في لبنان . لقد ولّى زمن البحث عن الحرب « اللبنانية » .

وعن علاقات سببية مباشرة بين المعضلات الداخلية والحروب الاقليمية والدولية في لبنان منذ ١٩٧٥ . ذكر د. جورج قرم في الندوة أن محتوى الصراع بين الجبارين هو توارث النفوذ في الوطن العربي ، بعد انهيار الامبراطورية العثمانية . من الذي يرث هذا العالم الواسع الذي يبدو منساقاً إلى حروب أهلية أخوية ؟ يضاف إلى ذلك أن الإنقسامات في الشرق الأوسط ، تسمح لإسرائيل بإظهار نفسها كنموذج معياري في المنطقة . يميز د. جورج قرم بين « الداخل كسبب » و « الداخل كمسؤولية » ويضيف أن القوى المتعددة الجنسيات لم تأتِ إلى لبنان لحل مشكلة محاصصة وصلاحيات رئيس جمهورية ورئيس وزارة ، بل في إطار رهان دولي .

١ ـ وسائل تغذية النزاعات

ما هي وسائل تغذية النزاعات الموضوعية ؟ يمكن استخلاص ثلاث وسائل : الحواجز الجغرافية ورعاية الميليشيات والتحوير الإعلامي .

إن الحواجز الفاصلة هي بذاتها عنصر موضوعي مولّد للنزاعات . أظهر د. نبيل بيهم الرابط بين المدينة والدولة في لبنان « حيث الدولة هي على الطريق الذي يؤدي إلى المدينة » . لذا يميز د. بيهم بين عدة مراحل في حرب بيروت : الحرب في المدينة المسرح (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢) والحرب من اجل المدينة حيث سعت قوى الأمر الواقع إلى الإستيلاء على المدينة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٥) ، والحرب ضد المدينة حيث سعت هذه القوى إلى تحقيق التجانس القسري وإلى قتل المدينة (منذ ١٩٨٦) من خلال الغاء السوق التجارية (« البلد ») كمكان التقاء وتبادل : « تهرب المدينة كلما تسلطت مراقبتها » حسب تعبير د. بيهم . ليست أهمية المركز التجاري اللبناني شكلية بل حيوية . ينمو العنف بعد إلغاء هذا المركز في ساحة معدة ومقفلة ومراقبة لأجل توليد العنف ومراقبة تطوره . يميز د. جورج قرم بين أربعة أشكال من العنف : عنف القناصين الذين ينشرون الرعب ، وعنف الخطف مع مغزى لكل شكل من أشكاله على أسس طائفية أو دولية خارج الحدود اللبنانية ، وعنف القصف ، وأخيراً عنف السيارات المفخخة .

إن الوسيلة الثانية لتغذية النزاعات هي رعاية الميليشيات . ما هي العلاقة بين الميليشيات وحاميها ؟ ان العلاقة بينهما ، حسب تعبير د. بطرس لبكي ، هي « كورقة التوت التي تحجب جنس القوى الخارجية » . طرحت خلال الندوة أسئلة بهذا الشأن : ما هي درجة ارتباط قوى الأمر الواقع بالحماة الخارجيين ؟ وما هي المكانة الفعلية لقوى الامر الواقع داخل جماعتها؟ وألا تفتقر « القيادات » ، باستثناء التي لها منظور الدولة ، الى حرية القرار ؟

الوسيلة الثالثة لتغذية النزاع الموضوعي هي التحوير الإعلامي. لقد نمت الآلية الاعلامية لقوى الأمر الواقع بتواطؤ الأجهزة الإعلامية الدولية الباحثة عن أخبار مشوّقة وسهلة المنال . تشكل هذه الآلية وسيلة لإنتاج صور ذهنية معلّبة عن النزاع في لبنان ، كما تريد إبرازه قوى الأمر الواقع . تظهر أجهزة الإعلام العالمية حسب قول د. جورج قرم ، « مظاهر العنف المثيرة ولا تظهر كيف يدافع الشعب عن نفسه » .

إن مختلف وسائل بناء مسرح اقليمي ودولي للعنف ، دون سببية داخلية مباشرة وبسيطة ، تحمل على إعادة النظر في مفهوم الحرب الأهلية في النظام الدولي المعاصر . إن الحروب الأهلية المعاصرة هي الشكل الحديث للحرب العالمية البديلة عن الحرب الشاملة

والذرية الباهظة الكلفة ، بالنسبة إلى القوى العظمى الحريصة على نموّها ورفاهيتها . إن القوى الداخلية ، بفعل اندفاع قومي مشروع أو بفعل الشهوة الانسانية إلى الربح أو السلطة ، أو بفعل ارتهان للخارج بسبب حتميات ظرفية للدفاع عن النفس ، تتحول إلى وسيلة وظيفية في عدم الاستقرار الإقليمي بانتظار نضوج النزاع أو وصوله الى درجة الخطورة القصوى ، فيتدخل عندئذ الزوجان الجهنميان العظيمان لاقتسام النفوذ .

٢ ـ حدود الداخل

يفترض أيضاً فهم الحرب إدراك حدود مطالب مختلف العائلات الروحية ، وحدود أحلام الهيمنة أو التفوق ومجالات التغيير .

بالنسبة إلى المطالب ، يظهر د. تيودور هنف من خلال مفهوم « الحرمان النسبي » أنه تطرح مجموعة من المطالب ، دون ارتباط حتمي بالواقع الإجتماعي والاقتصادي ، بل كنتيجة عوامل نفسية في إدراك بعض الفئات لمستوى فئات أخرى . وخلافاً لما ينشر من تفسيرات ايديولوجية نزاعية ، فإن الإنماء الاقتصادي والإجتماعي لبعض الفئات منذ الإنتداب الفرنسي ، وخصوصاً منذ عهد الرئيس فؤاد شهاب ، هو الذي يولد المطالبة بمزيد من المساواة السياسية . أما الأحلام المستحيلة في الهيمنة أو في التفوق ، فإنها تبرز في مجال النقاش حول المناصفة ، والمثالثة أو المساواة في التمثيل بين الأقليات الثلاث الكبرى ، الموارنة والسنة والشيعة . إن قضية المساواة قضية إدراك **وحق** في المساواة ، قبل أن تتحول إلى مساواة فعلية . في تحليله لمجال بيروت ، يظهر د. نبيل بيهم التمييز في بعض الإدراك اللبناني بين أربعة أنواع من المواطنين : اللبناني الصميم ، واللبناني المستزلم واللبناني المنبوذ والغريب . تفترض الخطة في المساواة ، بغية توطيد سلوك تعاوني ، نظرة شمولية وإنمائية للنظام ، دون أن تتولى إحدى الفئات حق المقسّم الأكبر Big - sharer بالنسبة إلى فئات أخرى . إن مجرد اعتبار نظام مساواة بمثابة تنازل ، يعبّر عن نظرة مجزأة وتسلطية للمجتمع السياسي اللبناني .

أما بشأن الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية ، فإن الاعتبار أن التغيير في هذه الأوضاع ينعكس حتماً على البنيات السياسية يخفي المشكلة الأساسية في لبنان . لماذا لا تبرز القوى الإقتصادية والإجتماعية في النظام اللبناني ؟ لا ينتج بروز هذه القوى من مجرد تغيير اقتصادي . تستطيع الفعاليات السياسية ممارسة دكتاتورية قيادات تحول دون بروز القوى الإجتماعية ، رغم ضخامة الأزمة الإجتماعية والاقتصادية . يفترض بروز هذه القوى تغييراً في البنيات السياسية بفضل نظام انتقاء النخبة يغيّر الوسائل التحتية التي تؤثر على التحالفات وعلى السلوك السياسي والتعبئة . يذكر أحد المشاركين بهذا الشأن سوء التمثيل النيابي للضواحي لأن ٤٥ بالمائة من سكان الضواحي مرتبطون انتخابياً بمناطقهم الأصلية . وطرحت مشكلة تجدد القيادات ، وبروز نخبة جديدة تختلف عن الآباء المؤسسين .

يعني فهم الحرب في لبنان إدراك بعدها الدولي في النظام الدولي المعاصر ، ولكن دون تجاهل المعضلة الداخلية في المشاركة . أما تفسير الحروب في لبنان منذ ١٩٧٥ من منطلقات صلاحيات دستورية ، وحتى من منطلق قدرة الدولة الدفاعية ، فهو تفسير من القرون الوسطى في عصر حرب النجوم .

إن « فشل مشروع الدولة » بسبب هؤلاء أو أولئك ، حسب قول د. فاديا كيوان ، فلأن المعطيات الإقليمية والدولية لم توفر للبنان إمكانية إكمال بنائه المستقل . إن ملاحظات دومنيك شوفاليه وألبرت حوراني وميكل جيلسنان المشاركين في المؤتمر تدخل في هذا

السيـاق . حتى لو توافرت الدولة القـادرة في لبنـان ، كما لاحـظ د. تيودور هنف ، لحـدثت الحروب المتعددة الجنسيات في لبنان وربمـا بشكل أقل ضخامة . إن الأحداث تثبت ذلك : للحـروب المتعددة الجنسيـات قوات متعـددة الجنسيات .

ثالثاً : اشكالية الدولة أو التقيد بالأصول الدستورية

تتعلق المساهمة الثالثة لمنـاقشات مـؤتمر مركز الدراسات اللبنانية بإشكالية بناء الدولة . هـل تتوافر روح التغييـر ؟ يـرى د. دومنيـك شوفالييه أن اللبنانيين « يـطرحون تغييـرات من منطلقات تقليدية » ، وأنه يقتضي « الإجماع اولاً على قضية الدولة لا على قضية الأمة » ، وأن على كل شعب بنـاء دولته « على طريقتـه » . من هذا المنـطلق يتوجب الإقرار بالعصبيات أو الولاءات التحتية لا اعتبارها حتماً عامل انقسام . تـرتبط إرادة التغييـر بقضية الأمن ، حسب رأي د. جـون سبانيولو، الذي أبرز « جدلية المشاركة والأمن » في التاريخ اللبناني .

فـالدولة ليست فـقـط احتـكـاراً للسلطة المنظمة ، بل أيضاً مجمـوعة رمـوز ، تفترض إشكالية الدولة مقاربة على ثلاثة مستـويات : المستـوى التربـوي والمستـوى المـؤسسي والمستوى الاجتماعي .

على المستـوى التـربـوي ، كيف يتـعلم اللبناني في عائلته ومدرسته النظام والسلطة ؟ لماذا تستمر كتب التاريخ في نقل نماذج معادية للسلطة على الرغم من تحقيق الاستقلال ؟ إن الفئات التي تفتقر إلى إدراك واضـح للسلطة تسعى إلى احتكار الدولة ، وإذا لم تفلح فإنها تسعى إلى سلب مواردها .

أما على المستوى المؤسسي ، فإن الدولة في المجتمع المتنوع يجب أن تكـون المجال المحايد ، أو الجسر الذي تعبر منه كل العائلات الروحية وكل المواطنين دون استثناء . لذا إن النظام اللبناني هو بحاجـة إلى فلسفة تـرسم حدود العائلات الروحية بالنسبة إلى الدولة .

أمـا المستـوى الثـالث ، فهـو اجتمـاعي براغماتـي . إن كـان إدراك الدولة بكـامـل صلاحياتها وفعالياتها مضطرباً في الأذهان ، فـإن مفهوم دولة القـانـون راسـخ في إدراك اللبنانيين . إن الدولة في لبنان مـوجودة رغم ثلاث عشرة سنة من الحروب . لم تستطع أية قوة أمر واقع ، رغم كل المناسبات التي توافرت لديها أن تحل محل الدولة . استمرت التقنيات المؤسسية بالعمل ، بشكل لا مثيل له في العديد من دول المنطقة . إن الدولة اللبنانية حاضرة ، وإن شكلياً . « يحافظ الجميع على الدولة لسرقتها » ، حسب قول د. جورج قـرم . لكن قوى الأمـر الواقع تعلم أنها إذا استولت على الحكم لتندمج تماماً مع الدولة ، فإنها تصبح مرغمة على أن تحيط نفسها بجهاز قمع لفرض نفسها ، لا أن تحقق إنجازات لإرساء شـرعيتها . إن الأمـر الواقع يجنبها التعرض للمحاسبة ، ويسمح لها بالاستفادة من الدولة ككبش محرقة . لكن هل تستطيع قوى الأمر الواقع الإنتقال من تقسيم مصطنع إلى تقسيم قانوني ؟ إذا ربحت قوى الأمر الواقع ، حسب قول د. نبيل بيهم ، فهي لا تعلم ماذا تفعل بانتصارهـا . لذا فهي تفضل « إدارة الحاضر » . إن الدولة اللبنانية هي « عفة الطوائف » ، حسب تعبير د. احمد بيضون .

إن العلاقة بين المجتمـع والدولة ، خلافـاً لنـظرة مختصرة ، غنيـة بالعبـر . أظهر أحـد المشـاركين أنه رغم كثـافة الأسلحـة ، فـإن المواطنين احتفظوا بتقاليد الحيـاة المدنيـة . « إنهم ، لا يتقيـدون بقـانـون السير لكن المـراقبـة الاجتماعية ظلت قائمة على اسس طوعية » . إن لدولة القانون لدى اللبنانيين المتعطشين إلى الحرية مرتكزات اجتماعية صلبة . تكمن الإشكالية في « كون الدولة هي أقوى من المجتمع في العالم العربي ، بينما المجتمع هو أقوى من الدولة في لبنان » ، حسب قول د. بطرس لبكي ، يقتضي تالياً إيجاد صيغة وسطية . من هذا المنطلق ، يتوجب تقوية الدولة

كمجال محايد ، مما يفترض ثقافة سياسية جامعة وتنظيم المشاركة وإحياء دور الجيش .

ما هي حظوظ عملية كهذه ؟ إن فشل الوحدة الفئوية للصفوف ، وفشل الاندماج بين الشعب وقوى الأمر الواقع ، يشكّلان عناصر إيجابية لتدعيم السلطة المركزية بكامل صلاحياتها . إن استحالة تحقيق « وحدة المسيحيين » و « وحدة الصف الاسلامي » ، على الرغم من الجهود أو الضغوط طيلة اثنتي عشرة سنة ، أو استحالة فرز الطوائف فرزاً محكماً هو دليل لتشابك النسيج الاجتماعي بين اللبنانيين . لم ينجح أي فريق في جعل الطائفة الحقيقة الاجتماعية المطلقة . إن البحث عن وحدة فئوية أو عن وحدة **داخل الطوائف** يحوّل اللبنانيين عن الوحدة **بين الطوائف** التي هي أكثر صلابة بسبب حتميات العيش المشترك على رقعة جغرافية صغيرة . تبين جردة محاسبية ضخامة عدد الضحايا في النزاعات **داخل الطوائف** . لذا يقتضي مستقبلاً عدم حصر الدراسة في الشؤون **بين الطوائف** ، بل تخطيها لدراسة المشاكل **داخل الطوائف** .

لكن المشكلة الأخطر التي تطرح ، هي استشراف احتمالية انفصام العلاقات بين اللبنانيين بفعل الزمن ، إذا ما استمرت الحواجز بين المناطق . أظهر أحد المشاركين أن أزمة المجال الجغرافي التي تشمل كل المنطقة هي معاشة في هذه المنطقة وداخل لبنان بشكل حاد وغريب معاً تراه إسرائيل « طبيعياً » . جواباً عن سؤال د. فاديا كيوان أظهر أحد المشاركين أن ما يسمى كانتونات في لبنان ، هو بالواقع إمارات أو إقطاعيات من القرون الوسطى ، أعطيت لها تسمية عصرية لإخفاء بشاعتها .

يشكل المؤتمر الثاني لمركز الدراسات اللبنانية منعطفاً في الأبحاث الأصيلة والتطبيقية حول لبنان . لقد دارت مناقشات المؤتمر في جو من الإنفتاح الفكري والإرادة في التعمق للخروج عن التعميمات المبسطة المتداولة . أبرز أحد المشاركين أن اليهودية والمسيحية والإسلام ليست في المنطقة بفعل الصدفة ، وأنه لا يوجد منطقة منعزلة ومقفلة ، حيث انه لم تستطع أي فئة فرض سلطتها ، وأنه يوجد عدة تيارات داخل كل فئة بسبب صلابة نسيج العلاقات بين الطوائف ، وحيث ان الشعب يقاوم مدنياً بأشكال مختلفة ، فمعنى ذلك أن أسس التوافق والوحدة والشرعية متينة الجذور في لبنان . أما الدولة القوية التي يمكن الحلم بها في جوار عربي متضامن فهي التي تحتوي مشاكل المجتمع لا الدولة التي تنصب، في كل مكان ، المشانق .

إن مقالنا هو تحليل مستوحى من ثلاثة ايام من المناقشات حول مساهمة المؤتمر في تقدم الدراسات اللبنانية . لا نتطرق تالياً إلى محتوى الأوراق التي قدمت (وهذا ما أوجزته بعض الصحف في حينه) بل إلى مجمل الأفكار التي أثارتها هذه الأوراق خلال الأوقات المخصصة للمناقشة □

* يوميات

موجز يوميات الوحدة العربية
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧

اعداد قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة في اطارها

أ ـ القمة العربية

ـ اعرب الملك فهد ، العاهل السعودي ، عن أمله في أن يسفر مؤتمر القمة العربية الطارئة عن نتائج إيجابية تتطلع إليها شعوب الأمة العربية باهتمام بالغ وآمال كبيرة . وقال ، خلال ترؤسه لجلسة مجلس الوزراء السعودي ،إن لقاء قادة وزعماء الأمة العربية في القمة القادمة سيتناول العديد من القضايا العربية المصيرية التي تفرض نفسها أملاً بإيجاد الحلول المناسبة لها (**العمل** ، تونس ، ١٩٨٧/١١/٤) . في الوقت نفسه ، صدر بيان مفاجيء عن الديوان الملكي السعودي في الرياض أعلن ان الملك فهد لن يحضر القمة ، دون أن يقدم الأسباب التي دعت إلى مثل هذا الموقف (**السفير** ، بيروت ، ١٩٨٧/١١/٤) . كما أشار الشاذلي القليبي ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، إلى الأهمية الاستثنائية التي تكتسبها القمة العربية التي تنعقد في ظروف إستثنائية تتنامى فيها الأخطار المحيطة بالأمة العربية ، معربا عن يقينه بأن القمة ستناقش في الدرجة الأولى قضية الأمن القومي العربي ، فإنها سوف تعبر عن تضامن فعّال مع العراق في رد العدوان عن أرضه ومع الكويت في التصدي للاعتداءات الايرانية والتهديدات الموجهة إلى سائر الدول الخليجية ، (**الصباح** ، تونس ، ١٩٨٧/١١/٧) . وقد القى الشاذلي القليبي ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، كلمة في افتتاح مؤتمر القمة العربية الطارىء في عمان دعا فيها إلى ضرورة توحيد الصف العربي، مشيراً إلى الأخطار التي تواجه الأمة العربية وأكد ضرورة العمل إلى وقف الحرب العراقية ـ الايرانية وبذل الجهد للحيلولة دون اتساع رقعتها ، ودعا إلى توحيد الصف العربي في مواجهة الخطر الصهيوني والتصدي للمؤامرات التي تحاك ضد امتنا العربية (**الوطن** ، الكويت ، ١٩٨٧/١١/٩) . كما دعا الملك حسين ، العاهل الأردني، في افتتاح القمة العربية الطارئة في عمان إلى استعادة التضامن العربي وتطوير العمل العربي المشترك مشدداً على ضرورة اتخاذ موقف عربي موحد وعمل جماعي يسعى إلى إحلال السلام . أضاف أن العلاقات الثنائية لن تكون ابداً بديلاً عن العمل الجماعي . وعن الحرب العراقية ـ الايرانية قال:إنها تهديد للسلم العالمي وأمن المنطقة والنظام العربي وعلينا أن ندافع عن كياننا العربي وشخصيتنا التاريخية والثقافية ، وعن النزاع العربي ـ الاسرائيلي قال:إن قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى ، وأضاف إن الإرتباط بقضايانا القومية هو الذي يجب أن يحدد معايير سياستنا وعلاقاتنا على جميع المستويات . (**الوطن** ، الكويت ، ١٩٨٧/١١/٩) . وفي هذا السياق ، أعرب حسني مبارك ، الرئيس المصري ، عن أمله في أن يتمكن مؤتمر القمة العربي من تضييق هوة المشاكل والخلافات بين البلدان العربية ، أضاف إن هذه القمة كان مقررا لها أن تنعقد في العام الماضي ولكنها واجهت مشاكل بين

بلدان المنطقة العربية . وعبّر عن اعتقاده انه يجب أن تنعقد القمة كل ستة أشهر على الأقل ، كما طالب عصمت عبد المجيد ، وزير الخارجية المصري ، مؤتمر القمة العربي المنعقد في عمان بضرورة الإتفاق وإتخاذ موقف عربي موحد تجاه القضايا العربية الراهنة وخاصة الموقف المتفجر في الخليج حيث أن التطورات الأخيرة تطلب ذلك (**الأهرام** ، القاهرة ، ١٠/١١/١٩٨٧) .

وكذلك قال صدام حسين ، الرئيس العراقي ، في خطاب ألقاه أمام القمة غير العادية ، إن إيران قد أصرّت على مواصلة الحرب ولا تزال تحتل جزءاً من أراضينا وإنها ترفض التوصل لتسوية عادلة مشرفة تحفظ سيادة الطرفين ، أضاف أن الواقع اليوم يقتضي منا موقفاً موحداً تجاه الخطر الذي يهدد بلداناً أخرى ، وأوضح أن طرح العراق لعودة مصر للصف العربي لا يعود للظروف الحرب التي تمر بها ، وإنما مرد ذلك إلى قناعات بوجود متغيرات ، وارتأى العراق أن يعالج هذا الأمر في إطار الجامعة العربية التي اتخذت قرار قطع العلاقات مع مصر ، وعن القضية الفلسطينية قال انها تبقى القضية الأساسية التي تشغلنا رغم وجود قضايا اخرى وأن مركزية هذه القضية تبقى ثابتة لا تتغير بنظرنا ، وعن القضية اللبنانية قال إن اهتمامنا بالوضع اللبناني تعبير ضروري عن اهتمامنا بالأمن القومي ، أضاف إن أول ما يجب أن نفعله أن نرفع الوصاية عن لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات ، كما دعا إلى معالجة الأوضاع الإقتصادية المتباينة للبلدان العربية (**الخليج** ، الشارقة ، ١٠/١١/١٩٨٧) . وقد دعا حيدر أبو بكر العطاس ، رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية ، في كلمة القاها أمام القمة العربية باسم شطري اليمن إلى التمسك بقرارات القمم العربية السابقة والعمل على تنفيذها ، وأكد على ضرورة العمل على تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ الصادر عن مجلس الأمن الدولي و « الشروع بالمفاوضات السلمية » لحل المشاكل بين العراق وإيران ، ودعا إلى سحب كافة الأساطيل من مياه الخليج ، كما أكد وجوب الخروج بموقف عربي موحد من المؤتمر الدولي الذي يجب أن يكون له كامل الصلاحيات لتأمين الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية وإقامة الدولة المستقلة بقيادة منظمة التحرير ، كما دعا إلى تقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة للشعب اللبناني الشقيق (**السفير** ، بيروت، ١٢/١١/١٩٨٧) . هذا واختتم مؤتمر القمة العربي غير العادي أعماله في عمان حيث استمر أربعة أيام من ٨ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ، وأصدر المؤتمر بياناً ختامياً أدان فيه موقف إيران لإصرارها على إستمرار الحرب وإحتلالها لأجزاء من الأراضي العراقية ومماطلتها في تنفيذ القرار ٥٩٨ وأعلن البيان تضامنه مع العراق وتقديره لقبوله كافة مبادرات السلام . وبصدد الموقف في الخليج أعرب البيان عن إستياء القادة العرب من التهديدات الايرانية ، كما شجب البيان ما قام به الحجاج الإيرانيون في مكة المكرمة ، وبصدد النزاع العربي ـ الإسرائيلي جدّد المؤتمر التأكيد بأن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع وأساسه وأن السلام في الشرق الاوسط لا يتحقق إلا باسترجاع كافة الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني ، كما دعا البيان إلى عقد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة كل الأطراف المعنية بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ، وبخصوص العلاقات مع مصر ترك القادة العرب الحرية لكل بلد عربي لإعادة علاقاته مع مصر بإعتبار أن ذلك عمل من أعمال السيادة ، كما أدان البيان الإرهاب بكافة أشكاله ، ودعا إلى إتصالات مع الفاتيكان لكسب تأييده ضد الممارسات الإسرائيلية ، وأكد البيان تمسك الدول العربية بوحدة وعروبة لبنان ووحدة وسلامة أراضيه ، وقال البيان ان القادة العرب قرروا إعتماد التضامن العربي قاعدة أساسية للعمل المشترك (**الخليج** ، الشارقة ، ١٢/١١/١٩٨٧) . وقال ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بأن القادة العرب إتخذوا خلال الجلسات المغلقة للقمة الطارئة قراراً بالتأكيد على مقررات قمة فاس ، وأعرب عن اعتقاده بأن مسألة عقد مؤتمر دولي للسلام سيتقرر قبل نهاية هذا العام عقب القمة الأميركية ـ السوفياتية في السابع من كانون الأول/ديسمبر المقبل ، وحول العلاقات مع مصر قال إننا مع إعادة العلاقات مع مصر مع التأكيد على إلتزامها بميثاق الدفاع العربي المشترك ومقررات القمم العربية المتعاقبة ، وأشاد بمباحثاته مع الملك حسين ، العاهل الأردني ، مشيراً إلى أن اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة ستعقد اجتماعها في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر بهدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني (**الخليج** ، الشارقة ، ١٢/١١/١٩٨٧) . كما أكد فاروق الشرع ، وزير الخارجية السورية ، إلتزام سوريا بمقررات مؤتمر القمة العربية غير العادية في عمان ، وخاصة فيما يتعلق منها بالحرب العراقية ـ الإيرانية ودول مجلس التعاون ، جاء ذلك خلال استقباله لسفراء دول مجلس التعاون الخليجي المعتمدين لدى دمشق (**الوطن** ، الكويت ، ١٥/١١/١٩٨٧) .

ب ـ مجالس الوزراء

ـ بدأت في تونس أعمال اللجنة التحضيرية للدورة السادسة لمجلس وزراء الداخلية العرب للنظر في

الموضوعات المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة المتعلقة بالعمل العربي المشترك في مجال الأمن الداخلي ، وأكد أكرم ابراهيم ، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب ، في كلمة افتتح بها أعمال اللجنة ، على ضرورة البحث عن الوسائل التي من شأنها تعزيز التعاون العربي لإحكام الأمن الداخلي للبلاد العربية وتحقيق استقرارها ونموها . وتبحث اللجنة على مدى ثلاثة أيام في المذكرات المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري ووقاية الشباب العربي من تأثير الغزو الثقافي الأجنبي ، إضافة إلى وضع خطة مرحلية لمكافحة المخدرات في الوطن العربي ووسائل مواجهة الإرهاب (**العرب** ، الدوحة ، ١٩٨٧/١١/٢٨) .

ـ اختتم مجلس وزراء النقل العرب اجتماعاته في تونس والتي استمرت من ٢٧ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر الحالي ، حيث دعا المجلس البلدان العربية إلى تزويد الأمانة العامة بما لديها من بيانات بشأن تصنيع معدات النقل في الوطن العربي ، ودعا لجنة خبراء استراتيجية النقل لعقد اجتماع في شهر آذار/مارس العام ١٩٨٨ من أجل إعلان مبادىء مكافحة الإحتيال والقرصنة البحرية وقرر المجلس إنشاء لجنة خبراء لدراسة وسائل إنشاء هيئة عربية لتصنيف السفن ودعا إلى ضرورة تدعيم تعاون هيئات النقل العربي واستثماره في تنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية وتنسيق المواقف العربية تجاه القضايا المعروضة على المنظمات الإقليمية والدولية ، وأكد المجلس ضرورة حماية الملاحة في الخليج العربي وإدانة الألغام المزروعة فيه ودعا إلى عدم التعرض للسفن ، وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٥٥١ الصادر عام ١٩٨٤ بهذا الشأن ، كما دعا إلى تطبيق القرار ٥٩٨ الصادر عن مجلس الأمن الدولي تطبيقاً شاملاً كاملاً (**الخليج** ، الشارقة ، ١٩٨٧/١١/٢٩) .

ج ـ الأمانة العامة

ـ أكد الشاذلي القليبي ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ،أهمية معالجة مشكلة التجارة بين البلدان العربية التي لا تتجاوز حالياً سبعة بالمئة من حجم التجارة العربية مع العالم الخارجي ، وتشهد إنخفاضاً نسبياً منذ الثمانينات ، وذلك رغم المعاملة التفضيلية التي وفّرتها الإتفاقيات العربية لتيسير التبادل التجاري ، ورغم القيود الحمائية والتمييزية التي تواجه سلعها التصديرية في الأسواق الدولية ، ودعا القليبي في كلمة ألقاها أمام مجلس وزراء النقل العرب في اجتماع دورته الثالثة في تونس إلى معالجة هذه المشكلة من خلال تعزيز شبكات النقل بين الأقطار العربية وتكاملها ، وإعتماد مبدأ الأفضلية في التعامل بين مؤسسات النقل العربية مما يمكن من زيادة القدرة العربية لمعالجة أوضاع قطاع النقل في البلاد العربية فيما يتعلق بقطاع السكك الحديدية والنقل الجوي والبحري والبري (**العرب** ، الدوحة ، ١٩٨٧/١١/٢٨) .

د ـ المنظمات والمؤسسات والاتحادات واللجان المتخصصة

ـ اختتمت أعمال الدورة العشرين للجنة العامة للمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس في عمان ، واتخذت عدداً من القرارات والتوصيات ، أهمها : حث البلدان العربية الأعضاء على وضع مواصفات قياسية وطنية خاصة بفترات صلاحية المنتجات الغذائية ، استمرار الأمانة العامة بإعداد نشرة دورية عن محتويات المكتبة ، وما يستجد فيها من كتب ومطبوعات ونشرات وتعميمها على البلدان العربية الأعضاء للإستفادة منها في اجهزتها الوطنية ؛ الإتصال بالمنظمات والإتحادات والهيئات الدولية وغرف التجارة العربية لإمكانية التعاون معها في إقامة برامج مشتركة تساهم فيها مالياً ؛ مواصلة الأمانة العامة للمنظمة في الإتصال وجمع المعلومات والأنشطة المختلفة عن الهيئات الإقليمية والدولية فيما يخص التقييس (**الخليج** ، الشارقة ، ١٩٨٧/١١/٥) .

ـ أنهى المجلس الوزاري للمنظمة العربية للثروة المعدنية ، أعمال دورته التاسعة في الرباط ، وناقش المشاركون ميزانية المنظمة والصعوبات المالية التي تعاني منها والتي تنعكس على برامج أعمالها . أما العجز فقد بلغ لهذا العام حوالي ٣٢ بالمائة ، مقارنة مع الميزانية السنوية للسنة الماضية ولم يسدد سوى قطر وليبيا والسودان اشتراكاتهم السنوية في دعم المنظمة ، كما تدارس المجتمعون إصدار خرائط جيولوجية وأخرى للرواسب المعدنية ، كما أطلعوا على خارطة جيولوجية للبلدان العربية والتي سوف تعرض على الدورة القادمة في ربيع عام ١٩٨٨ لبدء تنفيذ مشاريعها ، كما وافق المجلس على تجديد رئاسة مانع سعيد العتيبة للمنظمة لسنة قادمة (**هيئة الاذاعة البريطانية** ، لندن ، برنامج حول العالم العربي ، ١٩٨٧/١١/١٦) .

ـ اختتمت في عمان أعمال لجنة نواب الممثلين الدائمين للبلدان العربية الأعضاء في مجلس الوحدة الإقتصادية ، والتي استمرت أعمالها من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر وأعلنت التوصيات الخاصة بلجنة النواب وإعداد مشاريع القرارات المقترح تقديمها إلى

إجتماعات المجلس الوزاري لدول اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وأبرزها المقترحات الخاصة بتكثيف الجهود للعمل بالوثائق والإتفاقات الجماعية ، وبخاصة وثيقة استراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الإقتصادي القومي وإتخاذ خطوات فعالة لتنشيط التعاون التجاري العربي وتعزيز الأمن الغذائي العربي ، كما اتخذت اللجنة مشروع قرار خاص بإعتماد البرنامج المتكامل للتنمية التبادل التجاري بين دول مجلس الوحدة الإقتصادية ، وبشكل خاص دول السوق العربية المشتركة ، على أن يطبق هذا البرنامج بعد ستة أشهر من صدور قرار المجلس الوزاري بالموافقة عليه (**الوطن** ، الكويت ، ١٩٨٧/١١/٢٢) .

- قدم الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي إلى المملكة الأردنية الهاشمية قرضاً قيمته ٢٥ مليون دولار أميركي للمساهمة في تمويل مشروع لتوسيع محطة كهرباء العقبة ، وقالت نشرة صادرة عن الصندوق إن هذا القرض يهدف إلى المساهمة في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية ، أضاف إن القرض سيكون بفائدة ستة في المائة وسيسدد على مدى ١٥ عاماً (**الوطن** ، الكويت ، ١٩٨٧/١١/٢٣) .

- اختتم المجلس الوزاري لمنظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول (أوابك) أعماله في الكويت ، وصدر بيان عن المجلس ذكر فيه إن المجلس إطّلع على تقرير اللجنة التي شكّلها في اجتماعه السابق ، وقد توصلت اللجنة في تقريرها إلى توصيات للمحافظة على كفاءة الإدارة في المنظمة مع ترشيد للإنفاق بما يمكن الأقطار الأعضاء من الوفاء بإلتزاماتها المالية في ميزانية المنظمة ، وقد قرر المجلس استمرار عبد العزيز الوتاري ، الأمين العام بالوكالة ، بالقيام بمهام الأمين العام ، كما أقر ميزانية المنظمة لعام ١٩٨٨ وميزانيتي الهيئة القضائية ومعهد النفط العربي للتدريب ، وأهاب المجلس بالأعضاء التي لديها متأخرات الإسراع في تسديد الحصص المستحقة عليها كما اطلع المجلس على تقرير أعدته الأمانة العامة للمنظمة حول التعاون الفني بين المنظمة والمجموعة الإقتصادية الأوروبية ، كما قرر المجلس عقد اجتماعه المقبل في الكويت في أيار/مايو العام ١٩٨٨ (**الوطن** ، الكويت ، ١٩٨٧/١١/٢٩) .

٢ - قضايا عربية

- أعلن جوليو أندريوتي ، وزير الخارجية الإيطالي ، الذي تولّى رئاسة مجلس الأمن الدولي خلال الشهر الماضي ، أن الأمم المتحدة قد تتوصل ، خلال أيام ، إلى وقف لإطلاق النار بين العراق وإيران . ولم يعطِ أندريوتي سبباً لتفاؤله هذا ، غير أنه أشار إلى أن العراق وإيران ستتقدمان بردهما خلال الساعات القادمة على المقترحات المعدّلة التي تقدم بها خافيير بيريز دي كويار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، لوقف النار بين البلدين . وقال أندريوتي أن الأمم المتحدة قد تتوصل خلال أيام إلى وقف لإطلاق النار في الحرب العراقية - الإيرانية (**الخليج** ، الشارقة ، ١٩٨٧/١١/٢) . وفي هذا السياق ، أذيعت في الأمم المتحدة نصوص الردين العراقي والإيراني على خطة خافيير بيريز دي كويار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، لتنفيذ القرار ٥٩٨ الداعي لوقف إطلاق النار فوراً بين البلدين . وكشفت النصوص المزيد من التعنت الإيراني لإنهاء الحرب . وأضافت طهران إلى شروطها السابقة شرطاً جديداً حيث اعتبرت أن الحدود الدولية بينها وبين العراق « لا يزال يتعين تحقيقها » . وشدد العراق في رده على أن وقف إطلاق النار يجب أن يكون الخطوة الأولى من إنسحاب قوات الجانبين دون تأخير وقال صدام حسين ، الرئيس العراقي ، في خطاب منفصل ، ان على المعتدين قبول السلام دون مساومات أو مناورات (**الوطن** ، الكويت ، ١٩٨٧/١١/٥) .

- حض الملك الحسن الثاني ، العاهل المغربي ، شعبه على معاونة لجنة شكّلتها الأمم المتحدة لتسوية الصراع في الصحراء الغربية عن طريق إجراء استفتاء ، أضاف « علينا جميعاً تهدئة أعصابنا وتسهيل مهمة اللجنة » ومن المقرر أن تزو ر اللجنة الفنية التي تضم مختلفين عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية المنطقة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر (**النهار** ، بيروت ، ١٩٨٧/١١/٨) . كذلك دعا المكتب السياسي « لجبهة التحرير الوطني الجزائرية » كلاً من المغرب و « جبهة البوليزاريو » إلى التفاوض على شروط تنظيم استفتاء دون قيود إدارية أو عسكرية في الصحراء الغربية . وأكد المكتب السياسي « تمسكه الدائم بإيجاد حل سلمي للنزاع في الصحراء الغربية الذي يمثل العقبة الرئيسية أمام مسيرة بناء المغرب العربي الكبير » . وجدد المكتب مساندته « للجهود المشتركة التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية بهدف وضع حد للنزاع الصحراوي (**السفير** ، بيروت ، ١٩٨٧/١١/٢٥) .

- قال جمال السيد ، وزير الدولة للإنتاج الحربي المصري ، في مؤتمر صحافي بمناسبة افتتاح معرض السلاح الدولي الثاني في القاهرة ، ان مصر باتت تمتلك

قاعدة صناعية حربية باستطاعتها تصنيع الأسلحة المتقدمة بما فيها الأسلحة الثقيلة ، أضاف أن مصر قادرة على تزويد البلدان العربية والأفريقية والصديقة باحتياجاتها من السلاح دون شروط مسبقة ، واشار إلى أن مصر قادرة كذلك على تصنيع نظم تسليح كاملة فضلاً عن تقديم خبراتها في مجالات التدريب والإصلاح والصيانة لمختلف الأسلحة والمعدات . كما صرح إبراهيم العرابي ، رئيس الهيئة العربية للتصنيع ، أن التعاون بين الهيئة العربية للتصنيع والعراق وبلدان الخليج يتم على قدم وساق في إطار السياسة العامة لمصر ، ويشمل الإمداد بالأسلحة وتقديم الخدمات الفنية الخاصة ، إضافة لوجود تعاون وثيق بين قواتنا الجوية وبعض القوات الجوية للبلدان العربية (**الأهرام** ، القاهرة ، ١٩٨٧/١١/٨) . وقال حسني مبارك ، الرئيس المصري ، في افتتاح معرض القاهرة الدولي الثاني للصناعات الحربية المصرية ، ان التصنيع الحربي في مصر حقق في السنوات الثلاث الأخيرة قفزة نوعية ، اضاف إنني أريد أن اكون طموحاً واصل إلى ما وصل إليه العالم ، لكن كل بلد لديه قدرات مالية وغير مالية وامكانات لتسويق هذه المنتجات ، ويجب أن يكون لدينا على الأقل شبه اكتفاء ذاتي ، وحول دور الصناعات الحربية المصرية في تأمين الأمن القومي العربي قال « أعتقد أنه بعد مشاهدة الإنتاج المعروض حالياً والمعدات الحربية وهو انتاج مصري مائة في المائة تستطيعون أن تقدروا المدى الذي وصلنا إليه في تأمين الأمن القومي العربي . (**الأهرام** ، القاهرة ، ١٩٨٧/١١/١٠) . من جهة أخرى تلقى حسني مبارك ، الرئيس المصري ، رسالة من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، أمير قطر ، أبلغه فيها أن النية لدى دول مجلس التعاون الخليجي تتجه لإعادة تمويل الهيئة العربية للتصنيع الحربي وأن أمير قطر سيناقش هذا الموضوع مع قادة دول مجلس التعاون في قمتهم المقبلة ، وأضافت **السفير** نقلاً عن مصادر مطلعة في القاهرة أن الرسالة أشارت إلى أن هناك موافقة من دول المجلس على إعادة تحويل الهيئة ، والجدير بالذكر أن البلدان الخليجية كانت قد أوقفت تمويل الهيئة العربية للتصنيع عقب قرارات قمة بغداد العام ١٩٧٨ والتي تقرر فيها قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر (**السفير** ، بيروت ، ١٩٨٧/١١/٢٩) .

ـ قال حافظ الأسد ، الرئيس السوري ، « ان مضاعفة الإنتاج تزيد منعة الوطن وقدرته على مواجهة التحديات والتغلب عليها وتعزز الإقتصاد وتدعم قدراتنا الدفاعية وصمودنا في وجه المؤامرات الصهيونية » أضاف حول التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل قائلاً : « إننا في سوريا نسعى السعي الصادق إلى تجميع طاقات إمتنا وتوحيد جهودها في هذه المعركة من دون أن يصرفنا هذا السعي عن هدفنا بأن نحقق التوازن الإستراتيجي في مواجهة إسرائيل وحدنا ، إن لم يكن مشاركة إخوتنا في العمل لتحقيق هذا الهدف» (**النهار** ، بيروت ، ١٩٨٧/١١/١٥) .

ـ قال عدنان أبو عودة ، وزير البلاط الملكي الأردني ، ان الأردن رفض اقتراحاً أميركياً يستهدف دعوة الأردن وسوريا وإسرائيل إلى واشنطن اثناء قمة ريغان ـ غورباتشوف الشهر القادم لمناقشة السلام في الشرق الأوسط تحت إشراف القوتين العظميين ، وذكر عودة أن الاقتراح قدمه جورج شولتس ، وزير الخارجية الأميركية ، أثناء محادثاته مع الملك حسين ، العاهل الأردني ، في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي وأشار عودة إلى أن هذا الاقتراح لم يعرض على الإتحاد السوفياتي قبل عرضه على الزعماء العرب (**الدستور** ، عمان ، ١٩٨٧/١١/١٩) . كما أعرب بطرس غالي ، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية ، عن إعتقاده بأن فشل جهود السلام في الشرق الأوسط يرجع إلى « رفض إسرائيل التفاوض وإلى موقف المتشددين العرب في آن واحد » وأضاف أن هذين الموقفين يدعم كل منهما الآخر ، وهكذا ندور في حلقة مفرغة ، وأشار إلى أن مصر ستسعى إلى تنشيط الجبهة العربية من أجل بدء عملية سلام جديدة اثر استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وعدد من البلدان العربية (**أخبار الخليج** ، المنامة ، ١٩٨٧/١١/٢٠) .

ـ يجري العراق الاتصالات مع الجهات الفنية في وزارة الكهرباء وإعداد الدراسات الفنية والإقتصادية اللازمة للمباشرة بمشروع الربط الكهربائي بين الكويت والعراق ، وتشير البيانات التي نشرت أن تنامي قدرة العراق على توليد الطاقة كانت كبيرة لدرجة أنها تمكنت من تلبية الحاجة المحلية ، رغم أنها ازدادت بمقدار أربعة عشر ضعفاً عما كانت عليه العام ١٩٦٨ وتجاوزت إلى حد تصدير الطاقة الكهربائية ، وسيدخل العراق مرحلة هامة من تطوره الصناعي والتقني حين يصبح أول دولة مصدرة للطاقة الكهربائية في المنطقة ، وسيتم تدشين المرحلة الأولى من مشروع تصدير الطاقة الكهربائية إلى تركيا بقدرة ٧٠٠ ميغاواط وبطاقة ٤٠٠ مليون كيلو واط/ساعة في كانون الأول/ديسمبر المقبل . أما المرحلة الثانية من المشروع فستكون بقدرة ٥٠٠ ميغاواط وبطاقة ثلاثة آلاف مليون كيلو

واط/ساعة ، وهي مرحلة تجري الآن ،الاتصالات بشأن استكمال جوانبها الفنية والتكنولوجية للمباشرة بتنفيذها (**الوطن** ، الكويت ، ١٩٨٧/١١/٢٧) .

٣ ـ علاقات عربية

أ ـ تكتلات عربية

ـ صرح عصام راضي ، وزير الاشغال والموارد المائية المصري ، أن المباحثات التي أجريت مع محمود بشير ، وزير الري والقوى المائية السودانية ، أكدت أهمية استئناف العمل في مشروع قناة جونجيل ، أضاف أنه تم الإتفاق على إنشاء هيئة لبلدان حوض النيل بهدف تنسيق الجهود لتنمية موارد النهر واستخدامها لصالح بلدان حوض النيل ، كما تم الإتفاق على مواصلة الجهود في سبيل التقاء وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل للإتفاق على صيغة للتعاون الفني الشامل ، وأشار إلى أن الجانبين اتفقا أيضاً على تبادل الخبرات والوفود للتعرف على نظام الري وتطويره (**العرب** ، لندن ، ١٩٨٧/١١/١٧) .

ـ اختتم وزراء دفاع أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعمال مؤتمرهم السادس في أبو ظبي والذي استمر من ٢١ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر الحالي ، وأعلن البيان الختامي الصادر عن الإجتماع إن الوزراء تدارسوا الوضع في المنطقة في ضوء الأحداث الأخيرة ، وما رافقها من تصعيد للتوتر وزيادة الأخطار مما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة ، وقال البيان إن الوزراء استرشدوا بقرارات قادة دول المجلس الأعلى لمجلس التعاون ، والتي تؤكد أن « أمن الدول الأعضاء وحدة لا تتجزأ وأن أي تهديد لاحداها هو تهديد موجه للجميع » وقرر الوزراء تعميق التعاون العسكري وتوثيق أسس التكامل للجميع ، كما قرروا زيادة التنسيق بين القوات المسلحة في الدول الأعضاء ، بما يحقق المواجهة الجماعية للأخطار كما أكدوا تعميق التواصل الدفاعي في أسرع وقت ممكن ، انطلاقاً من الأهداف التي جاءت في استراتيجية الدفاع المشترك (**الوطن** ، الكويت ، ١٩٨٧/١١/٢٣) .

ـ صرّح الهادي البكوش ، رئيس وزراء تونس ، بأنه لا يوجد الآن مشروع محدد للطريقة التي سيتم بها بناء المغرب العربي الكبير ، وأشار البكوش إلى أن جميع الأطراف المغربية على استعداد للتغلب على كل ما من شأنه تأخير بناء المغرب العربي ، وأضاف إننا نقوم الآن بتهيئة الظروف والطرق المناسبة لتحقيق هدا الهدف ، وأوضح أن مباحثاته مع الملك الحسن الثاني ، العاهل المغربي تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين وتضامن المغرب العربي والعلاقات مع الوطن العربي ، وأشار إلى أن بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية من أجل إجراء استفتاء شعبي فيها أمر يبعث على التفاؤل (**الخليج** ، الشارقة ، ١٩٨٧/١١/٣٠) .

ب ـ علاقات بين قطرين عربيين او اكثر

ـ لقي الإنقلاب الأبيض في تونس ترحيباً سريعاً وبدون تحفظ من العديد من البلدان العربية ، ففي طرابلس ذكرت **الإذاعة الليبية** ، أن معمر القذافي ، الرئيس الليبي ، أجرى اتصالاً هاتفياً مع زين العابدين بن علي ، الرئيس التونسي الجديد ، وتناولت المباحثات التطورات الأخيرة والوضع التونسي ، وفي القاهرة أبرق حسني مبارك ، الرئيس المصري ، رسالة تهنئة للرئيس الجديد وللقيادة السياسية الجديدة ، كما بعث الشاذلي بن جديد ، الرئيس الجزائري ، ببرقية تهنئة كما إتصل هاتفياً لنفس الغاية ، كما بعث الملك فهد ، العاهل السعودي ، ببرقية مماثلة أعرب فيها عن أمانيه الأخوية بالنجاح والتوفيق ، كما بعث الحسن الثاني ، العاهل المغربي برقية ضمنها تمنياته بالتوفيق (**السفير** ، بيروت ، ١٩٨٧/١١/٨) .

ـ أشاد محمد شريف مساعدية ، مسؤول الأمانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الجزائرية ، بما تم إنجازه من مشاريع وحدوية بين الجزائر وليبيا ، أضاف أن البلدين تجاوزا مرحلة الحوار إلى مرحلة التطبيق والتنفيذ لقيام وحدتها ، وذلك لأن القطرين يتمتعان بمقومات قيام هذه الوحدة ، من جهة أخرى أشاد رابح بيطاط بما أنجز من مشاريع وحدوية بين ليبيا والجزائر وقال إن ما جرى التوقيع عليه من اتفاقيات صناعية وتجارية وتأسيس شركات ومشاريع مشتركة ، يعدّ خطوة نحو وحدة أقطار المغرب العربي على طريق الوحدة العربية الشاملة (**السفير** ، بيروت ، ١٩٨٧/١١/١١) .

ـ عقد حافظ الأسد ، الرئيس السوري ، وصدام حسين ، الرئيس العراقي ، اجتماعاً ثنائياً وتناولت المباحثات المواضيع المطروحة على مؤتمر قمة عمان ، وصرّح طاهر المصري ، وزير خارجية الأردن والمتحدث الرسمي للمؤتمر ، بأن هذا اللقاء الأخوي بين الرئيسين هو الثاني بعد الإجتماع الثاني الذي عقد أمس الأول ، أضاف أن هذا اللقاء يبشر بالخير لبداية مرحلة جديدة من العلاقات الأخوية بين البلدين وهناك بشائر ستسفر عنها هذه المصالحة مما يكرّس مفهوم التضامن العربي

ويحقق حماية الأمن القومي (**الخليج** ، الشارقة ، ١٩٨٧/١١/١١) .

ـ أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع مصر اعتباراً من ١١ تشرين الثاني/نوفمبر الحالي ، وصدر بيان عن وزارة خارجيتها وصف إعادة العلاقات بأنه « سيعطي دفعة للروابط الأخوية والودية بين الشعبين ويخدم المصالح والأهداف المشتركة وسيساهم في مساندة جهود مصر مع أشقائها في دعم القضايا العربية » (**الخليج** ، الشارقة ، ١٩٨٧/١١/١٢) . كما أعلن العراق إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر وأذيع بيانان في وقت واحد من القاهرة وبغداد عبر عن العلاقات المصيرية التي تربط البلدين والشعبين (**العمل** ، بيروت ، ١٩٨٧/١١/١٤) . فيما أعلنت المملكة المغربية انه بناء على قرارات قمة عمان الطارئة قررت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر (**الوطن** ، الكويت ، ١٩٨٧/١١/١٥) . وصدر بيان عن وزارة الخارجية الكويتية جاء فيه إيماناً بوحدة المصير العربي الواحد وحرصاً على تعزيز التضامن العربي وإنطلاقاً من العلاقات الأخوية الراسخة بين الكويت ومصر ، اتفقت الكويت وجمهورية مصر العربية على إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما (**الوطن** ، الكويت ، ١٩٨٧/١١/١٥) . كما أعلنت الجمهورية العربية اليمنية انطلاقاً من وحدة المصير وتحقيق التضامن العربي إستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع مصر (**النهار** ، بيروت ، ١٩٨٧/١١/١٦) . وصرّح علي الشاعر ، وزير الإعلام السعودي ، أنه بناء على توجهات الملك فهد ، وعلى قرارات قمة عمان ومن أجل تعزيز التضامن العربي تعلن المملكة العربية السعودية إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر (**النهار** ، بيروت ، ١٩٨٧/١١/١٧) . كما أعلنت البحرين إنطلاقاً من المشاعر الأخوية والمواقف القومية للرئيس حسني مبارك استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر (**اخبار الخليج** ، ١٩٨٧/١١/١٧) . وانطلاقاً من مواقف مصر وتقديراً لدورها في تعزيز العمل العربي الجماعي أعلنت قطر إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر (**العرب** ، لندن ، ١٩٨٧/١١/١٩) . ومن مبدأ حاجة موريتانيا للتضامن العربي اعلنت إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر (**النهار** ، بيروت ، ١٩٨٧/١١/١٨) . وفي هذا الوقت أعلن في القاهرة إعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة ، وتوقع مصدر فلسطيني أن تكون هذه الخطوة بداية لسماح لمكاتب أخرى للمنظمة بمزاولة نشاطها (**النهار** ، بيروت ، ١٩٨٧/١١/٣٠) .

ـ جرى التوقيع في القاهرة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر على إتفاقية ثنائية للتعاون الثقافي والعلمي بين مصر والكويت ، ويتضمن البروتوكول موافقة الجانب المصري على تجديد الإعارة لعام خامس للحالات الضرورية التي تراها الوزارة في الكويت ضرورية ، وبموجب الإتفاق تقوم مصر بتأمين احتياجات الكويت من التخصصات التعليمية والفنية بقدر الإمكان ، كما ألغت التعاقد الشخصي مع أعضاء هيئة التدريس والتوجيه والإشراف الفني ، واستبدل بطريقة تتم عبر وزارة التعليم المصرية ، كما تضمن تبسيط الإجراءات لقبول الطلاب الكويتيين إلى المعاهد والجامعات المصرية ، كما أوصى البروتوكول بتشجيع تبادل المعلومات والدراسات والبحوث التربوية ونتائج التجارب العلمية وتدعيم التعاون في مختلف المجالات العلمية والثقافية (**هيئة الاذاعة البريطانية** ، لندن ، برنامج حول العالم العربي ، ١٩٨٧/١١/١٦) .

ـ قال ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، أنه اجتمع مع حافظ الأسد ، الرئيس السوري ، بعد رفع إحدى جلسات قمة عمان العربية بحضور الشاذلي بن جديد ، الرئيس الجزائري ، أضاف لقد تلقينا رسالتين وأرسلنا مذكرتين رداً عليهما ، وأشار إلى أنه هناك مناخات إيجابية وسنواصل اتصالاتنا مع سوريا . وعن استئناف الحوار مع الأردن ، قال إذا كان شرط الأردن اعتراف المنظمة بقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ فان ذلك تم فعلاً فقد أعلنت المنظمة أنها تعترف بجميع قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك القرار رقم ٢٤٢ ، أضاف أن اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية ستستأنف اجتماعاتها الأسبوع المقبل في عمان (**السفير** ، بيروت ، ١٩٨٧/١١/١٧) .

ـ أعلنت كل من الجزائر وليبيا وتونس عن إعداد مشروع لإنشاء خط أنابيب مشترك لنقل الغاز الطبيعي من الجزائر إلى إيطاليا ، ويمرّ هذا الخط عبر تونس والذي يبلغ قطره ٤٢ بوصة وطاقته الإنتاجية حوالي ١٤,٥ بليون متر مكعب ، وسوف تستفيد تونس من مرور هذا الخط بتوفير فائض كبير لاحتياطها المالي عبر التخفيف من إستيراد الغاز ، أما بالنسبة إلى ليبيا فسيساهم المشروع بإمداد مجموعاتها الصناعية بطاقة تعادل ٨٠٠ ميغاواط لمصانع صهر الألمنيوم كما ستؤمن الطاقة لمصانع تنتج الأسمدة وعلف الحيوانات والبرتوكيماويات ، والجدير بالذكر أن هذه البلدان تعاني من نقص في الاحتياط المالي ، إلا أنه لن يتم الاستعانة بمصادر أجنبية لتحويل هذا المشروع بل ستشارك بلدان عربية في إنجاز المشروع الذي سيبدأ تنفيذه قبل نهاية

هذا العام (**هيئة الإذاعة البريطانية** ، لندن ، برنامج حول العالم العربي ، ١٨/١٠/١٩٨٧) .

ـ أشاد طارق عزيز ، وزير الخارجية العراقي ، بموقف سوريا الطيب من الحرب العراقية ـ الإيرانية وأضاف عزيز « ما حدث في قمة عمان هو أن الوفد السوري لم يعترض على القرارات التي تبنتها القمة بشأن عدوان إيران على العراق والدول العربية الخليجية » وقال « إننا ننتظر لنرى موقف سوريا أثناء المرحلة المقبلة » (**الوطن** ، الكويت ، ١٩/١١/١٩٨٧) .

٤ ـ إتحادات عربية ومنظمات شعبية

ـ أنهى المؤتمر العلمي الثالث لإتحاد أطباء البيطريين العرب أعماله في عمان الأسبوع الماضي والذي شارك فيه ١٢ بلداً عربياً . وقد ناقش المشاركون ٨٥ دراسة علمية على مدى أربعة أيام ، وأصدروا توصيات أبرزها إنشاء مراكز إقليمية متخصصة للسيطرة على الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان ودراسة مرض الحمى المالطية ووضع الخطط القطرية والإقليمية للسيطرة على هذا المرض ، كما أوصوا بإنشاء لجنة لدراسة الأنظمة والقوانين البيطرية في الوطن العربي في محاولة لتوحيدها (**هيئة الإذاعة البريطانية** ، لندن ، برنامج حول العالم العربي ، ٧/١١/١٩٨٧) .

ـ اختتم اجتماع « مركز التسويق والترويج والاستثمارات الفنية السمكية للبلاد العربية » أعماله في المنامة والتي استمرت من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ، وناقش المجتمعون الوثيقة المقدمة من المركز العربي للاستثمارات الفنية للدوْل العربية حيث أكدوا أنه لا يوجد غير مشروع (أنفوسمك) الذي يمكنه تقديم معلومات ضرورية لتنمية المصائد السمكية ، وأكدوا أن (الانفوسمك) سيستفيد من التعامل والتفاعل مع المشاريع العالمية التابعة لبرنامج هيئة الأمَم المتحدة ، وقد أصدر الإجتماع عدة توصيات من بينها ضرورة الدعم المالي لمكتب الإتصال الوطنية القائمة بالدول العربية ومساعدتها. (**هيئة الإذاعة البريطانية** ، لندن ، برنامج حول العالم العربي ، ١٤/١١/١٩٨٧) .

ـ بدأت في فيينا ندوة اتحاد المصارف العربية حول « التعاون المصرفي العربي ـ الأجنبي » والتي تستمر من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، والقى أنور الخليل ، رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية ، كلمة أشار فيها إلى موضوع الندوة حيث أكد على أهمية هذا التعاون ودورة في إتاحة الفرصة لتبادل الآراء والمقترحات ، وأوضح أن موجودات المصارف التجارية العربية بلغت نهاية العام الماضي ٣١٠ مليارات دولار أميركي ، فيما بلغت الموجودات الخارجية الصافية للمصارف العربية أكثر من ٢٩ مليار دولار ، أضاف أن العلاقات المصرفية العربية ـ الأجنبية تعود إلى عقود وعهود قديمة مشيراً إلى وجود ٤٥٥٠ وحدة مصرفية عربية (**العرب** ، لندن ، ١٩/١١/١٩٨٧) .

ـ عقدت في الدوحة أربع مؤسسات نفطية وصناعية مشتركة عربية وإقليمية ودولية اجتماعات لمناقشة إجراءات لإنشاء قاعدة بيانات لصناعة البتروكيماويات العربية بالإستعانة بخبرة الشركة السعودية للصناعات ، وشارك في هذا الاجتماع متخصصون في مجال صناعة البتروكيماويات في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ومنظمة الخليج للإستثمارات الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة ، وقال عبد العزيز الوتاري ، أمين عام (أوابك) بالوكالة ، إن هذا اللقاء لتبادل الآراء حول مشروع بنك المعلومات وإخراجه إلى حيز التنفيذ والتشغيل فيما يخص صناعة البتروكيموية العربية ، أضاف إن غالبية الدول في العالم تعتمد على هذه الصناعات ، مشيراً إلى أن الصناعات العربية ما زالت حتى وقت قريب لا تتوفر البنى الهيكلية والقاعدة الأساسية لهذه الصناعات وكذلك عدم توفر قواعد التكنولوجيا المتقدمة ،(**العرب** ،الدوحة ، ٢٣/١١/١٩٨٧) .

ـ اختتم مجلس الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان العربية إجتماعات دورته الـ ٦٦ في بغداد . وقالت **وكالة الأنباء العراقية** أن المجلس أوصى ، في إطار التنمية والتعاون الإقتصادي العربي المشترك ، بتشكيل وفد من رؤساء الغرف لزيارة الأقطار العربية من أجل دراسة مشاكل ومعوقات الاستثمار العربي من الناحية العملية . وكلف المجلس الوفد بالإتصال بالمسؤولين في البلدان العربية لإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل ومعوقات الإستثمار ، وتوفير الضمانات للمستثمرين والترويج للمشروعات الإنتاجية والأمن الغذائي للقطاع الخاص وتعبئة جهود المستثمرين للدخول في هذه المشاريع ، والعمل على زيادة التبادل التجاري بين الأقطار العربية (**الخليج** ، الشارقة ، ٢٦/١١/١٩٨٧) .

* ببليوغرافيا

ببليوغرافيا الوحدة العربية

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

مصنفات عامة، مراجع ووثائق

كتب

١ ـ اتيم، محمود أحمد (معدّ ومعرّب). **التقنين الدولي العام للوصف الببليوغرافي: الكتب القديمة**. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٦. ٨٨ ص.

٢ ـ بن عيسى، صلاح الدين (معدّ). **النشرة العربية للمطبوعات، ١٩٨٥**. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ادارة التوثيق والمعلومات، ١٩٨٧. ٧٠٦، ٣٨ ص.

٣ ـ جامعة الدول العربية. الأمانة العامة. مركز التوثيق والمعلومات. **بناء المكانز وتطويرها**. اشراف محمود احمد اتيم. تونس: الجامعة، ١٩٨٧. ٧٣٢ ص. (سلسلة الدورات التدريبية، ١)

٤ ـ ـــــ. **الدليل العملي لاعداد التسجيلات الببليوغرافية لنظام المعلومات**. اشراف محمود احمد اتيم. تونس: الجامعة، ١٩٨٧. ٢٥٥ ص. (سلسلة الادلة العملية، ١)

٥ ـ ـــــ. **الدليل العملي لتصنيف الملفات الصحفية والمواد المكملة لها**. تونس: الجامعة، ١٩٨٧. ٤٠٣ ص. (سلسلة الأدلة العملية، ٣)

٦ ـ ـــــ. **الدليل العملي للتحليل الموضوعي والتكشيف**. اشراف محمود أحمد اتيم. تونس: الجامعة، ١٩٨٧. ٢٢٣ ص. (سلسلة الأدلة العملية، ٢)

٧ ـ حميدة، عبد الرحمن. **دليل العالم، ١٩٨٧: معلومات جغرافية**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

٨ ـ **الدليل الببليوغرافي للانتاج الفكري العربي في مجال المعلومات، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥**. اشرف على التجميع واعدّ الكشافات محمد الهادي بن خميس: التصميم والبرمجة الآلية طارق القسوري ومحمد بن جراد. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ادارة التوثيق والمعلومات، ١٩٨٧. ٣٤٧ ص.

٩ ـ الصوفي، عبد اللطيف. **اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

١٠ ـ عطية، رضا [وآخرون] (معدّون). **النشرة العربية للمطبوعات، ١٩٨٤**. بالتعاون مع دار الكتب الوطنية التونسية. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ادارة التوثيق والمعلومات، ١٩٨٦. ٤٢٣، ١٠١ ص.

١١ ـ قاسم، رياض. **المعجم العربي**. بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٧.

١٢ ـ قباوة، فخر الدين. **المورد النحوي الكبير**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

١٣ ـ قنيبي، حامد صامد. **معجم المؤنثات الصناعية**

العربية الدخيلة. بيروت: دار النفائس، ١٩٨٧. ٢٢٤ ص.

١٤ ـ كرم، عبد الواحد. **معجم المصطلحات القانونية: عربي ـ فرنسي ـ انكليزي**. بيروت: عالم الكتب؛ القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٧. ٦٤٢ ص.

١٥ ـ الكيالي، ماهر. **القاموس العسكري الحديث: عربي ـ انجليزي، انجليزي ـ عربي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦. ١٣٣، ١١٨ ص.

١٦ ـ لبكي، جورج. **الحرب اللبنانية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥**. ماريلاند: المركز الدولي للتنمية ودراسة قضايا الصراع في العالم، ١٩٨٧.

١٧ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. **دليل المترجمين ومؤسسات الترجمة والنشر في الوطن العربي**. تونس: المنظمة، ١٩٨٧. ٧٣٤ ص.

١٨ ـ **موسوعة السياسة**. مدير التحرير ماجد نعمة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧. ج ٥، ٧٢٠ ص.

دوريات

١٩ ـ الخطيب، احمد شفيق. «افكار وتأملات ومرئيات حول جزئيات ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً، تونس، ٧ ـ ١٠ تموز (يوليو) ١٩٨٦.» **مجلة مجمع اللغة العربية الاردني**: السنة ١١، العدد ٣٢، كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ٣١٥ ـ ٣٢١.

٢٠ ـ السامرائي، ابراهيم. «المختصرات والرموز في التراث العربي.» **مجلة مجمع اللغة العربية الاردني**: السنة ١١، العدد ٣٢، كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ١٠٥ ـ ١١٤.

٢١ ـ صفوة، نجدة فتحي. «الوحدة بين مصر وسورية: وثائق متفرقة.» **الباحث العربي**: العدد ١٤، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٨. ص ٩٦ ـ ١٠٧.

٢٢ ـ مقدادي، محمد فخري. «مشكلة المصطلحات العلمية في اللغة العربية.» **اليرموك**: العدد ٢٠، ١٩٨٧. ص ٢٦ ـ ٢٩.

٢٣ ـ «مؤتمر القمة العربي غير العادي، عمان، ٨ ـ ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧.» **المنتدى**: السنة ٢، العدد ٢٧، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٣ ـ ١٨.

٢٤ ـ الهلالي، صادق. «السوابق واللواحق في مصطلحات العلوم الطبية.» **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**: السنة ١١، العدد ٣٢، كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ١٤٧ ـ ١٩٨.

تاريخ وجغرافيا

كتب

٢٥ ـ احمد، عبد الوهاب. **تاريخ العرب الحديث**. الكويت: دار القلم، ١٩٨٧.

٢٦ ـ الاشقر، اسد. **الخطوط الكبرى في تاريخ سورية ونشوء العالم العربي**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

٢٧ ـ بازيلي، قسطنطين. **سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية**. ترجمة يسر جابر؛ مراجعة منذر جابر. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٨. ٤٢٣ ص.

٢٨ ـ جودة، جودة حسنين. **شبه الجزيرة العربية: دراسة جغرافية**. الكويت: مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

٢٩ ـ حبيب الله، غانم. **علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٦ بين التنسيق والصدام**. عكا: دار الاسوار، ١٩٨٧. ١٥٣ ص.

٣٠ ـ حجار، جوزيف. **نابليون بونابرت ومطامعه في المشرق العربي، ١٨٤٨ ـ ١٨٧٠**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

٣١ ـ ـــــ. **محمد علي حاكم مصر ومطامعه السورية العثمانية من سنة ١٨١٥ ـ ١٨٤٨**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧. ج ١.

٣٢ ـ خصباك، شاكر. **في الجغرافية العربية: دراسة في التراث الجغرافي العربي**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٨. ٣٠٤ ص.

٣٣ ـ خماس، نجدة. **الشام في صدر الاسلام من الفتح حتى سقوط خلافة بني امية**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

٣٤ ـ سالم، عبد العزيز. **تاريخ الدولة العربية**. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٧.

٣٥ ـ ـــــ. **تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الاسلام**. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٨.

٣٦ ـ ـــــ. **تاريخ العرب في عصر الجاهلية**. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٨.

٣٧ ـ ـــــ. **التاريخ والمؤرخون العرب**. القاهرة:

مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٧.
٣٨ ـ طربين، أحمد. **التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً؟** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. ٣٢٤ ص. (سلسلة الثقافة القومية، ١٤)
٣٩ ـ عباس، احسان. **تاريخ دولة الانباط**. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٧. ١٧٣ ص. (بحوث في تاريخ بلاد الشام)
٤٠ ـ هرنشو، ج. **علم التاريخ**. ترجمه وعلق حواشيه واضاف اليه فصلاً في التاريخ عند العرب عبد الحميد عبادي. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٨. ١٦٠ ص.
انظر ايضاً: ٧، ٦٥، ١٢٧، ١٤٢، ٢١١

دوريات

٤١ ـ البحيري، زكي. «ندوة الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، ٣١ آب (اغسطس) ـ ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨. ص ١٦٦ ـ ١٧٢.
٤٢ ـ التدمري، احمد جلال. «قراءات ارشيفية في الوثائق التاريخية الهولندية المكتشفة حديثاً وفي الصراع الدولي على الخليج العربي.» **المؤرخ العربي**: السنة ١٣، العدد ٣٤، ١٩٨٧. ص ١٤ ـ ٢٩.
٤٣ ـ جبار، عباس عطية. «الثورة الفلسطينية الكبرى، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ في الوثائق العراقية.» **المؤرخ العربي**: السنة ١٣، العدد ٣٤، ١٩٨٧. ص ٥٢ ـ ٦٢.
٤٤ ـ حسين، فاضل. «الثورة العرابية في مصر، ١٨٨١ ـ ١٨٨٢.» **المؤرخ العربي**: السنة ١٣، العدد ٣٣، ١٩٨٧. ص ١٧ ـ ٣٨.
٤٥ ـ حلاق، حسان. «الابعاد التقسيمية في نظام القائمقاميتين والمتصرفية.» **الموقف**: العدد ٥٥، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٥٢ ـ ٥٦.
٤٦ ـ حميدي، جعفر عباس. «العراق وسياسة الدفاع المشترك والاحلاف الغربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨.» **المؤرخ العربي**: السنة ١٣، العدد ٣٣، ١٩٨٧. ص ٧١ ـ ٩١.
٤٧ ـ سويد، ياسين. «حطين: ٤ تموز ١١٨٧ م =٢٥ ربيع الآخر ٥٨٣ هـ.» ورقة قدّمت الى: ندوة في ذكرى مرور ٨٠٠ عام على معركة حطين، بيروت. **المنابر**: السنة ٢، العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٤٨ ـ ٦٤.
٤٨ ـ فروخ، عمر. «صلاح الدين قبل معركة حطين.» ورقة قدّمت الى: ندوة في ذكرى مرور ٨٠٠ عام على معركة حطين، بيروت. **المنابر**: السنة ٢، العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٤٠ ـ ٤٧.
٤٩ ـ قرقوط، ذوقان. «محمد علي: بطل الثورة المضادة وليس قائداً لنهضة عربية.» **الفكر العربي**: السنة ٨، العدد ٤٧، آب/ اغسطس ١٩٨٧. ص ١٨٦ ـ ١٩٣.
٥٠ ـ متولي، محمود. «مصر.. والعرب بين الحربين، ١٩١٩ ـ ١٩٣٩.» **الباحث العربي**: العدد ١٤، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٨. ص ٣٢ ـ ٥٣.
انظر ايضاً: ٢١، ٧٧، ٨٠

سياسة وفكر قومي

كتب

٥١ ـ امين، سمير. **ما بعد الرأسمالية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. ٢٦٠ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي، ٩)
٥٢ ـ براون، ل. كارل. **السياسة الدولية والشرق الأوسط: قواعد قديمة: لعبة خطيرة**. ترجمة عبد الهادي حسين جياد؛ مراجعة سعد ناجي جواد. بغداد: وزارة الاعلام، دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٧. ٣ ج، ٣٠٠ ص. (سلسلة المائة كتاب)
٥٣ ـ جريشة، علي. **الاتجاهات الفكرية المعاصرة**. القاهرة: دار الوفاء، ١٩٨٧.
٥٤ ـ ـــــ. **العربات المدرعة في المنطقة العربية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧. ٣٣٦ ص.
٥٥ ـ الجعفري، بشار. **السياسة الخارجية السورية: ١٩٤٦ ـ ١٩٨٢**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.
٥٦ ـ حساسيان، مانويل. **الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ما بين ١٩١٩ ـ ١٩٣٩**. القدس: دار البيادر، ١٩٨٧. ٢٥٠ ص.
٥٧ ـ حسين، عدنان. **العامل القومي في السياسة المصرية**. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٧. ٢٠٠ ص.
٥٨ ـ ديكون، ريتشارد. **المخابرات الاسرائيلية**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.
٥٩ ـ روكوثوف، س. م. **دور المنظمات الصهيونية**. دمشق: دار دمشق، ١٩٨٧.
٦٠ ـ سلامة، منسي. **مؤامرة ١٩٨٦**. بغداد: وزارة الاعلام، دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٧. ١١٥ ص.

٦١ ـ **السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط**. اشترك في اعداد الدراسة وتحريرها لجنة من ثمانية كتّاب وباحثين. قم، ايران: المركز الاسلامي للابحاث السياسية، ١٩٨٦. ٤٣٩ ص. (سلسلة كتب الحوار، ٢)

٦٢ ـ شراب، ناجي صادق. **دولة الامارات العربية المتحدة: دراسة في السياسة والحكم**. الكويت: مكتبة الكرمل، ١٩٨٧.

٦٣ ـ ـــــ. **السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة**. الكويت: مكتبة الكرمل، ١٩٨٧.

٦٤ ـ شرف الدين، فهمية. **الاشتراكية العربية: الأبعاد ـ الطاقات ـ الخلفية الفلسفية**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٧. ١٥٦ ص. (دراسات الفكر العربي)

٦٥ ـ الشهاري، محمد علي. **طريق الثورة والوحدة اليمنية**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٧. ٢٣٨ ص.

٦٦ ـ طاهر، عبد الحميد. **اسلحة القرن العشرين**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦. ١٦٧ ص.

٦٧ ـ فريق من الباحثين. **منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تاسيسها، مساراتها**. اشراف وتحرير اسعد عبد الرحمن. قبرص: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٧.

٦٨ ـ كيالي، احسان. **العنصرية والفصل العنصري في جنوب افريقيا واسرائيل**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

٦٩ ـ نعنعي، عبد المجيد. **تاريخ الدولة الاموية في الاندلس: التاريخ السياسي**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٧. ٥٦٥ ص.

انظر ايضاً: ١٦، ٢٧، ٢٩، ٣٨، ١٤٤

دوريات

٧٠ ـ الازهري، محمد خالد. «صورة الفلسطينيين في الغرب: المفهوم والمحددات والمضمون.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٧٦ ـ ١٧٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٤٣ ـ ٦٢.

٧١ ـ ـــــ. «قطاع غزة بين الاحتلال والمقاومة في عشرين عاماً.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١١٧ ـ ١٣٥.

٧٢ ـ امين، سمير. «حول قضية الحروب الصليبية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨. ص ١٢٧ ـ ١٢٩.

٧٣ ـ البزري، عفيف. «الستراتيجية العربية؟..» **المنابر**: السنة ٢، العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٢١ ـ ٣٢.

٧٤ ـ جاد، عماد. «اريحا ٢ والاستراتيجية النووية الصهيونية.» **الموقف العربي**: السنة ١١، العدد ٩٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٤ ـ ١٧.

٧٥ ـ جبور، سمير. «١٤ سنة على حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣: عودة اسرائيلية الى الخلفيات والوقائع.» **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**: السنة ١٤، العدد ١١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧. ص ٨١٤ ـ ٨٢٨.

٧٦ ـ حداد، منعم. «الاستشراق والصهيونية والتراث الشعبي الفلسطيني.» **الجديد**: السنة ٣٦، العدد ١٠، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧. ص ٢٨ ـ ٣٥.

٧٧ ـ الحديثي، خليل اسماعيل. «قضية القدس: البداية والجذور.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٥٤ ـ ٧٤.

٧٨ ـ حسنين، محمد رفعت. «دراسات في الامن القومي. القسم الثاني: الجاسوسية والامن القومي.» **الباحث العربي**: العدد ١٤، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٨. ص ٧٧ ـ ٨٤.

٧٩ ـ حسين، فتحي علي. «الدور الامريكي في حرب الخليج.» **الموقف العربي**: السنة ١١، العدد ٩٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٢٤ ـ ٢٩.

٨٠ ـ الخطيب، نشأت. «من حطين الى القدس.» ورقة قدّمت الى: ندوة في ذكرى مرور ٨٠٠ عام على معركة حطين، بيروت. **المنابر**: السنة ٢، العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٨٤ ـ ٨٩.

٨١ ـ الدقّاق، ابراهيم. «السياسة الاستيطانية الاسرائيلية وانعكاساتها على قضية الاسكان الفلسطيني في الارض المحتلة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨. ص ٤ ـ ٢٩.

٨٢ ـ رسلان، هانيء. «سياسة الحسن الثاني بين يهود المغرب والتطبيع مع اسرائيل.» **الموقف العربي**: السنة ١١، العدد ٩٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٨ ـ ٢٣.

٨٣ ـ الرميحي، محمد. «النظام العربي والمستقبل...» **العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٨ ـ ١٧.

٨٤ ـ رياض، امل. «اسرائيل واميركا وتجارة السلاح.» **الباحث العربي**: العدد ١٤، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٨. ص ٦٨ ـ ٧٦.

٨٥ ـ زرزور، احمد. «الحوار مع اليسار الصهيوني: قصور ام تكلس، ام قصر نفس؟!» **الموقف العربي**: السنة ١١، العدد ٩٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٠٢ ـ ١٠٥.

٨٦ ـ زكريا، فؤاد. «عن هموم الحاضر ووجه المستقبل: لا زال العرب يفكرون بعقلية العشيرة والقبيلة.» أجرى الحوار جمال الجمل. **المنابر**: السنة ٢، العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٢ ـ ٢٠.

٨٧ ـ «زيارة شولتس الأخيرة: ثمن الموافقة على المؤتمر الدولي.» **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**: السنة ١٤، العدد ١١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧. ص ٨٢٩ ـ ٨٣٣.

٨٨ ـ سارة، فايز. «الدعاية الصهيونية: مرتكزاتها، اهدافها، اتجاهاتها.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٩١ ـ ١٩٩.

٨٩ ـ السعدي، خليل. «تركيز على المفاوضات المباشرة: شامير شرقاً وبيرس غرباً.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٧٦ ـ ١٧٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٨٠ ـ ٨٦.

٩٠ ـ سمهون، رفيق. «نضالنا في سبيل السلم في لبنان والعالم العربي.» **قضايا السلم والاشتراكية**: العدد ١٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧. ص ٧٩ ـ ٨١.

٩١ ـ سيد أحمد، رفعت. «احتلال العقل: ملامح الاستراتيجية الغربية للتحكم في العقل العربي.» **العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٢٤ ـ ٢٧.

٩٢ ـ السيد، عدنان. «من قمة القاهرة الى قمة عمان: التضامن العربي وسيلة وغاية..» **الموقف**: العدد ٥٥، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٤ ـ ١٩.

٩٣ ـ شراب، ناجي صادق. «العلاقات بين الولايات المتحدة: مرحلة بناء الدولة اليهودية، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٩٧ ـ ١٠٦.

٩٤ ـ شقير، محمود. «الحركة الفلسطينية ترص الصفوف.» **قضايا السلم والاشتراكية**: العدد ١٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧. ص ٩٥ ـ ١٠٠.

٩٥ ـ صايغ، يزيد. «الهوية والشرعية في السياسة الفلسطينية: الأسس لاستراتيجية نضالية جديدة.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٧٦ ـ ١٧٧، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٣ ـ ١٣.

٩٦ ـ عبد الله، صلاح. «اسرائيل: مبادرة عرفات مناورة.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٧٦ ـ ١٧٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٧٢ ـ ٧٩.

٩٧ ـ عبد المجيد، وحيد. «القمة العربية الطارئة.. والنظام الاقليمي العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨. ص ٩٥ ـ ١٠٣.

٩٨ ـ عبد المنعم، احمد فارس. «اتحاد المحامين العرب والصراع العربي ـ الاسرائيلي.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٢٠٥ ـ ٢١٠.

٩٩ ـ عثمان، حسن صالح. «سياسة هربرت صموئيل واثرها في تهويد فلسطين.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٠٧ ـ ١١٦.

١٠٠ ـ العزوني، محمد حمزة. «لا صلح.. لا اعتراف.. لا تفاوض.. لكل مبادرات الاستسلام.» **الموقف العربي**: السنة ١١، العدد ٩٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٠٦ ـ ١١١.

١٠١ ـ قاسم، قاسم عبده. «التجربة الصليبية في المنظور المعاصر للصراع العربي ـ الاسرائيلي.» **الباحث العربي**: العدد ١٤، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٨. ص ٥٤ ـ ٦٧.

١٠٢ ـ قدورة، زاهية. «الوحدة طريق النصر.» ورقة قدِّمت الى: ندوة في ذكرى مرور ٨٠٠ عام على معركة حطين، بيروت. **المنابر**: السنة ٢، العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٧٧ ـ ٨٣.

١٠٣ ـ قضماني، احسان. «الانتفاضة المتجددة في الجولان المحتل.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٣٦ ـ ١٥٠.

١٠٤ ـ القليبي، الشاذلي. «حطين: استلهام الماضي واستشراف المستقبل.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٧ ـ ١٢.

١٠٥ ـ كركوتي، مصطفى. «أوروبا والعرب: دور أوروبا الغربية ملء الفراغ حتى منتصف عام ١٩٨٩.» **الباحث العربي**: العدد ١٤، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٨. ص ١٠٨ ـ ١١٣.

١٠٦ ـ كيلاني، هيثم. «الصليبية والصهيونية: دراسة مقارنة.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٣٢ ـ ٥٣.

١٠٧ ـ المسيري، عبد الوهاب محمد. «في الادراك الصهيوني للعرب حتى العام ١٩٤٨.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٨٠ ـ ١٩٠.

١٠٨ ـ مصطفى، شاكر. «من الغزو الصليبي الى الغزو الصهيوني وبالعكس.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٣ ـ ٣١.

١٠٩ ـ مطر، جميل. «توازن القوى في النظام الاقليمي العربي: الخلفية السياسية لقمة عمان غير العادية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨. ص ٨٩ ـ ٩٤.

١١٠ ـ ـــــ. «ندوة استشراف مستقبل الوطن العربي، تونس، ١٧ ـ ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٧.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨. ص ١٤٩ ـ ١٦٥.

١١١ ـ منيمنة، حسن. «من الحروب الصليبية الى التحدي الصهيوني ظروف الهزيمة.. وشروط النصر: حطين محصلة مقاومة اهلية وقيادة مؤمنة بالوحدة والتحرير.» ورقة قدِّمت الى: ندوة في ذكرى مرور ٨٠٠ عام على معركة حطين، بيروت. **المنابر**: السنة ٢، العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٦٥ ـ ٧٦.

١١٢ ـ المهداوي، طارق. «لا.. للحوار مع طواحين الهواء.» **الموقف العربي**: السنة ١١، العدد ٩٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٩٧ ـ ١٠١.

١١٣ ـ نعمان، عصام. «من الحروب الصليبية الى التحدي الصهيوني.» ورقة قدِّمت الى: ندوة في ذكرى مرور ٨٠٠ عام على معركة حطين، بيروت. **المنابر**: السنة ٢، العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٩٠ ـ ٩٥.

انظر ايضاً: ٢١، ٢٣، ٥٠، ١٣٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦

مراجعة كتب

١١٤ ـ البيطار، نديم. «هل يمكن الاحتكام الى الولايات المتحدة في النزاع العربي الاسرائيلي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨. ص ١٤٠ ـ ١٤٨. (جورج المصري)

١١٥ ـ حساسيان، مانويل. «الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ما بين ١٩١٩ ـ ١٩٣٩.» **الفجر الأدبي**: السنة ٨، العددان ٨٥ ـ ٨٦، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٠٣ ـ ١٠٩. (غسان عبد الله)

١١٦ ـ حمّاد، مجدي. «العسكريون العرب وقضية الوحدة.» **المنابر**: السنة ٢، العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٤٢ ـ ١٤٧. (ابراهيم مرعي)

١١٧ ـ عطية، عطية حسين افندي. «مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٢١١ ـ ٢١٥. (احمد ثابت)

١١٨ ـ قاسمية، خيرية. «احمد الشقيري: زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٧٦ ـ ١٧٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٨٧ ـ ٩١. (سميح شبيب)

١١٩ ـ لانير، زافي. «تخطيط امن اسرائيل خلال الثمانينات: الأبعاد السياسية والاقتصادية.» **الباحث العربي**: العدد ١٤، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٨. ص ١١٤ ـ ١٣٨. (عبد المنعم علي)

١٢٠ ـ هويدي، فهمي. «ماذا يجري في ايران الخميني.» **الموقف العربي**: السنة ١١، العدد ٩٢، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٤٥ ـ ١٥٢. (احمد الانصاري)

١٢١ ـ «وحدة المغرب العربي.» ندوة عقدت في اميان، ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ـ ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٥. **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨. ص ١٣٤ ـ ١٣٩. (نازلي معوض أحمد يوسف)

١٢٢ ـ Shehadeh, Raja. «Occupies Law - Israel and the West Bank.»

المنتدى: السنة ٢، العدد ٢٦، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧. ص ١٠ ـ ١٢. (فؤاد حمدي بسيسو)

١٢٣ ـ Shweitzer, Avram. «Israel: Changing National Agenda.»

شؤون فلسطينية: العددان ١٧٦ ـ ١٧٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٩٢ ـ ٩٤. (عماد جاد)

قانون وادارة عامة

كتب

١٢٤ ـ اليوسفي، امين محمد قائد. **النظام القانوني للمضائق العربية**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٨. ٢٤٣ ص.
انظر ايضاً: ١٤

اقتصاد

كتب

١٢٥ ـ باز، فريدي (معدّ). **الاعتماد المستندي**. بيروت: اتحاد المصارف العربية، ١٩٨٧. ٢٠٠ ص.

١٢٦ ـ جماعة من الباحثين الاكاديميين السوفيات. **الدولارات النفطية والتطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الشرقين الادنى والأوسط**. نقله الى العربية هشام الدجاني. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٧. ٢٦٣ ص.

١٢٧ ـ الشملان، سيف مرزوق. **تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٧. ٢ ج.

١٢٨ ـ القاسمي، خالد بن محمد. **التكتلات الاقتصادية في العالم: مع اشارة خاصة لحالة الوطن العربي**. بيروت: دار الحداثة؛ الشارقة: دار الثقافة العربية، ١٩٨٨. ٧٠ ص.

١٢٩ ـ المنذري، سليمان. **الاسواق العربية لراس المال: نشاتها التاريخية، خصائصها الأساسية، امكانيات التكامل فيما بينها**. بيروت: دار الرازي، ١٩٨٧. ٣٠٧ ص.
انظر ايضاً: ٢١٢

دوريات

١٣٠ ـ احمد، نبيل ابراهيم. «الصناعة الحربية العربية.. نظرة مستقبلية. القسم الثالث: تقييم الصناعة الحربية لدى بعض الدول العربية.» **الباحث العربي**: العدد ١٤، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٨. ص ٨٥ ـ ٩٥.

١٣١ ـ باشا، نهاد ابراهيم. «القطاع المصرفي العربي في مواجهة التحديات والتغيرات.» **المصارف العربية**: السنة ٧، العدد ٨٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧. ص ٣٨ ـ ٤٣.

١٣٢ ـ حمدي، محي الدين. «موازين الطاقة وتقدير الاستهلاك الفعلي في الاقطار العربية ـ تجربة تونس.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ١٣، العدد ٤، ١٩٨٧. ص ٤٨ ـ ٦٨.

١٣٣ ـ ربابعة، غازي اسماعيل. «سياسة اسرائيل المائية في الضفة الغربية.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٧٠ ـ ١٧٩.

١٣٤ ـ زكي، رمزي. «الاقتصاد الغربي والاقتصاد العربي: قضايا الحاضر والمستقبل.» **الموقف العربي**: السنة ١١، العدد ٩٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٣٥ ـ ٨٦.

١٣٥ ـ طه، طه عبد العليم. «النفط والتصنيع في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨. ص ٦١ ـ ٨٨.

١٣٦ ـ فرج، ش. هـ. وأمير مادي. «مستقبل الطاقة في الدول النامية المصدرة والمستوردة للنفط.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ١٣، العدد ٤، ١٩٨٧. ص ٢٥ ـ ٧٤.

١٣٧ ـ القيسي، حميد. «أزمة البترول العربي.. الى متى..؟» **اليرموك**: العدد ٢٠، ١٩٨٧. ص ١٢ ـ ١٦.

١٣٨ ـ هاشم، علي. «العرب متأهبون لانقاذ الاقتصاد اللبناني.. ولكن؟!» **الموقف**: العدد ٥٥، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٦٦ ـ ٧١.

١٣٩ ـ الوتاري، عبد العزيز. «التوقعات المستقبلية لصناعة التكرير وتجارة المنتجات البترولية في الاقطار الاعضاء في أوبك وأوابك.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ١٣، العدد ٤، ١٩٨٧. ص ١٣ ـ ٢٤.
انظر ايضاً: ٨٤، ١٥٠، ١٥٣، ٢٠٧

مراجعة كتب

١٤٠ ـ Tétreault, Mary Ann. «Revolution in the World Petroleum Market.»
النفط والتعاون العربي: السنة ١٣، العدد ٤، ١٩٨٧. ص ١٣٥ ـ ١٤٤. (عبد الاله مصلح التكريتي)
انظر ايضاً: ١١٩

اجتماع

كتب

١٤١ ـ ابو عيانة، فتحي محمد. **مشكلات السكان في الوطن العربي**. الكويت: مؤسسة الصباح للنشر

والتوزيع، ١٩٨٧.
١٤٢ ـ الدباغ، مصطفى مراد. **القبائل العربية وسلائلها في بلادنا فلسطين**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧. ٢٨٤ ص. (سلسلة فلسطينيات، ٦)
١٤٣ ـ غلوم، عبد الله [وآخرون]. **قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.
١٤٤ ـ مجموعة من المؤلفين الاسرائيليين. **المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته العسكرية**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.
١٤٥ ـ محمد، محمد علي. **الشباب العربي والتغير الاجتماعي**. الكويت: مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.
١٤٦ ـ المذهن، سلطان طرنجم. **جامع انساب قبائل العرب**. الدوحة: دار الثقافة، ١٩٨٧.
انظر ايضاً: ١٢٦، ١٦٥

دوريات

١٤٧ ـ الاخرس، محمد صفوح. «الشباب العربي والاطر المجتمعية: دراسة في التحديات ومواجهة المشكلات.» **الفكر العربي**: السنة ٨، العدد ٤٧، آب/ اغسطس ١٩٨٧. ص ٢٧ ـ ٥٥.
١٤٨ ـ بيضون، أحمد. «نظام الحرب ومقاومة الحرب.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨. ص ٣٠ ـ ٤٢.
١٤٩ ـ التير، مصطفى عمر. «الشباب والمدينة والعنف.» **الفكر العربي**: السنة ٨، العدد ٤٧، آب/ اغسطس ١٩٨٧. ص ٧١ ـ ٨٨.
١٥٠ ـ جواد، سعيد. «التغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية المحتلة، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٧٦ ـ ١٧٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٤ ـ ٤٢.
١٥١ ـ حطب، زهير. «انخراط الشباب في مجتمع الحرب في لبنان.» **الفكر العربي**: السنة ٨، العدد ٤٧، آب/ اغسطس ١٩٨٧. ص ٨٩ ـ ١٠٥.
١٥٢ ـ داوود، ليلى. «منطلقات بحث قضايا الشباب في الوطن العربي.» **الفكر العربي**: السنة ٨، العدد ٤٧، آب/ اغسطس ١٩٨٧. ص ١٤٢ ـ ١٥٢.
١٥٣ ـ زهرة، عطا محمد صالح. «السيطرة الاجنبية والتغير الاجتماعي: دراسة للوطن العربي.» **المؤرخ العربي**: السنة ١٣، العدد ٣٤، ١٩٨٧. ص ٦٣ ـ ٨٠.
١٥٤ ـ ـــــ. «الهجرة اليهودية الاستعمارية الى فلسطين: قراءة جديدة.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٧٥ ـ ٩٦.
١٥٥ ـ عبد الرحمن، عواطف. «أوضاع المرأة الفلسطينية في الأراضي المحتلة.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٢٠٠ ـ ٢٠٤.
١٥٦ ـ العسكري، جمال الدين. «الهجرة الى اسرائيل والنزوح منها.» **الباحث العربي**: العدد ١٤، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٨. ص ١٠ ـ ٣١.
١٥٧ ـ معاليقي، عبد اللطيف. «أضواء على مشكلات الشباب العربي.» **الفكر العربي**: السنة ٨، العدد ٤٧، آب/ اغسطس ١٩٨٧. ص ١١٨ ـ ١٢٧.
١٥٨ ـ الملا، محمد عبد الله. «السكان والقوى العاملة في الدول العربية الخليجية.» **الخليج الاقتصادي**: السنة ٧، نيسان/ ابريل ـ ايار/ مايو ١٩٨٧. ص ١٨ ـ ٢٥.
١٥٩ ـ «ندوة الأزمنة حول حقوق الانسان، باريس.» شارك في الندوة محسن سليم، كريم عزقول، جورج قرم. **الأزمنة**: السنة ٢، العدد ٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧. ص ٤٤ ـ ٥١.
انظر ايضاً: ٧٠، ٢٠٧

مراجعة كتب

١٦٠ ـ شرابي، هشام. «البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر.» **المنتدى**: السنة ٢، العدد ٢٦، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧. ص ١٣ ـ ١٥.
١٦١ ـ نصر الله، اميلي. «نساء رائدات من الشرق ومن الغرب.» **الفكر العربي**: السنة ٨، العدد ٤٧، آب/ اغسطس ١٩٨٧. ص ٢٧٦ ـ ٢٧٩. (نزيهة الأمين)
١٦٢ ـ نويهض، ناديا الجردي. «نساء من بلادي.» **الفكر العربي**: السنة ٨، العدد ٤٧، آب/ اغسطس ١٩٨٧. ص ٢٧٦ ـ ٢٧٩. (نزيهة الأمين)

ثقافة

كتب

١٦٣ ـ ابو شنب، عادل. **من معارك النقد الأدبي**. دمشق: دار الحوار، ١٩٨٧.

١٦٤ ـ أبو هيف، عبد الله. **الادب العربي وتحديات الحداثة: دراسة وشهادات**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٧. ٢٧٧ ص.

١٦٥ ـ بيضون، ابراهيم. **الامراء الامويون الشعراء في الاندلس: دراسة في ادب السلطة**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٧. ٢٣٠ ص.

١٦٦ ـ التنير، محمد داود. **الفاظ عامية فصيحة**. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٧. ٢٦٦ ص.

١٦٧ ـ جامعة الدول العربية. الامانة العامة. ادارة الثقافة. **دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي**. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ادارة الثقافة، ١٩٨٧. ق ٢، ٢٧٢ ص.

١٦٨ ـ جيب، هاملتون. **دراسات في الأدب العربي**. دمشق: دار الحكمة، ١٩٨٧.

١٦٩ ـ حطيط، كاظم. **اعلام ورواد في الأدب العربي**. بيروت: الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٧. ٥١٦ ص.

١٧٠ ـ خليل، حلمي. **العربية وعلم اللغة البنيوي**. الكويت: مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

١٧١ ـ الخويسكي، زين. **دروس في النحو العربي وتطبيقاته**. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٧.

١٧٢ ـ الداية، فايز. **البلاغة العربية**. حلب: جامعة حلب، ١٩٨٧.

١٧٣ ـ الدرهم، هيا. **صورة البحر في الشعر العربي**. الدوحة: دار الثقافة، ١٩٨٧.

١٧٤ ـ الزين، عبد الفتاح. **قضايا لغوية في ضوء الالسنية**. بيروت: الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٧. ١٦٥ ص.

١٧٥ ـ السامرائي، ابراهيم. **المدارس النحوية**. عمان: دار الفكر، ١٩٨٧.

١٧٦ ـ ـــــ. **مع نهج البلاغة**. عمان: دار الفكر، ١٩٨٧.

١٧٧ ـ السيد، محمود احمد. **اساسيات القواعد النحوية**. دمشق: دار دمشق، ١٩٨٧.

١٧٨ ـ شعراني، منى سنجقدار. **تاريخ الموسيقى العربية وآلاتها**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٧. ١٩٩ ص. (سلسلة الكتب العلمية، ١)

١٧٩ ـ عبد الخالق، ربيعي محمد علي. **البلاغة العربية**. الكويت: مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

١٨٠ ـ عبد، رجاء. **التجديد الموسيقي في الشعر العربي**. الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٧.

١٨١ ـ عبد الهادي، حلمي. **الهادي في النحو العربي**. عمان: دار الفكر، ١٩٨٧.

١٨٢ ـ علوش، سعيد. **مدارس الأدب المقارن: دراسة منهجية**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧. ٣٤٤ ص.

١٨٣ ـ ـــــ. **مكونات الادب المقارن في الوطن العربي**. بيروت: الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب اللبناني؛ الدار البيضاء: سوشبريس، ١٩٨٧. ٨٣٨ ص.

١٨٤ ـ الغذّامي، عبد الله محمد. **تشريح النص: مقاربات تشريحية لنصوص شعرية معاصرة**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧. ١٢٨ ص.

١٨٥ ـ فاروق، سعد. **فن الالقاء العربي الخطابي والتمثيلي**. بيروت: الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٧. ٦٠٧ ص.

١٨٦ ـ قطاط، محمود. **الموسيقى العربية والتركية والموسيقى والرقص**. دمشق: دار الحوار، ١٩٨٧.

١٨٧ ـ محمد، محمد رفقي. **سيكولوجية اللغة والتنمية اللغوية**. الكويت: دار القلم، ١٩٨٧.

١٨٨ ـ محمد، هاشم. **قواعد الخط العربي**. دمشق: دار الحكمة، ١٩٨٧.

١٨٩ ـ مطلوب، أحمد. **بحوث لغوية**. عمان: دار الفكر، ١٩٨٧.

١٩٠ ـ معروف، نايف وعمر الأسعد. **علم العروض التطبيقي**. بيروت: دار النفائس، ١٩٨٧. ٢٣٢ ص.

١٩١ ـ هرمز، صباح حنا. **الثروة اللغوية عند الأطفال العرب**. الكويت: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، ١٩٨٧.

١٩٢ ـ الهيب، أحمد فوزي. **كتاب العروض**. الكويت: دار القلم، ١٩٨٧.

١٩٣ ـ الوعر، مازن. **نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الاساسية في اللغة العربية**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

انظر ايضاً: ١٧

دوريات

١٩٤ ـ أبو العدوس، يوسف مسلم. «قراءة في جهود احمد فارس الشدياق اللغوية والمعجمية.» **ابحاث اليرموك** (سلسلة الآداب واللغويات): السنة ٥، العدد ١، ١٩٨٧. ص ٧ ـ ٤٠.

١٩٥ ـ الجبوري، محمود شكر. «المضامين العلمية والفنية في المخطوطات العربية.» **العربي**: السنة

٣٠، العدد ٣٤٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٨٨ ـ ٩٥.

١٩٦ ـ الحموز، عبد الفتاح. «مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها.» **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**: السنة ٢، العدد ١، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ٩ ـ ٦٢.

١٩٧ ـ الصكار، محمد سعيد. «نشأة الخط العربي.» **الأزمنة**: السنة ٢، العدد ٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧. ص ١٠٠ ـ ١١١.

١٩٨ ـ قنديل، حمدي. «وسائل الاتصال والتكامل العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨. ص ٤٣ ـ ٦٠.

١٩٩ ـ نصير، عبد المجيد. «منحوتات البدوء.» **مجلة مجمع اللغة العربية الاردني**: السنة ١١، العدد ٣٢، كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ١١٥ ـ ١١٩.

مراجعة كتب

٢٠٠ ـ ابراهيم، عبد الباقي وحازم محمد ابراهيم. «المنظور التاريخي للعمارة في المشرق العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨. ص ١٣٠ ـ ١٣٣. (علي جبر)

٢٠١ ـ غليون، برهان. «اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٢١٦ ـ ٢٢١. (حسنين توفيق ابراهيم)

تربية وتعليم

كتب

٢٠٢ ـ أمين، احمد الشيخ (معدّ). **الكتاب السنوي للاحصاءات التربوية في الوطن العربي، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥**. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ادارة التوثيق والمعلومات، ١٩٨٧. ٢٧٧ ص.

٢٠٣ ـ رضا، محمد جواد. **أزمات الحقيقة والحرية في التربية العربية المعاصرة**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٧. ٢٦١ ص.

٢٠٤ ـ العاني، طارق علي وغانم سعد الله حاوي (معدّ). **التعليم المهني في الوطن العربي**. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ادارة التربية، ١٩٨٦. ١٦٩ ص.

٢٠٥ ـ القطشان، عبد الله. **التعليم في فلسطين**. الكويت: مكتبة الكرمل، ١٩٨٧. ٢ ج.

٢٠٦ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ادارة التربية. **التربية البيئية في مناهج التعليم العام بالوطن العربي: ندوة للقيادات التعليمية في الوطن العربي، عمان، نيسان (ابريل) ١٩٨٥**. تونس: المنظمة، ١٩٨٧. ٣٤٢ ص.

دوريات

٢٠٧ ـ بدوي، راتب محمد. «الاوضاع الثقافية والاجتماعية والصحية والاقتصادية لسكان قطاع غزة.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٥١ ـ ١٦٩.

٢٠٨ ـ صعب، ايلين دمعة. «الدراسات العربية في هولندا.» **الأزمنة**: السنة ٢، العدد ٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧. ص ٦٨ ـ ٧٤.

علوم وتكنولوجيا

كتب

٢٠٩ ـ الشرفي، محمد. **دليل مصدّات الرياح في المناطق القاحلة**. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مشروع الحزام الأخضر لدول شمال افريقيا، ١٩٨٧. ٩٨ ص.

٢١٠ ـ كمال الدين، حسين. **دورتي الشمس والقمر وتعين اوائل الشهور العربية باستعمال الحساب**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٧.

٢١١ ـ محمد، محمود الحاج قاسم. **الطب عند العرب والمسلمين**. الكويت: دار هالي، ١٩٨٧.

٢١٢ ـ نحال، ابراهيم. **التصحر في الوطن العربي**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٧. (سلسلة الكتب العلمية، ٣)

دوريات

٢١٣ ـ الخولي، أمين. «العلم والتقنية: تحدي العصر أمام وطننا العربي ودول العالم الثالث قضية مهمة وحيوية.» أجرى الحوار علي عثمان. **العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٩٧ ـ ١٠٣.

مراجعة كتب

٢١٤ ـ خولي، محمد رضوان. «التصحر في الوطن العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٥٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٢٢٢ ـ ٢٢٧. (امين القلق)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Reference, General and Bibliography

Books

1 - Baz, Freddie, Makram Sader and George Abi Saleh. *Glossary of Banking Terms: Arabic - French - English.* With the Backing of the Union of Arab Banks. London: MEED House, 1987.

History and Geography

Books

2 - Halpern, Paul G. *The Naval War in the Mediterranean, 1914-1918.* Anapolis: The Naval Institute Press, 1987. 651 p.

3 - Teveth, Shabtai. *Ben Gurion: The Burning Ground, 1886-1948.* Boston: Houghton Mifflin, 1987. 965 p.
See also: 11

Book Reviews

4 - Louis, William Roger and Robert W. Stookey. «The End of the Palestine Mandate.» *Middle Eastern Studies:* vol. 23, no. 4, October 1987. pp. 536-538. (Martin Jones)

Politics and National Thought

Books

5 - Ashkenazi, Michael and Alex Weingrod (eds.). *Ethiopian Jews and Israel.* New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1987.

6 - Cordesman, Anthony. *The Arab-Israeli Military Balance and the Art of Operations: An Analysis of Military Lessons and Trends and Implications for Future Conflicts.* Lanham, M.D.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1987. 205 p.

7 - Cranston, Maurice [et al.]. *Issues of Conflict in the Contemporary World: Ten Essays by Members of the Institute for the Study of Conflict.* London: Centre for Security and Conflict Studies, 1987. 33 p. (Conflict Studies, 200)

8 - Gilboa, Eytan. *American Public Opinion toward Israel and the Arab-Israeli Conflict.* Lexington, Mass.: Lexington Books, 1987. 367 p.

9 - Hunt, Paul. *Justice?: The Military Court System in the Israeli-Occupied Territories.* Ramallah, West Bank: Al Haq/ Law in the Service of Man, Gaza Center for Rights and Law, 1987.

10 - Seale, Patrick. *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics, 1945-1959.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1987.

11 - Sluglett, Marion Farouk and Peter Sluglett. *Iraq since 1958: From Revolution to Dictatorship.* London: Kegan Paul International, 1987.

12 - Swearingen, Will D. *Moroccan Mirages: Agrarian Dreams and Deceptions, 1912-1986.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987.
See also: 2, 68

Periodicals

13 - Special Correspondent. «A Policeman on My Chest, a Scissor in My Brain.» *MERIP Middle East Report:* vol. 17, no. 6, November-December 1987. pp. 30-34.

14 - Auerbach, Yehudit and Hemda Ben-Yehuda. «Attitudes towards an Existence Conflict: Begin and Dayan on the Palestinian Issue.» *International Interaction:* vol. 13, no. 4, 1987. pp. 323-351.

15 - Bassiouni, M. Cherif. «Reflections on the Arab-Israeli Peace and its Future Prospects.» *American Arab Affairs:* no. 21, Summer 1987. pp. 47-63.

16 - Braibanti, Ralph. «A Rational Con-

text for Analysis of Arab Polities.» *American Arab Affairs:* no. 21, Summer 1987. pp. 108-121.

17 - Brill, Heinz. «Gaddafi's Vision of Arab Unity.» *Aussen Politik:* vol. 38, no. 3, 1987. pp. 290-298.

18 - Corigan, Edward C. «The Palestinian Question at the University: The Case of Western Ontario.» *American Arab Affairs:* no. 21, Summer 1987. pp. 87-98.

19 - Edelman, Martin. «The Druse Courts in the Political System of Israel.» *Middle East Review:* vol. XIX, no. 4, Summer 1987. pp. 54-61.

20 - Faksh, Mahmud A. «Saudi Arabian and the Gulf Crisis: Foreign and Security Policy Dilemma.» *Middle East Review:* vol. XIX, no. 4, Summer 1987. pp. 47-53.

21 - Goodman, Allan E. «Reforming U.S. Intelligence.» *Foreign Policy:* no. 67, Summer 1987. pp. 121-136.

22 - Halliday, Fred. «Gorbachev and the Arab Syndrome: Soviet Policy in the Middle East.» *World Policy Journal:* vol. IV, no. 3, Summer 1987. pp. 415-442.

23 - ——. «Terrorism in Historical Perspective.» *Arab Studies Quarterly:* vol, 9, no. 2, Summer 1987. pp. 139-148.

24 - Hamdoon, Nizar. «The U.S. Iran Arms Deal: An Iraqi Critique.» *Middle East Review:* vol. XIX, no. 4, Summer 1987. pp. 35-40.

25 - Heichal, G. «The Importance of Stability in the Persian Gulf.» *Middle East Focus:* vol. 9, no. 5, Summer 1987. pp. 10-15.

26 - Heller, Mark A. «The War Strategy of Iran.» *Middle East Review:* vol. XIX, no. 4, Summer 1987. pp. 17-24.

27 - Kostiner, Joseph. «Counter Productive Mediation: Saudi Aabia and the Iran Arms Deal.» *Middle East Review:* vol. XIX, no. 4, Summer 1987. pp. 41-46.

28 - Kriesberg, Louis. «Carrots, Sticks, De-escalation: U.S. Soviet and Arab-Israeli Relations.» *Armed forces and Society:* vol. 13, no.3, Spring 1987. pp. 403-424.

29 - Lucas, Noah. «Twenty Years on: Israel and the Occupation of the West Bank, 1967 - 87» *The Jewish Quarterly:* vol. 34, no. 2, 1987. pp. 38-42.

30 - Nahar, Ghazi Saleh. «Great Powers Strategy and Third World Conflicts.» *The Arab Historians:* vol. 13, no. 34, 1987. pp. 260-275.

31 - Maksoud, Clovis. «Twenty Years Later: The 1967 War and its Aftermath.» *American Arab Affairs:* no. 21, Summer 1987. pp. 27-39.

32 - McNaugher, Thomas L. «The Iran-Iraq War: Slouching toward Catastrophe?» *Middle East Review:* vol. XIX, no. 4, Summer 1987. pp. 5-16.

33 - Mishanin, Aleksandr. «The Iran-Iraq and the Situation in the Persian Gulf.» *International Affairs* (Moscow): no. 10, October 1987. pp. 84-87.

34 - Mitwally, Mahmoud. «Nasser and National Capitalism.» *The Arab Historians:* vol. 13, no. 34, 1987. pp. 245-255.

35 - Mylroie, Laurie A. «Revolution on the Periphery: Why Israel Needs a New Middle East Policy?» *Middle East Review:* vol. XIX, no. 4, Summer 1987. pp. 25-33.

36 - Neff, Donald. «The Beginings of U.S. Strategic Cooperation with Israel.» *American Arab Affairs:* no. 21, Summer 1987. pp. 27-39.

37 - Nevo, Joseph. «The Jordanian-Palestinian Pendulum.» *Middle East Focus:* vol. 9, no. 5, Summer 1987. pp. 4-10.

38 - Seelye, Talcott W. «The Role of Syria in Lebanon.» *American Arab Affairs:* no. 21, Summer 1987. pp. 103-107.

39 - Simon, Jeffrey D. «Misunderstanding Terrorism.» *Foreign Policy:* no. 67, Summer 1987. pp. 104-120.

40 - Steinbach, Udo. «No Way out of the Crisis: The Middle East in the 1980's.» *Aussen Politik:* vol. 38, no. 3, 1987. pp. 272-289.

Book Reviews

41 - Avishai, Bernard. «The Tragedy of Zionism: Revolution and Democracy in the Land of Israel.» *MERIP Middle East Report:* vol. 17, no. 6, November-December 1987. pp. 46-47. (Moshé Machover)

42 - Beeri, Eliezer. «The Begining of the Israeli-Arab Conflict.» *Middle Eastern Studies:* vol. 23, no. 4, October 1987. pp. 550-552. (Jehuda Reinharz)

43 - Cordesman, Anthony H. «The Gulf and the Search for Strategic Stability : Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance.» *Armed Forces and Society:* vol. 13, no. 3, Spring 1987. pp. 464-465. (Moris Mehrdad Mottale)

44 - ——. «Western Strategic Interests in Saudi Arabia.» *Survival:* vol. XXIX, no. 5, September-October 1987. pp. 471-473. (Keith Krause)

45 - Crespi, Gabriele. «The Arabs in Europe.» *American Arab Affairs:* no. 21, Summer 1987. pp. 140-141. (Seyyed Hussein Nasr)

46 - Farah, Tawfic E. (ed.). «Pan-Arabism and Arab Nationalism: The Continuing Debate.» *American Arab Affairs:* no. 21, Summer 1987. pp. 130-134. (Joe Hiatt)

47 - Freedman, Robert O. (ed.). «The Middle East after the Israeli Invasion of Lebanon.» *American Arab Affairs:* no. 21, Summer 1987. pp. 146-147. (Michael Rubner)

48 - Kalidi, Rashid. «Under Siege: PLO Decisionmaking during the 1982 War.» *Survival:* vol. XXIX, no. 5, September-October 1987. pp. 478- 479. (John K. Cooley)

49 - Katz, Mark N. «Russia and Arabia: Soviet Foreign Policy toward the Arabian Peninsula.» *Middle East Focus:* vol. 9, no. 5, Summer 1987, p.19 (Charles A. Rund)

50 - Khalaf, Samir. «Lebanon's Predicament.» *American Arab Affairs:* no. 21, Summer 1987. pp. 135-138. (Augustus Richard Nerton)

51 - Klieman, Aaron S. «Israel's Global Reach: Arms Sales as Diplomacy.» *Armed Forces and Society:* vol. 13, no. 3, Spring 1987. pp. 461-463. (Weston F. Cook)

52 - Lamb, David. «The Arabs: Journeys beyond the Mirage.» *American Arab Affairs:* no. 21, Summer 1987. pp. 138-140. (Neal Lendenmann)

53 - Mallison, Thomas W. and Sally V. Mallison. «The Palestine Problem in International Law and World Order.» *American Arab Affairs:* no. 21, Summer 1987. pp. 127-130. (Letitia W. Ufford)

54 - Porath, Yehoshua. «In Search of Arab Unity, 1930-1945.» *Middle East Review:* vol. XIX, no. 4, Summer 1987. pp. 62-64. (William B. Quandt)

55 - Semenyuk, B.A. «Contemporary Zionism: Taking the Course of Political and Military Adventurism.» *International Affairs* (Moscow): no. 10, October 1987. pp. 118-119. (Valeri Rabinovich)

65 - Wallensteen, Peter, Johan Galtung and Carlos Portales. «The Other Walls: The Politics of the Arab-Israeli Peace Process.» *Armed Forces and Society:* vol. 13, no. 3, Spring 1987. p. 468. (Benedict F. Fitz Gerald)

Economics

Books

75 - Abdulai, Y. Seyyid. *Three Decades of OPEC Aid: A Survey*. Vienna: OPEC, 1987. 16 p.

58 - Lichtblau, John. *Future Course for U.S. Oil Supply Demand and Imports.*

NewYork: Petroleum Industry Research Foundation, 1987. 11 p.

59 - Organization of the Petroleum Exporting Countries. The Secretariat. *Facts and Figures: A Graphical Analysis of World Energy up to 1986.* Vienna: OPEC, 1987. 34 p.

Periodicals

60 - Abdallah, Hussein. «A Review of the World Oil Price Crisis, with Special References to Energy Conservation in Egypt.» *OPEC Bulletin:* vol. XVIII, no. 9, November 1987. pp. 5-9.

61 - Elfeituri, Attia Elmahdi. «Oil Price Changes and Economic Growth in Oil-Exporting Countries.» *OPEC Review:* vol. XI, no. 3, Autumn 1987. pp. 237-250.

62 - Masters, Charles D. «Global Oil Assessments and the Search for Non-OPEC Oil.» *OPEC Review:* vol. XI, no. 2, Summer 1987. pp. 153-169.

63 - Plaistowe, Alan D. «Key Developments in the Petrochemical Industry to the Year 2000.» *OPEC Bulletin:* vol. XVIII, no. 9, November 1987. pp. 10-15.

64 - Stein, Kenneth W. «Palestine's Rural Economy, 1917-1939.» *Studies in Zionism:* vol. 8, no. 1, Spring 1987. pp. 25-49.

65 - Vajed- Samii, Massood and Taiwo Idemudia. «Energy Policy Respondes, Strategies and Planning in Oil-Exporting Countries.» *OPEC Review:* vol. XI, no. 2, Summer 1987. pp. 121-132.

Book Reviews

66.- Terzian, Pierre. «OPEC: The Inside Story.» Translated by Michael Pallis. *Middle Eastern Studies:* vol. 23, no. 4, October 1987. pp 538-540. (Alan Peters)

Sociology

Books

67 - Lawrence, Dian and Kameel Nasr. *Children of Palestinian Refugees vs. the Israel Military: Personal Accounts of Aresst, Detention, and Torture.* Lafayette, La.: BIP Publications, 1987.

68 - Shamir, Shimon. *The Jews of Egypt: A Mediterranean Society in Modern Times.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1987.

Periodicals

69 - Arab Organization for Human Rights. «Human Rights in the Arab World.» *Ifda Dossier:* no. 62, November-December 1987. pp. 63-72.

70 - Aruri, Naseer H. «Disaster Area: Human Rights in the Arab World.» *MERIP Middle East Report:* vol. 17, no. 6, November-December 1987. pp. 7-16.

71 - Hofman, John E. «Jewish-Arab Relations in Israel: Human Relations and Social Identity.» *Patterns of Prejudice:* vol. 21, no. 3, Autumn 1987. pp. 15-26.

72 - Kamen, Charles S. «After the Catastroph I.: The Arabs in Israel, 1948-51.» *Middle East Studies:* vol. 23, no. 4, October 1987. pp. 453-495.

73 - Paul, James and Joe Stork. «The Middle East and Human Rights.» *MERIP Middle East Report:* vol. 17, no. 6, November-December 1987. pp. 2-5.

74 - Schrag, Carl. «Uneasy Neighbors: Living Together in Israel.» *Israel Scene:* vol. 8, no. 9, September-October 1987. pp. 16-23.

75 - Tarr, Joanne. «The Continuing Battle over Who is a Jew.» *Israel Scence:* vol. 8, no. 9, September-October 1987. pp. 9-12.

Culture

Periodicals

76 - Ayish, Muhammad and Izzat Hijab. «International Broadcasting in Arabic: Comparative Exploratory Study of RMCME, VOA, BBC and RM.» *Abhath al-Yarmouk* (Humanities and Social Sciences Series): vol.4, no. 1, 1988. pp. 15-35.

77 - Owens, Jonathan. «Short High Vowels in Three African Arabic Dialects.» *Abhath al-Yarmouk* (Literature and Linguistics Series): vol. 5, no. 1, 1987. pp. 43-66.

78 - Whelan, P.T. and Omar Irshied. «Notes on Teaching Translation.» *Mu'tah Journal for Research and Studies:* vol. 2, no. 1, June, 1987. pp. 11-31.

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٤)

التجزئة العربية

كيف تحققت تاريخيًا ؟

الدكتور احمد طربين

الثمن: ٤ دولارات او ما يعادلها

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي
محور "العرب والعالم"

مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي

الدكتور اسامة الفزالي حرب

الثمن: ٥ دولارات أو ما يعادلها

● الملف الاحصائي

(٥٩) مؤشرات احصائية أساسية عن الوطن العربي

اعداد: د. هادي حسن

باحث في قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

● تقديم

● مؤشرات أساسية عن الوطن العربي.

● معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات الاقتصادية، ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥، بالأسعار الثابتة.

● تركيب الناتج المحلي الاجمالي في الوطن العربي، ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥، بالأسعار الثابتة.

● توزيع إجمالي الناتج المحلي في الوطن العربي حسب الأبواب الرئيسية للانفاق، ١٩٦٥ و ١٩٨٥.

● نمو الاستهلاك والاستثمار في الوطن العربي، ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥.

● الناتج المحلي الاجمالي في الوطن العربي للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ (بالأسعار الجارية) والزيادة النسبية السنوية (بالأسعار الثابتة وأسعار صرف ١٩٨٠).

● تركيب الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي (بالأسعار الجارية)، ١٩٨٠ـ ١٩٨٦.

● الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ١٩٨٠ و ١٩٨٦ (نسب مئوية).

تقديم: نظرة عامة عن التنمية في الوطن العربي

دأبت «المستقبل العربي» على تقديم ملحق احصائي للقراء والمتتبعين، في نهاية كل سنة، ينطوي على أهم المؤشرات التي تعبّر عن طبيعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها أقطار الوطن العربي. كانت تلك الملاحق تُقدَّم للقارىء وللباحث بصيغتها الرقمية، حيث كانت تبدو صامتة، لا تنطق بكلام، في الوقت الذي كانت تنبض فيه بهمس خطير. الآن، وتعبيراً عن القلق الذي يساور «مركز دراسات الوحدة العربية»، الذي تنطق بلسانه «المستقبل العربي»، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، تقرر استنطاق مؤشرات «الملحق الاحصائي»، سيباح لها الكلام، لا عن تفصيلات كل «جزء» من اجزاء الوطن العربي، بل عنه وبصورة عامة.

بيد أنه، وقبل أن تبدأ المؤشرات كلامها بجفافه الإحصائي وقسوته الرقمية، ينبغي أن نعيد الى الأذهان تلك التساؤلات التي أرقت العديد من المفكرين العرب: كيف استطاع النظام العربي، الذي دخل توّاً رواق هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، أن يحقّق قوة اقتصادية مرموقة على المستوى الدولي؟ لماذا لم يستطع أن يستردّ مجده السياسي بقوته الاقتصادية التي كانت تتعاظم طيلة السبعينات وحتى مطلع الثمانينات؟ بالأحرى، ما هو مغزى القوة الاقتصادية، إذا كان ركنها السياسي واهناً؟ الواقع أن هذه التساؤلات تطرح جوهر العلاقة فيما بين السياسي والاقتصادي في النظام العربي، فالأول هو مدار الارادة والرغبة، والثاني هو مجال تحققهما. هكذا، ترتب على أولئك الذين كان يعج إوجدانهم بتلك التساؤلات، أن ينتظروا الواقع ليجيبهم في منتصف الثمانينات: ها هي مكونات قوة النظام العربي ـ السياسية والاقتصادية ـ تتوافق في إيقاعها. هذا التوافق هو ما يكمن خلف الكلام الآتي لمؤشرات التنمية، إنها سوف لن تبيح به صراحة، فيما سيظل هو ينتصب خلفها بكل صرامة.

تؤكد المؤشرات الأساسية في الجدول رقم (١) أن اغلب أقطار الوطن العربي، كانت قد حققت خلال العقدين الماضيين، ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥، نمواً حقيقياً، فاق في معدلاته معدلات نمو السكان، الأمر الذي يعني تحسن مستوى الرفاه الاجتماعي بالمعنى الحقيقي أيضاً، إذا ما اختزل ذلك بمعيار حصة الفرد الواحد من الناتج القومي الاجمالي، وبالفعل ففي الوقت الذي كان ينمو فيه الناتج القومي بمعدلات سنوية تتراوح ما بين ١٠,٩ بالمائة (كما في السعودية) و ٢,١ بالمائة (كما في موريتانيا)، فإن حصة الفرد الواحد من الناتج القومي الحقيقي كانت تحقق نمواً سنوياً بلغ ٥,٣ بالمائة و ٠,١ بالمائة على التوالي. وكنتيجة لهذا النمو العام، شهدت كل المؤشرات الأخرى المعتمدة عليه نمواً متواتراً، خلال المرحلة المذكورة، فقد سجل الاستهلاك العام نمواً متسارعاً تراوح بين ١٩,٢ بالمائة سنوياً (كما في الجماهيرية العربية الليبية) و ٠,٢ بالمائة سنوياً (كما في السودان)، فيما كان معدل نمو الاستهلاك الخاص أسرع من ذلك بكثير، حيث تراوح بين ١٥,٤ بالمائة سنوياً (كما في السعودية) و ٤,٦ بالمائة (كما في المغرب). الى جانب ذلك، فإن معدلات نمو الاستثمار كانت الأكثر ارتفاعاً من بين كل المؤشرات الأخرى، حيث تراوحت ما بين ٢٧,٥ بالمائة سنوياً (كما في السعودية) و ٤,٦ بالمائة سنوياً (كما في تونس). وخلال ذات الفترة شهدت أقطار الوطن العربي اعلى معدلات للتضخم، تراوحت بين ٢٠,٥ بالمائة سنوياً (كما في عمان) و ٥,٨ بالمائة سنوياً (كما في المغرب). والواقع، ما ان يقارن المرء بين هذه المؤشرات ونظيرتها للفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥)، والتي تظهر تدهوراً متسارعاً، إلا

واضطر لوضع جهود التنمية في المرحلة السابقة موضع تساؤل. ترى الى أي حد كان نمط التنمية ذاك شكلياً أم واقعياً؟ أين ذهبت جهود التنمية الكثيفة التي كانت قد انخرطت بها جميع أقطار الوطن العربي طيلة السبعينات؟ أين هي نتائج الاستثمارات الكبرى التي لم يستطع الوطن العربي أن يستوعبها واضطرت غالبية أقطاره الى إيكالها للشركات والعمالة الأجنبيتين؟ هل ان مرحلة الحمل للتثمير (Gestation period) طويلة الى هذا الحد في المنطقة العربية؟

بغض النظر عن هذه التساؤلات وما تثيره من تأمل، تؤكد المؤشرات انكفاء النمو في الوطن العربي خلال المرحلة (١٩٨٠ - ١٩٨٥)، حيث لم يحقق الاقتصاد العربي نمواً حقيقياً يواكب على الأقل معدل نمو السكان، بعكس ذلك تماماً، فبأسعار ١٩٨٠ الثابتة تراجعت معدلات الزيادة النسبية السنوية، كما هو واضح في الجدول رقم (٦)، وسجلت زيادة نسبية سالبة في كل من عام ١٩٨١ و ١٩٨٣، أي (- ٢,٨) و (- ٢,٧) على التوالي، أما السنوات ١٩٨٢ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ فقد شهدت زيادات نسبية، ولكنها ضئيلة جداً بالمقارنة مع معدل نمو السكان السنوي الذي لا يقل عن ٣ بالمائة سنوياً، فبأسعار عام ١٩٨٠ الثابتة، تحققت زيادة سنوية نسبية مقدارها ١,٧ بالمائة في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤، فيما كانت الزيادة النسبية لعام ١٩٨٥ حوالى ٠,٨ بالمائة فقط، الأمر الذي يعني تدهور مستوى الدخل الحقيقي بالنسبة لسكان الوطن العربي. حتى بالأسعار الجارية، التي تنطوي على التضخم وإن بايقاع أقل من السبعينات، فإن حصة الفرد العربي من الناتج القومي الاجمالي شهدت تدهوراً متواصلاً طيلة الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦، كما هو واضح في الشكل البياني أدناه، حيث تبلغ نسبة التدهور عام ١٩٨٦ بحدود ٢٦,٢ بالمائة عن مستوى عام ١٩٨٠ وحوالى ٣٠,٢ بالمائة عن مستوى عام ١٩٨١. ويخشى أن يكون مستوى التدهور أكبر بكثير عام ١٩٨٧ عنه في العام السابق، فإذا ما عزي تدهور الناتج القومي الاجمالي، الى تدهور سوق الطاقة، وهو كذلك بالفعل على نحو ما سنرى فيما بعد، وحيث ان أقطار أوبك تبيع ثلاثة أرباع نفطها بأسعار مخفضة عن السعر الرسمي الذي حددته لنفسها ولم تلتزم به، ومع الأخذ بعين الاعتبار تدهور سعر صرف الدولار، فإن القيمة الشرائية لبرميل النفط انخفضت بنسبة ١٢ بالمائة، الأمر الذي يعني أن الايرادات الحقيقية للنفط انخفضت بحوالى ٥٠ بالمائة في عام ١٩٨٧ عن مستواها في عام ١٩٨٥، مما سيفاقم بالتالي من تدهور حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي.

وما يثير القلق، أن يترافق مع هذا المنحى الانكفائي، مظهر آخر يختلف تماماً عن النمط العالمي، والذي يتجسد بانخفاض الناتج القومي الاجمالي في الوطن العربي عن الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغ الناتج القومي ٩٣ بالمائة من الناتج المحلي عام ١٩٨٦ مقارنة بنسبة ٩٨ بالمائة عام ١٩٨٥ و ١٠٢ بالمائة عام ١٩٨١، الأمر الذي يؤكد تزايد العجز في صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج الذي يقدر بحوالى ٢٦,٢ مليار دولار عام ١٩٨٦ مقابل ٦,٤ مليار دولار فقط عام ١٩٨٥. هذا الوضع يعبر عن تزايد المدفوعات للخارج سواء أكان على شكل فوائد على الدين الخارجي، أم تحويلات العمالة الأجنبية، أم تحويلات الشركات الأجنبية العاملة في المنطقة. ويجدر بنا أن نشير الى أن صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج المتحقق الآن يفوق بكثير في حجمه ما كان عليه الأمر في أوائل السبعينات، حتى قبل تأميم الأصول الأجنبية لشركات النفط الاحتكارية.

تتبدى الصورة الشكلية للتنمية في الوطن العربي جلية حين يلقي المرء نظرة متفحصة

شكل رقم (١)

نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الوطن العربي، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦
(بالأسعار الجارية)

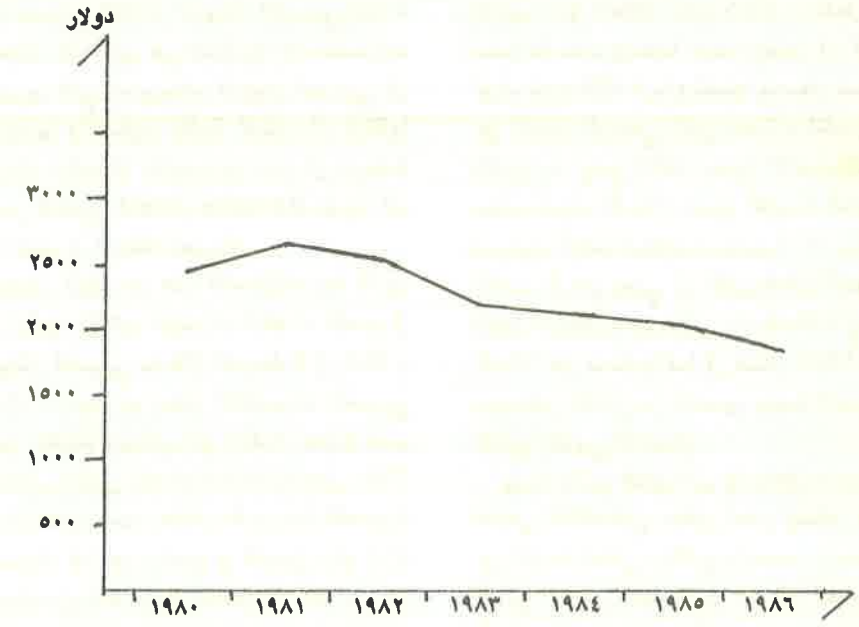

المصدر: اشتقت المؤشرات من: جامعة الدول العربية، الامانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصاد الموحد** ١٩٨٦ و١٩٨٧، تحرير صندوق النقد العربي.

على نمط التطور القطاعي. ففي عام ١٩٨٠ كانت القطاعات السلعية تشكل ٧١,٣ بالمائة من إجمالي الناتج القومي، في حين كانت القطاعات التوزيعية والخدمية (التي لا تنتج سلعاً مادية) تشكل ٢٨,٧ بالمائة، ولكن في الوقت الذي كانت القطاعات السلعية قد حققت فيه زيادة نسبية مقدارها ١,٥ بالمائة (بالأسعار الثابتة)، كانت القطاعات التوزيعية والخدمية قد حققت زيادة نسبية مقدارها ١٠,٩ بالمائة. وفي عام ١٩٨٥ انخفضت نسبة مساهمة القطاعات السلعية الى ٥٧,٤ بالمائة من الناتج القومي في الوطن العربي، فيما ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية والخدمية الى ٤٢,٦ بالمائة. ولكن الى جانب ذلك لم تحقق القطاعات السلعية ـ رغم إنخفاض مساهمتها ـ أي زيادة نسبية في الإنتاج، بعكس ذلك تماماً، حيث حققت تدهور نسبي مقداره (ـ ١,٥ بالمائة)، في حين حققت القطاعات التوزيعية والخدمية زيادة نسبية مقدارها ٢,٣ بالمائة عام ١٩٨٥. والواقع فإن هذا النمط من التنمية يعبر عن اختلال بنيوي واضح، وذلك لأنه من المعروف، بالأحرى من المنطقي، أن يعتمد نمو القطاعات التوزيعية والخدمية على نمو قطاعات الانتاج المادي، فإذا كانت الأخيرة راكدة أو متدهورة، فإن نمو الأولى هو شكلي وغير واقعي، الأمر الذي يثير التساؤل عن جوهر هذا الاختلال البنيوي. يبدو أن تفسير هذه الظاهرة يكمن

في حقيقة أن نمو القطاعات التوزيعية والخدمية يتعلق أولاً وقبل كل شيء بالتجارة الخارجية والداخلية وثانياً بتوسع نشاطات الدولة، أي أن هذا القطاع هو ذاتي الحركة ولا يرتبط بعلاقة مباشرة وقوية بنمو وتطور نظيره قطاع الانتاج السلعي المادي.

وإذا ما كان هذا الاختلال يعبر بهذا الشكل أو ذاك عن طبيعة الانشطار في بنية الانتاج القومي العربي، فإن الاختلال البنيوي في قطاع الانتاج السلعي هو الأكثر خطورة لأنه يعتمد أساساً على الصناعة الاستخراجية التي تتوقف حركتها على السوق الخارجية ولا تعتمد على التغيرات البنيوية التي تشهدها القطاعات الاقتصادية الداخلية، وهكذا فإن ضعف وقوة مساهمة القطاع السلعي في الناتج القومي تتوقف برمتها على الصناعة الاستخراجية المرتبطة بالسوق الدولية. وبالفعل فعندما انخفضت نسبة مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج القومي من ٤٨ بالمائة عام ١٩٨٠ الى ٢٦ بالمائة عام ١٩٨٥، وعندما تدهور معدل نموه الى (- ٥,٣) بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، انخفضت نسبة مساهمة القطاع السلعي بمجمله وتدهور بالتالي معدل نموه. وهكذا، فالقطاع الاستخراجي، غير المرتبط عضوياً ببنية الاقتصاد الداخلية، والبراني الحركة، والقائم على استنضاب الثروة الباطنية، هو الذي يتمفصل حوله نمط التنمية الاقتصادية في الوطن العربي. وبمعنى آخر، فإن التنمية هذه تتمحور حول عملية استنضاب لمكنونات الأرض العربية، استنضاب يتسابق الجميع على تحقيقه اليوم وليس غداً.

أما القطاع الزراعي، الذي هو أهم القطاعات السلعية في الوطن العربي بمعيار استيعابه لقوة العمل من ناحية، واعتماد نسبة عالية من سكان الوطن العربي في الريف على تطوره من ناحية ثانية، ولحساسية الانتاج الغذائي بالنسبة لمجمل السكان من ناحية ثالثة، هذا القطاع لم يتجاوز معدل نموه ٢,٥ بالمائة سنوياً طيلة العقد والنصف الماضيين، هذا في الوقت الذي كان فيه معدل نمو الطلب على المنتجات الزراعية لذات الفترة ٦ بالمائة سنوياً، بسبب المرونة الدخلية العالية للطلب على الغذاء، الأمر الذي أدى الى تنامي فجوة متزايدة كان معدلها ١,٢ مليون دولار في المتوسط للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ الى ١٧,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ والى ٢٠ مليار دولار في المتوسط للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ثم الى ٢١ مليار دولار عام ١٩٨٥، الأمر الذي أدى الى تدهور درجة الاكتفاء الذاتي، وفقدان الوطن العربي لأمنه الغذائي. والواقع فإن جهود التنمية المبذولة في القطاع الزراعي، إذا ما قيست بمعيار الاستثمار (تكوين رأس المال)، فإن هذا القطاع على أهميته لم يستثمر فيه سوى ١١١,٥ مليار دولار خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥، أو ما نسبته ١٠,٤ بالمائة من مجمل الاستثمار الكلي في الوطن العربي لذات الفترة.

لا تزال مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج القومي للوطن العربي ضئيلة، حيث ساهمت بنسبة ٦,٥ بالمائة في الناتج القومي عام ١٩٨٠، وارتفعت هذه النسبة الى ٩,٤ بالمائة عام ١٩٨٥ وحوالى ١١ بالمائة عام ١٩٨٦، بسبب انخفاض نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية. وعلى الرغم من التحسن النسبي في مساهمتها، إلا أنها لم تنقل الوطن العربي من مصاف البلدان الفقيرة حسب معايير الأمم المتحدة لتعريف أقل البلدان نمواً. أما إيقاع النمو في الصناعة التحويلية العربية فقد تناقص هو الآخر من حوالى ٦,٢ بالمائة عام ١٩٨٠ الى ٤,٥ بالمائة عام ١٩٨٥ (بالأسعار الثابتة). هذا على الرغم من أن الاستثمار في الصناعة التحويلية كان عالياً، إذ بلغ حوالى ١٣٢ مليار دولار خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦. والواقع

فإن الصناعات التحويلية المرتبطة بالنفط تمثل الاتجاه الرئيسي لمعظم التغير الهيكلي في عملية التصنيع التي شهدها الوطن العربي، هذا الى جانب كون الانتاج الصناعي يعاني من طاقات فائضة، رغم أن الانتاج الفعلي لا يغطي سوى نسبة من الطلب تبلغ ٧٣ بالمائة في الأسمنت و ٥٠ بالمائة في البتروكيماويات والمشتقات النفطية، وكذا الحال وربما بنسبة أكبر في منتجات الكساء والمصنوعات الغذائية.

وإذا ما كانت تلك هي الصورة العامة والبنية الداخلية لنمط التنمية في الثمانينات، فإن انكفاء النمو قد اثر تأثيراً حاسماً في بنية تخصيص الموارد. لقد أدى الازدهار الاقتصادي الشكلي، الذي وفرته الطفرة النفطية في السبعينات وأوائل الثمانينات، الى رسوخ أنماط ومستويات معينة من الاستهلاك، لم يعد بمقدور المجتمع أن يتراجع عنها، كما وأن الانفاق الحكومي بوجهيه الاستهلاكي والاستثماري أصبح ضرورياً وأساسياً للكثير من الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فهو الآخر لم يعد يتمتع بمرونة تكيف عالية بالنسبة للتغيرات الكبيرة التي شهدها الناتج القومي، وكذا الحال بالنسبة للاستثمار. فكما هو واضح من الشكل البياني أدناه ومن الجدول

شكل رقم (٢)

توزيع الموارد في الوطن العربي، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦

(بالأسعار الجارية)

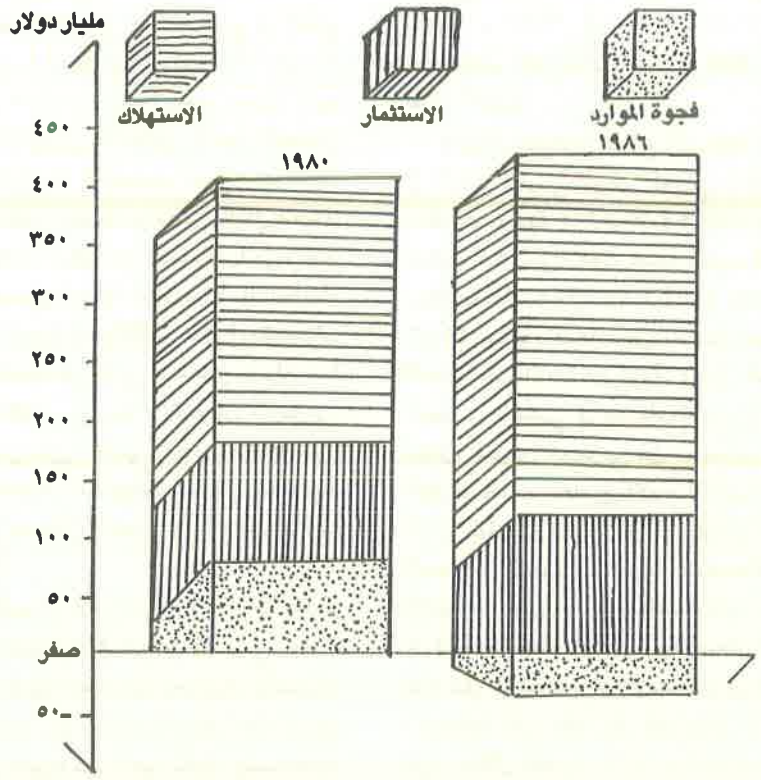

رقم (٨) في الملحق الاحصائي، وعلى الرغم من انخفاض الناتج القومي عام ١٩٨٦ عن مستوى عام ١٩٨٠، حيث واصل كل من الاستهلاك والاستثمار تزايدهما المطلق (بلغ الاستهلاك ٣٠٨,٦ مليار دولار، والاستثمار ١١٦,٢ مليار دولار عام ١٩٨٦ مقابل ٢٢٩,٣ مليار دولار و ١٠٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ على التوالي) أي أن مجموع الاستهلاك والاستثمار عام ١٩٨٦ يفوق مجموع الناتج القومي بمقدار ٣٧,٤ مليار دولار تمثل فجوة الموارد، التي أصبحت سالبة عام ١٩٨٦ بالمقارنة مع فجوة موارد إيجابية بلغت ٧٦,٣ مليار دولار عام ١٩٨٠. صحيح أن الحكومات العربية دأبت على ترشيد إنفاقها في الفترة الأخيرة، إلا أن ذلك لن يجدي كثيراً حيث ظل معدل النمو السنوي للإنفاق العام وبالأسعار الجارية للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ مرتفعاً حيث بلغ ٦,٥ بالمائة سنوياً. ولإعطاء صورة أكثر وضوحاً فإن مجموع الاستهلاك والاستثمار قد حقق نمواً سنوياً مقداره ٤,٢ بالمائة في حين كان الناتج القومي ينمو بمعدل سنوي سالب مقداره (ـ ٠,٨ بالمائة) بالأسعار الجارية لذات الفترة، وبكلمة أخرى فإن عمليتي الاستهلاك وإعادة الانتاج تكلفان المجتمع أكثر مما ينتج.

ما أن يلقي المرء نظرة متفحصة على العلاقات الاقتصادية الخارجية للوطن العربي، إلا ويجد العديد من الاجابات عن تساؤلاته، فالاقتصاد العربي مفرط بانفتاحه على الخارج وبكل المعايير. فإذا ما اعتمد المرء على معيار حصة الصادرات أو/والاستيرادات من الناتج القومي، فإن درجة الاعتماد على الخارج تلغي كل آثار السياسات الاقتصادية والتنموية. فإذا ما كانت نسبة الصادرات والاستيرادات من الناتج القومي الاجمالي تصل الى حوالى ٩٠ بالمائة في حالات الازدهار (كما في سنة ١٩٨٠ مثلاً) أو حوالى ٦٠ بالمائة في حالات الانكفاء (كما في سنة ١٩٨٦)، فإن السياسات التنموية لا تؤثر الا على جزء من ١٠ بالمائة في الحالة الأولى وعلى جزء من ٤٠ بالمائة في الحالة الثانية، لأن العوامل الطبيعية وآليات السوق تظل تفعل فعلها على الرغم من خطط التنمية. وهكذا فإن التجارة الخارجية التي تتحكم بها قوانين وآليات وأوضاع السوق الدولية هي التي تقرر في نهاية المطاف آفاق وإيقاع التنمية الاقتصادية في الوطن العربي. ولاعطاء صورة أكثر دقة عن درجة استبطان العامل الخارجي لعوامل التنمية الداخلية، يجدر بنا أن نلقي الضوء على علاقة الاستيرادات بعملية تشكيل الاستهلاك واعادة الانتاج المحليين، لنفترض أن القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية ينتجان بشكل أساسي سلع الاستهلاك المحلي، فيما يرمز الاستثمار لعملية إعادة الانتاج المحلي، فيما تعزز السلع المستوردة اما الاستهلاك واما انتاج القطاعين المذكورين أو متطلبات الاستثمار من المدخلات. الواقع أن هذا المعيار، والذي هو عبارة عن نسبة الاستيرادات من قيمة انتاج القطاعين المذكورين وقيمة الاستثمار، يظهر مدى انخراط الاقتصاد العربي بالسوق الدولية، حيث تعيد الاستيرادات تشكيل ٩٣,٧ بالمائة من عمليتي الاستهلاك وإعادة الانتاج المحليين في مراحل الازدهار و ٦٧ بالمائة منهما في مراحل التدهور (كما هو الحال في عام ١٩٨٠ و ١٩٨٦ على التوالي). عند هذا الحد، يبدو أنه ليس هنالك ثمة أبلغ جواب عن كل التساؤلات التي يثيرها نمط التنمية في الوطن العربي.

جدول رقم (

المؤشرات / البلد	السكان كما في اواسط ١٩٨٥ (ملايين)	المساحة (بالاف الكيلومترات المربعة)	حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي		الناتج المحلي الاجمالي			
			١٩٨٥ (دولار)	معدل النمو السنوي	(مليون دولار)		معدل النمو السنوي (نسب مئوية)	
				١٩٦٥ ـ ١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥
البلد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
الأردن	٣,٥	٩٨	١,٥٦٠	٥,٨	—	٣,٤٥٠	—	٤,١
الامارات ع. م.	١,٤	٨٤	١٩,٢٧٠	—	—	٢٨,١٢٠	—	٢,٨ـ
البحرين	(٠,٤)	(١)	(٩,٤٢٠)	—	—	—	—	—
تونس	٧,١	١٦٤	١,١٩٠	٤,٠	٨٨٠	٧,٢٤٠	٦,٦	٤,١
الجزائر	٢١,٩	٢,٣٨٢	٢,٥٥٠	٣,٦	٣,١٧٠	٥٨,١٨٠	٧,٥	٤,٩
جيبوتي	(٠,٤)	(٢٢)	(٢٥٨)	—	—	—	—	—
السعودية	١١,٥	٢,١٥٠	٨,٨٥٠	٥,٣	٢,٣٠٠	٩٥,٠٥٠	١٠,٩	٢,١ـ
السودان	٢١,٩	٢,٥٠٦	٣٠٠	—	١,٣٣٠	٦,٩٣٠	٣,٨	٠,٧ـ
سوريا	١٠,٥	١٨٥	١,٥٧٠	٤,٠	١,٤٧٠	١٦,٣٧٠	٨,٧	١,٥
الصومال	(٥,٦)	(٦٣٧,٧)	(٤٠٦)	—	—	—	—	—
العراق	١٥,٩	٤٣٥	(٢,٩٨٠)	—	٢,٤٣٠	—	—	—
عمان	١,٢	٣٠٠	٦,٧٣٠	٥,٧	٦٠	٨,٨٢٠	٨,٥	٥,٩
قطر	(٠,٣)	(١١)	(١٦٢٧٠)	—	—	—	—	—
الكويت	١,٧	١٨	١٤,٤٨٠	٣,٠ـ	٢,١٠٠	٢١,٧١٠	٣,١	٠,٣
لبنان	(٢,٦)	١٠	(٣٤٦)	—	١,١٥٠	—	١,٢	—
ليبيا	٣,٨	١,٧٦٠	٧,١٧٠	١,٣ـ	١,٥٠٠	٢٥,٤٢٠	٤,٢	٦,١ـ
مصر	٤٨,٥	١,٠٠١	٦١٠	٣,١	٤,٥٥٠	٣٠,٥٥٠	٦,٧	٥,٢
المغرب	٢١,٩	٤٤٧	٥٦٠	٢,٢	٢,٩٥٠	١١,٨٥٠	٥,٧	٣,٠
موريتانيا	١,٧	١,٠٣١	٤٢٠	٠,١	١٦٠	٦٠٠	٢,١	٠,٢
اليمن الديمقراطية	٢,١	٣٣٣	٥٣٠	—	—	٩٠٠	—	١,٦
اليمن العربية	٨,٠	١٩٥	٥٥٠	—	—	٣,٧٠٠	—	٤,٥
مجموع الوطن العربي	١٩١,٩	١٤,٠٣٦						

المصادر: (١) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٧**، الجداول (١)، (٢)، (٣)، (٥)، (٢٨) و (٣٣)، ص ٢٠٢ ـ ٢٦٦.

(٢) كل المؤشرات الموضوعة بين أقواس جرى اشتقاقها من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة[وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦ و ١٩٨٧** (الملاحق الاحصائية).

(٣) المؤشرات في العمودين (١٦) و (١٧)، اشتقت من: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧** (الملاحق الاحصائية).

مؤشرات اساسية عن الوطن العربي

التكوين الاجمالي لراس المال (نسب مئوية)	معدل التضخم السنوي (نسب مئوية)		الاجل المتوقع للحياة عند الولادة (سنين)	النسبة المئوية من السكان الحضر من السكان	معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	معدل وفيات الاطفال دون السنة (لكل الف مولود)	عدد السكان لكل طبيب
					لكل الف من السكان			
١٩٨٥	١٩٦٥ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥
٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
٣١	—	٣,٩	٦٥	٦٩	٣٩	٧	٤٩	١٢٠٠
٣١	—	١,٤ -	٧٠	٧٩	٣٠	٤	٣٥	٧٢٠
(٤٨)	—	—	(٦٩)	(٨٢)	(٣٠)	(٥)	٣٠	١١٠٠
٢٧	٦,٧	١٠,٠	٦٣	٥٦	٣٢	٩	٧٨	٣٩٠٠
٣٦	٩,٩	٦,٩	٦١	٤٣	٤١	١٠	٨٢	٢٣٩٠
(١٣)	—	—	(٤٨)	(٧٢)	(٤٩)	(١٨)	٣٠	٢١٠٠
٣١	١٧,٦	٣,٢ -	٦٢	٧٢	٤٢	٨	٦١	١٨٠٠
٧	١١,٥	٣١,٧	٤٨	٢١	٤٥	١٧	١١٢	٩٨٠٠
٢٤	٨,٤	٦,١	٦٤	٤٩	٤٤	٨	٥٤	٢٢٤٠
(٢١)	—	—	(٤٦)	(٣٣)	(٤٩)	(٢٠)	١٥٣	١٧٥٠٠
(٣٤)	—	—	٦١	٧٠	٤٤	٨	٧٣	٢٠٠٠
٣٠	٢٠,٥	٤,٩	٥٤	٩	٤٤	١٣	١٠٩	١٤١٠
(٢٨)	—	—	(٧٢)	(٨٨)	(٣٤)	(٣)	٣٦	١٦٠٠
٢١	١٤,١	٣,٦ -	٧٢	٩٢	٣٤	٣	٢٢	٧٠٠
(٢٨)	٩,٣	—	٧١	٦٠	٢٥	٦,١	٦٥	٦٤٠
(٢٢)	١٥,٤	٣,٠ -	٦٠	٦٠	٤٥	١٠	٩٠	٦٢٠
٢٥	٧,٥	١١,٠	٦١	٤٦	٣٦	١٠	٩٣	٧٦٠
٢٢	٥,٨	٧,٨	٥٩	٤٤	٣٦	١١	٩٠	١٨٦٠٠
٢٥	٧,٥	٨,١	٤٧	٣١	٤٥	١٩	١٣٣	١٤٥٠٠
(٥٠)	—	٥,٧	٤٦	٣٧	٤٦	١٩	١٤٥	٧١٢٠
٢١	—	٩,٧	٤٥	١٩	٤٨	٢١	١٥٤	٧١٠٠
(٢٩)			٥٨	٥٠	٤٠	١١	٨٠	٤٧٧١

جدول رقم (٢)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات الاقتصادية، ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥
(بالأسعار الثابتة)

البلد	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار امريكي)		متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (نسب مئوية)							
			الزراعة		الصناعة		الصناعات التحويلية		الخدمات	
	١٩٦٥ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٩٦٥ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٩٦٥ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٩٦٥ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٩٦٥ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨٥
الأردن	—	٤,١	—	٦,٤	—	٤	—	٥,٦	—	٣,٨
الامارات ع. م.	—	ـ٢,٨	—	١٣,٣	—	ـ٦,١	—	٢٠,٢	—	٥,٩
البحرين										
تونس	٦,٦	٤,١	٥,٥	٤,٢	٧,٤	٣,٨	٩,٩	٦,٧	٦,٥	٤,٣
الجزائر	٧,٥	٤,٩	٥,٨	٢,١	٨,١	٥,٣	٩,٥	٩	٧,١	٤,٩
جيبوتي										
السعودية	١٠,٩	ـ٢,١	٤,١	٨	١١,٦	ـ٩,٧	٨,١	٧,٧	١٠,٥	٧,٣
السودان	٣,٨	ـ٠,٧	٢,٩	ـ٥,٥	٣,١	٤,٣	—	—	٤,٩	٠,٦
سوريا	٨,٧	١,٥	٤,٨	ـ١,٤	١٢,٢	٠,٦	—	—	٩	٢,٩
الصومال	—	(٢,٨)	—	(٣,٥)	—	(١,١)	—	—	—	(٢,٦)
العراق	(٤,٤)	—	(١,٧)	—	(٤,٨)	—	—	—	(٥,١)	—
عمان	١٢,٥	٤	—	—	—	—	—	—	—	—
قطر										
الكويت	٣,١	٠,٣	—	—	—	—	—	—	—	—
لبنان	ـ١,٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ليبيا	٤,٢	٦,١	١٠,٧	٧,٣	١,٢	ـ٨,٨	١٣,٧	١١,٥	١٥,٥	ـ ٣,٧
مصر	٦,٧	٥,٢	٢,٨	١,٩	٧	٧	—	—	٩,٥	٥,١
المغرب	٥,٧	٣	٢,٢	١	٦,١	١,٣	٥,٩	٠,٧	٦,٥	٤,٣
موريتانيا	(٢,٦)	(٢,٥)	ـ(٢,١)	(٢,٦)	(٣,٥)	(٠)	—	—	(٨,٧)	(٩,٣)
اليمن الديمقراطية	—	١,٦	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن العربية	—	٤,٥	—	٠,٢	—	٨,٣	—	١٦,٥	—	٥,٢

المصدر: البنك الدولي، المصدر نفسه، جدول رقم (٢)، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥. وبالنسبة للأرقام الموضوعة بين أقواس، فقد أخذت من: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥**، جدول رقم ٢، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣، وهي تعود للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ و١٩٧٣ ـ ١٩٨٣.

جدول رقم (٣)

تركيب الناتج المحلي الاجمالي في الوطن العربي، ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥
(بالأسعار الثابتة)

البلد	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)		تركيب الناتج المحلي الاجمالي (نسب مئوية)							
			الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥
الاردن	—	٣٤٥٠	—	٨	—	٢٨	—	١٢	—	٦٤
الامارات ع. م.	—	٢٨١٢٠	—	١	—	٦٧	—	١٠	—	٣٢
البحرين	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
تونس	٨٨٠	٧٢٤٠	٢٢	١٧	٢٤	٣٤	٩	١٤	٥٤	٤٩
الجزائر	٣١٧٠	٥٨١٨٠	١٥	٨	٣٤	٤٨	١١	١١	٥١	٤٣
جيبوتي	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
السعودية	٢٣٠٠	٩٥٠٥٠	٨	٣	٦٠	٥٦	٩	٨	٣٢	٤١
السودان	١٣٣٠	٦٩٣٠	٥٤	٢٦	٩	١٨	٤	٩	٣٧	٥٧
سوريا	١٤٧٠	١٦٣٧٠	٢٩	٢٢	٢٢	٢١	—	—	٤٩	٥٧
الصومال	(٢٢٠)	—	(٧١)	—	(٦)	—	(٣)	—	(٢٤)	—
العراق	٢٤٣٠	—	١٨	—	٤٦	—	٨	—	٣٦	—
عمان	٦٠	٨٨٢٠	٦١	٣	٢٣	٥٩	—	٣	١٦	٣٨
الكويت	٢١٠٠	٢١٧١٠	—	١	٧٣	٥٨	٣	٨	٢٧	٤١
لبنان	١١٥٠	—	١٢	—	٢١	—	—	—	٦٧	—
ليبيا	١٥٠٠	٢٥٤٢٠	٥	٤	٦٣	٥٧	٣	٥	٣٢	٣٩
مصر	٤٥٥٠	٣٠٥٥٠	٢٩	٢٠	٢٧	٣١	—	—	٤٤	٤٩
المغرب	٢٩٥٠	١١٨٥٠	٢٣	١٨	٢٨	٣٢	١٦	١٧	٤٩	٥٠
موريتانيا	(١٦٠)	—	(٣٢)	—	(٣٦)	—	(٤)	—	(٣٢)	—
اليمن الديمقراطية	—	٩٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن العربية	—	٣٧٠٠	—	٣٤	—	١٦	—	٧	—	٥٠

المصـــدر: World Bank, *World Development Report, 1987* (Washington, D.C.: The Bank, 1987), table 3, pp. 206-207.

كل الأرقام الموضوعة بين قوسين اخذت من: البنك الـدولي، **تقريـر عن التنمية في العـالم، ١٩٨٥**، جدول رقم (٣)، ص ٢٠٤.

جدول رقم (٤)
توزيع اجمالي الناتج المحلي في الوطن العربي حسب الأبواب الرئيسية للانفاق، ١٩٦٥ و ١٩٨٥
(نسب مئوية)

البلد	اجمالي الناتج المحلي (مليون دولار)		الاستهلاك العام		الاستهلاك الخاص		اجمالي الاستثمار المحلي		اجمالي الادخار المحلي		الصادرات من السلع ومن الخدمات غير المرتبطة بعناصر الانتاج		ميزان الموارد	
	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥
الأردن	—	٣٤٥٠	—	٢٦	—	٨٧	—	٣١	—	١٣-	—	٤٩	—	٤٤-
الامارات ع. م.	—	٢٨١٢٠	—	١٧	—	٢٤	—	٣١	—	٥٩	—	٦٠	—	٢٨
البحرين														
تونس	٨٨٠	٧٢٤٠	١٥	١٦	٧١	٦٣	٢٨	٢٧	١٤	٢٠	١٩	٣٣	٦-	١٤-
الجزائر	٣١٧٠	٥٨١٨٠	١٥	١٥	٦٦	٤٦	٢٢	٣٦	١٩	٣٨	٢٢	٢٤	٣-	٣
جيبوتي														
السعودية	٢٣٠٠	٩٥٠٥٠	١٨	٣٧	٣٤	٤١	١٤	٣١	٤٨	٢١	٦٠	٤٠	٩-	٣٤
السودان	١٣٣٠	٦٩٣٠	١٢	١١	٧٩	٩٢	١٠	٧	٩	٣-	١٥	١٠	١-	١٠-
سوريا	١٤٧٠	١٦٣٧٠	١٤	٢٥	٧٦	٦٢	١٠	٢٤	١٠	١٤	١٧	١١	(٠)	١١-
الصومال														
العراق	٢٤٣٠	—	٢٠	—	٤٩	—	١٦	—	٣١	—	٣٨	—	١٥	—
عمان	٦٠	٨٨٢٠	—	—	—	٥٧	—	٣٠	—	٤٣	—	٥٠	—	١٣
قطر														
الكويت	٢١٠٠	٢١٧١٠	١٣	٢٠	٢٦	٥٠	١٦	٢١	٦٠	٣٠	٦٨	٦٠	٤٥	٩
لبنان	١١٥٠	—	١٠	—	٨١	—	٢٢	—	٩	—	٣٦	—	١٣	—
ليبيا	١٥٠٠	٢٥٤٢٠	١٤	—	٣٦	—	٢٩	—	٥٠	—	٥٣	—	٢١	—
مصر	٤٥٥٠	٣٠٥٥٠	١٩	٢٣	٦٧	٦١	١٨	٢٥	١٤	١٦	١٨	٢٧	٤-	٩-
المغرب	٢٩٥٠	١١٨٥٠	١٢	١٦	٧٧	٧٢	١٠	٢٢	١٢	١٢	١٨	٢٧	١	١٠-
موريتانيا														
اليمن الديمقراطية	—	٩٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن العربية	—	٣٧٠٠	—	٢٢	—	٩٣	—	٢١	—	١٥-	—	٥	—	٣٦-

المصدر: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٧**، الجداول (١)، (٢)، (٣) و(٥)، ص ٢٠٦ ـ ٢١١.

جدول رقم (٥)
نمو الاستهلاك والاستثمار في الوطن العربي، ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥
(نسب مئوية)

البلد	معدل الانماء السنوي للاستهلاك العام		معدل الانماء السنوي للاستهلاك الخاص		معدل الانماء السنوي لاجمالي الاستثمار المحلي	
	١٩٦٥ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١٩٦٥ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١٩٦٥ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥
الأردن	—	٤,٩	—	٤,٥	—	ـ٢
الامارات ع.م.	—	٦,٥	—	٦,٤	—	٠,٢
البحرين						
تونس	٧,٢	٦,٢	٧,٩	٤,٧	٤,٦	١,٢
الجزائر	٨,٦	٥,٣	٩	٥,٤	١٥,٩	٣,٨
جيبوتي						
السعودية	*	—	١٥,٤	—	٢٧,٥	—
السودان	٠,٢	ـ٨,٩	٤,٥	٢,٧	٦,٥	ـ١٢,٩
سوريا	١٥	٤,٨	١٠,١	٠,٢	١٤,٣	٣,١
الصومال						
العراق	—	—	—	—	—	—
عمان	—	—	—	—	—	—
قطر						
الكويت	*	—	٨,٤	—	١١,٧	—
لبنان	—	—	—	—	—	—
ليبيا	١٩,٢	—	١٧,٥	—	٧,٢	—
مصر	*	٨,٥	٥,٧	٣	١١,٥	٠,٧
المغرب	١١	٣	٤,٦	٢,٦	١١,١	ـ٣,١
موريتانيا						
اليمن الديمقراطية	—	—	—	—	—	—
اليمن العربية	—	٩,٩	—	٢,٣	—	ـ١٢,٥

ملاحظة عامة: تشير العلامة (*) الى ان الأرقام الخاصة بالاستهلاك العام غير متوافرة وبالتالي فالاستهلاك الخاص يشمل الاستهلاك العام.

المصدر: المصدر نفسه، جدول رقم (٤)، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

جدول رقم (٦)
الناتج المحلي الاجمالي في الوطن العربي للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ (بالأسعار الجارية) والزيادة النسبية السنوية (بالأسعار الثابتة وأسعار صرف ١٩٨٠)

المؤشرات / القطر	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)		الزيادة النسبية السنوية			
	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الأردن	٣٩٩٢,٠	٤٩٠٨,٠	٤,٨	٧,٣	٤,١	١,٧
الامارات ع. م.	٢٧٥٤٥,٣	٢٦٣١٦,٦	٢,٠	٦,٨ـ	٦,٣ـ	١,٣ـ
البحرين	٣١١٧,٧	٤١٥٤,٣	٢,٨	٦,٤	٧,٠	٤,٠
تونس	٨٧٢١,٤	٨٠٣٩,٢	٥,٣	٠,٥	٣,٩	٦,٥
الجزائر	٤٢٦٨٧,٣	٤٤٦٠٩,٠	٣,٨	٥,١	٧,٣	٥,١
جيبوتي	—	٦٣٩,١	—	—	—	—
السعودية	١١٧٤٠١,٤	١٠١٠٧١,٦	٧,٩	١,٧	١٠,٧ـ	٠,٩
السودان	٩٨٠٧,٠	٧٣٩٠,٥	١,٦ـ	٣,٦	٣,٠ـ	٩,٢ـ
سوريا	١٣١٥١,٢	١٩٣٧١,٤	١٠,٣	٣,٢	٠,٤ـ	٢,٢ـ
الصومال	١٩٥٩,٠	١٣٦٥,٣	٦,٧	٥,٦	١,٥	٣,١
العراق	٥٥١٩١,٧	٤٢١٣٨,٢	—	—	—	—
عمان	٥٣٦٠,٥	٨٣١٦,٨	٦,٧	٠,٩ـ	٢,٤	١١,٢
قطر	٦٥١٦,٤	٥٨٥٧,٧	—	—	—	—
الكويت	٣٣٥٣٧,٥	٢٦٦٦٥,٨	٥,٣ـ	١,٤ـ	٦,٢	٠,٣ـ
لبنان	—	٢٣٨٢,٥	—	—	—	—
ليبيا	٣٢٤٥٠,٥	٢٩١٥٣,٨	١٣,٤ـ	٢,٠ـ	٦,١ـ	٠,١
مصر	٢٣٩٧٥,٩	٤٦٦٣٢,٤	٧,٨	٥,٩	٥,٤	٥,٢
المغرب	١٨١٨٢,٦	١٢٤١٣,٤	١,٣ـ	٦,٨	٢,٢	٣,٧
موريتانيا	٧٩٢,٦	٦٨٤,٨	٣,٨	٢,٢ـ	٦,٦	٠,٢ـ
اليمن الديمقراطية	٨٦٧,٤	١٢٤٩,٩	٩,٢	١,٠	٣,٣	٢,٥ـ
اليمن العربية	٣١٩٥,٩	٣٧١٦,٠	٨,٦	١٧,٥	٢,٤	٤,٦ـ
الوطن العربي	٤٠٨٤٥٣,٢	٣٩٧٠٧٦,٣	٢,٨ـ	١,٧	٢,٧ـ	١,٧

المصدر: أرقام الناتج المحلي الاجمالي، أخذت من: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦ و١٩٨٧.**
ـ أرقام الزيادة النسبية السنوية، أخذت من: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦**، الملحق (٢ ـ ٧)، ص ٢٤٣.

جدول رقم (٧)
تركيب الناتج المحلي الاجمالي في الوطن العربي، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦
(بالأسعار الجارية)

المؤشرات / البلد	الناتج المحلي الاجمالي (بسعر التكلفة) (مليون دولار امريكي)		تركيب الناتج المحلي الاجمالي (نسب مئوية) (بسعر السوق)							
			الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
	١٩٨٠ (١)	١٩٨٦ (٢)	١٩٨٠ (٣)	١٩٨٦ (٤)	١٩٨٠ (٥)	١٩٨٦ (٦)	١٩٨٠ (٧)	١٩٨٦ (٨)	١٩٨٠ (٩)	١٩٨٦ (١٠)
الأردن	٣٩٩٢,٠	٤٦١٢,٢	٧,١	٧,٢	٢٨,٦	٢٤,٦	٧,٥	١٢,٠	٦٤,٣	٦٨,٢
الامارات ع. م.	٢٧٥٤٥,٣	٢٠٨٩٩,٦	٠,٨	٢,٠	٧٨,٣	٥٨,٩	٣,٨	١٢,٩	٢٠,٩	٣٩,١
البحرين	٣١١٧,٧	٤٧٣٩,٤	١,٠	١,٢	٥٢,٩	٣٨,٤	١٤,٧	١٢,١	٤٦,١	٦٠,٤
تونس	٨٧٢١,٤	٩٤٢٠,٣	١٤,٠	١٤,٤	٣١,٣	٢٩,١	١١,٨	١٢,٩	٥٤,٧	٥٦,٥
الجزائر	٤٢٦٨٧,٣	٦٠٦٢٢,٥	٨,٠	١٠,٥	٥٣,٨	٣٩,٨	٨,٦	١٢,٦	٣٨,٢	٥٢,٢
جيبوتي	٤٠٥,٣	٧٥٥,٠	٢,٧	٤,٣	١٤,٦	١٩,٠	٥,٥	٨,٢	٨٢,٧	٧٦,٧
السعودية	١١٧٤٠١,٤	٨٧٣٥٧,٢	١,٢	٣,٢	٧٨,١	٤٩,١	٥,٠	٩,٢	٢٠,٧	٤٧,٧
السودان	٩٨٠٧,٠	٥٨٥٣,٢	٣٢,١	٣٠,٠	١٤,٥	١٨,٨	٧,٩	٩,٨	٥٣,٤	٥١,٢
سوريا	١٣١٥١,٢	٢١٦٣٦,٤	٢٠,٠	٢٣,٨	٢٥,٣	١٧,٩	٨,٧	٧,٣	٥٤,٧	٥٨,٣
الصومال	١٩٥٩,٠	١٥٩٣,١	٤٤,١	٥١,٧	١٢,٢	٨,٣	٧,٥	٥,٣	٤٣,٧	٤٠,٠
العراق	٥٥١٩١,٧	٤٥٧١٨,٦	٤,٧	١٥,٣	٧٢,٩	٣٥,٦	٤,٥	١٠,٣	٢٢,٤	٤٨,٧
عمان	٥٣٦٠,٥	٧٦٦٤,٥	٢,٥	٣,٧	٦٩,٣	٤٥,٢	٠,٨	٥,٠	٢٨,٢	٥١,١
قطر	٦٥١٦,٤	٤٩٥٨,١	٠,٥	١,٤	٧٦,٢	٤٥,٢	٣,٣	٨,٤	٢٣,٣	٥٣,٤
الكويت	٣٣٥٣٧,٥	١٧٦٥٧,١	٠,٢	٠,٦	٧٥,٦	٥١,١	٥,٦	٧,٣	٢٤,٢	٤٨,٣
لبنان	٤٠٧٤,٢	٣٧٨,٢	٩,٢	٨,٨	٢٠,٤	٢١,٢	١٢,٢	١٢,٦	٧٠,٤	٧٠,٠
ليبيا	٣٢٤٥٠,٥	٢٠٠٥٩,١	١,٦	٤,٨	٧٦,٧	٤٧,١	٢,٣	٦,٤	٢١,٧	٤٨,١
مصر	٢٣٩٧٥,٩	٥٣٨٤٣,٩	١٩,٢	١٩,٦	٣٥,٢	٢٧,٩	١٢,٤	١٥,١	٤٥,٦	٥٢,٥
المغرب	١٨١٨٢,٦	١٥١١٣,٣	١٨,١	٢٠,١	٣٢,٣	٣١,٦	١٩,٠	١٨,٦	٤٩,٦	٤٨,٣
موريتانيا	٧٩٢,٦	٨٣٣,٧	٣٢,٢	٣١,١	٢٣,١	٢١,٧	٥,٢	٥,٣	٤٤,٧	٤٧,٢
اليمن الديمقراطية	٨٦٧,٤	١٠١٠,٤	١١,٧	١٠,٣	٢١,٩	٢٣,٩	١٠,١	٩,٤	٦٦,٤	٦٥,٨
اليمن العربية	٣١٩٥,٩	٢٦٧٤,٧	٢٨,٢	١٩,٩	١٦,٣	١٩,٤	٥,٨	٨,٩	٥٥,٥	٦٠,٧
الوطن العربي	٤٠٨٤٥٣,٢	٣٨٧٤٠٠,٣	٦,٢	١٠,٩	٦٣,٦	٣٨,٨	٦,٥	١١,٠	٣٠,٢	٥٠,٣

المصدر: اشتقت معلومات الحقلين (١)، (٢) من: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧**، الملحق (٢ ـ ٢)، ص ٢٩٤، والملحق (٢ ـ ٦)، ص ٢٩٨. واحتسبت مؤشرات الحقول من (٣) إلى (١٠) من المصدر نفسه، الملحق (٢ ـ ١)، ص ٢٩٣، والملحق (٢ ـ ٥)، ص ٢٩٧.

جدول رقم (٨)
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (١٩٨٠، ١٩٨٦)
(نسب مئوية)

القطر	الاستهلاك الخاص		الاستهلاك العام		المجموع		الاستثمار		الصادرات		الواردات		فجوة الموارد	
	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٨٦
الأردن	٦٩,٧	٨٢,٣	٢٠,٥	٢٧,٢	٩٠,٢	١٠٩,٥	٣٤,٠	٢٤,٤	٣٩,٤	٤٥,٧	٨٠,٨	٧٩,٦	٤١,٤-	٣٣,٨-
الامارات ع. م.	١٧,٣	٣٤,٩	١٠,٩	٢٢,٨	٢٨,٢	٥٧,٧	٢٨,٤	٣٠,٩	٧٧,٩	٤٦,٩	٣٤,٥	٣٥,٤	٣٤,٤	١١,٤
البحرين	٣٦,٦	٤٤,٧	١٣,٨	١٦,٦	٥٠,٤	٦١,٣	٣٨,١	٣٦,٤	١٢٦,٦	٥٧,٧	١٠٣,١	٥٥,٣	٢٣,٥	٢,٤
تونس	٦١,٩	٦٥,١	١٤,٥	١٥,٨	٧٦,٤	٨٠,٩	٢٩,٠	٢٤,٩	٤٠,٦	٣٢,٩	٤٦,٠	٣٨,٦	٥,٤-	٥,٧-
الجزائر	٤٢,٨	٥٣,٧	١٣,٦	١٨,٠	٥٦,٤	٧١,٧	٣٨,٨	٤١,١	٣٤,١	٩,٧	٣٠,١	٢٢,٦	٣,٩	٢١,٩-
جيبوتي	٦٥,٨	٧١,٥	٣٣,٦	٣١,٦	٩٩,٤	١٠٣,١	١٤,٤	١٣,٦	٤٩,٠	٣٤,٩	٦٢,٨	٥١,٧	١٣,٨-	١٦,٨-
السعودية	٢٦,٢	٤٣,٨	١٩,٩	٣٣,٩	٤٦,١	٧٧,٧	٢٠,٤	٢٩,٥	٦٦,٢	٢٩,٦	٣٣,٩	٣٦,٩	٣٢,٣	٧,٣-
السودان	٩١,٠	٨٧,٥	١٣,١	١٢,٧	١٠٤,١	١٠٠,٢	٤,٩	١١,٦	١١,٢	١٠,٥	٢٠,٢	٢٢,٣	٩,٠-	١١,٨-
سوريا	٦٦,١	٥٨,١	٢٣,٠	٢٧,١	٨٩,١	٨٥,٢	٢٧,٣	٢٤,٩	١٨,١	٩,٦	٣٥,٢	١٩,٦	١٧,١-	١٠,١-
الصومال	٨٧,٨	٨٩,٥	٢٤,٤	١١,٧	١١٢,٢	١٠١,٢	٤,٨	١٦,٤	٦,٨	٦,٩	٢٣,٨	٢٤,٥	١٧,٠-	١٧,٦-
العراق					٥٦,٦	٧٥,٦	٢١,٣	٣٢,٢	٤٧,٦	١٩,٠	٢٨,٥	٢٦,٧	١٩,٢	٧,٧-
عمان	٣١,٢	٤٩,٧	٢٧,٠	٣٠,٠	٥٨,٢	٧٩,٧	٢٥,٢	٣٣,٨	٦٩,٢	٣٠,٩	٤١,٠	٤٤,٤	٢٨,٢	١٣,٥-
قطر	١٨,٨	٣٤,٠	٢٣,٦	٥٩,٤	٤٢,٤	٩٣,٤	٢٠,٥	١٤,٧	٨٨,٧	٣٢,٣	٣١,٤	٤٠,٣	٥٧,٣	٨,١-
الكويت	٢٦,٥	٥٢,٤	٩,٥	٢٣,٦	٣٦,٠	٧٦,٠	١١,٩	٢١,٤	٦٦,٩	٢٩,٣	٤٨,١	٤٥,٤	٣٧,٨	٢,٦
لبنان	١٣,١	١٤٠,٩	٢,٥	٤٩,٣	١٥,٦	١٩٠,٢	١١٧,٣	٣٠,٥	٣٩,٠	١٠١,٦	٧٢,٠	٢٢٢,٤	٣٣,٠-	١٢٠,٨-
ليبيا	٢٢,٩	٥١,١	٢٤,٥	٥٤,٠	٤٧,٤	١٠٥,١	٢٦,٢	٣٥,٣	٧٠,١	٢٣,٢	٣٥,٤	٦٣,٦	٣٤,٧	٤٠,٤-
مصر	٧١,٦	٦٠,٣	١٩,٠	٢١,٩	٩٠,٦	٨٢,٢	٣٣,٣	٢٥,٩	٣٠,١	٢٦,٢	٥٤,٠	٣٤,٣	٢٣,٩-	٨,١-
المغرب	٦٥,٨	٦٨,٠	٢٠,٠	١٥,٢	٨٥,٨	٨٣,٢	٢٢,٢	٢١,٦	١٨,٥	٢٢,٣	٢٨,٤	٢٧,١	٩,٩-	٤,٧-
موريتانيا	٧٤,٩	٧٢,٩	٢٤,١	١٦,٧	٩٩,٠	٨٩,٦	٢٦,٨	٢٨,٧	٣٠,٤	٤٠,٩	٥٦,٢	٧٠,٠	٢٥,٨-	١٨,٤-
اليمن الديمقراطية	١١٧,٤	١٠٥,٢	٣٧,٦	٤٤,٧	١٥٥,٠	١٤٩,٩	٣١,٠	٣٩,٨	١٢,٧	٧,٧	٩٨,٧	٩٧,٤	٨٦,٠-	٨٩,٧-
اليمن العربية	١٠١,٨	٨١,١	٢٣,٧	٤٣,٦	١٢٥,٥	١٢٤,٧	٣٩,٥	١٩,٧	٦,٣	٦,٣	٧١,٣	٥٠,٨	٦٥,٠-	٤٤,٥-
الوطن العربي	٣٣,١	٤٧,٠	١٥,٤	٢٣,٨	٤٨,٥	٧٠,٨	٢٥,٢	٣٠,٠	٥٤,٢	٢٥,٠	٣٥,٦	٣٤,٧	١٨,٧	٩,٧-

المصدر: احتسبت من: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧، الملحق (٢ ـ ٦) و(٢ ـ ٣)، ص ٢٩٨ و٢٩٤ على التوالي.

- **الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥)** (٢٨٨ ص ـ ٣ $)..... د. عبد المنعم سعيد
- **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦)** (٢٠٠ ص ـ ٢ $)..... د. نازلي معوض أحمد
- **الوحدة النقدية العربية (٧)** (١٦٨ ص ـ ١,٥٠ $)..... د. عبد المنعم السيد علي
- **اوروبا والوطن العربي / سسلسلة الثقافة القومية (٨)** (٣٦٨ ص ـ ٣,٥٠$)..... د. نادية محمود محمد مصطفى
- **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩)** (٢٤٤ ص ـ ٢,٥٠ $)..... د. اسامة عبد الرحمن
- **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠)** (١٠٨ ص ـ دولار واحد)..... د. غسان سلامة
- **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ (١١)** (١٤٤ ص ـ ١,٥٠ $)..... د. محمد الاطرش
- **معوقات العمل العربي المشترك (١٢)** (١٥٦ ص ـ ٢ $)..... د. وليد عبد الحي
- **رحّل في ارض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣)** (١١٦ ص ـ ١,٥٠ $)..... د. نادر فرجاني

- **موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١)** (٥٤٠ ص ـ ١١ $)..... د. علي محافظة
- **تطور الوعي القومي في المغرب العربي** (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $)..... مجموعة من الباحثين
- **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)**، (١٢٩٦ ص ـ تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $)..... د. محمد لبيب شقير
- **تطور الفكر القومي العربي** (٤٠٨ ص ـ ٨ $)..... ندوة فكرية
- **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ ص ـ ٨ $)..... مجموعة من الباحثين
- **تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي** (٥٤٨ ص ـ ١١ $)..... ندوة فكرية
- **التصحر في الوطن العربي** (١٧٦ ص ـ ٣,٥٠ $)..... د. محمد رضوان الخولي
- **كيف يصنع القرار في الوطن العربي** (٢٦٠ ص ـ ٥ $)..... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- **صناعة الانشاءات العربية** (٣٩٢ ص ـ ٨ $)..... د. انطوان زحلان
- **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة** (٨٧٢ ص ـ ١٧,٥٠ $) ... **طبعة ثانية**..... ندوة فكرية
- **السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية** (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $)..... ندوة فكرية
- **الفلسفة في الوطن العربي المعاصر** (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) ... **طبعة ثانية**..... ندوة فكرية
- **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة**... طبعة ثانية (١٩٦ ص ـ ٤ $)..... د. علي خليفة الكواري
- **الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي**... طبعة ثانية (١٦٤ ص ـ ٣,٥٠ $)..... د. راسم محمد الجمال
- **صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية**... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨)) (٢٢٠ ص ـ ٤,٥٠ $)..... د. سامي مسلّم
- **ازمة الديمقراطية في الوطن العربي** (٩٢٨ ص ـ ١٨,٥٠ $) ... **طبعة ثانية**..... ندوة فكرية
- **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**.. طبعة ثانية، (سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $)..... مجموعة من الباحثين
- **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**... طبعة ثالثة (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $)..... د. عبد العزيز الدوري
- **دراسات في القومية العربية والوحدة** (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٣٨٤ ص ـ ٧,٥٠ $)..... مجموعة من الباحثين
- **الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي**... طبعة ثانية (١٥٢ ص ـ ٣ $)..... د. محمد رضا محرم
- **البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين**، طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $)..... د. عبد الله عبد المحسن السلطان
- **التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي: المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية** (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦)) (٤٩٢ ص ـ ١٠ $)..... د. فؤاد حمدي بسيسو
- **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**... طبعة ثانية (٥١٦ ص ـ ١٠,٥٠ $)..... د. حليم بركات
- **مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة**... طبعة ثانية (٢٥٦ ص ـ ٥ $)..... د. حسن نافعة
- **اللغة العربية والوعي القومي**... طبعة ثانية (٤٨٤ ص ـ ٩,٥٠ $)..... ندوة فكرية
- **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**...طبعة ثالثة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص ـ ٩,٥٠ $)..... د. وميض جمال عمر نظمي
- **السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣** (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤))... طبعة ثانية (٣٤٤ ص ـ ٧ $)..... د. هالة أبو بكر سعودي
- **الهجرة الى النفط**... طبعة ثالثة (٢٤٠ ص ـ ٥ $)..... د. نادر فرجاني
- **العرب وافريقيا**... طبعة ثانية (٨٢٤ ص ـ ١٦,٥٠ $)..... ندوة فكرية
- **الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد**... طبعة ثانية (١٥٦ ص ـ ٣ $)..... د. عدنان مصطفى

من منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- **مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي** (٢٤٤ ـ ص ٥ $) ..... د. أسامة الغزالي حرب
- **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي** ـ دراسة مستقبلية ـ (٢٢٤ ص ـ ٤,٥٠ $) ..... د. ناصيف يوسف حتي
- **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)** (٢١٦ ص ـ ٤,٥٠ $) ..... د. خلدون حسن النقيب
- **المجتمع والدولة في المشرق العربي**(٣٢٠ ص ـ ٦,٥٠ $) ..... د. غسان سلامة
- **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (١٥٦ ص ـ ٣ $) ..... د. محمد عبد الباقي الهرماسي
- **الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي** (٤٢٤ ص ـ ٨,٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- **العرب ومستقبل النظام العالمي** (٢٩٢ ص ـ ٦ $) ..... د. عبد المنعم سعيد
- **العرب ودول الجوار الجغرافي** (٦٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) ..... د. عبد المنعم سعيد
- **الاقباط والقومية العربية** ـ دراسة استطلاعية ـ (٢٣٦ ص ـ ٥ $) ..... د. ابو سيف يوسف
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦** (٨٦٤ ص ـ ١٧,٥٠ $) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **دراسات في الحركة التقدمية العربية** (٣٨٠ ص ـ ٧,٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- **العسكريون العرب وقضية الوحدة** (٤٨٦ ص ـ ٩,٥٠ $) ..... د. مجدي حماد
- **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية** (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٠) (٢٧٦ ص ـ ٥,٥٠ $) ..... د. ابراهيم ابراش
- **صورة العرب في عقول الامريكيين** (٢٦٨ ص ـ ٥,٥٠ $) ..... د. ميخائيل سليمان
- **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧** (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٩) (٢٦٨ ص ـ ٥,٥٠ $) ..... د. بو قنطار الحسان
- **الادب العربي: تعبيره عن الوحدة والتنوع ـ بحوث تمهيدية** (٤٤٠ ص ـ ٩ $) ..... مجموعة من الباحثين
- **حيازة التكنولوجيا المستوردة من اجل التنمية الصناعية: مشكلات الاستراتيجية والادارة في الوطن العربي** (٢٥٢ ص ـ ٥ $) ..... ندوة فكرية
- **وحدة المغرب العربي** (٢٥٤ ص ـ ٥ $) ..... ندوة فكرية
- **التنمية المستقلة في الوطن العربي** (١٠٠٢ ص ـ ٢٢ $) ..... ندوة فكرية
- **الهوية القومية في السينما العربية** (٢٧٦ ص ـ ٥,٥٠ $) ..... مجموعة من الباحثين
- **العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة** (٤٦٨ ص ـ ٩,٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- **تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة** (٢٧٢ ص ـ ٥,٥٠ $) ..... د. سعدون حمادي
- **الأبعاد التربوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي** (٥٢٤ ص ـ ١٠,٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- **بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية،** (نقد العقل العربي (٢)) (٦٠٠ ص ـ ١٢ $) ... طبعة ثانية ..... د. محمد عابد الجابري

سلسلة الثقافة القومية

- **حقوق الانسان في الوطن العربي (١)** (١٨٠ ص ـ ٢ $)..... حسين جميل
- **عن العروبة والاسلام (٢)** (٤٧٦ ص ـ ٥ $)..... د. عصمت سيف الدولة
- **الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣)** (١٨٤ ص ـ ٢ $)..... ناجي علوش
- **جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤)** (١٢٨ ص ـ ١,٥٠ $)..... أحمد فارس عبد المنعم